

9169.1

BOBST LIBRARY



3 1142 01481 1189



**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**



New York University
 Bobst Library
 70 Washington Square South
 New York, NY 10012-1091

Phone Renewal:
 212-998-2482
 Web Renewal:
 www.bobcatplus.nyu.edu

DUE DATE

DUE DATE

DUE DATE

ALL LOAN ITEMS ARE SUBJECT TO RECALL

DUE DATE

OCT 31 2006

BOBST LIBRARY
 CIRCULATION

PHONE/WEB RENEWAL DATE

149613

916 9,1
T1 793

1124

X13
46

al-Rāfi'ī, Muṣṭafā Sādiq

Tārīkh ādāb al-'Arab,

مصطفى صادق الرافعي

تاريخ الأديب العربي

الجزء الأول



1111

مطبعة الأستفامة بالقاهرة

شعب فبراير ١٩١٥

زمرہ ان کے زمرے

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

PJ

7510

.R3

1953

v.1

c.1

تولدت في سنة 1953

في شهر ربيع الثاني

مكتبة محمد سعيد العريان

بدمشق

ضبطه و صححه و حقق أصوله

محمد سعيد العريان

يطلب من

للكتبية التجارية الكبرى - شارع محمد علي - ميسر

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثالثة

١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

محمد سعيد العريان (*)

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في سنة ١٣٢٩ هـ - ١٩١١ م ،
أى منذ ثلاثين سنة تقريبا ؛ ولم يُطبع بعدها إلا اليوم ، على كثرة طلابه
وشدة الحاجة إليه .

ولقد يكون مما يشوق القارئ أن يعلم أن مؤلفه قد ألفه وسنه ثلاثون
سنة ، وهى سنٌ قلما يتهى فيها لشباب أن يُحصّل من أبواب العلم باللغة ما اجتمع
لرافعى فى هذا الكتاب ؛ فضلا عن أن يكون له فيما حصل من ذلك رأى
وموازنة واستنباط تُهيئ له أن يؤلف ويخرج برأيه للناس فى كتاب
على أنه كتاب أول كتاب فى فنه ؛ فما رأى قراء العربية كتاباً علمياً
فى « تاريخ آداب العرب » قبل هذا الكتاب وكتاب جورج زيدان ؛ وإنما
كان يكتب الكتّابون من معلمى المدارس فى هذا الفن قبل هذين الكتّابين -
مذكرات لتلاميذهم على نسق خاص يحدده منهج التعليم ؛ ليحفظوها فيجوزوا
بها الامتحان ؛ ولم تكن أبواب هذا الفن محدودة الأصول والفروع على
ما يعرف القراء فى هذا الكتاب والكتب من بعده ، ولكنها كانت تاريخ
وفيات وبعض مختارات من شعر الشعراء ونثر الكتّابين والخطباء ، مقسمة
على التاريخ الزمنى كما لا يزال إلى اليوم فى بعض دور التعليم .

(*) هذا التصدير كان للطبعة الثانية .

ولم يكن للرافعي في الأدب قبل هذا الكتاب رأي ذو خطر أو دراسة ذات أثر أو جَوْلان في باب من أبواب الكتابة ، وإنما كان مقصوراً على الشعر معنياً به مؤملاً أن يكون له فيه منزلة تُخَمِّل ذكرَ فلانٍ وفلانٍ من شعراء عصره ؛ وقد بلغ في ذلك مبلغاً ، لذلك كان عجباً أن يحيد الرافعي عن مذهبه في الشعر إلى الكتابة والتأليف ، وكان أعجب أن يبلغ وهو في أول الطريق ما بلغ به هذا الكتاب !

وإنما لكل شيء سبب ، والسبب الذي عاج بالرافعي عن مذهبه في الشعر إلى هذا المذهب في التأليف — هو إنشاء الجامعة المصرية في سنة ١٩٠٧ . . . ويعرف القراء بما ذكرتُ في « حياة الرافعي » ، أنه لم يحصل من الشهادات العلمية غير (الابتدائية) ، إذ قطعتهُ بوادِرُ العلة التي وقَّرتُ أذنيه عن المدارس ، فلزم داره يدرس لنفسه ويعلم نفسه حتى حصل ما حصل وظل يطلب المزيد ، فلما أنشئت الجامعة المصرية تطلع إلى ما يقال هناك في دروس الأدب ، لعله يجد فيه الجديد الذي يتشوف إليه ويطلبه . . .

ومضى على إنشاء الجامعة سنتان وما استحدثت شيئاً في الأدب يفتقر إليه الرافعي ، وما تحدثت أساتذتها حديثاً في الأدب لا يعرفه الرافعي . . . وأيقن الرافعي من يومئذ أنه شيء . . . فلبث يتربص .

وطار انتظار الرافعي وما استطاعت الجامعة أن تثبت له أن فيها دروساً للأدب ، وما استطاع الرافعي أن يقنع نفسه بأن في الجامعة أساتذة يدرسون الأدب ، فكتب مقالاً في (الجريدة) يحمل فيه على الجامعة وعلى

أساتذة الجامعة وعلى منهج الأدب في الجامعة . ورن المقال رنينه وأحدث أثره ، فاجتمعت اللجنة الفنية للجامعة وسبقت بين الأدباء جائزة - مائة جنيه - لتأليف كتاب في (أدبيات اللغة العربية) - وكذلك كانوا يسمونها - وضربت أجلا لتأليف الكتاب سبعة أشهر .

وقرأ الراجعي دعوة الجامعة فلم يرض ولم تهدأ نفسه ، فكتب مقالاً ثانياً في الجريدة ، ينعت فيه الجامعة ولجنة الجامعة ، ويتأني على الدعوة التي دعت ، ويقرر أن الذين دعوا الدعوة إلى وضع الكتاب وجعلوا لذلك العمل إلى فصالة سبعة أشهر - إنما مسّت بهم الحاجة إلى كتاب وأعوزهم مؤلفه فالتسوه بتلك الدعوة يفتشون عنه في ضوء الجائزة .

د إنهم على الأغلب سيعهدون بتدريس الكتاب لغير مؤلفه ، فيكون الحاضر لديهم كالعائب عنهم ، ولا فضل لدارهم إلا أنها مصدر التلقين ، فإذا طبع الكتاب صارت كل مكتبة في حكم الجامعة ، لأن العلم هو الكتاب لا الذي يلقيه ، وإلا فما بالهم لا يعهدون بالتأليف لمن سيعهدون إليه بالتدريس؟ وهل يقتصرون على أن يكون من كفاية الأستاذ القدرة على إلقاء درسه دون القدرة على استنباط الدرس واستجماع مادته حتى لا يزيد على أن يكون هو بين تلامذته التلميذ الأكبر... ١.

د لم تنفض إدارة الجامعة يدها من قوم هم رؤساء الصناعة وظهور مناصبها العالية والسنة الحكيم فيها ، ثم تلتبس من ضعف الأفراد مالم تؤمله في قوة الجماعة وهي تعلم أن الحمل الذي تتوزعه الأكف يهون

على الرقاب (١) .
ومضى الرافعي يتجنى ويتدلل ، وعادت الجامعة تفكر في الأمر ؛ ثم
أعدت نشر المسابقة لتأليف الكتاب ، وزادت الجائزة إلى مائتين والمدة
إلى سنتين وتمهدت بطبع الكتاب المختار . وتأهب الرافعي لتأليف
كتابه ...

انقطع الرافعي لتأليف هذا الكتاب في منتصف ١٩٠٩ ، وفرغ منه
وأتم طبعه في سنة ١٩١١ قبل أن يحل الأجل الذي فرضته الجامعة . ولم
يكن الرافعي طامعا في جائزة الجامعة ، ولذلك لم يتقدم لها بكتابه ، ترفعا
عن قبول الحكم فيه لجماعة ليس منهم من هو أبصر منه بالمحكوم فيه ...
ولعله كان يؤمل يومئذ أملا أكبر من الحصول على جائزة الجامعة ...

وكان أسبق المؤلفات ظهوراً لدعوة الجامعة ، الجزء الأول من كتاب
جورج زيدان ، ثم هذا الكتاب الذي بين أيدينا ، « سبقه ذاك بشهر
أو شهرين سبقاً مطبعياً » (٢) .

هممت أن أتحدث عن هذا الكتاب من حيث أراه وكيف اجتمع لمؤلفه
الرأى فيه وأى نهج سلك ؛ ولكنني آثرت أن أدع لقارئه أن يقول قوله

(١) ما بين الأقواس ، هو من المقال الثاني للرافعي في الجريدة ،
والمقالان منشوران في كتاب « المعركة تحت راية القرآن » للرافعي فليرجع إليهما
من شاء .

(٢) حكاة الرافعي ١

مجرداً غير متأثر بثناء صديق أو مذمة ناقد ، وحسبي ما ذكرت من ذلك في كتاب « حياة الرافعي » .

ويجد القارئ في ص ١٨ - ١٩ من هذا الجزء ثبوتا لأبواب الكتاب في أجزاءه الثلاثة ، وقد رتبها على اثني عشر بابا ، أما الأبواب الثلاثة الأولى منها فقد صدر بها الجزء الأول والثاني ، وقد سبق طبعهما في حياة المؤلف ، وأما سائر الأبواب فلي حديث عنها في صدر الجزء الثالث ؛ إذ خلفه المؤلف على مكتبه ورفقات مخطوطة ، على أنه كان قد فرغ من تأليفه - فيما أحسب - منذ بضع وعشرين سنة ، ثم صرفته بعض شئون الحياة حتى أعجله الموت عن تمام أمره .
يرحمه الله .
محمد سعيد العريان

السبت
١٢ من ربيع الأول سنة ١٣٥٩
٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٠

مقدمة الطبعة الأولى

للمؤلف

باسمك اللهم أقدم بين يدي فاتحة الكتاب ، وبحمدك أتقدم بين يديك إلى ما تفتح من الصواب ، وبالصلاة والسلام على نبيك الحكيم أستفتح من حكمة الألباب هذا الباب ؛ اللهم فاجعل لكتابي من اسمك فائدة الذكر والبقاء ، واكتب له من حمدك معنى القبول والثناء ، وألق عليه من أثر الحكمة بركة المنفعة والنماء .

أما بعد : فإن هذا التاريخ علمٌ قد كثرت عليه الأيدي واضطربت فيه الأقلام ، واستبقت إليه العزائم حتى عثرت بها بحجة الرأي ولجاجة الإقدام ؛ وقد أخصب في الأوهام ، حتى نفشت في واديه كل جرباء^(١) ؛ وامتزج أمره بالأحلام ، فلم يمس كتابه علماء حتى أصبح قرآؤه أدباء ؛ على أنهم تجاذبوه انتهاياً واهياً في وثيقته^(٢) ، وتناكروه اهتياً بخرج ضعيف الشبه بين ظاهره وحقيقته^(٣) ؛ وما منهم إلا من يحسب أنه أمال بالقلم يده فمضى مُرخى العنان ، مُخلى له عن طريق السبق إلى الرهان ؛ وإن للقلم لو أطلقوه لَنَفَرَةً أيسرُ خطبها الجِباحُ ، ولكنه مدللٌ والطارهُ أهون ما يطرد إذا كان مهيضَ الجناح^(٤) .

(١) يقال في الكناية عن الخصب : نفشت العنز لاختها ؛ لأنها تنفش شعرها وتنصب روقها في أحد شقيها فتطرح أختها ، وإنما ذلك من الأشر . ويقولون في أوصافهم : خلفت أرضاً تظلم معزاهما : أى تتظالم .

(٢) ضعيف العقدة : كناية عن تراخي التأليف واضطرابه .

(٣) الاهتياح ، والهيبة : بمعنى ، وتناكر الشيء : تجاهله .

(٤) الاطراد : جرى الشيء . والمهيض : المكسور .

كثرت الكتب ، وهي إما أعجميّ الوضع والنسب ، وإما هجينيّ في نسبه
إلى أدب العرب ^(١) ، يلتفتُ فيها الكلامُ التفاتةً السارق إلى كل ناحية ^(٢) ،
ويسرع في مرّه إسراعَ السابق على كل ناحية ^(٣) ؛ فلا يحققون ولكن يُخلدون
إلى سائح الخاطر كيفما حَظَر ^(٤) ، ولا يُنقبون ولكنهم يجدون في كل حجر
أصابوه معنى الأثر ؛ وإذا كتبوا تاريخَ الرجال فكأنهم يكتبونه على ألواح
القبور ^(٥) ؛ ثم ينطلق الكتاب وفي صدره اسم (المؤلف) يسعلُ به كما
يسعلُ المصدر ، وهم لو علّموا منطق المعاني لرأوا كلاماً كثيراً يدعوهم
أن يدعوه ، وكان يرفعهم ، لو أنصفوه ولم يضعوه ؛ ولكنهم يأخذون
في كل جانب ، ويضم ما ضمَّ حَبَلُ الحاطب ^(٦) ؛ وإنما العلم كالروض ؛
يَقْصُرُ بعض أغصانه فيسهل على كل متناول ، ويطول بعض فروعه
فيكده يد الفارح المتناول ؛ وهذا التاريخ قد طوى في رءوس أهله
فكانت جماجمهم غِلافَ كتابه ، وغابت حقائقه في القبور كما يغيب أثر
الميت في ترابه ؛ فلم يبقَ إلا إنفاق الأعمار وسيلةً لاستدراك ما فات ؛
وليكون ما يموت من عمر الأحياء فداءً لآثار الحياة بعد من مات ؛

(١) الهجين : عربي ولد من أمة ؛ المراد استعجام نسق التأليف ، كما ستعرفه
في الفصل التالي .

(٢) كناية عن الاضطراب والاختلاط من كل جهة .

(٣) الناجية : السريعة ، وهي من صفات النوق .

(٤) سائح الخاطر : ما يعرض لأول وهلة وأكثر ما يكون خطأ ؛ وأخذ :

مال إليه ، أو لزمه

(٥) لا يكتب على هذه الألواح إلا الاسم والتاريخ وشيء من النسب وبعض

الاشعار ...

(٦) من المجاز : هو حاطب ليل ، للخلط في كلامه ؛ وحبل الحاطب إنما يضم التخليط

وفى ذلك هم من السكِّد يَلْحَفُ القلوبَ والأكباد^(١) ، وحريةً تتلذع حتى
فى القلم والصحيفة والمداد ، وضيقٌ يُخَيِّلُ للباحث أن بين الأوراق ، بحاراً
ذات أعماق ؛ وأن رأسه يصطدم من أحرف السطور ، بحروف الصخور ؛
وضجر يتوهم به الكاتب أن روحه تثبُّ من جسده ، إلى يده ؛ فيجد للقلم
حزاً كالخزِّ فى الوريد ، ومساً من نفسه كمسِّ المبرد للحديد ؛ بل يرى كأن
المعانى لا تنصَّب إلا إذا جعل رأسه قدرها ، وأوقد من فكره جمرها ؛
فيتنسم وكأنه يتنسم بعض دخانها^(٢) ، ويزفر وكأنما يزفر من حرِّ نيرانها ؛
وأنا أصوِّر للقارئ هذا الجحيم الذى خلق للكتّاب ، ولا ذكرت
ما أُعدَّ لهم فيه من أنواع العذاب ، لأدعى أنى الكاتب الذى لا يصرف
غيره الأقوال ، ولا أن كتابى يعدّ شيئاً إذا الأشياء حصلت الرجال^(٣) ،
ولا أن لى محابر الأقلام ومدادها ، وبياض الصحف وسوادها ؛ فإنى لست
فى هذا « العصر » بمن تخدعه الشمس بطول ظله^(٤) ، أو تغره النفس
بكثيره وقله^(٥) ؛ ولكنى رأيت من كتب فى هذا التاريخ يريد أن يستولى
على الأمدِ وادعا فى مكانه ، ويلحق الطريدة ثانياً من عنانه ، ويستبدّ
بالسبق من قبل أن يجرى فى رهانه ، ومن ألف فقد استهدف أيماً
استهدف ، والرأى — كما قيل — ميزانٌ لا يزن الوافى لناقص ولا
الناقص لواف ؛ ولا أكذبُ الله ؛ فإن كتب القوم فى الأيدى كالثياب

(١) أى يلحسها فيشتد عليها

(٢) التنفس : التنفس .

(٣) إذا ميزت الأشياء الرجال وأظهرت صفاتهم ؛ والجملة شطر بيت لذى الرمة

(٤) وقت (العصر) يبلغ ظل كل شئ مثليه ، والتورية فى هذه اللفظة .

(٥) بكثيره وقليله .

المتداعية : كلما حِصتُ من ناحية تهتكَّت من ناحية^(١) ؛ اقتصروا فيها على تمزيق الأسفار ، فجعلوا القلم كالمقراض^(٢) ؛ واختصروا من التاريخ أقبح الاختصار ، فكأنه لم يكن للعرب أمرٌ ماض ؛ وهذا العلمُ إن لم يزاوُلْ بقوة النية خرج ضعيفاً ، والقلمُ غُصنٌ روحيٌّ فإن لم تُروِه النفس أصبح قصيفاً .

لاجرمَ أن هذا التأليف ليس إلا مدرجة التلف ، بعد أن أغفله من سلف ، وعفا الله عما سلف ، وقد يفتحمهُ رجلُ الهمم ، فلا يلبث من فرقه ، أن تراه كالصبيِّ في مشيته يتخلع^(٣) ؛ ويركبه فارس القلم ، فلا يلبث من نزوه وقلقه ، أن تراه كالجبان في سرجه يتقلع ؛ فإنما هي حقائق بعضها مُتمسِّتٌ فات ، وبعضها لا يزال حمالاً في بطون المؤلفات ؛ فليس الصبر على نفض تراب المناجم ، حتى يخرج معون الذهب ، بأشدَّ من الصبر على نفض الكتب والمعاجم ، حتى يخاض تاريخُ الأدب .

بيدَ أني وإن طاولتُ التعبَ فيما استطعت من الإيقان والتجويد ، وحسبتُ زمني في إغفال حسابه كأنه عمرٌ قديم ليس فيه يوم جديد - لا أقول إنني أتيت منه على آخر الإرادة ، ولا أزعم أني أوفيتُ على الغاية من الإفادة ، فلذلك أمرتنصرم دونه أعمار ، وللكمال عمر لا يحسب بالسنين ولكن بالأعصار ؛ وجهُدُ ما بلغتُ من همة النفس أن أكون بنجوةٍ من التقصير ، وأن أدل بما

(١) الحوص ، والحياسة : الحياطة ؛ ومنه المثل : إن دواء الشق أن تحوصه

(٢) يسمى ظرفاء (الصحافيين) هذا النوع من النقل : (التحرير بالمقص) !

(٣) تخلع الصبي : تفككه في مشيه حين يدرج .

جمعته من حوادث التاريخ على أن عمر التاريخ غير قصير ، ولقد رميت في ذلك المرعى القصي ، وعالجت منه الطيِّع والعَصِي ؛ ولو أن لي قلباً ينفذ مدادهُ شباباً على الأفهام ، ويكون في جنة هذا التاريخ آدمَ الأقلام ، لخرج منها وليس عليه من حلتته ، إلا مثل ما هبط به آدمُ من «ورق» الجنة في قلبه .

بيد أن الورقة من أحدهما تعدّ في بركتها بأشجار ، ومن الآخر تُعدّل في منفعتها بأسفار ؛ وحسبي ذلك عنراً إن جريت على العادة في تقديم الأعذار .

كلمة في هذا التأليف

لست أريد بما أثبتته من هذه الكلمة أن أظهر الاستبصار فيما ألفت من هذا الكتاب ، أو أستطيلَ بما تهيأ لي من طريقته ؛ فذلك مني جهد المِقْل ، وقوة الضعيف الذي لا يَمُضِي حتى يَكَلِّ ، وبعد فما أنا وهذا الأمر ؟ وأين أقع منه ؟ وهل ولدت مع التاريخ فأكون شاهدَ نشأته ، والقاضي في خصومة أهله ، ومن إليه الكلمة في الجرح والتعديل ، والطرح والتبديل ؟ وهل أنا إلا رجل يقرأ ليكتب ، ويكتب ليقرأ الناس ؛ فإن أصاب فلهم ولا همّ ، وإن أخطأ فعليه وخَلَا هُمْ ذم .

ولكني أريد أن أصف الطريقة التي انتهجتها ، وأبين لم خالفت القوم في نمط التأليف إلى ما ابتدعته ، وما هو مبلغهم من العلم فيما يتقحمون من تلك الخطة ؛ وأن أنزع في ذلك بالدليل وأدعي بالبيّنة ، مستعيناً بالله من فتنة القول وزوره ، وخطل الرأي وغروره :

اجتمع المتأخرون على جعل التدبير في وضع «تاريخ أدبيات اللغة العربية»^(١) أن يقسموا هذا التاريخ إلى خمسة عصور : الجاهلية ، فصدر الإسلام ، فالدولة الأموية ، فالعباسية إلى سقوطها سنة ٨٥٦ للهجرة ،

(١) هذا هو الاسم الذي ضربت به الذلة على كل كتاب عربي ، وقلما يغيرون منه إلا لفظة (أدبيات) يبدلون بها آداب ، وإني لو لم أكن أعرف أن هذا العلم ينقله الضعفة عن موضوعات اللغات الأجممية ويحتنون مثلها فيه ، لعرفت ذلك من ركاكة هذه التسمية واختباها ، فلا أدري كيف يجعلونها مع فرط ثقلها عنواناً لآداب اللغة التي توزن حروفها بالالسنّة !

ثم ما تعاقب من العصور بعد ذلك إلى قريب من هذه الغاية حيث ابتدأت النهضة الحديثة .

وأول من ابتدع هذا التقسيم ، المستشرقون من علماء أوروبا ؛ قياساً على أوضاع آدابهم مما يسمونه *Littérature* فهم الذين تنهوا لهذا الوضع في العربية ، فجاءوا به كالمُنْبَهَةِ على فرط عنايتهم بفنونها وآدابها ؛ وحسبهم من ذلك صنيعاً^(١) !

بيد أن تلك العصور إذا صلحت أن تكون أجزاءً للحضارة العربية التي هي مجموعة الصور الزمنية لضروب الاجتماع وأشكاله ؛ فلا تصلح أن تكون أبواباً لتاريخ آداب اللغة التي بلغت بالقرآن الكريم مبلغ الإعجاز على الدهر ، ولم تكده تطوى عصرها الأول حتى كان أول سطر كتب لها في صفحة العصر الثاني شهادة الخلود وما بعد أسباب الخلود من كمال ! ثم إن تاريخ الآداب ليس فناً من الفنون العملية التي يحذو فيها الناس بعضهم حذو بعض ، ويأخذ الآخر منها مأخذ الأول ، وتتساقق فيها الأمم على وضع واحد ؛ لأنها لا تتغير على الجملة في تعرف مادتها وتصرف أداها حتى يتعين علينا أن نجعل آداب لغتنا حيلة على آداب اللغات الأجنبية ، يفصل على أزيائها وإن ضاقت به وخرج فيها بأذ الهيئة بمجموع الأطراف متداخل الأعضاء وكأنه مشدود الوثاق ، أو مأخوذ بالخناق . إنما التاريخ حوادث قوم بغيتهم ؛ والآداب اللسانية ليست أكثر من مواضع يتواطأ

(١) أول من ميز الأدب والفنون بالتاريخ هو « باكون » مؤسس الفلسفة الحديثة - توفي سنة ١٦٢٦ للميلاد - فإنه جعل أقسام التاريخ ثلاثة : التاريخ الديني ، وتاريخ الاجتماع ، وتاريخ الأدب والفنون .

عليها أولئك القوم تخرج منها الحوادث المعنوية التي هي ميراث التاريخ كله في أيديهم من العادات والأخلاق على أنواعها. فتاريخ الآداب في كل أمة ينبغي أن يكون مفصلاً على حوادثها الأدبية ، لأنها مفاصل عصوره المعنوية ، والشأن في هذه الحوادث التي يقسم عليها التاريخ أن تكون مما يحدث تغييراً محسوساً في شكله ، وأن تلحق بمادته تنوعاً خاصاً بنوع كل حادثة منها ؛ فإذا لم تكن كذلك لم يكن التاريخ متجدداً إلا باعتباره الزمني فقط ؛ وهذا ليس بشيء ؛ لأن تغير الزمن طبيعة الوجود ؛ من أجل ذلك تجد الأمة التي لا حوادث لها ليس لها تاريخ .

على أن مثل تلك الحوادث التي وصفناها قد تعقم بها الأزمنة المتطاولة في تاريخ بعض الأمم ، وقد تتساقق في بعض عصورها الراقية : كآداب اللغات الأوربية ؛ وقد تكون متقطعة كما هي في تاريخ الأدب العربي .

وهذا التاريخ فضلاً عن تداخل أدواره بعضها في بعض حتى لا حد بينها ولا يتعين لأحدها مفصل يبتدئ منه أو ينتهي إليه ، فإنه يمتاز عن كل ما سواه بذهاب الكثير من أصول حوادثه ، لانقطاع متن التأليف من أول عهده ، واضطراب النسق التاريخي فيما ألف بعد ذلك بحيث يستحيل أن تُنصّد كل حوادثه في متعاقب أزمائه ، أو تنزل على مراتب عصوره .

وهذا الجاحظ إمام الكتاب ، ورأس الآداب ، والذي لا يستعصى عليه من داء القلم إلا ما يعي طبّ أساته ، ويمتنع أن يكون من قدرة كاتب متأخر وضع دوائه في دوائه - قد حاول بعض ذلك مرة في باب من كتابه «البيان والتبيين» ؛ فلم يصنع شيئاً ، ورهقه من العجز ما سوغ له أن يجعل عجزه في

معنى استطاعته ، فاكفى به عذرا !

قال فى باب أسماء الخطباء : « كان التدبير فى أسماء الخطباء وحالاتهم وأوصافهم ، أن نذكر أسماء أهل الجاهلية على مراتبهم ، وأسماء أهل الإسلام على منازلهم ، ونجعل لكل قبيلة منهم خطباء ، وتقسم أمورهم باباً باباً على حدته ، ونقدم من قدمه الله عز وجل ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فى النسب ، وفضله فى الحسب ؛ ولكنى لما عجزت عن نظمه وتنسيده تكلفتُ ذكرهم فى الجملة ، اه^(١) .

هذا على أنه فى شباب اللغة وريعان الأدب ، والرواة يومئذ متوافرون ، ومادة العرب لا تزال باقية ؛ فكيف بنا وقد بعد العهد ، وانقطعت الأسانيد ، وبليت الصحف ؛ وليس التدبير فى أسماء الخطباء الذى أعجز الجاحظ وهو ما هو ، إلا جزءاً مما يجب من التدبير فى أصول التاريخ كله إذا وسعنا فى الكثير ما ضاق عنه فى القليل ؛ ولكن الذى ينظر أمامه إلى حدّ ، قلما ينتبه إلى مقدار ما وراءه مما لا يُحدّ .

وعلى هذه السبيل وُضعت الكتبُ فى « تاريخ أدبيات اللغة العربية » ؛ فقد تصوّروا حدوداً معينة من الزمن ، لا يلبث أحدهم أن يمدّ إليها قلبه حتى يتجاوزها ويكاد يؤرخ ما فى الخيب أيضا . .

وقد رأينا لتاريخ الحضارة فى كل أمة راقية أربعة أبواب متفرقة على أركانها : وهى الأدب ، والسياسة ، والدين ، والعلم ؛ فتلجج الأمة من باب

(١) عجز الجاحظ أيضا عن ترتيب شواهد كتاب الحيوان ، كما صرح بذلك فى باب الضب فى المصحف السادس من كتابه ، وإن كان هذا العجز من معانى الفوضى التى اقتضتها طبيعة الأدب يومئذ .

الأدب إلى نوع السكّال في عواطفها ، ومن باب السياسة إلى مبلغ القوّة في كيانها ، ومن باب الدين إلى درجة السعادة في أنفسها ، ومن باب العلم إلى ما تعرّض به في مجتمعهما من هذه الثلاث . بيد أن تلك الأركان لا تستوى في جميعها ضعفاً وقوّة ، ولا في اعتماد أصل التاريخ على بعضها دون بعض ؛ فقد كانت دعامة التاريخ العربي في قيامه أدبيّة محضّة ، ثم جاء الدين فاستتبع السياسة والعلم ، لا جرّم كان للأدب عندهم تاريخ خاص لا يمتزج بالدين ولا بالسياسة ولا بالعلوم ، إلا من جهات معلومة تُعرف بها وجوه الاتصال بين أجزاء تاريخهم في جملة وإفشاء بعضها إلى بعض في المخالطة والارتباط .

وأيدي أنّ تعاقب ثلاثة عشر قرناً من تاريخ الأدب الإسلامي لم ينشئ لغة أفصح مما نطقت به العرب قبل ذلك ، ولا جاء بشعر يباين أشعارهم في الجملة ، ولا جعل لأدبائنا مذاهب متميزة في تكوين الدين والسياسة والعلم ، بل ليس في تعاقب تلك العصور الأدبية على الأغلب إلا موت رجالٍ وقيام رجال ، وإلا أمور عرضية مما يترك في مادة الأدب آثاراً قليلة تدل على اختلاف القرائح وتباين الغرائز في أولئك الرجال الذين قاموا عليه ، وتاريخها متعلق بمواقع رجالها من طبقات الزمن ؛ ثم هي من قلّتها بحيث لا تبلغ إلا أن تلوّى عليها بعض عرى التاريخ ويبقى سائرُه على تفصيله الذي أشرنا إليه آنفاً .

إذا تدبرت هذا وأنعمت على تأمله ، علمت السبب في حشو ما تراه من كتب الأدبيات التي ترتّب على العصور بالظم والرّم^(١) من تاريخ العلوم

(١) كل ما لا يراد منه إلا الكثرة .

الدينية والدينوية ، وبالتراجم الكثيرة التي تخرج بشطر الكتاب إلى أن يكون سجلّ وفیات ، ثم بتعداد الكتب والمؤلفات التي تلحق شطره الآخر بكتب الفهرست . ومؤلفو هذه الكتب لا يدرون أنهم مرغمون على ذلك بحكم هذه الطريقة العقيمة التي تتبى ولا تلد ؛ إذ ليس في تفتيش القبور عن بقايا الحياة إلا العظام ، ومن يرجع إلى ورائه لا يقطع شيئا إلا الإمام !

ثم هم يجهلون أن لتاريخ كل أمة تباين غيرها مباينة طبيعية — مزاجا معنويا تتعلق به حوادثها ، كما تتعلق أخلاق الفرد بنوع مزاجه الفطرى ؛ ومن أين يكون للعصبى في أبواب التحمل والأناة والسعة والخفض ما يكون لذى المزاج الليمفاوى مثلا ؟ فأیما امرؤ أجرى على الاثنین حکما واحدا ظلّهما كليهما ، وكذلك الأمر في أمزجة التاريخ .

وأنت خبير بأن الرجال في تاريخ الآداب الأوربية هم قطعهُ التي يتألف منها ؛ لأنهم متصرفون في اللغة كأنها إنما توضع لعهدهم أوضاعا جديدة ، فكل رجل منهم في طريقته ومذهب فن علم ، أو هو على الحقيقة قطعة متميزة في تركيب التاريخ العقلي ؛ ولكن الرجال عندنا في قياسهم بأولئك ينزلون منزلة التشبيهات من المعاني الأصلية ، إلا ما ندر ؛ ولا حكم للأدر . وذلك لأن في لغتنا معنى دينيا هو سرّها وحقيقتها ؛ فلا تجد من رجل روى أو صنّف أو أملى في فن من فنون الآداب أول عهدهم بذلك ، إلا خدمة للقرآن الكريم ؛ ثم استقلت الفنون بعد ذلك وبقى أثر هذا المعنى في فواتح الكتب ؛ والقرآن نفسه حادثة أدبية من المعجزات الحقيقية التي لا شبهة فيها ، وإن لم يفهم سرّ ذلك « من لا يفهمونه » .

أفصلح بعد هذا أن يكون تاريخ الأدب العربي مبنيًا على غير حوادثه التي كونه وتعلق بأكثرها رجاله دون أن تتعلق بهم ، كما هو الشأن في سواه ؟

على أن المستشرقين فيما أرى لم يختاروا ذلك الوضع إلا لما كان العجمة منهم ؛ إذ لا سليفة لهم في العربية وآدابها ، وإن كان منهم رموس في بعض فنون التاريخ العربي ؛ ثم لأنهم يتعجلون الفائدة كيف أصابوها ، فأياً ما يضعوا من ذلك فلهم به فضل ؛ ثم هم يكتبون لأنفسهم ولأقوامهم ، فلا يباليون بما تفتق عليهم هذه الطريقة التي يستمرئون عليها . ولكن ما بال أدبائنا « أصلحهم الله » قد أضلوا الحجة وجعلوا بموضع الشبهة ، فتابعوا على غير نظر وكانوا جميعاً في ذلك كإنا وأخواتها فيما يعمل وما يكف ؟ ... وما بالهم وهم بقية العرب وأهل اللسان وحفظة الكتاب ، لا يأنفون أن يعدوا من « أدبيات اللغة » تاريخ علم الفلك مثلاً ، وإن كانت روائع الألفاظ تشبه بالنجوم ؛ ولا أن يقرنوا علم الصرف بعلم الكيمياء . وإن كان لكل منهما « وزن » معلوم^(١) .

إن صنيع أولئك (المستشرقين) وهؤلاء (المستغربين) لا يعتبر في حقيقة التأليف إلا توسعاً من ضيق ، وتوفيراً من قلة ، وإغراقاً في الحشد والاجتلاب ؛ والفرق بعيد بين علم يورد منه المؤلف إشباعاً لكتاب ، وبين كتاب يفرد

(١) كان العرب في صدر الإسلام يسمون ما عرف يومئذ من العلوم - كالنحو والفرائض - بعلوم الموالي ، ويأنفون منها لأنها غميمة في سلاتقهم ، ثم لما استبحر العلم بعد شباب الدولة العباسية كان العلماء يفرقون بين (أنواع العلوم وأصناف الآداب) كما يؤخذ من طبقات الأدباء لابن الأنباري ، وكل ذلك لأن المذاهب العلمية « اختصاع لا اختصار »

إشباعاً للعلم نفسه ؛ ولهذا بقي تاريخ آداب العرب محتاجاً إلى طريقة أخرى ،
لا يُختصر فيها الزمن بسرعة النقل ، ولا يرقه على الفكر بهذا « الاضطراب
الرياضي » في وثوبه بين الكتب ، ولا يُستر فيها قبح التأليف بحسن التقسيم ،
ولا يقوى ضعف المعنى بما يكون من العناية ، ولا تفتق الفصول الهزيلة
سِمناً بما تلبس من الأوراق الكثيرة !

ولم تسقط دولة العقول في هذه الأمة إلا منذ ابتدأ العلماء يعتبرون
العلم فهمّ العلم كما هو : فهافتوا على ذلك باختصار الكتب وشرحها وتفتيقها
بالحواشي والتعليق « الهوامش » ، وتلخيص المتون ؛ ونحو ذلك مما يورث
الاضمحلال ، ويفقد العقل معنى الاستقلال ، ويجعل القرائح كالظل المتنقل :
كلّ آونة يقرب إلى الزوال .

وقد بلغ من أثر ذلك أن صار العلماء يجهلون حتى أسماء العلوم التي لم
تمسخ على أيديهم ، وخاصة في مصر ؛ فهذا شيخ الإسلام محمد بن عبد البر
السبكي المتوفى بدمشق سنة ٧٧٧ هـ يقول : إنه يعرف عشرين علماً لم يسأله
عنها بالقاهرة أحد .

ونقلوا عن القاضي عز الدين بن جماعة المتوفى سنة ٨١٩ - وهو
الذي كان يفاخر به المصريون علماء العجم في كل فن ، ويشيرون إليه
في أنواع المعقول - أنه كان يقول : أعرف ثلاثين علماً لا يعرف أهل
عصري أسماءها !

وكل ذلك من وناء الهمم ، واجتماع العلماء من هذه الشروح على ما يشبه
تشریح الرمم ، حتى ليس إلا « قال وقيل ، وإن قلت قلت ، وفيها قولان ... »

ولعمري ما جبل « قاف » لإجزاء من هذه السلسلة ..^(١)

وإذا كان عمودُ التاريخ سياقة الحوادث كما أسلفنا ، فلا تُرغم هذه الحوادث على أن تقع في غير وقتها ، وتفصل عن طبيعتها ، وتصل بغير طبقتهما في التاريخ ؛ ولذلك رأينا الطريقة المثلّية أن نذهب في تأليفنا مذهب الضم لا التفريق ، وأن نجعل الكتاب على الأبحاث التي هي معاني الحوادث لا على العصور ؛ فنخصص الآداب بالتاريخ ، لا التاريخ بالآداب كما يفعلون ؛ وبذلك يأخذ كلُّ بحث من مبتدئه إلى منتهاه ، متقلّباً على كل عصوره ، سواء اتسقت أم افرقت ؛ فلا تسقط مادة من موضعها ، ولا تُقتسر على غير حقيقتها ، ولا تُتلجأ إلى غير مكانها ، ثم لا يكون بعد ذلك في التاريخ إلا التاريخ نفسه ، لا ما يُزَيّنُ به من العبارة المونقة ، ولا ما توصل به الحقائق القليلة من تصورات الخيال وشعر التأليف ، إلى أمثال ذلك من مواضع الاستكراه وضيق المضطرب ؛ وأمثله فيما بين أيدينا ماثلة لا تحتاج إلى انتزاع ، وهي على نفسها شاهدة فلم يبق في أمرها نزاع .

وإذا تدرت طريقتنا هذه ، وقابلت آثارها بما شئت من آثار الطريقة الأخرى ، وأحكمت ذلك بعقل راجح ؛ وأنعمت فيه بنظر غير مدخول —

(١) مما نوره تفكّكه ، أن بعض العلماء كان لا يقرأ دروسه إلا في كتب مخطوطة - تحقّقاً بالعلم - ومن عادتهم في المخطوطات أن يكتبوا أوائل الكلمات في الشروح والحواشي بالحمرة ؛ فكان صاحبنا يدفع نسخته لاتبغ طلبته ، يقرأ فيها ثم يشرح هو بعده ، وكان إذا فرغ القارئ من جملة في المتن ، أعادها الشيخ ومطل بها صوته ونغم كلماتها حتى يفرغ منها على هذا الوجه ، ثم ينتدئ الشرح بقوله للقارئ : قال إيه . قال : « شوف عندك الحمرا ياسيدي شوف » ...

رأيتَ أيّ هذه الكتب أحسن قياماً على تاريخ الأدب ، وأوفى بالحاجة منه ،
وأردُّ بالفائدة على طالبه ، وتبيّنتُ أيها أضعف منزعةً من الرأي والتدبير
في طريقته ، بما يكشف لك خلوّ باطنه من ورم ظاهره ، وما تجده من
سرعة الاتصال في هذا « الفراغ المعنوي » بين أوله وآخره .

نمط الكتاب وأبوابه

قد قلنا في طريقة الكتاب : أما تأليفه وأسلوبه ونمطه فإننا لم نألُ
جهداً في البحث والتنقيب ، ولم نأخذ في أمرنا بالرسلة ، ولا استوطنا منه
الهيّن الهين ؛ بل طاولنا ما طال من التعب ، وصارنا ما يعزّ عليه الصبر من
الضجر ؛ ومازلنا نردّ النفس على مكروها حتى استقرت ، فلم نترك كتاباً
يمكن أن يستفاد منه حرفٌ مما نحن بسبيله إلا قرأناه في طلبه (١) ، وحملنا
على النفس ما يكون من نصّبه ؛ وهذا أمر كما ترى مُتطاوِل ، ومنالٌ ولكن
لم نجد له لبعده من متناول ؛ ثم إن مواد هذا التاريخ إذا لم يتولها الكتاب
بالذهن الشفاف ، ولم يعتبرها بالفطنة النفاذة حتى يكون لغيّبها كالعزاف ؛
فقلما تجتمع إلا متفرقة في طلب مواضعها ، منازعةً إلى منازعها ؛ لأنها في

(١) اصطلاح بعض المتأخرين على أن يذكروا في مؤلفاتهم أسماء الكتب التي
ينقلون عنها ، ويعينون مواضع النقل ليخرجوا من تبعه ما ينقلون إذا كان خطأ ؛
فيلقون ذلك على الكتاب زيادة في حسنات مؤلفه . . . !

وقد كان سبيل الرواية عند محققي المتقدمين أن يذكر الراوية سنده في كل ما يرويه
للقطع بصحته أو فساده ، إذ العدالة شرط في الصحة ؛ فإن لم يذكر أنه روى عن فلان
عن فلان الخ يسميهم ، لم تعرف عدالة المروى عنهم ، فلان يوثق بصحة ما يرويه ؛
وبذلك لا يكون ذكر السند إلا لإثبات الصحة ، وسيأتيك هذا البحث مستفيضاً .
أما نحن فلما لم يكن لنا سند ، وكنا نستهمجن أن نثبت شيئاً لا يمتخض الرأي فيه ولا
نثق بصحته بعد تقدم النظر ، دون أن نذبه عليه إذا مست الضرورة إلى إثباته - فقد
أهملنا ذكر الكتب ؛ لأن ذلك تطويل من غير طائل ، ولأننا نبسط كل معنى نأخذ
فيه ، ولم نعين مواضع ما نقله لأن علينا تبعته .

أصلها غير كاملة النسق ، ولا قريبة المَتَسَق ؛ وَمَنْ تحرى ما تحرىناه من ذلك يقف من تاريخ الأدب على غررٍ بعيد .

ولم نبالغ في تهذيب العبارة ، ولا تدقيق المعاني ، ولا تنقيح الألفاظ ؛ إذ كان سبيل التاريخ أن لا يجيء عن طبقة واحدة من الناس ؛ فبالحرى لا يوضع لطبقة واحدة منهم ، وحسبنا من البلاغة أن يكون كتابنا مطابقاً لمقتضى الحال ...

ولم نستكثر من الأمثلة (والمختارات) ؛ رغبة منا عن حشو الكتاب بما لا فائدة فيه إلا تعذيب حجمه ، وتذويبُ نجمه ؛ إذ كان ذلك لا يُغني شيئاً في مادة التاريخ ، إلا قليلاً منه يُستوفى به حقُّ النقد ، ويُدلُّ ببعضه على أثر من آثار ما نحن فيه ؛ والأمثلة مطروحة في طرق النظر من كل كتاب ، وقد ابتدئنا المتأخرون حتى لم يعد من دونها حجاب ^(١) .

وكذلك ضربنا صفحاً عن الروايات الضعيفة ، والمبالغات السخيفة ، وما اعترضنا من التكاذيب والتهاويل إلى ما يدل في تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ؛ وبالغنا في التثبت والتحقيق وتصفح الآراء وتجريح النقلة والرواة ، مقتصدین في الثقة بهم ، معتدلين في التهمة لهم ، لا نتجاوز مقدار الصواب حتى نقبل ما لا يُعقل ، ولا مقدار الوهن حتى نلحق ما يُقبل بما لا يُقبل .

وقد جعلنا أبوابه اثني عشر باباً تنطوي على جملة المأثور ، ويدور عليها

(١) أعلننا نتبع هذا التاريخ بكتاب « القرائح العربية ، الذي انتقمنا فيه عيون الكلام نظمه ونثره إن شاء الله !

قلت : وكم كان للؤلؤف - رحمه الله - من آمال أعجبه الموت دون تمامها ؛ ومن يديها هذا الكتاب !

التاريخ كما تدور السنة على عدة الشهور ، وهذه سياقها بعد فصلين من التمهيد في تاريخ الأدب ، وأصل العرب :

(الباب الأول) في تاريخ اللغة ونشأتها وتفرعها وما يتصل بذلك .

(الباب الثاني) في تاريخ الرواية ومشاهير الرواة وما تقلب من ذلك على الشعر واللغة .

(الباب الثالث) في منزلة القرآن الكريم من اللغة وإعجازه وتاريخه ، وفي البلاغة النبوية ونسق الإعجاز فيها .

(الباب الرابع) في تاريخ الخطابة والأمثال : جاهلية وإسلاماً .

(الباب الخامس) في تاريخ الشعر العربي ومذاهبه والفنون المستحدثة منه وما يلتحق بذلك .

(الباب السادس) في حقيقة القصائد المعلقة ودرس شعرائها .

(الباب السابع) في أطوار الأدب العربي وتقلب العصور به وتاريخ أدب الأندلس إلى سقوطها ، ومصرع العربية فيها .

(الباب الثامن) في تاريخ الكتابة وفنونها وأساليبها ورؤساء الكتاب وما يجرى هذا الجرى .

(الباب التاسع) في حركة العقل العربي وتاريخ العلوم وأصناف الآداب جاهلية وإسلاماً « بالإيجاز » التاريخي .

(الباب العاشر) في التأليف وتاريخه عند العرب ونوادير الكتب العربية .

(الباب الحادي عشر) في الصناعات اللفظية التي أولع بها المتأخرون في النظم والنثر وتاريخ أنواعها .

(الباب الثاني عشر) في الطبقات وشيء من الموازنات .
هذه هي حوادث التاريخ وأبوابه ، ومنها كما ترى فصوله وكتابه ؛ وأنا
أسأل الله أن يكون قد كتب فيه من السلامة ما يحقق به الفائدة للقراء ،
وأن يهب له من حسنات أهل الإنصاف ما يكفر عن سيئات أهل المراء .
والحمد لله على ما أنعم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الفصل الأول

الأدب — تأريخ الكلمة

تقلبت هذه اللفظة في العربية على ثلاثة أدوار لغوية ، تدع ثلاث حالات من أحوال التاريخ الاجتماعي ؛ فهي لم تكن معروفة في الجاهلية و صدر الإسلام إلا بما يؤخذ من معناها النفسى الذى ينطوى فيه وزن الأخلاق وتقويم الطباع والمناسبة بين أجزاء النفس فى استوائها على الجملة ، وكل ما هو من هذا الباب ؛ ومنه الحديث الشريف : « أدبى ربى فأحسن تأديبى ، ولعل ذلك كان توسعاً منهم فى أصل مدلول الكلمة الطبيعى ، على ما هو معروف من أمرهم فى اشتقاق اللغة وانتزاع بعضها من بعض ؛ فإنهم يقولون : أدب القوم يأديبهم أدبا ، إذا دعاهم إلى طعام يتخذونه . والقوم أهل بادية مقفرة تأكل فيها الشمس حتى ظلها ، وتشرب نسيماً وظلها ؛ فإذا هلك فيها الزاد هلك حامله ، وإذا لم يدفع عن نفسه بأسلحة فيه فالجوع قاتله ؛ ولذلك تمدحوا من أقدم أزمتهم بالقرى وعدوه من أعظم مفاخرهم ؛ لأنه شريعة الطبيعة التى أدبتهم هذا الأدب ، بل هو شعرها فى أخلاقهم ، إذ ارتقى بعد ذلك بارتقاء الشعر حتى تخرقوا فيه ، كما يؤثر عن كرمائهم وأجوادهم بما استوعبته كتب المحاضرات .

فلما كان هذا الخلق مظهر الخيم الصالح فيهم ، وحقيقة الأدب الطبيعى منهم ، وأرقى معانى الإنسانية عندهم ؛ لأنه ليس وراء إمساك الحياة على الحى غاية - توسعوا فيه بمقدار ما بلغوا من رقى الآداب ، وجعلوه تعريفاً نفسياً كما مر ؛ ولا بد أن يكون ذلك بعد أن ارتقوا فى اجتماعهم ،

واشتبكت العلاقات بينهم ، حتى أخذت الفطرة الطبيعية تمتزج في أكثرهم بما يخالفها من صنعة الاجتماع ، وكان ذلك سبباً في انتباههم إلى هذا الوضع ؛ لأن الأدب على اختلاف معانيه إنما هو ردُّ النفس إلى حدود مصطلح عليها اصطلاحاً وراثياً .

ثم لما جاء الإسلام ووضعت أصول الآداب ، واجتمعوا على أن الدين أخلاق يُتَخَلَّقُ بها ، فشت الكلمة ؛ حتى إذا نشأت طبقة المعلمين لعهد الدولة الأموية كما سيجيء ، أطلق على بعض هؤلاء لفظ المؤدِّين ، وكان هذا الإطلاق توسعاً ثانياً في مدلول « الأدب » ، لأنه اكتسب معنى علمياً إذ صار أثراً من آثار التعليم .

ثم استفاضت الكلمة وكانت مادة التعليم الأدبي قائمة بالرواية من الخبر والنسب والشعر واللغة ونحوها ، فأطلقت على كل ذلك ، ونزلت منزلة الحقائق العرفية بالإصلاح ؛ وهذا هو الدور الثالث في تاريخها اللغوي ، وهو أصل الدلالة التاريخية فيها .

وقال ابن خلدون في حدِّ الأدب : « هذا العلم لا موضوع له يُنظر في إثبات عوارضه أو نفيها ، وإنما المقصود منه عند أهل اللسان ثمرته ، وهي الإجابة في فني المنظوم والمثور على أساليب العرب ومناحيهم ، فيجمعون لذلك من كلام العرب ما عساه تحصل به الملائكة ، من شعر عالي الطبقة ، وبيجع متساوٍ في الإجابة ، ومسائل من اللغة والنحو مبسوثة أثناء ذلك متفرقة يستقرى منها الناظر في الغالب معظم قوانين العربية ، مع ذكر بعض من أيام العرب ، ليفهم به ما يقع في أشعارهم منها ، وكذلك ذكر المهم من الأنساب الشهيرة ، والأخبار العامة ؛ والمقصود بذلك كله أن

لا يخفى على الناظر فيه شيء من كلام العرب وأساليبهم ومناحي بلاغتهم
إذا تصفّحه ... ثم إنهم إذا أرادوا حدّ هذا الفن قالوا : الأدب هو حفظ
أشعار العرب وأخبارها والأخذ من كل علم بطرف . اهـ .

فهذا كما ترى ثبت لما قررناه ؛ لأن كل ما عدوه من موضوع الأدب
إنما هو مادة الرواية ؛ وعلى ذلك يستحيل أن يكون معنى الأدب
الاصطلاحى جاهلياً ، ولا أن يكون من مصطلحات القرن الأول ؛ لأن
الكلمة لم تجئ فى شئ من شعر المخضرمين ولا المحدثين ، وقد كانوا أهلها
ومورثيها من بعدهم لو أنها اتصلت بهم أو كانت منهم بسبب . والعجيب
أنك تجد لهم القوافى الطويلة على الباء وقد استوعبوا فيها الألفاظ ، إلا
مادة الأدب ومشتقاتها ، مع أنه ليس أخف منها عند المتأخرين ولا أعذب
ولا أطرب ولا أعجب ، والسبب فى ذلك ما ذكرناه وما نذكره .

بلى ، قد روى صاحب «العقد الفريد» فى باب الأدب من كتابه كلمة
أسندها لعبد الله بن عباس - رضى الله عنهما - وهى قوله : « كفاك من
علم الدين « أن تعلم ، »^(١) ما لا يسع جهله ، وكفاك من علم الأدب أن
تروى الشاهد والمثل ، ومقتضى ذلك أن « علم الأدب ، كان بالغاً من
الاتساع فى عهد ابن عباس حتى صار أقل ما لا يسع جهله منه رواية
الشاهد والمثل للقرآن والعريية ، وهو نهاية الغرابة والشذوذ ، لأن ابن
عباس توفى فيما بين سنة ٦٨ و ٧٤ هـ ، على اختلاف أقال المؤرخين ،
ولم يكن يومئذ بالتحقيق ما يصح أن يسمّى علم الأدب .

(١) سقطت هذه الكلمة من نسخ العقد الفريد .

وقد تناقل المتأخرون هذه الرواية عن العقد الفريد دون أن ينتبهوا لما فيها من فساد الدلالة التاريخية ، ولكن الصحيح أن الكلمة لمحمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، كما أسندها إليه الجاحظ في كتاب البيان . ومحمد هذا هو أصل الدولة العباسية ؛ لأنه أبو السفاح أول الخلفاء العباسيين ، وتوفى سنة ١٢٥ وقيل ١٢٦ ؛ وما يرجح فساد تلك النسبة إلى ابن عباس ، قول عمرو بن دينار فيه : ما رأيت مجلسا كان أجمع لكل خير من مجلس ابن عباس : الحلال والحرام والعربية والأنساب والشعر . ولو كان لفظ الأدب معروفا يومئذ لاجتزأ به وطوى فيه الثلاث ؛ فالكلمة إذن من موضوعات القرن الثاني ، أي بعد أن بلغت الدولة الأموية مبلغها من المجد العربي .

أما في القرن الأول فقد كانوا يسمون ما يقرب من ذلك بـ « علم العرب » ، كما ذكره المسعودي في « مروج الذهب » ، إذ نقل عن المدائني حديثا تصادر عليه ابن عباس وصعصعة بن صوحان ، وفيه أن ابن عباس بعد أن سأل الرجل عن قومه وعن الفارس فيهم ونحو ذلك مما يتعلق بالأيام والمقامات قال : أنت يا ابن صوحان باقر علم العرب ^(١) . وما كان الأدب الاصطلاحي بأكثر من هذا العلم يومئذ .

وبعد أن عرفت حدود الأدب في القرن الثاني واشتهرت الكلمة ، بقيت لفظه « الأدباء » خاصة بالمؤدبين ، لا تطلق على الكتّاب والشعراء ، واستمرت لقباً على أولئك إلى منتصف القرن الثالث ؛ ومن ذلك كان منشأ الكلمة المشهورة « حرفة الأدب » وأول من قالها الخليل بن أحمد صاحب

(١) الباقر : المتبحر في العلم ، وبه سمي محمد بن علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهم لتبحره

العروض المتوفى سنة ١٧٥ هـ ، وذلك قوله كما جاء في المضاف والمنسوب للشعالي : « حرقة الأدب آفة الأدباء » ؛ لأنهم كانوا يتكسبون بالتعليم ولا يودّون إلا ابتغاء الممّالة ، وذلك حقيقة معنى الحرقة على إطلاقها^(١) .

فلما فشّت أسباب التكسب بين الشعراء في القرن الثالث ، وبطلت العصبية التي كانت تجعل للشعر معنى سياسياً فاتخذوه حرقة يكدهون بها ، وجعلوه مما يُتَدَرَّعُ به إلى أسباب العيش ، من جائزة خليفة أو منادمة أمير أو ما دون ذلك من الأسباب أيها كان — انتقل إليهم لقب الأدباء ، للمناسبة بين الفئتين في الحرقة ، ولم يلبثوا أن استأثروا به لتوسعهم في تلك الأسباب .

ثم جاء ابن بسّام الشاعر المتوفى سنة ٣٠٣ فجعل « الحرقة » نَبْزاً ، وأخرجها عن وضعها اللغوي إلى معنى مجازي غاب على حقيقتها واستبدّ بها فأرسلها مثلاً . وذلك فيما رثى به عبد الله بن المعتز حين قتل في سنة ٢٩٦ ودفن في خربة بإزاء داره بعد جلال الإمارة وعزة الملك إذ يقول :

لله دُرْكٌ من مَيّتٍ بِمَضِيْعَةٍ ناهيك في العلم والآداب والحسب
ما فيه لو لُوِّ ولا لِيَتْ فتنَقَصَهُ لكننا أدركته « حرقة الأدب »

وهذا هو أصل الكلمة التي تعاورها الأدباء واعتبرها الشعراء ميراثاً دهرياً إلى اليوم ، وإنما تناولها ابن بسّام من لغة العامة ، وطبعها على شيء من عبث أخلاقه التي بلغت من هجاء الأمراء والوزراء وذوى المكانة من

(١) يقال : أحرف الرجل إحرافاً ، إذا نما ماله وكثر ، والاسم الحرقة من هذا المعنى ، قال قطرب : والحرقة عند الناس : انقصر وقلة الكسب ، وليست من كلام العرب ، وإنما تقولها العامة .

الناس إلى هجاء أبيه وإخوته وسائر أهل بيته حتى سنّها طريقة ، فيقال لمن يقفو أثره في عبث اللسان : « إنه يجرى في طريق ابن بسام » .

ثم صارت الآداب من يومئذ تطلق أيضاً على فنون المنادمة وأصولها ، وأحسب ذلك جاءها من طريق الغناء ؛ إذ كانت تطلق عليه في القرن الثالث لأنه بلغ الغاية من إحكامه وجرّدت فيه الكتب وأفردت له الدواوين من مختارات الشعر ، كما سنّفصله في موضعه ، وكانوا يعتبرون معرفة النغم وعلل الأغاني من أرقى فنون الآداب ، وفيها وضع عبيد الله بن طاهر من ندماء الخليفة المعتضد بالله المتوفى سنة ٢٨٩ كتابه « الآداب الرفيعة »^(١) . لذلك قال ابن خلدون : إن الغناء في الصدر الأول كان من أجزاء هذا الفن « الأدب » وكان الكتاب والفضلاء من الخواص في الدولة العباسية يأخذون أنفسهم به حرصاً على تحصيل أساليب الشعر وفنونه .

وقد ألف كشاجم الشاعر الرقيق الذي كان طبّاح سيف الدولة ابن حمدان كتابه « أدب النديم » أودعه ما لا يستغنى عنه شريف ، ولا يجوز أن يخل به ظريف ؛ وهو مطبوع مشهور . وعلى هذه الجهة قال أبو القاسم إسماعيل بن أحمد الشجري من شعراء القرن الرابع أيضاً ، وقد جمع « حرف » الآداب :

إن شئت تعلم في الآداب منزلتي

وأني قد عدّاني العز والنعم

(١) تصلح هذه الكلمة أن تكون تعريباً لما ترجمه المتأخرن (بالفنون الجميلة) beaux arts وعبيد الله هذا كان نادرة في الغناء ، قال صاحب الأغاني : إنه توصل إلى ما عجز عنه الأوائل من جمع النغم كلها في صوت واحد تتبعه هو وأنى به .

فالطرف والسيف والأوهاق تشهد لي

والعود والنرد والشطرنج والقلم^(١)

وكل ذلك إنما كان في تاريخ البلديين ، أما الأعراب فلم يجر عليهم حكم الأدب ، ولم يتناولوا الكلمة على اصطلاحها ، وإنما اتخذ بعضهم لقب الأديب يتمدح به على جهة ما ينشأ عنه من معاني الرقة الحضرية التي تقابل في طباعهم الجفاء ولوثة الأعرابية ، كقول بعضهم ، أنشده الجاحظ .

وإني على ما كان من عنجهيّي ولوثة أعرابيتي لأديب^(٢)

ولم ينتصف القرن الرابع حتى كان لفظ « الأديب » قد زال عن العلماء جملة ، وانفرد بمزيتة الشعراء والكتاب في الشهرة المستفيضة ، لاستقلال العلوم يومئذ وتخصّص الطبقات بها ، على ما كان من ضعف الرواية ونضوب مادتها حتى قالوا : « حُتم تاريخ الأديب بثعلب والمبرد » وكانت وفاة المبرد سنة ٢٥٨ ، وثعلب سنة ٢٩١ ؛ فيكون ختام تاريخ الأديب « أي المعلمين » في أواخر القرن الثالث ، ومن يومئذ أخذ الأدب يتميّز عن علم العربية ، بعد أن كانوا يعدون « الأديب » أصحاب النحر والشعر ، وإن كان ذلك في موضوع علم الأدب ؛ ومن هذا أنه لما وضع علي بن

(١) الطرف : الكريم من الخيل ، والأوهاق : جمع وهق ، قال الليث : هو الخيل المغار يرمى في أنشودة فتؤخذ به الدابة والإنسان ، وغرض الشاعر أن يجمع حرف الكدية التي ينال بها ، وسيأتي تفصيل ذلك في بحث الشعر .
(٢) العنجهية : الحمق والجهل ، واللوثة : الهيج والحمق أيضاً ، والمراد بكل ذلك جفاء الأخلاق .

الحسين المعروف بالباخرزي^(١) كتابه «دُمِيَّة القصر» الذي جعله ذبيلا على اليتيمة للثعالبى ، عقد فيه فصلا «لأئمة الأدب» ، قال فى أوله : «هؤلاء قومٌ ليس لهم فى دواوين الشعر رسم ، ولا فى قوانين الشعراء اسم» ، ثم ترجم طائفة من علماء اللغة : كأبى الحسين بن فارس صاحب فقه اللغة ، وابن جنى النحوى ، وأسد العامرى ، والجوهرى صاحب الصحاح ، وتلميذه أبى صالح الوراق^(٢) ؛ فدل صنيعة على أن الشعراء يومئذ كانوا هم المستبدين بلبق الأدياء ، ولا يزالون على ذلك إلى اليوم وإلى ما شاء الله ؛ لأن معنى الأدب قد استحجر فعاد لغويا كأنه كذلك فى أصل الوضع ، من جهة الدلالة به على الشعراء والكتاب .

(١) نسبة إلى باخرز : ناحية من نواحي نيسابور ، وقتل على هذا فى بعض مجالس الأانس سنة ٤٦٧ .

(٢) وكذلك ألف الفرزدق القيروانى المتوفى سنة ٤٧٩ فى تراجم اللغويين والنحاة كتابا سماه «شجرة الذهب فى معرفة أئمة الأدب» ، دع عنك كتب طبقات «الأدياء» فى تراجم القوم وهى مشهورة .

المؤدّبون

وقد أشرنا إلى المؤدّبين فيما سبق ، ونحن ذاكرون طائفة منهم تتبعنا
أسماءهم فيما بين أيدينا من كتب الأدب والتاريخ ؛ لأنهم كانوا مادة هذه
الكلمة ، وإنما قيل لهم المؤدّبون تمييزاً لهم من المعلمين الذين اختصوا
ياقراء صبيان العامة في الكتاتيب ؛ فإن هؤلاء لم يكن يطلق على أحدهم
إلا لقب المعلم ، وقد جعلوهم مثلاً في الحُمق حتى قالوا : «الحق في الحماكة
والمعلمين والغزاليين» ثم جعلوا الحماكة والغزاليين أقل وأسقط من أن يقال
لهم حمق ... لأن الأحمق هو الذي يتكلم بالصواب الجيد ثم يجيء بخطأ
فاحش ، وليس عند هؤلاء صوابٌ جيد في مقال ولا فعال ، فبقى الحق
في عرفهم خاصاً بالمعلمين .

أما المؤدّبون فهم الذين ارتفعوا عن تعليم أولاد العامة إلى تعليم أولاد
الخاصة أو أولاد الملوك المرشحين للخلافة ، وأخذهم بفنون الآداب : كالتحبر
والشعر والعربية ونحوها ، ولذا كانوا يسمونها «علوم المؤدّبين» .
قال الجاحظ : مرّ رجل من قریش بفتى من وُلد عتّاب بن أسيد وهو
يقرأ كتاب سيبويه ، فقال : أفٍ لكم ! علم المؤدّبين وهمة المحتاجين^(١) .

على أن المؤدّبين كانوا عندهم على ضربين : أصحاب العلوم ، وأصحاب البيان
وكانوا يخصون هؤلاء بالأثرة ، قال ابن عتّاب : «يكون الرجل نحوياً عروضياً ،
وقساماً فرضياً^(٢)» ، وحسن الكتابة جيد الحساب ، حافظاً للقرآن راوية

(١) وكانوا يقولون : لا ينبغي للقرشي أن يستغرق في شيء من العلم إلا علم الأخبار
أما غير ذلك فالنتف والشذور .

(٢) عالماً بالمواريث .

للشعر : وهو يرضى أن يعلم أولادنا بستين درهماً ، ولو أن رجلاً كان حسن البيان حسن التخريج للمعاني ليس عنده غير ذلك لم يرض بألف درهم ، ومن ثم اقتص مشاهير العلماء والرواة بتأديب أولاد الخلفاء والأمراء .

فن المؤدبين أبو معبد الجهني ، وعامر الشعبي ؛ كانا يعلمان أولاد عبد الملك بن مروان ، وهما أقدم المؤدبين فيما وقفنا عليه^(١) ؛ ويزيد ابن مساحق ، أذب الوليد بن عبد الملك أيضاً ؛ وعبد الصمد بن الأعلى ، أذب الوليد بن يزيد ، وأذب وُلد عتبة بن أبي سفيان ؛ وصالح بن كيسان ، أذب بني عمر بن عبد العزيز ؛ والجعد بن درهم ، كان يعلم مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية ؛ والشرقي بن القطامي ، كان يؤدب المهدي بن المنصور وأبو سعيد المؤدب ، كان يؤدب موسى الهادي ؛ ومحمد بن المستنير المعروف بقطرب ، كان يؤدب المهدي ؛ وأبو عميدة كان يؤدب الرشيد ؛ والاحمر النحوي كان يعلم الأمين ، ثم أذبه الكسائي ؛ وفي طبقات الأدباء أن الكسائي كان يؤدب الرشيد أيضاً واليزيدي النحوي ، كان يؤدب المأمون والفراء كان يؤدب ولدي المأمون ، وقيل إنه نهض يوماً لبعض حوائجه فابتدرا إلى نعله ليقدهاها له ، فتنازعا أيهما يقدمها ، ثم اصطالحا على أن يقدم كل منهما واحدة ؛ ورفع ذلك إلى المأمون فاستدعاه ، فلما دخل عليه قال له : من أعز الناس ؟ قال : لا أعرف أحداً أعز من أمير المؤمنين ! فقال المأمون : بل من إذا نهض تقاتل على تقديم نعليه ولياً عهد المسلمين حتى يرضى كل واحد منهما أن يقدم له فرداً ! فقال : يا أمير المؤمنين ،

(١) وأقدم من عرف من المعلمين قبل ظهور لقب المؤدب ، أبو الأسود الدؤلي : كان يجتمع له الناس فيعلمهم النحو تعليماً .

لقد أردت منعهما عن ذلك ولكن خشيت أن أدفعهما عن مكرمة سبقها
إليها ، أو أكسر نفسيهما عن شريفة حرصا عليها ... الخ
وكان المفضل الضبي يؤدب الواثق ، وألزم المتوكل يعقوب بن السكيت
المتوفى سنة ٢٤٤ تأديب ابنه المعتز ، قالوا : فلما جلس عنده قال له : يا بني ،
بأى شيء يجب الأمير أن يبدأ من العلوم ؟ قال بالانصراف . . . ثم اختار
المتوكل لتأديب المعتز وأخيه المنتصر - أبا جعفر بن ناصح ، وأبا جعفر بن
قادم ؛ ومن ذلك العهد بدأ لقب المؤدب ينزل عن رتبته ؛ إذ كانت العجمة
قد فشحت وضعفت النزعة العربية في الدولة ؛ فحتم تاريخ الأدباء - كما قيل -
يشعلب والمبرد اللذين تخرج عليهما عبد الله بن المعتز ، أما مؤدبه فكان
أبا جعفر بن عمران الكوفي .

وقد ضربنا صفحاً عن أدباء المعلمين ممن دارسوا أولاد الخاصة والأمراء ؛
لأن فيما قدمناه كفاية على برهان ما ذهبنا إليه .

علوم الأدب وكتبه

كان الأدب - كما أسلفنا - مجموع علوم المؤدبين ؛ فلا جرم حدّوه كما رأيت فيما نقلناه عن ابن خلدون ، وهو حدّ يطابق أمرهم كل المطابقة ، فلما أرادوا تعيين هذه العلوم ، نظروا في غرض الأدب فجعلوا له غرضين : أحدهما يقال له الغرض الأدنى ، والثاني الغرض الأعلى ؛ فالأول أن يحصل للتأدب بالنظر في الأدب والتمهر فيه قوة يقدر بها على النظم والنثر ، والغرض الأعلى أن يحصل للتأدب قوة على فهم كتاب الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم وصحابه ، وبعلم كيف تُبنى الألفاظ الواردة في القرآن والحديث بعضها على بعض حتى تستنبط منها الأحكام وتُفَرِّع الفروع وتنتج النتائج وتقرن القرائن على ما تقتضيه معاني كلام العرب ومجازاتها .

قال البَطْلِيُّوسَى - وهو الذي ننقل عنه هذه الكلمات من شرح أدب الكتاب :- والشعر عند العلماء أدنى مراتب الأدب . ثم نظروا في تعيين العلوم التي تُفَضَى إلى هذه المقاصد ، فاختلفوا فيها ، ولكنها في الجملة كانت علوم العربية ، ولم يعميها أحدٌ إلى أواخر القرن الخامس . فلما أُنشئت المدرسة النظامية ببغداد ، أنشأها نظام الملك - وزير ملك شاه السلاجوقي - المتوفى سنة ٤٨٥ ، اختير لتدريس الأدب فيها أبو زكرياء الخطيب التبريزي المتوفى سنة ٥٠٢ وهو من أئمة اللغة والنحو ، ثم درسه بعده علي بن أبي زيد الفصيحى ، وكان نحوياً ، ثم عزل «لتهمة التشيع» بأبي منصور الجوالقى . وتعاقب هؤلاء المدرسين جعل للأدب موضعاً معيناً كان لا يزال مقررّاً عند العلماء إلى آخر القرن السادس ، على ما ذكره -

ابن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ في طبقاته ، فإنه لما ترجم هشام بن محمد ابن السائب الكلبي قال : « إنه كان عالماً بالنسب ، وهو أحد علوم الأدب ؛ فلذلك ذكرناه في جملة الأدباء ، فإن علوم الأدب ثمانية : النحو واللغة والتصريف والعروض والقوافي وصناعة الشعر وأخبار العرب ، وأنسابهم ... ثم قال : « وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما وهما : علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو (١) » .

إلا أن الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ أراد أن يجعل للأدب حداً علمياً من الحدود - الجامعة المانعة - على طريقة المتكلمين ، فعرف علوم الأدب بأنها علوم يُحْتَرَزُ بها عن الخلل في كلام العرب لفظاً وكتابةً ، وجعلها اثني عشر ، منها أصول لأنها العمدة في ذلك الاحتراز ، وهي : اللغة ، والصرف ، والاشتقاق ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والبديع « وجعلوه ذيلاً لعلمي المعاني والبيان داخلًا تحتها » والعروض ، والقوافي .

ومنها فروع ، وهي : الخط - أي الإملاء - وقرض الشعر ، والإنشاء ، والمحاضرات ، ومنه التواريخ .

وهذا التقسيم هو المعروف عند العلماء إلى اليوم .

وقال صاحب نفع الطيب : « إن علم الأدب في الأندلس كان مقصوراً على ما يحفظ من التاريخ والنظم والنثر ومستظرفات الحكايات ، قال : وهو أنبل علم عندهم ، ومن لا يكون فيه أدب من علمائهم فهو غفيل مستثقل » . أما كتب الأدب فهي على الحقيقة كتب العلوم التي مرّت ، يَبْدُ أن أهل اللغة كانوا ينتحلون لفظة الأدب في تسمية كتبهم الخاصة بأوضاع اللغة

(١) لذلك تفصيل سيأتي في موضعه عند الكلام على النحو .

وشواهدها ، لأن اللغة أصل المادة ؛ فمن ذلك : ديوان الأدب ، وكتاب ديوان العرب وميدان الأدب ، وروض الآداب ، ومفتاح الأدب ، وسر الأدب ، ومقدمة الأدب ، وعنوان الأدب ؛ وكلها في اللغة ذكر صاحب « كشف الظنون » وغيره ، وبعضها موجود ، كديوان الأدب للفارابي ، ومقدمة الأدب للزحشرى ؛ ومن هذا القبيل « أدب الكاتب » لابن قتيبة ولاين دريد ولاين النحاس وغيرهم .

أما الكتب التي هي من شرط الأدب فكثيرة ، وأصولها كما قال ابن خلدون : أربعة دواوين ، وهي : أدب الكاتب لابن قتيبة ، وكتاب الكامل للبرد ، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ ، وكتاب النوادر لأبي علي القالي البغدادي^(١) وما سوى هذه الأربعة فتبع لها وفرع عنها .

وإنما عدت هذه الأربعة أصولاً لأنها تدور على فنون الرواية ؛ وقد وضعت كتب كثيرة ، وأشهرها كتاب العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي وكتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ، وهو الكتاب الذي استوعب فيه أخبار العرب وأنسابهم وأشعارهم وأيامهم ودولهم ، فكان أفضل ما يتأدب به في العربية ، وكثرت كذلك كتب الأملالي والتذاكر ، وأعظمها أمالي ابن الشجري ، وتذكرة الصلاح الصفدي ، وللإسلام في ذلك موضع نتولى فيه بسطه ونوفيه قسطه إن شاء الله .

(١) كل هذه الكتب مطبوع مشهور ، وقد شرحت كلها شروحاً مختلفة ، ماعدا البيان والتبيين ؛ ولولا التفادي من الملل لآتيننا على تاريخ كل كتاب منها .

الفصل الثاني

العرب

هم جيلٌ من الناس تدلت عليه الشمس منذ القدم في هذه الجزيرة التي كأنها قطعة انخزلت من السماء مع الإنسان الأول ، فلا يزال أهلها أبعد الناس منزعاً في الحرية الطبيعية ، وأشدّهم منافسة في مغالبة الهمم ، كأنما ذلك فيهم ميراثُ الطبيعة الأولى ، فهم منه ينبتون وعليه يموتون .

سكان الفيافي وتربية العراء ، ينبسطون مع الشمس ويفيئون مع الظل ويطيرون في مَهَبِّ الهواء ؛ بل أولاد السماء ، ماشئت من أنوف حَمِيَّة ، وقلوب أَيْة ، وطباع سيالة ، وأذهان حداد ، ونفوس منكرة ؛ وقد أصبحت بقاياهم الضاربة في بوادي العربية ومصر وسورية لهذا العهد ، موضع العجب لأهل البحث من علماء الطبائع ، حتى أجمعوا على أنه لا ند لهذا الجنس في جميع السلائل البشرية ، من حيث الصفات التي تتباين فيها أجناس البشر خلقاً وخلقاً وحتى صرح بعضهم بأن هذه السلالة تسمو على سائر الأجيال ، بالنظر إلى هيئة القحف وسعة الدماغ وكثرة تلافيفه وبناء الأعصاب وشكل الألياف العضلية والنسيج العظمي وقوام القلب ونظام نبضاته . فضلاً عما هي عليه من ملاحظة السحنة وتناسب الأعضاء وحسن التقاطيع ووضوح الملامح ، فضلاً عما في طباعها من الكرم والأنفة والأريحية وعزة النفس والشجاعة .

لأجرم كانوا أهل هذه اللغة المعجزة التي ناسبتهم بأوضاعها في معاني التركيب ، حتى كأنما كتب لها أن تكون دين الألسنة الفطرى ، لتصلح بعد ذلك أن تكون لسان دين الفطرة .

بلاد العرب

العربية شبه جزيرة موقعها إلى طرف الجنوب الغربي من قارة آسيا ،
ويحدها من الشمال سورية ، ومن الشرق الفرات حتى مصبه في خليج العجم
وجهة من بحر الهند ، ومن الجنوب بحر الهند أيضا ، ومن الغرب البحر
الأحمر ، وكانوا يحدونها قديما بأنها من بحر القلزم «الأحمر» إلى بحر
البصرة ، ومن أقصى الحِجْر^(١) باليمن إلى أوائل الشام ، بحيث كانت تدخل
اليمن في دارهم ولا تدخل فيها الشام ؛ ثم يقسمونها معتبرين الأصل في ذلك
جبل السراة الذي تبتدئ سلسلته في اليمن وتمتد شمالا إلى أطراف بادية
الشام ، فتجعل العربية شطرين : غربيًا وشرقيًا ، ينحدر الغربي من سفح
ذلك الجبل حتى يصل إلى شاطئ البحر وقد صار هابطا ، فيسمونه لذلك :
الغور وتهامة ؛ ويرتفع الشرقي إلى أطراف العراق والسماعة ؛ فيسمونه
نجدا — ومن هذا قولهم : أغارَ وأنجدَ — ويسمون ما فصل بين تهامة
ونجد ، بالحجاز ؛ لأنه يحجز بينهما ، ثم يسمون ما ينتهي به نجد في الشرق
حتى يصل إلى خليج فارس من بلاد اليمامة والبحرين وعمان وما إليها —
بالعروض ؛ لاعتراضها بين اليمن ونجد ؛ ويسمون القسم الجنوبي بما
وراء الحجاز ، باليمن ؛ لوقوعه عن يمين الكعبة إذا استقبلت المشرق .

فالعربية عندهم خمسة أقسام كبيرة ، اليمن : وهو إلى الجنوب ، يحده
البحر من ثلاث جهات ، ويُحد من الجهة الرابعة بتهامة واليمامة والبحرين .
ومن هذا القسم حضرموت وعمان والشحر ونجران .

(١) والحجر : في شمال الجزيرة ، وهي ديار ثمود .

وتهامة : وهى شمال اليمن وإلى شرق البحر الأحمر وغرب الحجاز .
والحجاز : وهو جبال انثرت فيها المدن والقرى ، وأشهر مدنه
مكة والمدينة

ونجد : وهو بين الحجاز والعراق العربى غرباً وشرقاً ، وبين اليمامة
والشام جنوباً وشمالاً ؛ وهذا القسم أطيب أرض فى بلاد العرب ، ولذا
كانت بواديه من معادن الفصاحة .

واليمامة ، وهى بين اليمن ونجد جنوباً وشمالاً ، وبين الحجاز والبحرين
غرباً وشرقاً .

وأحسن ما انتهى إلينا مما هو خاص بوصف البلاد العربية على نحو
عهدى الجاهلى ، هو كتاب «صفة جزيرة العرب» للهمدانى المعروف بابن
الحنائك المتوفى سنة ٣٣٤ ، فقد رحل إليها ووصفها كما رآها واستقصى فى
ذلك وبالغ إلى حد التحقيق .

أصل العرب

ليس من شأننا فى هذا الكتاب أن نستغرق ما قيل عن العرب وأصلهم
ومنشئهم ، وما حققه من ذلك علماء البحث من المتأخرين الذين استشاروا
الدفائن واستنطقوا الآثار واستخرجوا تاريخ الحياة من القبور ، ولا أن
نستوفى معانى الاجتماع العربى مما يدخل فى العادات والأديان ونحوها ؛
فذلك مما يحتمل المجلدات الكثيرة ، وهو منحنى تبعد الصلة بينه وبين
ما نحن بسبيله من آداب اللسان ؛ ولذلك نلّمُ بهذا المعنى مكتفين منه بما
تمس إليه حاجة التحديد ، وما تُوفى به فائدة هذا التمهيد .

العرب أحد الشعوب السامية ، نسبة إلى سام بن نوح ، وهي الامم التي ذكرت التوراة أنها من نسله ، وتسمى لغاتها باللغات السامية أيضاً ؛ كالعبرية والعبرانية ، والسريانية ، والحبشية ؛ والآرامية ، وغيرها ؛ وهي تسمية استحدثها بعض المتأخرين من علماء اللغات .

وقد اختلف الباحثون في منشأ تلك الشعوب الذي امتهده وتفرقت منه ؛ فذهب بعضهم إلى أن مهد الساميين الحبشة في أفريقيا ، وقال آخرون : بأن مهد جزيرة العرب . والقائلون بهذا الرأي أكثر نفراً وأعز أنصاراً ، ولهم في ذلك آراء أخرى متنوعة الأدلة ، ولكن مما لا يمترون فيه أن العربية كانت أبعد آفاق التاريخ التي أضاء فيها كوكب الحضارة المشرق ، وقد تحققت ذلك بما اكتشفوه سنة ١٩٠١ للميلاد في بلاد السويس من آثار دولة حمورابي وهي المسلة التي دونت عليها الشريعة البابلية في ٢٨٢ نصاً ، وما ثبت لهم من أن هذه الدولة عربية ، وهي تبندى سنة ٢٤٦٠ ق م وهذا الاكتشاف قضى للجنس العربي أنه أسبق الأمم إلى وضع الشرائع ، وأنه بلغ طبقة عالية في الحضارة سقطت دونها الشعوب القديمة ؛ بل يذهب الأستاذ صموئيل لاينج في كتابه « أصل الأمم » إلى أن الساميين استوطنوا بلاد العرب ، وأنهم حينما وجدوا في غيرها فهم غرباء ، وأن تقدمهم في الحضارة مُعَرَّق في القدم ، ربما كان زمن تحوُّل العصر الحجري ، فتحولوا يومئذ عن الصيد والقنص إلى الزراعة والصناعة ، وهو يشير بذلك إلى « الدولة المعينية » التي جاء ذكرها في سفر الأخبار الثاني - الإصحاح ٢٦ - دد ٧ ؛ وقد عثر الباحثون على أمة بهذا الاسم ذكرت في أقدم آثار بابل سنة ٣٧٥٠ ق م . على نُصُب من أنصاب النقوش المسبارية .

وبالجملة فإن أصل العرب من أصول التاريخ الإنساني التي أحقها الله
بغيبه ، فلا يجليها لوقتها إلا هو ، وفوق كل ذي علم عليم .

طبقات العرب

المؤرخون على أن العرب قسمان : بائدة ، وباقية ؛ ويسمون البائدة
بالعرب العاربة، على التأكيد للمبالغة - كما يقال : ليلٌ لائل ، وصومٌ صائم ،
وشعرٌ شاعر : يؤخذ من لفظه فيؤكد به - وذلك لرسوخهم في العروية
كما يقولون .

ويقسمون الباقية إلى قسمين : يسمون الأول بالعرب المستعربة ؛ لأنهم
ليسوا بضرحاء في العروية ولا خلصا ، بل هم استعربوا بانتقال الصفات
العربية إليهم من قبائلهم ، وهم من بني حمير بن سبأ ؛ ويسمون القسم الثاني
بالعرب التابعة للعرب ، وهم من قضاة وقحطان وعدنان وشعبيها العظيمين :
ربيعة ومُضر .

وقد يقسمون العرب إلى ثلاث طبقات : بائدة ، وعاربة ، ومستعربة^(١)
ويريدون بالبائدة القبائل الهالكة ، وبالعاربة عرب اليمن ومن ولد قحطان ،
وبالمستعربة أولاد إسماعيل عليه السلام ؛ لأنه كان عبرانيا فاستعرب بعد

(١) يسمى بعضهم البائدة بالعاربة ، والقحطانية بالمتعربة ، والإسماعيلية
بالمستعربة ؛ وبعضهم يجعل المتعربة والمستعربة مترادفتين ، ويراد بهما الإسماعيلية ؛
واختلاف المؤرخين في ذلك إنما جاء من تطبيقتهم أقوال علماء اللغة على التاريخ ؛
فإنهم يريدون في اللغة بالعاربة والعرباء : الخالص ، وبالمتعربة والمستعربة : الدخلاء .

أن اتصل بجرهم الثانية من ولد قحطان وأصهر إليهم .

وقد يطلقون على القسم الأول من قسمي العرب الباقية : القحطانية ،
السبئية ، والحيرية ، والسكهلانية ، واليمنية ، والكلبية ؛ وعلى القسم الثاني :
الإسماعيلية ، والعدنانية ، والمعدية ، والمضرية ، والقيسية .

العرب البائدة

وهذه يريدون بها القبائل التي بادت واندثرت أخبارها فلم يقع إلى
التاريخ شيء منها وهي : عاد : ومسكنهم الأحقاف ؛ وثمود في الحِجر ،
وأميم : في بادية أبار بين عمان والأحقاف ، وعميل : في يثرب ، وطسم
وجديس : ومسكنهم اليمامة ، والعمالقة : وهم قبائل عدة مساكنهم عمان
والحجاز وتهامة ونجد وتيماء وبطره — وهي التي سماها اليونان بالعربية
الصخرية ، غير البتراء المذكورة في سيرة ابن هشام^(١) — وفلسطين ؛
وجاسم : وهي قبيلة تفرعت من العماليق ؛ وجرهم الأولى : ومسكنهم باليمن
— ومن بقاياهم جرهم الثانية الذين هاجروا إلى مكة وتزوج منهم إسماعيل
عليه السلام ثم الحدوا في الحرم فنزل بهم العذاب — ووبار : ومسكنهم
أرض وبار باليمن^(٢) .

ومما تذكره للدلالة على بعض مزاعم العرب في آثار القبائل البائدة ،
ما حكاه الجاحظ في الحيوان قال : « زعم أناس أن من الإبل وحشيا ... »

(١) ذكرت في سياق غزوة النبي صلى الله عليه وسلم لبني لحيان . وأين بنو
لحيان من أرض الأنباط .

(٢) عد ابن دريد في الجمهرة ، العرب العاربة سبع قبائل ، وقال : هي عاد ،
وثمود ، وعمليق ، وطسم ، وجديس ، وأميم ، وجاسم . وعدهم ابن قتيبة تسعاً كما سيأتي

فزعوا أن تلك الإبل تسكن أرض وبار ؛ لأنها غير مسكونة ، ولأن الحيوان كلما اشتدت وحشيته كان للخلاء أطلب ، قالوا : وربما خرج الجمل منها لبعض ما يعرض فيضرب في أذى هجمة من الإبل الأهلية ؛ فالمهريّة^(١) من ذلك النتاج . وقال آخرون : هذه الإبل الوحشية ... من بقايا إبل وبار ، فلما أهلكهم الله تعالى ... بقيت إبلهم في أماكنهم التي لا يطرقها أحد ، فإن سقط إلى تلك الجزيرة بعض الخلاء أو من أضل الطريق ، حثا الجن في وجهه ، فإن ألحّ خبيلته .

وقد حقق أهل البحث من المتأخرين شيئاً من تاريخ بعض القبائل البائدة ، وعينوا أزمعتها ، مستندين في ذلك إلى التوراة ، وما ذكره قدماء الجغرافيين ، ثم إلى ما اكتشفوه أخيراً من الآثار في طرفي الجزيرة ؛ وليس ذلك من غرضنا فنكتفي بالإيماء إليه .

القحطانية

وهم عرب اليمن ، ينسبونهم إلى يعرب بن قحطان ، وهو المذكور في التوراة باسم « يارح بن يقطان » وقحطان عند نسبة العرب بن عابر بن شالح بن أرغشذ بن سام بن نوح .

ويعرب هذا هو الذي يزعم العرب أنه أصل اللغة الفصحى ، قال

حسان بن ثابت :

(١) الهجمة من الإبل : الجماعة منها ، وقد اختلفوا في عددها ، والمهريّة إبل منسوبة لمهرة بن حيدان « بفتح الميم والحاء » وهو حي من أحيائهم .

تعلمتم من منطق الشيخ يَعْرُبِ أَيْدِينَا ، فصرتم مُعْرِبِينَ ذَوِي نَفَرٍ
وكنتم قديماً ما بكم غيرَ مُجَمَّةٍ كَلَامٌ ، وكنتم كالبهايم في القفر^(١)

وفي تاريخ هذه الطبقة القحطانية عند العرب تخليط كثير لا سبيل
إلى تخليص الحقيقة منه ، وقد عرف أهل البحث من علماء المتأخرين
— بما أصابوه من الآثار في أطلال اليمن وبعض أطلال أشور
وغيرها — أنه قامت في اليمن ثلاث دول كبرى كلها ذات شأن : وهي
المعينية ، والسبئية ، والحيرية . والمعينيون أبعد في القدم من قحطان ،
ولم يعرفهم مورخو العرب ولا عرفوا الدولة السبئية ؛ وهم يرمون مع
ذلك تاريخ الحيرية بالسقم والتفكيك لأنهم كانوا في عصور متعاقبة
وأحقاب متطاولة .

(١) في كتاب العرب لابن قتيبة : أن أصل العربية لليمن ، لأنهم من ولد يعرب
ابن قحطان قال : وكان يعرب أول من تكلم بالعربية حين تلبات الألسن ببابل ،
وسار حتى نزل اليمن في ولده ومن اتبعه من أهل بيته ، ثم نطق بعده ثمود بلسانه ،
وشخص حتى نزل الحجر . . . إلى أن يقول : حين بوأ الله إسماعيل عليه السلام الحرم
وهو طفل : وأنبط له زمزم ، ومرت به من جرهم رفقة فتبركوا بالمسكان ونزلوه
وضموه إليهم ، فنشأ معهم ومع ولدانهم ، فتكلم بلسانهم ، فقبل نطق بالعربية « أي
العربية ، قال : إلا أن الياء زيدت في الاسم فحذفت في النسب ، كما تحذف أشياء من
الزوائد ، وغير كما تغير أشياء عن أصولها . اهـ

وابن قتيبة يعد العرب العاربة هم اليمن ، ويسمى غيرهم المتعربة : أي الداخلة فيهم
والمتعلبة منهم ، ويقول أيضاً : إن القبائل القديمة تسع : طسم ، وجديس ، وعهينة ،
وضجم ، بالجيم والحاء ، وجعم ، والعماليق ، وقحطان ، وجرهم ، وثمود .

الإسماعيلية

ويبدأ تاريخهم في القرن التاسع عشر قبل الميلاد ، ولكن العرب لم يُفِيضُوا في أخبارهم إلا حوالى التاريخ المسيحى ، أى من نحو سبعة قرون قبل الهجرة ؛ ومنازلهم شمالى بلاد اليمن فى تهامة والحجاز ونجد وما وراء ذلك شمالا إلى مشارف الشام وإلى العراق ، وهم يُنسَبون إلى إسماعيل عليه السلام ، وخبر نزوله بالحجاز مذكور فى التوراة ، وقد تزوج هناك برعلة بنت مضاى أحد ملوك جرهم ، وهى القبيلة التى ذُكر جدُّها فى التوراة باسم «الموداد» .

وأشهر من يعرفه العرب من أعقاب إسماعيل : «عدنان» وهم مختلفون فى عدد الآباء بينهما ، فيعدون من خمسة عشر إلى أربعين أبا ؛ وإلى عدنان ينتهى النسب الصحيح المجمع عليه الذى لا يتجاوزونه فى عمود النسب النبوى الشريف .

وكان عدنان فى القرن السادس قبل الميلاد ، إذا صحّت رواية ابن خلدون من أنه اتى مُختنِصِرَ فى غزواته للعربية بذات عرق ، وقد خرج منه عك ومعدّ ، وهما فرعا العدنانية ، ونزلت عك نواحي زُبيد إلى جنوبى تهامة ، وبقيت منها بقيةٌ إلى الإسلام .

أما معدّ فهو البطن العظيم الذى تناسل منه عَقَبُ عدنان على ما هو مفصل فى مواضعه من كتب الأنساب ، فارجع إليها إن شدّت الاستيعاب .

العرب والأعراب

لعلماء اللغة كلام مسهب في وجه تسمية العرب بهذا الاسم ؛ وقد استوفى الزبيدي قسماً منه في شرحه على القاموس ، ولا فائدة في جمعه ؛ لأن مداره على اشتقاق اللفظة من « عَرَبَة » التي قالوا إنها بآحة العرب — واختلفوا بين أن تكون مكة أو تهامة — أو ارتجالها كغيرها من أسماء الأجناس ؛ أو هم سُمُّوا كذلك لإعراب لسانهم ، أى إيضاحه وبيانه ، لأنه أوضح الألسنة وأعربها عن المراد بوجوه من الاختصار .

والصحيح أن اللفظة قديمة يراد بها في اللغات السامية معنى البدو والبادية ، وتلك خصيصة العرب في التاريخ القديم . وقال بعض الباحثين : لمهم سُمُّوا بذلك حين نزحوا عن أرضهم الأولى — جهة العراق — إلى الجزيرة ؛ لأن نزوحهم كان إلى الغرب ؛ واللغة السامية الأصلية ليس من حروفها العين ، فأصل اللفظة على ذلك « غرب » وهو تخريج على النسبة كالذي خبط فيه علماء اللغة .

ثم حدثت من هذه اللفظة لفظة الأعراب ، وذلك حين تحضرت القبائل . فخصوا الكلمة بأهل البادية .

وقال الأزهري : رجل عربي ، إذا كان نسبه في العرب ثابتاً وإن لم يكن فصيحاً ، وجمعه العرب . ورجل أعرابي ، إذا كان بدوياً صاحب نجعة وانتواء وارتباد الكلاء وتتبع مساقط الغيث^(١) ، وسواء كان من العرب أو من مواليهم ، قال : والأعرابي إذا قيل له يا عربي فرح بذلك

(١) المراد بذلك أنه يقيم حيث يجد المرعى ، فإذا أجذب انتجع وذهب في طلبه ، وهذا التعريف الذي جاء به الأزهري إنما هو من أمرهم بعد الإسلام .

وهشّ ، والعربي إذا قيل له يا أعرابي غضب ؛ فمن نزل البادية أو جاوز
البادين فظعن بظعنهم وانتوى بانتوائهم فهم أعراب ، ومن نزل بلاد الريف
واستوطن المدن والقرى العربية وغيرها مما ينتمى إلى العرب فهم عرب
وإن لم يكونوا فصحاء .

وقد صار لفظ الأعرابي بعد الإسلام مما يراد به الجفاء وغلظ الطبع ،
وكانوا يسمون ذلك في الرجل أعرابية ، فيقولون للجاني منهم : ألم تترك
أعرابيتك بعد ؟ وبذلك خرجت الكلمة عن مطلق معنى البادية إلى معنى
خاص يلزمها .

والأعراب يومئذ هم أهل الفصاحة ، يلتمسهم الرواة ويحملون عنهم
وَبَرَوْنَ فيهم بقية اللغة ومادة العرب كما ستقف على تفصيله ؛ وبهذا نزلوا من
تاريخ الإسلام منزلة العرب من تاريخ الجاهلية في المعنى اللغوي .

الباب الأول

أصل اللغات

اللغة بنت الاجتماع ، وليس من السهل أن تُحدّد الطفولة التاريخية للإنسان ، ولكن العلماء وأهل البحث ممن تقدم نظرهم يهجمون من ذلك على المنشابهات ، ويعقدون من النسب المختلفة سلسلةً طويلة يسلكون فيها العصور التي جمعها التاريخ ، وينتهون من ذلك إلى طرفٍ دقيق يتلسه التصور ، لأن مادته من الوهم المُصمّت ، وهذا الطرف هو عندهم أصل الإنسان أو طفولة تاريخه الهرم .

منذ خلق اللسان خلقت الأصوات ، وهي مادة اللغة ؛ ولكن الطفولة الفردية تدلنا على أن الطفل يبتدئ من أبسط درجات النطق الطبيعي الذي هو محض أصوات مصبوغة بصبغة من الشعور تكون هي حقيقة الدلالة المعنوية فيها ، فيكون كما يُلهم المنطق بهذه الأصوات التي هي لغة روحه ، ثم يدرك معاني تلك الدلالة ويميز بين وجوهها المختلفة ، ثم ينتهي إلى الفهم فيقلّد من حوله في طريقة البيان عنها بالألفاظ ، متوسعا في ذلك على حسب ما يتسع له من معاني الحياة ، إلى أن تنقاد له اللغة التي يحكيها ؛ ولولا التقليد الذي فطر عليه ما بلغ من ذلك شيئا .

وعلى هذا القياس رجع العلماء إلى طفولة التاريخ ، فمنهم من رأى أن الإنسان كان محاطا بالسكرات المطلق ، فذهب إلى أن اللغة وحيّ وتوقيف من الله في الوضع أو في الموضوع ، وهو مذهب أفلاطون من القدماء ،

به أخذ ابن فارس والأشعري وأتباعه من علماء العرب .

وفريق آخر ذهب إلى أن الإنسان طفل تاريخي ، فاللغة درس تقليدي طويل مداره على التواطؤ والاصطلاح ؛ وهذا هو المذهب الوضعي ، وبه قال ديودورس وشيشرون ، وإليه ذهب أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جنى وطائفة من المعتزلة^(١) .

وبالجملة فإنه لم يبق من أصول الاستدلال على تحقق هذا الرأي إلا تتبع منطق الحيوان الذي يسرح في حضيض الإنسانية ، وتبيين وجوه الدلالة في أموره ، واستقراء مثل ذلك في الأمم المتوحشة التي لا تزال من نوع الإنسان الأدنى ؛ وقد رأوا أن الحيوان يفهم بضروب الحركات والإشارات والشمائل وتباين الأصوات باختلاف معاني الدلالة ، وهذا أمر تحقّقه رؤّاض الدواب وسوّامها وأصحاب القنص بالكلاب والفهود ونحوها ، فإنهم يدركون مافي أنفسها الحيوانية باختلاف الأصوات والهيئات والتشوّف واستحالة البصر والاضطراب وأشباه ذلك ؛ ومن ثمّ قيل إن أول النطق المعقول في الإنسان كان بدلالة الإشارة كما يصنع الخرس ؛ فكأن معاني الحياة لما لم تجد مُنصرَفاً من اللسان إفاضت على أعضاء البدن ، وترى أثر ذلك لا يزال

(١) لما ألف ابن جنى كتاب « الخصائص » تناول في بعض مواضعه الكلام عن أصل اللغة فأظهر ميله إلى المذهب الوضعي ؛ إلا أنه لم يقطع به ، بل وازن بين أدلة المذهبين ثم قال : « وإن خطر خاطر فيما بعد يعلق الكف بإحدى الجهتين ويكفها عن صاحبها قلنا به » ثم جزم بهذا الرأي بعد ذلك . وقد أورد السيوطي في المزهري كلاماً طويلاً جمع فيه آراء المتكلمين في أصل اللغة واستوعب ذلك أنهم استيعاب ، ولكن الفصل برقته « من صناعة الكلام »

باقياً في الدلالة على المعاني الطبيعية الموروثة من أول الدهر : كالتقطيب وتزوية بعض عضلات الوجه واستحالة البصر ، في الغضب ؛ ثم انبساط الأسارير واستقرار النظر ، في الرضا والسرور ؛ ونحو ذلك مما تراه لغة طبيعية في الخليقة الإنسانية .

ورأوا أيضاً أن لبعض القبائل المتوحشة من سكان أستراليا وأواسط أمريكا الجنوبية ألفاظاً ، ولكنها محض أصوات لاتدل على المعاني المقصودة منها إلا إذا صحبتها الإشارة والحركة والاضطراب ، بحيث إن العين هي التي تفهمها لا الأذن ؛ وهم إذا انسدل الليل وأغمدت الألحاط في أجفانها حبسوا أسننتهم وابتوا بحياة نائمة ؛ ومن ثم قيل إن الإنسان استعمل الصوت للدلالة بعد أن استكمل علم الإشارة ؛ ولذلك بقي الصوت محتاجاً إليها احتياجاً وراثياً ثم ارتقى الإنسان في استعمال الأصوات بارتقاء حاجاته وساعده على ذلك مرونة أوتار الصوت فيه ؛ ويتجدد هذه الحاجات كثر مخرج الأصوات ، واتسع الإنسان في تصريف ألفاظه ، فتهيأ له من المخرج ما لم يتهيأ لسائر الحيوان ؛ فإن منطق الكلب مثلاً قد لا يخرج عن العين والواو في «عَوْ» و«وَوْ» وقس عليه ما يسمع من منطق الغراب والسنور وسائر أنواع الحيوان ؛ ومن ذلك كان منشأ اللغة .

المواضعة على الألفاظ

إذا تدبرت ماتقدم رأيت القول بأن اللغة وحى وتوقيف إنما هو من باب التقوى التاريخية لا أكثر ؛ لأن الإنسان خلق مستعداً منفرداً ليصير بعد ذلك عالماً مجتمعاً ، وليجرى في كاله المقسوم له على سنة الله التي لم تتبدل

ولن تجد لها تبديلاً ؛ وهذه السُّنة هي أن المتغير لا يُوجد كاملاً ، بل لا بد له من نشأة يتر في أدوارها حتى يتحقق معنى التغير فيه ؛ ولعل أصل هذا المذهب كان مبالغة في تصوّر الاستعداد الإنساني ، لأنه إلهام لامرية فيه . ولذلك ترى أهله منقسمين : فمنهم من يقول بأن الإنسان أُلهم أصول المواضعة ، ومنهم من يقول بأنه أُلهم اللغة نفسها .

والحقيقة أن الإنسان ما لهُم بفطرته أصول الحياة ، وليست اللغة بأكثر من أن تكون بعض أدواتها التي تعين عليها ؛ ولذا تراها في كل أمة على مقدار ما تبلغ من الحياة الاجتماعية قوةً وضعفاً ، وإذا كان من أصول الحياة : الاجتماع ، فمن أصول الاجتماع : اللغة ، وهذه من أصولها المواضعة .

وأقرب ما يصح في الظن مما لا يبعد أن يكون الوجه المتقبل - وإن كان الظن لا يغني من الحق شيئاً - أن الأصوات الحيوانية هي المثال المحتذى في لغة الإنسان ؛ لأنها محيطة به تتقلب على سماعه كلها سماعاً ، خصوصاً والإنسان في أول اجتماعه مضطر لمغالبة الحيوان ، فهو بهذا الاضطرار يتدبر اختلاف هيآت الصوت الواحد ومعاني ما فيه من النبر ، ودليله في ذلك أفعال الحيوان التي تؤدي معاني هذا الاختلاف ، من نحو الغضب والألم والدعر وغيرها .

ومن هنا يتعين أن تكون أوائل الألفاظ التي نطق بها الإنسان وأدارها على معان متنوعة ، هي ألفاظ الإحسان وما يصرح به عن الوجدان ، على الصور البسيطة التي لا يزال أكثرها ميراثاً في الجنس كله على تباين اللغات . وهي التي تشبه في تركيبها مقاطع الصوت الحيواني ؛ إذ يكثر فيها الحرف الهاوى الذي هو أخف الحروف ، بل هو الصوت الطبيعي في الحياة ، وهو

حرف اللين بأنواعه : الألف ، والواو ، والياء ؛ وما عدا هذا الحرف فقلما يكون فيها ، إلا أحرف الحلق : كالعين والغين والهاء والحاء ؛ لأنها قريبة من الحنجرة ، وذلك في الإنسان نحو : آه ، وأخ ، وأمثالهما من المقاطع الصوتية التي لا يزال يعبر بها عن أنواع من الإحساس إلى اليوم .

ولما أدرك الإنسان حقيقة هذا الاستعمال وتقلب فيه واصطلحت عليه الجماعات منه ، فتق له استعدادُه للإلهام أن يتأمل في الأصوات الطبيعية الأخرى ، من قصف الرعد ، وانقراض الصواعق ، وخرير الماء ، وهزيم الرياح ، وحفيف الشجر ، واصطكاك الأجسام ، وما إليها من أصوات هذه اللغة الجامدة وهي ربما تبلغ المائة عدداً — فقلدها واهتدى بها إلى مخارج حروف أخرى غير التي تنهياً في الأصوات الحيوانية ، فدار بها لسانه ، وابتدأ يجمع بينها على طريق المحاكاة ، دالاً بالصوت على مُحدِّثه . ولا يزال ذلك طبيعةً في لغة الأطفال ، فهم يسمون الدجاجة : كاك ، والشاة : ماما ، والسنور : نوّ.. نوّ ؛ وذكر الجاحظ في الحيوان : أن طفلاً سئل عن اسم أبيه فقال : ووّ.. ووّ ، وكان أبوه يسمى كلباً !

وهذه الحالة كانت بدء اختراع اللغة ، أي حين كانت حاجات الاجتماع قليلة لا تتجاوز الإشارة إلى أمهات المعاني الطبيعية بالمقاطع الثنائية ، كأنهمال المطر ، وانفلاق الحجر ، وانكسار الشجر ، وأمثالها ؛ فلما بدأ الاجتماع يرتقى بنسبة أحوال الإنسان يومئذ ، بدأ الاختراع الحقيقي في اللغة ؛ وأمثلة ما يُظن في ذلك أن الإنسان جعل يقلّب المقاطع الثنائية التي عرفها على كل الوجوه التي تحدثها آلات الصوت ، فلما استتم صورها ارتجل المقاطع

الثلاثية ، فدارت بها الحروف دورة جديدة ، وفشت ألفاظ أخرى غير التي عهدنا ، وكان ذلك ابتداءً تسلسل اللغة ، فتواضعوا على اعتبار المقطع الثنائي أصلاً في مدلوله : كقَط مثلاً ، حكاية صوت القطع ، ثم جعلوا كل صورة تتحصل من زيادة حرف عليه فرعاً من هذه الدلالة ، ثم استفادوا في الاستعمال على هذا التركيب بالقلب والإبدال ؛ وبذلك اهتدى الإنسان إلى سر الوضع .

لاجرم أن هذا أبين وجوه الطريقة التي يمكن أن توجي بها الفطرة في تاريخ المواضع على اللغات ، وهي السنّة التي لا تزال تجرى عليها أحكام الخلق في كل ما يتكون وينشأ ، ثم هي متحققة بما يقطع الريب في هذا الخلق السوي الذي يعقل ويفكر ، وهو الإنسان معجزة المخلوقات الذي يتكون جنيناً كسائر الأجنّة الحيوانية لا فرق بينه وبينها في التركيب .

ولكن هذا الذي أتى على اللغة إنما تم في دهور متطاولة ، وعلى طريقة وراثية بطيئة ؛ لأن جماعات الإنسان يومئذ لم تكن « أكاديميات » أو مجالس علماء يُبْتَّ فيها الرأي وتُقطع الكلمة ، ولكنها كانت طبيعية ، وأعمال الطبيعة لاحساب لها في عرف الإنسان ﴿ وإن يوماً عند ربك كألف سنة مما تعدون ﴾

ومما نستوفي به « الفائدة الظنية » في هذا الفصل ، أن علماء طبقات الأرض حققوا بعد ما عانوه من البحث وما تهبأ لهم من أنواع الاكتشاف - أن الحيوانات التي كانت تكتنف الإنسان في أول نشأته الأرضية ليست من الأنواع التي نعهد لها اليوم ، بل كانت غاية في العظم والهول وشدة المراس . لاجرم كانت هذه الحالة مضطرةً للإنسان إلى الاصطلاح في

مخاطبة نوعه كلما نذر بها ، كما كانت هي الباعثة له على انتقاله من أول أطواره إلى الطّور الثاني الذي هو بداية تاريخ العقل الاجتماعي الساذج ؛ وذلك أن العلماء يجعلون الزمن من نشأة الإنسان الأرضية إلى بداية التاريخ ثلاثة عصور : عصر التوحش المطلق ، وعصر الحجر ، وعصر البرنز ؛ ويليهما عصر الحديد الذي يبتدئ مع إنسان التاريخ ، وهذا التقسيم عنه يصح أن يطلق على اللغة أيضا ، فعصر التوحش فيها هو الذي خرجت فيه الأصوات الوجدانية مصحوبة بالإشارات أولاً ثم استقلت هذه عنها ، وعصرها الحجري هو الذي ابتدأ فيه الإنسان ينحت من المقاطع الحيوانية والطبيعية لغته الأولى ، وعصرها البرنزي الذي يدخل فيه شيء من الصناعة ؛ هو العصر الذي اهتدى فيه الإنسان إلى الزيادة على المقاطع الثنائية وصنعة الألفاظ على هذا الوجه ؛ ثم انقادت له اللغة وتماسكت ، وذلك عصرها الحديدي الذي ابتدأ مع التاريخ .

ومما يستأنس به أن تلك المخلوقات الهائلة التي كادت لعهد النشأة الأولى وانقرضت ، ربما كان في أصواتها بعض مقاطع متنوعة يتألف من مجموعها «أبجدية» صالحة ، وهي التي ورثها الإنسان ورغب منها أصول لغته ، وذلك فضلاً عن جهازة الصوت وشدته التي تترك له أثراً في النفس هنيئة يتمكن فيها الإنسان من استيفاء صنعة التقليد الصوتي على أتم وجوهها . والله أعلم بغيبه .

فاللغات قبل التاريخ بزمن لا يُذكر التاريخ في حسابها ، وقد تمشت على سنن الاجتماع وجرت معه في طريق واحدة ؛ ولا يزال ذلك من أمرها إلى اليوم في الشعوب المنحطة ، فإن من أهل أستراليا من ليس في لغتهم من

العدد إلا واحد واثنان « نيات ، ناييس » فإذا عدوا ثلاثة جمعوهما ، وإذا أرادوا أربعة كترروا لفظ « ناييس » ويكثرونه مع لفظ الواحد إذا عدوا خمسة ، فإذا بلغوا الستة كترروه ثلاث مرات ، ثم يقرنون بها لفظ الواحد للبيعة ، وذلك منتهى ما يعدون ؛ أما ما وراء البيعة فيشيرون إليه بلفظ « كثير » . وما كانت لفظة الكثرة لتطلق على الثمانية كما تطلق على الثمانين مثلاً إلا لأن ما بين المعنيين من الجزئيات غير مضبوط في نظام الاجتماع بل هو مطلق فيه ، وكذلك يطلق الاسم عليه .

وقد وجد علماء اللغات أيضاً أن من أولئك من يعبرون عن معنى الصلابة ، بلفظ الحجر ؛ وعن معنى الاستدارة ، بلفظ القمر ؛ وهكذا من المترادفات التي هي أصول طبيعية ثابتة لتلك المعاني المتفرعة .

وذكروا أن أهالي « المكسيك » القدماء لما رأوا السفينة أول مرة سموها « بيت الماء » ، وأن أهل « ميسوري » لم يكن عندهم غير الأدوات المتخذة من الصوان ، فلما جاء إليهم بالحديد والنحاس سموها الأول حجراً أسود والثاني حجراً أحمر ؛ وأن بعض أهالي أمريكا لما رأوا الخيل أول مرة ولم تكن في أرضهم اختلفوا في تسميتها ، فبعضهم سمى الجواد « الكلب المسحور » وآخرون سموه « الخنزير الحامل للإنسان » ؛ وكذلك لما رأى أهل « المكسيك » المعزى ولم يكونوا عرفوها من قبل سموها « رأس شجرة وشفة شعر » . ومثل هذا كثير أحصاه علماء اللغات ودلوا عليه بألفاظه في منطق أهله ، فلا بد أن تكون كل اللغات قد جرت في ارتقائها على هذا النحو الذي حفظه التاريخ في جملة أدلته ، والذي هو بسبيل ما تخلده الطبيعة مما يعتبر به الآخرون من أمر الأولين .

ولما كانت اللانة كما أسلفنا تابعة لأحوال الاجتماع في البسط والقبض وما يتقلب عليه ويحدث فيه ، بحيث لا تخرج عن أن تكون مرآة تظهره كما هو في نفسه مهما تنوعت أشكاله واختلفت أزيأؤه - كان لا بد أن تتغير بحسبه مادامت مستعملة فيه ، وهذا التغير هو حقيقة الاصطلاح والمواضعة ؛ فالإنسان لما ارتجل المقاطع الثلاثية دل بها على معان محصورة في حدود نظامه الاجتماعي ، ثم ضرب في الكلام بمقدار ما يجده من أمره وما يتنبه إليه من حقائق الموجودات التي تكاشفه بنفسها ، وما يقتضيه التبسط في مناحي المجتمعات شيئاً فشيئاً ؛ وذلك على طريقة تكرار الألفاظ وتنويعها للمعاني المختلفة بدلالة القرينة . وهذا النحو لا يزال باقياً في اللغة الأكادية ؛ فإنهم يدلون بلفظة لا تعدو هجاءً واحداً على خمسة عشر معنى ، وهي لفظة « ga » أو « ca » يدلون بها على الفم والوجه والعين والأذن والشكل والقدم والرجل والنظر والتكلم والمدينة ، وهذا أكثر معانيها .

ثم يعبر الإنسان عن المعاني بما يرادفها من ألفاظ المحسوسات ، كما يعبر أهل المكسيك عن معنى الصلابة بلفظ الحجر ، وكما وجدوا في الكتابة الهيروغليفية بمصر والصين والمكسيك أيضاً ، وهي الكتابة الصورية ؛ فإنهم يرسمون الشمس ويريدون بها التعبير عن الضوء ، ويرسمون القمر ويعبرون به عن الليل ، وإذا أرادوا أن يدلوا على المشى مثلاً رسموا ساق رجل في حال الحركة ، وهلم على هذا القياس ، مع أن هؤلاء ، وإن كانوا في أقدم عهد الكتابة إلا أنهم في أول عهد التاريخ ، فأحرر بالمتكلمين أن يكونوا كذلك في أول عهدهم بالدلالة المعنوية ؛ ومن هذا القبيل أن زنوج « غريبو » يدلون على معنى الغضب بما ترجمته :

« قد نتأَّ عظم في صدرى ، ا »

ويرتقى الإنسان من ذلك التعبير عن غرائب الاجتماع في عهده على نحو ما رأيت من تسمية الخيل والمعزى ، وكما فعل سكان جزيرة « فاكومز » فإنهم لما رأوا أول رجل أوروبى دخل بلادهم سموه بما ترجمته « طويل وجه شعر رجل » ولفظها في لغتهم « يكيكو كسالكوس » ثم استمروا يصقلونها ويخففون من ثقلها بمقدار ما تخفف هذه الدهشة الأولى ، حتى صارت الكلمة في لغتهم بعد أن ألفوا الأوربيين « يكبوس » .

ومتى بلغ الإنسان إلى هذه الدرجة فقد صار في أعلى سلم الاجتماع الطبيعى ، وحينئذ تدخل اللغة في الطور الصناعى وتجرى عليها أحكام الاشتقاق والنحت والقلب والإبدال ، ويفعل الزمن فعله فيها كما يفعل في تكوين الجماعات ، وبذلك تتنوع وتنشأ منها اللغات الكثيرة .

تفرع اللغات

الأصل في تشعب اللغات تشعب الجماعات ؛ فإن اللغة كما أسلفنا بذت الاجتماع ، وهي ألفاظ ملك السامع في الحقيقة لملك المتكلم ، لأنها لا يُلغى بها لغو الطائر ، ولكنها تُلقي دلالة خاصة يعينها الاصطلاح العرفي بين المتكلم والسامع ، وهذا الاصطلاح عمل اجتماعي محض لا يتهياً لفرد فيما بينه وبين ذات نفسه ؛ وليس ما بسطناه فيما تقدم مما يدل على كيفية نشوء اللغات في القدم وتدرج الإنسان في استعمال المنطق والتوفيق في الدلالة بين الصوت وحركة النفس التي هي المعاني القائمة بالفكر - ليس كل ذلك مما تدعين معه دلالة خاصة على كيفية اختلاف اللغات ، فإن هذا الاختلاف لا يتعلق بسر الوضع اللغوي ؛ إذ هو إلهام مخلوق في فطرة الإنسان ، ولكن اختلاف اللفات عمل صناعي تكيفه حالة الاجتماع كما تكيف سائر الأحوال من العادات وأمثالها ؛ ولهذا كانت حقيقة معنى اللغة أنها مجموع العادات الخاصة بطائفة من طوائف الاجتماع^(١)

فلا يمكن القطع إذن بأن أصل اللغات كلها لغة واحدة ، إلا إذا نهض الدليل على أن النوع الإنساني في أول وجوده لم يكن إلا جماعة واحدة ، أو كان جماعات مختلفة ولكنها تتفق في حالة جامدة من أحوال الحياة الاجتماعية ، كالحيوان السائم الذي لا يتعدى درجة معينة من الإلهام على تفاضل أنواعه فيما دون ذلك ؛ وهذا - أي نهوض الدليل - بعيد عن اليقين ،

(١) هذا هو التعريف المعنوي ، أما تعريف اللغة باللفظ فهو كما يقولون « ألفاظ

يُهر بها كل قوم عن أغراضهم » .

بل هو بعيد عن الظن أيضاً ، لأن « الظن العلمى » أضعف مراتب اليقين .
نقول هذا لنقطع بأنه لا يمكن تعيين الأمهات التى ينتهى إليها التسلسل
اللفظى ، ولا الحكم بأصالة لغة دون غيرها كالذين يقولون إن آدم الألسنة
أو لسان آدم كان سريانيا أو عبرانيا أو نحو ذلك ؛ فإن الإنسان الأول
أمر من الأمور الغيبية ، والزمان نفسه لا يهتدى الآن إلى موطن قدمه من
الأرض ؛ ولا يعلم الغيب إلا الله .

وإن ما حصره علماء اللغات من ذلك وعدوه أمهات إنما هو خاص
بالأزمنة المتأخرة التى أحصاها التاريخ مما يرجع إلى حد من الزمن يختلفون
فى تقديره من ٣٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ سنة ، على أنهم يقولون إن الإنسان الأول
نشأ على ضفاف الفرات ودجلة بين العراق وأرمينيا ، فتناسل هناك
وكانت ذريته بعضها من بعض ، ثم انساحت الجماعات وتفرقت ، بما يلجئها
من الأسباب الطبيعية : كضيق الوطن وبغى بعضهم على بعض ؛ فضربوا
فى الأرض ؛ وبهذا تنوعت الجماعات أو دخلت فى أسباب التنوع الذى هو
الأصل فى تفرع اللغات .

ومن ذلك ما أشارت إليه التوراة « أقدم كتاب تاريخى » مما يعرف
بمحاكية تبلبل الألسنة « سفر التكوين - الإصحاح الحادى عشر » وذكر تفرق
الأمم التى انشعبت من نسل نوح عليه السلام بعد الطوفان ، فكانت لغة
كل فئة تنفصل عن أمها ثم تنمو وتتغير بالاستعمال فتصير أمماً لفروع
أخرى ، وهلم جرا .

وقد استدلوا على تحقق هذا التسلسل بنشابه الأسماء الخالدة فى الإنسانية ،
وهى التى لا يمكن أن تتغير ، لثبوت مدلوها على حالة واحدة فى تاريخ النوع
كله : كاسم الأمم ، فقد وجدوا أن هذه الميم أصلية فى كل ما عُرِف من لغات

العالم ؛ وكذلك وجدوا أن الباء أصلية أيضا في لفظ الأب . ومهما يكن من الأمر فإن هذا وأمثاله مما يُستأنس به ليس غير .

وعلى الاعتبار الذى أومأنا إليه ، ردوا اللغات إلى ثلاثة أصول : الأصل الآرى ، والسامى ، والطورانى ؛ وهم يريدون بهذه الأصول ، الأمم التى تتكلم باللغات الراجعة إليها ، فيقولون إن الأمم التى تنطق باللغات الآرية ترجع إلى أصل واحد فى تاريخ الاجتماع ، وكذلك السامية والطورانية ، ثم انشعب كل أصل وانشعبت معه اللغة ، ولكن بقيت المشابهة فى لغاتهم المتفرعة دليلا تاريخيا على وحدة الأصل .

ويعدون من اللغات الآرية : السنسكريتية وماخرج منها : كالهندية : والفارسية ، والأفغانية ، والكردية ، والبخارية ، وغيرها ، وهى اللغات الجنوبية ؛ ثم اللغات الشمالية : ومنها اللاتينية وفروعها : من الفرنسية ، والإيطالية ، والأسبانية ، والبرتغالية ؛ وكذلك الهيلينية : ومنها اليونانى القديم والحديث ، والوندية ، ومنها لغات روسيا ، وبلغاريا ، وبوهيميا ؛ والتوتونية ، ومنها لغات إنجلترا ، وجرمانيا ، وهولاندا ، والدانمارك ، وإسلاندا .

وسنفرد للغات السامية كلاما ، لأنها أصل ما نحن بسبيله من هذا التأليف ؛ أما الطورانية فيعدون منها الفروع التركية التى يتكلم بها ما بين آخر حدود النمسا الشرقية وآسيا الصغرى فالتتر إلى ما وراء أواسط آسيا وشمالا إلا حدود سيبيريا ، وهى لغات كثيرة .

وهذا كله وإن كان ليس من حاجتنا ولا نريد التكثر به ، إلا أننا سقناه كما قاله بياناً لما ذهبوا إليه من الرأى فى تنوع الجماعات ؛ وأصل انشعاب اللغات ؛ والله يقول فى مُحكم تنزيله : ﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلا ﴾ .

علوم اللغات

عنى أهل العلم فى أوربا منذ القرن التاسع عشر للميلاد بالبحث فى مظاهر العقل الإنسانى بحثاً علمياً مبنياً على قواعد وأصول مقررة كسائر العلوم الأخرى ، فدرسوا الأديان والعادات ، ولما أرادوا مقابلة ذلك بعضه ببعض لتعيين المواضع المتداخلة منه ، اضطروا إلى مراجعة اللغات والبحث فيها ؛ فنشأ من ذلك علمان : أحدهما سموه علم اللغات (La philologie) والثانى علم الأساطير ومعارضتها (La mythologie combrése) وبذلك وضع الأستاذان «كريم» و«بوب» علماً يبين أصل اللغات وتحولها .

ثم لما وقفوا على لغات الشعوب الصينية وقابلوها بلغات الأمم الفطرية التى درسها «المرسلون» المنبثون فى كل قاصية ، وضع الأستاذ «همبولدت» علماً عامّاً سماه دراسة اللغات (Linguistique) وأول المشتغلين بهذه العلوم وأشهرهم من الألمان ، وإن كان قد فكر فيها قبلهم بعض العلماء من فرنساويين .

وقد أمكهم بعد ذلك حين بالغوا فى الاستقراء والتقصّص ، أن يردوا اللغات إلى أصول وأنواع ، حتى أوقعوا عليها أحكام «المنهـب الداروينى فى النشوء والارتقاء» بالتغير والانتخاب الطبيعى ، فبحثوا فى سلسلة التحول لكل لغة ودأبوا على تحصيل الصورة المتوسطة بين الصورتين المتشابهتين ، وهم لا يزالون فى جدّ ذلك وهزله ، ليردوا ما عُرِف من لغات البشر كلها إلى أصول قليلة ، ثم ينبشون بعد ذلك «الجذ اللغوى» من قبره القديم فى مغارة التاريخ .

ولم نجد لأحد من علماء العربية فى التاريخ الإسلامى كله بحثاً يشبهه

ما وضع من تلك العلوم ، حتى ولا في لهجات العرب أنفسهم ومعارضة بعضها ببعض ؛ لأنهم لم ينظروا إلى اللغة بالعين الزمنية «التاريخ» التي تطمح إلى كل أفق ، بل أخذوها على المعنى الدينى الثابت الذى لا يتغير . وجعلوا عاليها سافلها ، فاعتبروا أصل الفصاحة إسماعيل عليه السلام ، وأن لغته درست من بعده ، ثم كانت فى القرآن الكريم والبلاغة النبوية وهما أفصح ما عرف من الكلام^(١) ، إلا أن قليلا منهم : كأبى على الفارسى ، وتليذه ابن جنى ، والزحشرى ؛ قد أصابوا من ذلك محزاً جرت فيه أقلامهم ؛ وكان أسبقهم إلى الغاية ابن جنى ، فإنه بحث فى وضع اللغة ونشأتها وحكم اشتقاقها ومقابلة موادها بعضها ببعض ، واستمر بك أشياء من ذلك فى مواضعها إن شاء الله . على أن هذا القليل الذى جاءوا به ، إنما كان بعد أن استفاضت المقالات واستحز الجدال بين أهل «الألسنة العريضة» من علماء الكلام ، فتحرك المعنى الدينى الثابت الذى سبق الإيماء إليه ، وكان أثر ذلك فى اللغة ما عرفته ، ثم عاد الأمر كما بدأ .

وقد اختلف العلماء فى عدد اللهجات التى يتكلم بها أنواع الإنسان ، فهى عندهم بين ٤٠٠٠ و ٦٠٠٠ وأحصاها بعضهم فى قارات الأرض ، فعد فى أوروبا ٥٨٧ وفى آسيا ٩٣٧ وفى أفريقيا ٢٧٦ وفى أمريكا ١٦٢٤ فذلك ٣٤٢٤ لهجة .

يريدون باللهجات الأنواع التى نشأت من لغة واحدة بالاسباب الاجتماعية ، كأنواع العربية المتحضرة مثلا ، ومنها عامية مصر والشام

(١) سنستوفى القول فى هذا النقص عند البحث فى لهجات العرب .

والمغرب الخ . وكذلك أحصى بعضهم عدد الكلمات في بعض اللغات المعروفة ، فذكروا أن كلمات اللغة الإنجليزية لا تقل في عهدها الحديث عن (٢٥٠ ألف) كلمة ، وتليها الألمانية (٨٠ ألفاً) فالإيطالية (٤٥ ألفاً) فالفرنساوية (٣٠ ألفاً) ثم الأسبانية (٢٠ ألفاً) أما اللغات الشرقية فأوسعها العربية ، وهي تتألف من (٨٠ ألف) كلمة ، ثم الصينية ويستعمل فيها عشرة آلاف علامة يتألف منها (٤٩ ألف) كلمة مركبة ، ثم التركية وهي تحتوي نحوي (٢٣ ألف) كلمة ، ثم لغة هاواي وفيها زهاء (١٦ ألف) كلمة ، ثم لغة الكفر وذكروا أنه ليس فيها إلا (٨ آلاف) كلمة ، ثم لغة غالا الجديدة ، وقالوا إنها تتألف من ألفي كلمة لا غير . على أن ذلك كله إنما يقال وينقل تشقيقاً للبيان ، لا تحقيقاً للبرهان .

اللغة العامة

وأصلها العربي فيما يقال

لا يفكر عاقل في اختلاف اللغات وتعددتها — مع وحدة الإنسان في أصله ، وفي تركيب هذه الجارحة اللسانية ، التي تختلف ألوان المنطق فيها كما يختلف الشجر الذي يُسقى بماء واحد — إلا خطر له أمر التوحيد واجتماع الناس على لغة عامة . لأن هذا هو الأصل في حكمة النطق ، ولكن الفكر في الشيء غير معاناته ، فلم ينقل إلينا تاريخ الأمم التي سلفت أن أحداً عمل لهذه الغاية البعيدة . ولا جرم أن هذا إنما يكون عند اشتباك العلاقات بين الأمم ، واختصار المسافات التي تفصل فصلاً طبيعياً بين الآفاق ، على نحو ما هو في العصور الحديثة ؛ فإن الإنسان في هذه الحالة يحتاج إلى اختصار المسافات بين الألسنة أيضاً ، فلا يفصل بين كل لسانين لساناً ثالثاً للنقل والترجمة ؛ ولما كانت الحاجة أم الاختراع ، فقد ولدت تلك الحاجة هذه اللغة العامة .

ويقال إن أول من عانى هذا الضرب من الوضع ، الإمام محي الدين ابن العربي الأندلسي من أهل القرن السادس للهجرة ، وكان من أعلام الحقيقة وأئمة المتصوفة ، فذكر بعض علماء المشرقيات من الفرنسيين أنه عثر على أن الشيخ وضع لغة خاصة باستعمال المتصوفة ، أخذ ألفاظها من العربية والفارسية والعبرانية وسمها « بَلَيْبَلَان » قال : وهذا الاسم من أوضاع اللغة نفسها ، ومعناه « لغة المحيي » .

وقيل إن « تيمورلنك » الفاتح التتري الشهير الذي كان في القرن الثامن ،

لما رأى جيشه طوائف من أجناس مختلفة متناكري الألسنة واللغات ،
تقدّم إلى قوم من خاصته بإنشاء لغة عامة تُقتبس من لهجاتهم جميعاً ،
فأنشئوا لغة « أوردو » أى الجيش ، وهى التى يتكلم بها الهنود اليوم على
اختلاف جهاتهم ، وقد ذكروا أن هذا الخبر التاريخى كان من جملة
البواعث التى حملت على وضع اللغة العامة المعروفة فى هذه الأيام
« بالاسبرانتو » .

على أنه قبل أن توضع هذه اللغة ، عنى بأمرها عدّة من العلماء ، حتى
بلغ ما وضعوه من نوعها بضع عشرة لغة ، وأقدم من حاول ذلك « باكون »
الفيلسوف الشهير من أهل القرن السادس عشر للميلاد ، ولكن أول من
أفرد هذا الوضع بكتاب ، إنما هو « الأستاذ بيشر » فإنه صنع كتاباً استقرى
فيه المعانى ، فوضع يزاء كل معنى اللفظ الدال عليه ؛ ووضع أحكام الصيغ
الصرفية والتركيبية ، ثم انسحب على أثره كثيرون ، حتى جاء الأستاذ اللغوى
« شلبير » الألمانى ، فوضع كتاباً نشره سنة ١٨٧٩م بعد أن صرف فى تأليفه
عشرين سنة ، وسمى لغته « الفولابوك » وهو لفظ من أوضاعها معناه
« اللغة الجامعة » ولكن هذه اللغة لم تنتشر إلا قليلاً ، ثم ذهب مع القرن
التاسع عشر فى مدرجة واحدة من التاريخ وفى أثناء ذلك كان الأستاذ
« زامنهوف » المشهور يشتغل بوضع لغته المتداولة ، ففضى اثنتى عشرة
سنة ثم نشر رسالة عرض فيها أصول تلك اللغة ، وجعل عنوانها « دكتورو
اسبرانتو » أى الأستاذ المؤمل ؛ إشارة إلى يأس العلماء قبله من النجاح
فى هذه الأوضاع ، على أن هذا الاسم مالم يثبت أن لزم لغته ولا تزال تعرف
به إلى اليوم .

والاسبرانتو تتألف من ٣٢٠٠ مادة ، مقتبسة من جميع لغات أوربا على

نحو اقتباس هذه اللغات نفسها من اللاتينية والجرمانية واليونانية ؛ وكلها في سبيل واحد من السلاسة والانقياد واطراد القواعد بلا شذوذ ولا استثناء ؛ وقد ألحق بها واضعها ثلاثين لفظة تركب مع سائر ألفاظها فيدلُّ بها على نوع المعاني الوصفية ، وسبع عشرة زيادة صيغية تدل على المعاني التصريفية فصارت بذلك من الثروة في ألفاظها بحيث تنهى في التركيب إلى عشرة ملايين من الكلمات .

وقد انتشرت هذه اللغة في أوروبا واطرد استعمالها وكثر أهلها والقائمون عليها ، وكأنها لم تكن إلا حاجة في نفس الإنسان قضاها ، وإنه لتدو علم مما عليه الله .

اللغات السامية

والمراد بها لهجات سكان القسم الجنوبي من غرب آسيا من حدود الأرمين شمالاً إلى البحر العربي جنوباً ، ومن خليج العجم شرقاً إلى البحر الأحمر غرباً ؛ وهي منسوبة إلى سام بن نوح عليهما السلام ، باعتبار أن المتكلمين بها هم في الجملة من نسله ، كما تسمى اللغات الآرية باليافثية أيضاً نسبة إلى يافث .

والذين يزعمون أصالة بعض اللغات في النوع الإنساني لا يعدون في زعمهم هذه اللهجات السامية ، لأنهم يذهبون إلى أن مهد الإنسان الأول إنما كان حيث نشأت تلك اللغات على ضفاف الفرات ودجلة . فالعبرانيون والسريان وبعض الغلاة من العرب ، يزعم كل فريق منهم أن لغته أصل اللغات ، وأنها كانت لغة آدم عليه السلام ؛ وهذا على غرابته وانقطاعه من نسب البرهان لا يخلو من بعض المعنى في الدلالة على قدم اللغات السامية . وعلماء اللغات يعينون السامية منها في التقسيم ، بحسب موقع أهلها الجغرافي ، كما كانت الشعوب السامية قديماً ينسبون بعضهم بعضاً إلى موقعه من شرق الشمس وغربها . وذلك التقسيم أصحُّ بياناً في اللغة ، لأن أشد العوامل في تغييرها إنما هو أمر الحضارة لا كروور الزمن وحده ؛ فإن العبرانيين مثلاً حينما غلبهم الكلدانيون ، جعلت لغتهم تفتى حتى صارت الآرامية في منطقتهم إلا حيث يتعبدون ؛ فإن لغة العبادة بقيت العبرانية ، ولا تزال إلى اليوم ؛ وكانت لغتهم هي العبرانية وحدها إلى الزمن الذي خرب فيه

باحتضّر ملك السكادانيين بيت المقدس وأوقع باليهود وأجلاهم عنها إلى بابل وذلك سنة ٥٨٦ قبل الميلاد .

لذلك يعتبرون اللغات السامية شرقياً وغربياً ، ومن الشرقى اللغتان البابلية والآشورية . والغربي عندهم قسمان : شمالي ، وجنوبي ؛ ويجعلون الشمال منهما قسمين أيضا :

(١) الكنعاني ، ومنه العبراني والفينيقي ولغة موآب شرقى فلسطين وغيرها
(٢) الآرامى ويجعلونه قسمين : غربى ، وهو لسان اليهود المتأخرين فى فلسطين ومصر ، ثم هو لسان أمم أخرى ؛ وشرقى ، وهو لسان اليهود فى بابل ولسان السريان وغيرهم .

وهذا فى القسم الشمالى من الجزء الغربى من اللغات السامية ؛ أما الجنوبى فهو نوعان ، أحدهما لغة القبائل العربية العدنانية — أى العرب المستعربة — والثانى لغة القبائل العاربة ، وهى السبئية والحيرية والحبشية .

ويردون اللغات السامية كلها إلى ثلاثة أصول : الآرامية ، والعبرانية ، والعربية . كما يردون اللغات الآرية إلى ثلاثة أصول أيضا : وهى اللاتينية ، واليونانية ، والسانسكريتية . وكلٌّ من هذين النوعين بأصوله يُردُّ عندهم فى الاشتقاق إلى لغة مفقودة يتوهمونها انفصلت عنها هذه اللغات ، فكانت متشابهة فى أول عهدها ؛ جعلت تنوع وتباين حتى قلت وجوه المشابهة إلا ما يكون من قبيل الدلالة التاريخية على وحدة الأصل .

والذى يعيننا من هذا البحث أن نكشف عن أصل العربية ، وإنما سقنا ذلك توطئة حتى يجىء الكلام آخذاً بعضه ببعضه .

الأصل السامى

رَجَّح علماء الأثر الذين تخاطبهم الأرض بلغتها الحجرية الصامتة فينقلون عنها آثار الأَوَّل ، أن الأصل السامى الذى انشقت منه اللغات المتقدمة إنما هو اللسان البابلى القديم ، الذى عثروا على بقية من آثار دولة حمورابى كما أومأنا إليه فى أصل العرب ؛ لأنهم رأوا مشابهة قريبة بين هذا اللسان وبين العربية ، بل رأوا كلمات فى العربية كأنما نقلت عن البابلية نقلا صريحا ، مع أنها فى العبرانية والسريانية قد دخلها التحريف . وعللوا ذلك بأن العربية بادية ، فهى قلما تتغير كلغات الحضرة التى تتنازعها التبعية لغيرها والاستقلال بنفسها ، على حسب ما يتقلب عليها من أدوار العمران ؛ فمن المشابهة بين البابلية والعربية ، حركات الإعراب ، وهى فى اللغتين واحدة ، ولا وجود لها فى سائر اللغات السامية ، حتى لقد كانوا يذهبون قبل ذلك الاكتشاف إلى أنها من اختراع العرب ، تميزوا بها لرفقة ألسنتهم وتوخيم عدوبة البيان — كما سنفصله فى موضعه .

واللغات تتباين فى سكون الآخر وتحريكه ؛ فالتحريك فى السنسكريتية القديمة ، وفى بعض اللغات الأوربية الحاضرة : كالإيطالية ، والأسبانية ؛ ولكن جميعها خالية من هذا الضبط الموزون بالحركات المتساوية التى تجدها إعرابا فى العربية ؛ ويقال أيضا إن ما اكتشفوه من لغة بطره وتدمر ، يوجد فيه آثارٌ لحركات الإعراب ، وذلك لأن أهلها من بقايا العمالقة .

ومن تلك المشابهة : التنوين ، فهو فى البابلية ميم ، وفى العربية نون ، وهما من أحرف الإبدال ؛ ومن العرب من يجوز إبدال أحدهما من الآخر كما سيمر

بك — ومنها علامة الجمع ، فهي في البابلية الواو والنون كما في العربية —
وفي السريانية الياء والنون ، وفي العبرانية الياء والميم — ومنها أن صيغ
الأفعال في البابلية أقرب إلى الصيغ العربية منها إلى غيرها من سائر
اللغات السامية .

أما الكلمات التي حفظت في العربية كأنها نقلت صريحاً عن البابلية مع
تغيرها في سواها ، فمنها لفظة « أنف » سقطت نونها في العبرانية والسريانية
دون العربية والبابلية ؛ وكذلك لفظة : « عنب » فهي أيضاً ساقطة النون في
تينك دون هاتين .

ولما رجحوا أن البابلية هي اللغة السامية الأصلية ، أو هي بقيتها بعد
أن تنوعت ، قالوا : إن هذا الأصل تفرعت منه سائر اللغات السامية ، ثم
انفصلت اللغات الشمالية عن الجنوبية ، وتميزت كل طائفة منها بخصائص
بحيث لا يمكن أن تكون إحدى الطائفتين قد أخذت لغتها عن الأخرى ،
لتميز اللغات الجنوبية بخواص لسانية ، ومخالفة أوثانها لأوثان اللغات الشمالية ؛
لأن اللغة كما قدمنا مجموع العادات .

وقال بعضهم : إذا لم تكن اللغة السامية الأصلية قد نشأت في شمال
جزيرة العرب ، فلا بد أن يكون منشؤها في وسطها . وقد أفاضوا في المشابهة
بين جميع الفروع السامية ، وأسلسوا عنان الرأي في الكلام على تاريخها ،
مما لا يعدو في برهانه الظن والاستئناس ؛ ولا يهمننا من ذلك إلا أن نحصل
ما يتعلق باللغة العربية .

أصل العربية

لا يذهبن عنك أن العلماء إما يكشفون عن أصول اللغات القديمة بما يعثرون عليه من بقايا الطبقات التاريخية ، وبقية التاريخ في الدلالة الزمنية غير التاريخ نفسه ؛ وبذلك يجيئون في أحكامهم بالناسخ والمنسوخ ، وربما كشفوا عن حفرة من الأرض فأحيوا منها تاريخاً ميتاً ودفنوا فيها تاريخاً حياً ؛ فنحن إن قلنا « أصل العربية » لا نريد أنها فجر اليوم من أمس ، أو نهراً يدلُّ به على الشمس وإن لم تظهر الشمس ، ولكنه فجر يوم من أيام الله أظهره ثم محاه ، وشهد الأولون تباشيره ثم تعاقبت الأجيال ولا يزال العالم في ضحاه .

بعد أن انشعبت اللغات من البابلية ، ذهب المعينيون ، وهم من القبائل الذين اقتبسوا تمدن السومريين مع الدولة البابلية في عصر حمورابي ، فنزلوا اليمن وخذوا في عمارتها حذو بابل ؛ وكانت لغتهم من البابلية في منزلة العامية من الفصحى ، لما ثبتَ فيها من أثر المخالطة والتجول ، وهم الذين اقتبسوا حروف الفينيقيين واستعملوها في التدوين على طريقة سهلت للزمن أسباب التنويع فيها ، حتى انتهت في صورها إلى الخط المسند المشهور ، وهو القلم الحميري ؛ واستمرت لغتهم تباين من البابلية بتقادم الزمن ، حتى لم يعد من الشبه بينهما إلا أثر الدلالة التاريخية فقط ، وقد وجدوا من ذلك علامة لا توجد من اللغات السامية إلا في هاتين اللغتين وفي الحبشية أيضاً ، وهي السين التي هي ضمير الغائب في اللغات الثلاث ؛ وقالوا إن هذه السين ربما كانت دخيلةً في الأصل السامي من اللغة الطورانية .

ثم نشأت الدولة السبئية ، وهم القحطانيون الذين يسمونهم العرب

المتعربة ، ويرجح العلماء أن أصلهم من الحبشة ؛ وكان ظهور دولتهم على ما تحققوه من القرن الثامن إلى سنة ١١٥ قبل الميلاد ؛ وقد اقتبسوا لغة المعينيين إلا في ضمير الغائب الذي أشرنا إليه ، ولعل هذا ما ينظر إليه قول المؤرخين إنهم أخذوا العربية عن العرب العاربة ؛ وبديهي أن هذه العربية لا يمكن أن تكون لغة مَضر ، فإنهم يعرفونها — أي العربية — درجات ويعدون منها لغة حمير ، فلا يكون إذن إلا أنهم أرادوا عربية ذلك الزمن ، وهي أصل في المضرية وغيرها ؛ ولا عبرة بما يتعلق عليه أهل اللغة من أن منطلق القحطانيين ومن قبلهم ، بل ومنطق آدم ، هو العربية الفصحى ؛ فإن ذلك كذب لغوى يحتاج إلى تصحيح^(١)

وابتدأت الدولة الحميرية من سنة ١١٥ قبل الميلاد واستمرت إلى سنة ٥٢٥ بعده ، وهو العهد الذي زهت فيه عربية مضر وحفظ أهله بعض خصائص الحميرية كما سنبينه .

أما الأحباش فيرجح بعضهم أن أصلهم عربٌ هاجروا من اليمن زمن المعينيين ، وأخذوا معهم لغتها ، واستدلوا على أن ذلك من مشابهة لغتهم للمعينية والبابلية في ضمير الغائب «السين» ، ثم من مشابهتها للغة الحميرية حتى إن أحرف الكتابة تكاد تكون واحدة في اللغتين ، غير أن الأحرف الحبشية تُكتَب من اليسار إلى اليمين ، وهم يزيدون رسم الحركات بما لم يكن

(١) بعضهم يغلو في ذلك غلوا كبيراً حتى يقول إن لغة آدم عليه السلام في الجنة كانت العربية ، فلما عصى ربه سلبه العربية وأعطاه السريانية ، ثم لما تاب ردها عليه !

عند الحميريين . هذا غير ما يُرى من تشابه الملاح في الأحباش وأهل اليمن ،
وتماثل الآثار في البلادين ، ونحو ذلك مما يرجح أنهم طارئون على تلك
البلاد من اليمن .

وقد أسلفنا أن عرب الشمال المستعربة ، وهم الإسماعيلية ، يبتدئ
تاريخهم من القرن التاسع عشر قبل الميلاد ؛ ولكن عدنان الذي ينتهى
إليه عمود النسب العربى الصحيح كان فى القرن السادس قبله ؛ فلا بد أن
تكون العربية العدنانية قد ابتدأت بعد الحميرية أو قبلها بقليل ، ومهما
يكن من ذلك فإن أصل هذه العربية لا بد أن يكون من الحبشية والحميرية ،
ثم من اللغات السامية الأخرى ؛ لأن العرب قوم رُحّل ، وقد اختلطوا
بأمم كثيرة ، فلا بد أن يكون أثر هذا الاختلاط بينا فى تكوين لغتهم ؛
وتلك سنة عامة فى اللغات كلها ، حتى لقد تجد فى لغات هذا الزمن
مالا صفة له فى نفسه ، بل هو لغة مركبة كالعروض التجارية : تؤخذ من
كل مكان إلى مكان واحد ، وذلك خاص بالبلاد التى عرفت بتجارة المقايضة
على نحو ما كان يصنع العرب . ومن هذا القبيل لغة « البيجين » فى الشرق
الاقصى ، وهى مزيج من الإنجليزية والصينية ؛ ولغة السابير ، وهى تتألف
من العربية والفرنسية والإسبانية والإيطالية . وهكذا كانت العربية فى أول
نشأتها إلى أن ضربت القبائل فى البادية بعد سيل العرم ؛ وذلك يرجع
إلى القرن الثالث قبل الميلاد على أبعد تقدير^(١) ؛ فاستقلت بعدئذ طريقة

(١) ذكرت هذه الحادثة فى سورة سبأ ، ويقال إن سد العرم هذا بنى فى القرن
الثامن قبل الميلاد ، كما وجدوا ذلك فى النقوش التى على صدفيه . وأكثروا الروايات
على أن الحادثة كانت حوالى تاريخ الميلاد .

العربية ، وانصرف أهلها إلى العناية بتشقيقها ، وعلى ذلك لا يمكن الجزم
مطلقاً بأن للعربية العدنانية أصلاً معيناً ، إلا إذا أمكن القطع بأن لهم دولة
مستقرة في التاريخ مميّزة الحضارة ، حتى تقتضى أصالة اللغة ؛ وهذا
عما لا يقول به أحد ، لأنه لا مكان له في التاريخ .

مجانسة العربية لأخواتها

لم يبق من أمهات اللغات السامية إلا ثلاث: العربية، والعبرانية، والسريانية أما الحميرية فقد اندثرت قبل الإسلام غير ألفاظ قليلة، وتولدت منها لهجات مهرة والشحر في جنوب الجزيرة، وقد عثروا من هذه اللغة على آثار من القرن الخامس والسادس قبل الميلاد، وتمكنوا من قراءة الخط المسند^(١). أما اللغة البابلية أو الآشورية أو الكلدانية القديمة، فقد وُفقوا في قراءة آثارها، حتى استخرجوا قواعدها ووضعوا فيها المعجمات كأنها من اللغات الحية، وصيغ الأفعال التي وجدوها في هذه اللغة اثنتا عشرة صيغة أكثرها موجود في العربية والعبرانية والسريانية، وبعضها غير موجود في جميعها ولكنه طبيعي في أصل المنطق، مما يدل دلالة صريحة على أصالة تلك اللغة وتفرع الباقيات عنها، وتلك الصيغ هي:

فَعَلَ	نَفَعَلَ	فَاعَلَ	شَفَعَلَ
إِفْتَعَلَ	إِفْتَنَعَلَ	إِتَفَعَلَ	إِتَفَعَلَ
إِفْتَاعَلَ	إِفْتَنَعَلَ	إِسْتَفَعَلَ	إِسْتَنَفَعَلَ

فصيغتا افْتَنَعَلَ وإِسْتَنَفَعَلَ لا توجدان في غير الآشورية، وفَعَلَ وفاعَلَ لا توجدان إلا في هذه اللغة وفي العربية، ونَفَعَلَ وإِتَفَعَلَ بما يوجد في السريانية والعبرانية دون العربية.

أما المشابهة بين الأخوات الثلاث (العربية والعبرانية والسريانية) فهي

(١) أشهر الباحثين في الحميرية الأستاذ هالفي الفرنسي، وغلانز الألماني. وهم اليوم يبحثون في آثار الحبشة، ويقال إنهم أصابوا فيها بعض ما يعين على الكشف عن أصل العربية.

متحققة في جهات منها تحقّقاً يقطع الريب ويمتلخُ الشبهة في أنهن أخوات
أوفروع لأصل واحد^(١) ، وأخصُّ ما يكون ذلك في الألفاظ الطبيعية التي
لا تتغير بتبدل المواطن واختلاف الحالة الاجتماعية ، وهي التي سميناها
الألفاظ الخالدة : كالارض والسماء ، وكثير من ظواهر الطبيعة وأعضاء
الإنسان ونحوها فإن مادتها فيهن واحدة على اختلاف قليل في بعض
الأوزان والمقاطع ، مما يرجع أكثره إلى الخصائص المقومة لهيئة كل لغة
منها في منطوقها ؛ وتجد في الأفعال والأسماء المشتقة دليلاً من ذلك في
تناسب الوضع وتداني اللفظ . أما الألفاظ الثابتة في اللغة الإنسانية التي هي
خلف من لغته الأولى ، وهي الضمائر ؛ فإنها في اللغات الثلاث باقية على
حالة واحدة ، وإن لم تخلُ من الفروق العارضة التي لا بد منها في الهيئة
المقومة لمنطوق اللغة . والضمائر - كما لا يخفى - مادة أصلية لا تؤثر فيها زيادة
مواد اللغة أو نقصها ، وهذا منال من حقيقة التشابه فيها :

العربية	العبرانية	السريانية
أنا	أني	أنا
أنت	أنته ^(٢)	انت
أنت	ات	انتى
هو	هوا	هو
هي	هيا	هى

(١) على هذه المشابهة ووجوهها المختلفة بنى علم مقارنة اللغات السامية .

(٢) ينطق الحرف الذى نضع تحته هذه الكسرة بالإمالة .

العربية	العبرانية	السريانية
نحن	انחנו	حنن
أتم	اتم	انتون
أتنن	اتن	انتين
هم	هم	هنون
هن	هن	هنين

فالمقابلة بين هذه الضمائر كافية في الدلالة على أن العربية مجانسة لأختها وأنها أعذب منهما وأخف ، والسبب في ذلك أنها صُرِّفت على وجوه كثيرة ، لأنها كانت غيرَ مدوَّنة ، بخلاف العبرانية مثلا ، فإنها مدوَّنة من أقدم أزمانها ، والكتابة نصَّ على النص ، فبقيت ثابتة كما هي ؛ فضلا عما لقي العبرانيون من طول الاغتراب والتقلُّب بين أظهر الأمم المختلفة، وما ابتلوا به من الجوائح السياسية في متعاقب أزمانهم ؛ وكل ذلك قد خلا منه العرب ، وهم ليسوا من أهل المهن ، ولا أورثتهم الطبيعة أسباب التبليد والغرة والذل .

وبعد ؛ فإن الكلام في مجانسة العربية لأخواتها من اللغات السامية طويل الذيل عند علماء اللغات ، وقد فصلوه تفصيلا وجاءوا فيه بأشياء كثيرة من الحبشية والحيرية والعبرانية والسريانية والفروع الأخرى التي أوامنا إليها فيما سبق ، مما لا محل لبسطه وتقريره ، لأننا إنما نشير إلى التاريخ وقد يكون المثال الطبيعي برهاناً فيه .

على أنه يخلص من جملة أبحاثهم أن المشابهة بين العربية وباقي اللغات السامية أمرٌ لا ريب فيه ؛ وعلى ذلك فهي إما أن تكون فرعاً من الأصل الذي

انفصلن عنه جميعاً ، ويكون أصل الوضع مستصحباً في جميعها على السواء ؛ وإما أن تكون مشتقة من بعض تلك الفروع ثم كملت بما تناولته من غيرها إلى أن استقلت طريقها المقومة لها بعد ذلك . وكلا الرأيين قريب بعضه من بعضه في النسبة ، غير أنهم يرجحون الرأي الأول كما سلف بيانه .

ومما يحسن ذكره في هذا الموضوع ، أن العدنانية يُعدون أنفسهم متميزين عن القحطانية ، ويقولون إن حميراً تُنمى إلى العرب وليست منهم ، وكذلك يرون أن اليهود مع طول معاشرتهم إياهم واختلاطهم بهم ليسوا إلا حلفاءهم ، فلا يبالون بأنسابهم ولا بلغتهم ، وكأنهم لا يرون أنهم أخذوا من العبرانية أو الحميرية شيئاً وإنما ذلك شعور طبيعتهم السامية .

اللسان العربي في الشمال

قامت في شمال الجزيرة دول عربية متحضرة : كالنبط والتدمريين ، وهؤلاء وإن كانوا عرباً فيما حققه العلماء ، بيد أن عربيتهم غمّة غير متوقعة ؛ لأنهم على أطراف البادية مما يلي الحجاز ، وبذلك لا تعرف نسبة لغتهم إلى العربية العدنانية ، وقد كانوا زمن نشأتها ؛ لأن أقدم ما عرف من تاريخ النبط يرجع إلى أوائل القرن الرابع قبل الميلاد ، وكانت أطراف مملكتهم تتراعى إلى نواحي دمشق ، وهم قوم كانوا يكتبون بالآرامية التي خلفت البابلية في مدونات السياسة والتجارة ؛ لأن الأحرف العربية لم تكن وضعت يومئذ ، والمُلك من أخص حاجاته الكتابة . على أن ما اكتشفوه من آثارهم الكتابية لا يخلو من ألفاظ شبيهة بعربية العدنانيين ، مما رجح عند العلماء أنها تحوّل في الآرامية التي هي مشتقة من البابلية القديمة ، كما خرجت المضربة

بذلك التحول عينه من فروع البابلية ؛ وقد استدلوا بهذا على أن لسانهم كان عربياً على وجه ما حتى أثرت عربيته على لغة الكتابة التي اضطروا إليها بحكم الحضارة ؛ وذلك شبيه بأمر النوبيين الذين يكتبون اليوم بالعربية ، مع أنهم يتكلمون لغة تكفر بها العربية كفرة لا إيمان له . وفي البلاد العثمانية طوائف من الأرمن والروم يتكلمون التركية ولكنهم يكتبونها بحروفهم القديمة ، وذلك كان شأن بقية العرب في الأندلس بعد سقوطها ، فإن بعضهم كانوا يكتبون عربيتهم بالأحرف الأسبانية ، وتسمى هذه الكتابة « الخيادو » وكانوا يكتبون بها حتى الفقه والحديث والتصوف ؛ ومن هذا النحو القلم « الكرشوني » عند السريان ، وهو كتابتهم العربية بالأحرف السريانية .

وقد حمل تاريخ النبط منذ صارت مملكتهم ولاية رومانية في أوائل القرن الثاني للميلاد ، ونبه من بعدهم تاريخ التدمريين ، وهم عرب أيضاً ، حدوا حدو النبط في استعمال الكتابة الآرامية ، ووجد العلماء في آراميتهم صبغة ضعيفة من العربية ، مما يدل على أنها بسبيل من عربية من قبلهم ، لا أثر فيها لأحكام البداوة ولا للغريزة الصحيحة . وقد عثروا على خطوط فيما بين دمشق والعلی وهي من رسم الرعاة خطوها على الصخور ؛ ومن أغرب ما في عربيتها أن التعريف فيها بالهاء ، إذ قرءوا في بعضها هذه الكلمات « حامل ابن سلم أخذ هفرس بحمسة أمي » أي أخذ الفرس ، « وأمي » نوع من النقود كانوا يتعاملون به ، ويرجع تاريخ بعض ما قرءوه من هذه الخطوط إلى أوائل القرن الثاني للميلاد ؛ لأنهم وجدوا هذه الكلمات في بعضها « الأنعم ابن فاحش غنم سنة حرب نبط » وهذه الحرب كانت في أيام طرايانوس

ملك الرومان في أوائل القرن الثاني .

وتمّ كتابةً أخرى وجدوها على قبر امرئ القيس بن عمرو من ملوك
اللخمين الذين كانوا يتولون للفرس ، ومقرهم الحيرة على طرف العراق ،
ولكنهم اكتشفوا هذا القبر بين آثار الغساسنة في حوران ، وهم الذين
كانوا يتولون للروم على مشارف الشام ، والكتابة بالحرف النبطي ، ويؤخذ
منها أنها كتبت سنة ٣٢٨ للميلاد ، وهي لغة عربية تشوبها صبغة آرامية ،
وهذه صورتها :

١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

وهذا نصها بالحرف العربي :

- (١) تى نفس مر القيس بن عمرو ملك العرب كله ذو اسر التاج .
- (٢) وملك الأسدين ونزور وملوكهم وهرب مذحجو عكدي وحاه .
- (٣) يزجو فى حبيج نجران مدينة شمر وملك معدو ونزل بنيه .
- (٤) الشعوب ووكله لفرس ولروم فلم يبلغ ملك مبلغه .
- (٥) عكدي هلك سنة ٢٢٣ يوم ٧ بكسول بلسعد ذو ولده .

وترجمتها هذا :

- (١) هذا قبر امرئ القيس ملك العرب كلهم ، الذى تقلد التاج .
- (٢) وأخضع قبيلتى أسد ونزار وملوكهم ، وهزم مذحج إلى اليوم ، وقاده .

- (٣) الظفر إلى أسوار نجران مدينة شمر ، وأخضع معدا ، واستعمل بنيه .
(٤) على القبائل ، وأناهم عنه لدى الفرس والروم ؛ فلم يبلغ ملك مبلغته .
(٥) إلى اليوم ؛ هلك سنة ٢٢٣ في اليوم السابع من أيلول ، وفق بنوه
للسعادة^(١) .

وهذه اللغة تكاد تكون الحلقة المتوسطة بين الآرامية والعربية ،
أو هي أقدم ما يمكن أن يسمى عربية في اللغات الشمالية . أما البادية لذلك
العهد فلا شك في أن لغتها كانت أخلص منطقاً وأعذب بياناً وأدنى إلى عهد
الجاهلية التي أدركها التاريخ ؛ والفرق في ذلك بين اللغتين ، طبيعة الفرق
بين الجهتين .

(١) كان أهل الشام وحوران في ذلك العهد يؤرخون من دخول بصرى عاصمة
حوران في حوزة الروم سنة ١٠٥ لليلاد ، فإذا أضيف هذا التاريخ إلى سنة ٢٢٣
المذكورة في الكتابة ، كانت وفاة ذلك الملك سنة ٢٢٨ م .

تهذيب العربية

أردنا بما تقدم الكلام في أولية هذه اللغة ، وكيف نشأت وتفرّعت ، والقول في وجوه المشابهة بينها وبين غيرها ، لنضم أطرافاً من التاريخ تُحصِرُ جهةً معينةً من جهاته ، يستدل بها الباحثُ على الوضع المكاني لهذه اللغة في التاريخ العام ؛ إذ لا سبيل إلى تعيين موضع من المواضع الدائرة التي تراكت عليها طبقات الزمان القديم ، إلا بتتبع الآثار التي تومئ إليه ولو إيماءً معنوياً .

والعرب — أهل هذه اللغة — قومٌ ملكوا الأرض ولم تملكهم ، فلم يؤثر عنهم شيءٌ في جاهليتهم الأولى من أنواع الدلالة الثابتة : كالكتابة والآثار ونحوها ، ولا دخلوا في تاريخ أمة من أمم الحضارة فيكون لهم نوع من تلك الدلالة ؛ وعلى ذلك يتعين أن تكون لغتهم أيضاً قد ملكت التاريخ ولم يملكها ؛ وهي لا بد أن تكون قد تقلبت معهم على وجوه من الإصلاح وجرت على مناحٍ من التهذيب ؛ وتاريخ ذلك بالطبع غير محقق بالنص ، ولا سبيل إليه إلا تلك الطريقة التي سلكناها من قبل ، وإن كانت هذه الجهة منها قد حفظت بعض الآثار التي يترسّمها الباحث ويراها كأنما تُركت بالأمس ؛ وذلك لقرب عهد الرواة في صدر الإسلام بقبائل العرب الذين خلصت من لهجاتهم هذه اللغة المضرية .

وقبل أن نأخذ إلى القصد من هذا التاريخ ، نأتى على شيء من أقوال علماء العرب في أمر اللغة وتهذيبها ؛ فهم مجمعون على أن إسماعيل عليه السلام أصل العربية المضرية ؛ ولذلك قال صاحب المخصص في موضع من كتابه

حين أراد أن يدل على أن لغة أهل الحجاز هي الأصل في جميع لهجات العرب : « وإنما صارت لغتهم الأصل ، لأن العربية أصلها إسماعيل عليه السلام ، وكان مسكنه بمكة »^(١) وعندهم أن العربية قحطانية وحميرية وعربية محضة ! وهذه هي التي نزل بها القرآن ، وقد انفتق بها لسان إسماعيل ، قالوا : وعلى هذا يكون توقيف إسماعيل على العربية المحضة يحتمل أمرين : إما أن يكون اصطلاحاً بينه وبين جرهم النازلين عليه بمكة ، وإما أن يكون توقيفاً من الله تعالى ، وهو الصواب اه .

وقال الجاحظ - يشير إلى فلسفة هذا المعنى وإن لم يقصده ، في سياق كلامه - : « أما الخواصّ الخُلصّ فإنهم قالوا : العرب كلهم شيء واحد ؛ لأن الدار والجزيرة واحدة ، والأخلاق والشيم واحدة ، وبيدهم من التصاهر والتشابك والاتفاق في الأخلاق وفي الأعراق ومن جهة الخُثُولَة المرَدَّة والعمومة المشتبكة ، ثم المناسبة التي بنيت على غريزة التربة وطباع الهواء والماء ؛ فهم في ذلك شيء واحد « في الطبيعة واللغة ، والهمة والشائل ... فإذا بعث الله عز وجل نبياً إلى العرب فقد بعثه إلى جميع العرب ، وكلهم قوم ، لأنهم جميعاً يدُّ على العجم ، وعلى كل من حاربهم من الأمم ، ولأن تناكحهم لا يعدوهم ، وتصاهرهم مقصور عليهم . قالوا والمشاكلة من جهة الاتفاق في الطبيعة والعادة ربما كانت أبلغ وأوغل من المشاكلة من جهة الرّحم . نعم ، حتى تراه أغب عليه من أخيه ، لأمه وأبيه ، وربما كان أشبه

(١) لهذا يعتبر النحاة مذهب الحجازيين مقدماً ؛ وصاحب النخص ينقل دائماً عن العلماء ولكن لا يعزو أكثر ما ينقله ؛ وستمر بك أقوال في الكلام على لهجات العرب .

به خَلْقًا وخلقًا وأدبا ومذهبًا ، فيجوز أن يكون الله تبارك وتعالى حين حوّل إسماعيل عربيًا ، أن يكون كما حوّل طَبَعَ لسانه إلى لسانهم وباعده من لسان العجم - أن يكون أيضا حوّل سائر غرائزه ، وسلخ سائر طبائعه فنقلها كيف أحب ، وركبها كيف شاء ، ثم فضّله بعد ذلك بما أعطاه من الأخلاق المحمودة ، واللسان البين بما لم يكن عندهم ، وكما خصه من البيان بما لم يخصهم به ، فكذلك يخصه من تلك الأخلاق ومن تلك الدلائل بما يفوقهم ويروقهم ، فصار بإطلاق اللسان على غير التلقين والترتيب ، وبما نقل من طبائعه إليهم ونقل إليه من طبائعهم ، وبالزيادة التي أكرمه الله بها - أشرف شرفا وأكرمَ كرما .

ولو صح هذا وأمثاله لكان دليلا على أن لغة القرآن متوارثة في قریش من لدن إسماعيل عليه السلام ، وتكون قد بقيت زهاء خمسة وعشرين قرنا وهي جامدة على واحدة ؛ وهذا الرأى مدفوع في العقول ، وإنما سوّغه عندهم ما يريدونه من إعطاء هذه اللغة صفة إلهية لمنزلة القرآن منها ، وما كان إلهيا فهو كذلك إلى الأبد ؛ غير أن التاريخ لا دين له في نسقه الزمى ، وإنما التحوّل والتنوع من سنن الله ، ولن تجد لسنة الله تبديلا .

والذى عندنا ، أن المراد بانطلاق لسان إسماعيل بالعربية ، ووضّع أصلها بما أضاف من لغة جرهم إلى لغة قومه ؛ وبذلك انطلق لسانه من الكلام في مذهب أوسع منحى وأوضح دلالة ؛ وهذا معنى ما ورد في الحديث من أنه أول من فُتق لسانه « بالعربية المبيّنة » وذلك أمر خاص بالكمال الفطرى لا يحتاج إلى تمرين ولا تلقين ولا تدريج ، ولا تخريج ؛ هذا إذا صح الحديث ، وإلا فإن إسماعيل عَلم من أعلام التاريخ الصحيح ، وهو الرأس الذى

أودع المعقول من تأريخ العدنانية أهل هذه اللغة ، لا يتجاوزونه إلا إلى الحدس والتخمين ؛ فلا جرم كان في الاعتبار أصل اللغة ، وكانت كأنها منسوبة إليه نسبة تأريخية ؛ لأن ما وراه كأنه منقطع عن التاريخ ؛ إذ هو تية من الظن لا يعرف في أى موضع منه توجد الحلقة المفصومة من سلسلة التاريخ العربي .

وعلى هذا يصح لنا أن نقول : إن أول تهذيب حقيقي في العربية ، يرجع إلى عهد إسماعيل ؛ أما تنقيح اللغة قبل ذلك فإنما هو درجات من النشوء الزمنى لا يمكن بوجه من الوجوه أن يحدد أو ينسب إلى فرد معين ، كنسبتهم بعضه ليعرب بن قحطان مثلا ، إلا إذا صح التسلسل التاريخي حتى ينتهى إليه ، وذلك غير صحيح .

والاستدلال على نسبة المنطق العربي إلى يعرب إنما هو استدلال لغوى فقط . تُلبَّه إليه المجانسة اللفظية ؛ وإلا فإن من المؤرخين من يقول إن يعرب هذا هو المعروف في التوراة باسم « يارح بن يقطان » ، وإذا وجدنا دلالة الإعراب — أى الإبانة — في يعرب ، فلا نجد لها في يارح ، لا بالنص ولا بالتأويل .

انتشار القبائل العربية

والتهديب الثاني

خرج أولاد إسماعيل عليه السلام ومنهم انشعبت القبائل بعد أن كانت لغتهم قد اشتدت وقطعت مسافةً بعيدة من الفرق بينها وبين أصلها الذي اشتقت منه ، فابتدأت تأخذ صورة متميزة من الاستقلال .

ومن شأن الكمال في الاستقلال اللغوي استعمال القوى الكامنة في اللغة نفسها وإعطاؤها الحياة والنمو من باطنها ، لا تهية هذا الكمال بما يُتناول من قوى غيرها ، فإن ذلك تبعية لا استقلال ؛ وقد كان هذا الاستعمال الذي أشرنا إليه أصل التهديب الثاني الذي أحدثته القبائل بعد انشعابها ، فإن أعظم الأسباب في تكوين العربية على هذا النحو من اللين والمطاوعة على التغيير الذي تعاوَرها في كل عصورها قبل الإسلام ، إنما هو عدم كتابتها ؛ لأن ما كتب لا يتغير كما أو مانا إليه في محله ؛ وهي قد صادفت من العرب قوماً كما علمت في وصفهم من التركيب الخلقى الصحيح ، والفطرة البدوية السليمة ، والطبيعة العربية السامية ؛ وإذا كنا نرى اختلاف صور الحيوان على قدر اختلاف طبائع الأماكن ، فأحرّ بذلك أن يكون في الإنسان وفي اللغة المقومة له .

لا جرم كانت جزيرة العرب وكانت قبائل العرب وكانت لغة العرب سواءً في سمو الطبيعة وتمييز الشأن والنزعة إلى الكمال الفطرى في كل ما هو من معاني الفطرة ؛ وإنما يمتنع الكمال عن اللغات من قبل أمور تعرض من الحوادث وأموارٍ في أصل تركيب الغريزة ، فإذا كفى الله أهلها تلك

الآفات ، وحصّتهم من تلك الموانع ، ووفر عليهم الذكاء ، وجلب إليهم
جياذ الخواطر ، وصرف أوهامهم إلى التعرّف ، وحبّب إليهم التبنيّن -
وقعت المعرفة وتمت نعمة الكمال ؛ وذلك شأن العرب العدنانية في كل
أدوارهم إلى الإسلام .

ولهؤلاء العرب أسباب خاصة فيهم بالجراحة اللسانية ، وهي التي اتخذوا
منها أدوات تهذيب اللغة وصقلها ، وسنفصل أمرها بعد .

فلما تفرقت القبائل أخذت اللهجات تتنوع ؛ والعرب إنما تهجم بهم
طبايعهم على حقائق الكلام ، وبذلك لا بد أن تكون قد تعددت طرق
الوضع في اللغة بطول المدة واتساع الاستعمال وتقليب الكلام على وجوهه
المستحدثة ؛ ومن ثمّ نشأت اللغات الكثيرة التي تشير إلى تاريخ هذا التنوع
لأنها مادته الحقيقية ، وسنكسر عليها باباً مفرداً .

وكانت العرب يأخذ بعضها عن بعض بالمخالطة والمجاورة ، فربما انتقل
لسان العربي عن لغته إلى لغة قبيلة أخرى ، وربما تداخلت اللغات فنشأت
من اللغتين لغةً ثالثة ، على أنهم في ذلك لا يخرج كل منهم عن قياس نفسه
ووزن طبعه ، حتى كأن ألسنتهم تختلف مثل الاختلاف ما بين أجسامهم
وأذواقهم ؛ فكل منهم يفصل من الكلام ويتصرف في وجوه القول على
حسب هذا القياس الذي خُلق فيه وركب في طبعه وكان مظهر قريحته ؛
ومن هذه الجهة نشأ بينهم التنافس في إحكام اللغة والمفاخرة بالبيان
وانحراف اللسان عن الشذوذ الذي يعتبرونه خلقياً في الألسنة الشاذة ،
وساعدتهم على ذلك مواقعهم وأيامهم وأسواقهم التي يقصدونها للتسوق
والبياعات والمنافرة والحكومة وغيرها مما هو من طبيعة المخالطة . وهذا
هو الدور الثاني من أدوار تهذيب العربية .

الدور الثالث

في تهذيب اللغة

أما هذا الدور فهو عمل قريش وحدها ، وهي القبيلة الأخيرة في تاريخ الفصاحة ، بعد أن كان الثاني عمل القبائل جميعا ، وكان الأول عمل القبيلة الأولى ، فتكون اللغة قد أحكمت على أدوار التاريخ الاجتماعي كل الإحكام ، وذلك أن قريشاً كانوا ينزلون من مكة بوادٍ غير ذي زرع ، لا يستقلُّ أهله بتكاليف الحياة ، ولا يرزقون إذالم تهو إليهم أفئدة من الناس ، وكانت الكعبة شرفها الله ووجهة العرب وبيت حجهم قاطبة في الجاهلية ، فكان لكل قبيلة منهم صنم يحجون إليه ، حتى قيل إنهم كانوا يقربون القرابين في الكعبة من الإبل والغنم لثلاثمائة وستين صنماً^(١) ، وكانت تلك القبائل بطبائعها متباينة اللهجات ، مختلفة الأقيسة المنطقية المودعة في غرائزها ، فكان قريش يسمعون لغاتهم يأخذون ما استحسَنوه منها فيديرون به أسننتهم ويجرون على قياسه ، ولو كانوا بادين كسائر القبائل ما فعلوه ، ولكن نوع الحضارة الذي اكتسبوه من تاريخهم الآن من طبائعهم وكسر من صلابتهم ، فاتفقت في ذلك حياتهم اللغوية وحياتهم الاجتماعية القائمة بالتجارة وتبادل العروض مع أصناف الناس . فلما اجتمع

(١) هذه رواية هشام بن محمد بن السكبي عن أبيه محمد هذا ؛ فقد ذكر في كتاب الأصنام ، أنه لما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة ، وجد حول البيت ٣٦٠ صنماً ، فجعل يطعن بسية قوسه في وجوهها وعيونها وهي تتساقط على رقوقها ، ثم أمر بها فأخرجت من المسجد وحرقت ، ولهذا الراوية كلام كثير عن العرب زيفه العلماء وردوه . ولا يخلو عدد الأصنام التي ذكرها من المبالغة كما حققه المتأخرون الذين بحثوا في تاريخ أصنام العرب وأصلها وأسمائها واهتمدوا من ذلك إلى حقائق كثيرة لا محل لبسطها في هذا الموضع .

لهم هذا الأمر ارتفعت لغتهم عن كثير من مُستَبَشِع اللغات ومستقبجها ،
وبذلك مَرَنُوا على الانتقاد ؛ حتى رقت أذواقهم ، وسمت طبائعهم ، وقويت
سلاتهم ؛ وحتى صاروا في آخر أمرهم أجودَ العرب انتقاءً للأفصح من
الألفاظ ، وأسهيلاً على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً ، وأبينها إبانة
عما في النفس ؛ وكانت لهم رحلتان في التجارة كل عام : رحلة الشتاء إلى
الين ، ورحلة الصيف إلى بُصْرَى في حوران ، وهي حاضرة ذلك الجبل ،
وكذلك كانوا يضربون في الأرض إلى فارس وإلى الحبشة ، فسمعوا مناطق
الناس وتدبروا وجوه العذوبة في أعذبها ، وتناولوا كثيراً من ألفاظ تلك
الأمم ، فداخلت كلامهم وأعربوها من الرومية والفارسية والعبرانية والحبشية
والحميرية ؛ وعلى ذلك صاروا بطبيعة أرضهم في وسط العرب كأنهم يجمع
لغوى يحوط اللغة ويقوم عليها ويشد أزرها ويرفع من شأنها ويزيد في
ثروتها ، وبالجملة يُحقق فيها كلَّ معاني الحياة اللغوية .

ولا يسع المتأمل في الأدوار التي تعاقبت على قريش في تهذيبها اللغة ،
إلا أن يستسلم للدهشة ، ويحار من أمر هذا التعاقب ، فإنه كالمسلم المدرجة :
تنتهي الدرجة منها إلى درجة ، على نمط متساوق من الرقي إن لم يكن عجيباً
في تاريخ أمة متحضرة ، فهو عجيب على الخصوص في تاريخ العرب ، ولا سيما
إذا اعتبرنا مبدأ تلك النهضة ، وأنها لا تتجاوز مائة سنة قبل الهجرة إلى
مائة وخمسين على الأكثر ؛ فلا بد من التسليم بأنها حادثة كونية من خوارق
الظام الطبيعي ، ظهرت نتیجتها بعد ذلك في نزول القرآن الكريم بلغة
قريش ، وهو أفصح الأساليب العربية بلا مراء ؛ والله يحكم ما يشاء ويقدر .

أسواق العرب

آخر الأديوار التي قامت فيها قريش مقامها في تهذيب العربية ، هو الدور العكاظي ؛ وقد أشرنا إلى أسواق العرب آنفاً — ومنها عكاظ — ونحن نوجز القول في بيانها لأنها ليست من غرض ما نحن فيه .

وهي أسواق كانوا يقيمونها في أشهر السنة وينتقلون من بعضها إلى بعض فكانوا ينزلون «دومة الجندل» أول يوم من شهر ربيع الأول ، ثم ينتقلون إلى «هَجْر» بالبحرين فتقوم سوقهم بها في شهر ربيع الآخر ، ثم يرتحلون نحو «عُمان» في أرض البحرين أيضاً فتقوم بها سوقهم إلى أواخر جمادى الأولى ، ثم ينزلون سوق «المُشَقَّر» وهو حصن بالبحرين فتقوم سوقهم به أول يوم من جمادى الآخرة ، ثم ينزلون سوق «صَحَّار» فيقيمونها خمسة أيام لعشر يمضين من رجب الفرد . وتقوم سوقهم «بالشَّحْر» وهو ساحل بين عُمان وعدن في النصف من شعبان ، ثم يرتحلون فينزلون «عدن أبين» وهي جزيرة في اليمن أقام بها أبين فنسبت إليه ، ثم تقوم سوقهم في «حَضْرَمَوْت» نصف ذى القعدة ، ومنهم من يجوزها وينزل «صنعاء» فتقوم أسواقهم بها .

ولهم أسواق أخرى غير هذه : «كذي الحجاز» بناحية عَرَفة ، وسوق «بِحَنَّة» وهي تقام قرب أيام موسم الحج ويؤمها كثير من قبائلهم ، وسوق «حُباشة» كانت في ديار بارق نحو قنونا من مكة إلى جهة اليمن ، ولم تكن من مواسم الحج وإنما كانت تقام في شهر رجب ؛ وأسواق كانت بين دُورهم ودور العجم يلتقون فيها للتسوق والبياعات ، وهي التي كانت أوسع أبواب

الدخيل والمعرب في هذه اللغة ، وذكر منها الجاحظ في الحيوان سوق الأبلّة
وسوق لقه «كذا» وسوق الأنبار ، وسوق الحيرة .

* * *

عكاظ

أما عكاظ فهي أعظم أسواقهم ، اتخذت سوقاً بعد عام الفيل
بخمسة عشرة سنة - ٥٤٠ للميلاد - ثم بقيت في الإسلام إلى أن نهى الخوارج
الحرورية حين خرجوا بمكة مع المختار بن عوف سنة ١٢٩ للهجرة .

وعكاظ نخل في واد بين نخلة والطائف ، فكانت تحضره قبائل العرب
كلها ، لأنها متوجههم إلى الحج الأكبر ، فيجتمعون منه في مكان يقال له
الابتداء ، فتقوم أسواقهم ويتناشدون ويتحاجون ، لأنه مشهد القبائل كلها ؛
إذ كان كل شريف إنما يحضر سوق ناحيته ، إلا عكاظ فإنهم يتوافون إليها
من كل جهة^(١) ، وهم كانوا لذلك العهد يتعلقون بالكلمة السائرة والخبر
المرسل ، لا يعدلون بذلك شيئاً ؛ لما ركب في طباعهم من الفخر وحب
الحمدة ، وما انصرفوا إليه من المباهاة بالفصاحة وقوة العارضة وقرب ما بين
اللسان والقلب ، ونحو ذلك مما اقتضته أحوالهم يومئذ .

وفي هذه السوق كان يخطب الشاعر الفحل بقصيدته ، والخطيب المصنّع

(١) كانت هذه السوق تقوم في ذى القعدة ، فمن كان له أسير يسعى في فدائه ،
ومن كانت له حكومة ، ارتفع إلى الذي يقوم بأمر الحكومة ، وهم ناس من بني تميم
كان آخرهم الأقرع بن حابس على ما نقله القلقشندي في قبائل العرب ؛ ثم
يقفون بعرفة ويقضون مناسك الحج ، ثم يرجعون إلى أوطانهم بما حملوا من آثار
هذا الاجتماع .

بكلمته ، كما فعل عمرو بن كلثوم بطو بلته التي سميت بالمعلقة على قول بعضهم
لإنها مع باقي القصائد السبع المعروفة علّقت في هذه السوق أو في الكعبة
— وهو من الاكاذيب ، وسنفصل أمره في موضعه — وكما خطب قس
ابن ساعدة الإيادي حكيم العرب خطبته المشهورة التي شهدها منه رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو يخطب الناس على جبل أوردق . وفيها ضُربت
للنابغة الذبياني قبة من آدم ليتحاكم إليه الشعراء في أيهم أشعر ، وقد أنشده
فيها الأعشى والخنساء وحسان في قصة مشهورة^(١) .

ولا يخفى أن مثل هذا الاجتماع العام حالة من أحوال الحضارة ،
ولذلك اقتضى الصناعة اللسانية ؛ فكان العرب يرجعون إلى منطق قريش ،
كما كان هؤلاء يبالغون في انتقاد اللهجات وانتقاء الأوضح منها . وهذا هو
الدور الأخير من أدوار التهذيب اللغوي إذ يدخل في حالة عامة يشيع فيها
المنطق الفصيح وتبلغ بها اللغة درجة عالية من النشوء ليس بعدها إلا موت
الضعيف وتحوّله إلى شكل أثرى لا منفعة فيه للجُموع المكوّن على هذه
الطريقة ولكنه يدل على أصل التكوين .

(١) وخلف عكاظ في هذا المعنى الأدبي بعد الإسلام : مربد البصرة ، وهو من
أشهر محالها ، وكان يكون سوق الإبل فيه قديماً ، ثم صار محلة عظيمة سكنها الناس ،
وبه كانت مفاخرات الأشراف ومجالس الخطباء يتوافون إليه ساعة من نهار للحدث
والمناشدة والمفاخرة ويجتمع إليهم الناس فيهدر الشعراء ويخطب الخطباء ويتكلم
العلماء ، ولهم فيها مقامات مأثورة ومواقف مشهورة ؛ وسنشير إليه في الكلام على
الشعر . ولا يعرف من أسواق الكلام غير المربد وعكاظ .

هذا أثر قريش في تهذيب اللغة ، وبلغتهم نزل القرآن فتكونت به
الوحدة اللغوية في العرب ، ومنع لغتهم على الدهر أن تضمحل أو تتشعب
فتصير إلى ما انتهت إليه لغات الأمم من تباين اللهجات واختلاف مناحي
الكلام كما ترى في اللغات العامية العربية ، فهي من أصل واحد وقد تتباين
حتى يصير هذا الأصل فيها كأنه بعض الجذور الذاهبة في طبقات الأرض
خفاء وضعفا في التأثير .

وكما أن الذي أنزل عليه القرآن نبي العرب ، فالقرآن نبي العربية ،
بحيث لا تجد من فضل لرسول الله على الأنام ، إلا وجدت فضلاً في معناه
لكلام الله على الكلام .

الأسباب اللسانية

أومأنا في الفصل السابق إلى هذه الأسباب ، وأن العرب قد خُصوا بها لتكون معدّلاً لألسنتهم ، وهى أسباب طبيعية فيهم ما دامت اللغة بالقياس ، وما دام قياس العربى قريحته ، فهى تجعل حركات الألسنة على مقادير مضبوطة تُوازن الحروف التى تجرى عليها كما تميل كفة الميزان بمقدار ما يوضع فيه ثقلاً وخفة .

وقد كان يسبق إلى ظننا أن هذه الجارحة اللسانية فى العرب قد تكون ممتازة فى أصل تركيب الخلقة كما امتازت أدمغتهم عن أدمغة السلائل الأخرى ؛ وكنا نعلل بذلك ما فى منطقتهم من الفخامة وما فى حروفهم من لطيف الحس وسرى المخرج وعجيب التركيب والترتيب ؛ بيد أننا لما تتبعنا لغات القبائل واستقرينا لهجتها الباقية فى كتب العربية ، رأينا أنهم ليسوا سواء فى هذه الميزة فإن لبعضهم لهجات رديئة وطرفاً شاذة فى سياسة المنطق ، كما سنبينه فى موضعه ، فرجع عندنا أن ذلك من عمل التنقيح وأنه صنعة وراثية فى الألسنة جرت بها اللغة مجرى السكال ؛ وهى فى بعض القبائل أظهرُ منها فى البعض الآخر ، وعلى حسب ذلك قسموها درجات فى الفصاحة كما ستعلم .

غير أنه مما لا ريب فيه أن كل قبيلة كانت تهذب فى منطقتها باعتبار ما ألفتها وعلى مقدار يكافئ طبيعة أرضها ، راجعةً فى كل ذلك إلى الثقل والخفة ؛ فكل ما رفضه العرب فى الجملة أو عدلوا عنه إلى غيره من هيئات المنطق ، فإنما فعلوه استئقالاتاً ؛ وكل ما قبلوه أو عدلوا إليه فلخفته على ألسنتهم ؛ وهذا مذهب كل من يستبطن أسرار لغتهم ويتبع هياتها وتراكيبها ، حتى جعلوه فى تقدير

الكلام علة ما لا تظهر له علة .

قال ابن جنى فى فصل من كتابه « الخصائص » بعد أن ذكر علة عدل عامر وجاشم إلى عمر وجشم ، مع تلك الأسماء المحفوظة التى تمنع من الصرف للعلمية والعدل دون أن يكون هذا العدل فى مالك وحاتم ونحو ذلك ، ووجهها على أنهم لم يخصوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره إلا لاعتراضهم طرفاً بما طَفَّ لهم - أى أمكن - من جملة لغتهم كما عن وعلى ما اتجه ، لا لإمر خصّ هذا دون غيره بما هذه سبيله ، قال : وعلى هذه الطريق ينبغى أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عما هذه حاله ، ولكن لا ينبغى أن تُتخذ إليها إلا بعد السبر والتأمل والإنعام والتصفح ، فإن وجدت عذراً مقطوعاً به صرت إليه واعتمدته ؛ وإن تعذر ذلك جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال فإنك لا تعدم هناك مذنباً تسلكه ومأمّماً تتورده .

وبعدُ فالثقل والخفة أمران معنويان فى اللغة لا يقدرهما إلى الذوق ، وهو ليس من الصفات التى يُجمع عليها الناس ؛ ثم إن الذين دونوا اللغة لم يجمعوها إلا بعد ما انطبعت الألسنة على لغة القرآن وجرت فى نهجه ، وبعد تنقل هذه اللغة فى أدوار التهذيب حتى بلغت نهايتها من السكال ؛ فمن ههنا تألّف ذوقٌ عام فى تقدير لهجات القبائل المختلفة والتمييز بينها خفةً وثقلاً . وليس يخفى أن العلماء إنما دونوا لغات بعينها وتناولوا من اللهجات الأخرى نثفاً قليلة بما كان باقياً لعهدهم ، وذلك للحاجة إليه فى العربية ، ثم أغفلوا ما عداه فضلاً عن كثير لم يقع إليهم علمه ؛ ولذلك تأتّى لهم أن يحصروا أبنية الكلام وأنواع المستعمل منها والمهمل ، وأن يضعوا قوانين وضاوابط لتأليف الحروف

حتى توافق «منطق العرب» ومثل هذا لا ينهض به الدليل على أن ذلك كان شأن اللغة في كل القبائل جاهلية وإسلاماً ؛ فلغات العرب مختلفة ، وكلهم كانوا يدأبون في تهذيبها متابعة لسنة السكال ، راجعين في ذلك إلى موازين القرائح التي لا تميل بطبيعتها إلا مع الاستثقال والاستخفاف على ما يكون بين مقاديرهما من التفاوت .

* * *

أمثلة من هذه الأسباب

من نوادر اختلاف العرب في لغتهم للأسباب اللسانية ، هذه الأمثلة :
(١) من العرب من يحرك آخر الكلمة بحركة الحرف الذي قبله مطلقاً في الفتح والضم والكسر ، فيقول في «رُدَّ مالي» : «رُدُّ مالي» كما يقول : «عَضُّ» يحرك الضاد كتجريك العين ، ويقول في نحو فِرِّ يا غلام واطمئنَّ واستعدَّ : «فِرِّ واطمئنَّ واستعدَّ» وهلم جزاً .

(٢) وكذلك يفعلون إذا اتصل الفعل بضمير غير الهاء ؛ فإن جاءت الهاء والألف فتحوها أبداً ، لأن الهاء خفيفة فكأنها لا تنطق ، فيقولون : رُدَّها وأمدَّها ؛ يعتبرون أنفسهم لحنفة الهاء المفتوحة عندهم كأنهم قالوا : رُدُّ وأمدُّ ، والألف بالطبع تقتضي الفتحة .

وأما إن كانت الهاء مضمومة فإنهم يرجعون لطبيعتهم فيضمون ما قبلها وعلى ذلك يقولون في «مَدَّهُ وَعَضَّهُ» : «مَدَّهُ وَعَضَّهُ» - كخفة العامة - وسمع الأَخفش ناساً من بني عقيل يقولون «مَدَّهُ وَعَضَّهُ» .

(٣) زعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون في نحو رددن

ومررُنْ ورددتُ ومررتُ : رَدَّنَ ومَرَّنَ ورَدَّتْ ومَرَّتْ . وهذا الفعل المضاعف إذا كان آخره مفتوحا نحو ردّ ومدّ ، فالعرب يجمعون على الإدغام وذلك فيما زعم الخليل أولى به ؛ لأنه لما كانا - أى الحرفان اللذان صارا حرفا مشددا - من موضع واحد ، ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الأخير ؛ فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة ، وذلك قولهم : ردّي وضارّي ، إلى سائر تصارييف الفعل .

(٤) قال سيديويه : فإذا كان حرف من هذه الحروف - المدغمّة - في موضع تُسَكَّنُ فيه لامُ الفعل نحو رُدّ « فعل الأمر » ، فإن أهل الحجاز يضاعفون « لا يدغمون » ، لأنهم أسكنوا الآخر ، فلم يكن بدّ من تحريك الذى قبله لأنه لا يلتقى ساكنان ؛ وذلك قولهم : أُرِدُّ ، وإن تضارّر أضارر ، وإن تستعديدُ أستعديدُ ؛ يدعونه على حاله ولا يدغمونه . وأما بنو تميم فيدغمون المجزوم كما أدغموا إذا كان الحرفان متحركين ، فيقولون : رُدّ ياقى ، وإن تضارّر أضار الخ . وهى اللغة المأنوسة فى الفصح .

(٥) قال سيديويه فى باب ما شد من المضاعف : إنهم يقولون : أَحَسَّتْ يريدون أَحَسَّتْ ؛ وَأَحْسَنَ ، يريدون أَحَسَّسَنَ . قال : وكذلك تفعل فى كل بناء تُبنى اللامُ من الفعل فيه على السكون ولا تصل إليها الحركة : شَبَّهوها بأقمتُ .. فإذا قلت : لم أحسّ ، لم تحذف ، لأن اللام - أى آخر الفعل - فى موضع قد تدخله الحركة ولم يُبْنَ على سكونٍ لا تناله الحركة - أى كقولهم أَحَسَّتْ - فهم لا يكرهون تحريكها . وأورد من شاذ اللغة : ظِلْتُ ، ومِسْتُ

وظَلَّتْ ، وَمَسَّتْ ، فِي ظَلَّلْتُ وَمَسَسْتُ : شَبَّهُوا الْأَوَّلَى بِخَفْتُ وَالثَّانِيَةَ بِبَلَسْتُ
قَالَ : وَلَمْ يَقُولُوا لِسْتُ ، أَلْبَتَّةَ .

(٦) وَقَالَ أَيْضًا : اعْلَمْ أَنَّ لِلْعَرَبِ لُغَةً مَطَّرَدَةً تَجْرِي فِيهَا فُعِلَ « الْمَبْنَى
لِلْجَهْلِ » مِنْ رَدَدْتُ وَنَحْوَهُ ، جَرَى فُعِلَ مِنْ قَلْتُ — أَيْ عَلَى وَزْنِ قِيلَ —
وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : قَدِ رَدَّ ، وَهَدَّ . وَرَجَبَتْ بِلَادُكَ وَظَلَّلْتُ — وَأَصْلُ ذَلِكَ كَلِمَةٌ
بِالضَّمِّ — وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ قَدِ رَدَّ فَأَمَالُوا الْفَاءَ — يُرِيدُ أَنَّهُمْ يَنْطَقُونَ كَسْرَةَ
الرَّاءِ كَحَرْفِ عَ — لِيُعْلِمُوا أَنَّ بَعْضَ الرَّاءِ كَسْرَةٌ قَدْ ذَهَبَتْ — لِأَنَّ أَصْلَهُ
عَلَى فُعِلَ — كَمَا قَالُوا لِلرَّاءِ أُغْزِي ، فَأَشْبَهُوا الزَّايَ « وَجَعَلُوا فِي كَسْرَتِهَا
صَوْتَ الضَّمِّ ، لِيُعْلِمُوا أَنَّ هَذِهِ الزَّايَ أَصْلُهَا الضَّمُّ .

(٧) الْوَاوُ إِذَا كَانَتْ مَضْمُومَةً فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، فَإِنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ
يُبَدِّلُ مَكَانَهَا الْهَمْزَةَ ، فَيَقُولُ : فِي نَحْوِ وُلِدَ وَوَجَّهَ : أُلِدُّ وَأُجَّوهُ ؛ وَإِذَا
اجْتَمَعَ الْوَاوَانُ فِي كَلِمَةٍ فَتَنْهَمُ مِنْ لَا يَهْمَزُ فَيَقُولُ فِي قَوْلِ وَمَوْوَنَةٌ : قَوْلِ
وَمَوْوَنَةٌ : يَجْرِي الْحَرَكَةُ عَلَى الْوَاوِ الْأَوَّلَى ؛ وَالَّذِينَ يَهْمَزُونَهَا لِأَنَّهَا يَرُونَهَا
حَرْفًا ضَعِيفًا فَيَضَعُونَ مَكَانَهَا حَرْفًا أَجْلَدَ مِنْهَا وَهُوَ الْهَمْزَةُ .

(٨) إِذَا كَانَتْ الْوَاوُ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ مَفْتُوحَةً ، فَتَنْهَمُ مِنْ يَبْدُلُهَا بِالْهَمْزَةِ
وَلَكِنْ هَذَا فِي كَلِمَاتٍ مَعْدُودَةٍ : كَوَجَّهَ ، وَوَنَاءَ ، يَقُولُونَ : أُجَّجِمَ ، وَأَنَاءَ ؛
وَهُوَ لَيْسَ مَطَّرَدًا . قَالَ سَبْيَوِيَّةُ : وَلَكِنْ نَاسًا كَثِيرًا يَجْرُونَ الْوَاوُ إِذَا كَانَتْ
مَكْسُورَةً جَرَى الْمَضْمُومَةَ ، فَيَهْمَزُونَهَا إِذَا كَانَتْ أَوَّلًا ؛ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ :
إِسَادَةٌ ، وَإِعَاءُ ، فِي وَسَادَةٍ وَوِعَاءُ ، وَهَكَذَا .

(١) لابن جنى في هذا الموضوع بحث طويل أشبع فيه القول في كتابه « سر
الصناعة » وقد ساقه في كلامه على وجوه الإبدال مطردها وشاذها .

(٩) من لغة بعضهم إدغام الهاء في الحاء - أى إخفاؤها عندها ، وهذا الإخفاء يسميه سيبويه إدغاما - وذلك كقول الراجز يصف ناقة .

كأنها بعد كلال الزاجر ومَسْحِي (*) مرُّ عقابٍ كاسر
يريد (ومسحه) وشبيهه بذلك قول بني تميم : تَحْمُ ، ومَحَاؤِلاء : يريدون
(معهم ومع هؤلاء) فيحولون العين حاءً ثم يدغمون الهاء فيها ، وذلك
لاستئقلم أصله وإن كان خفيفاً على السنة من عداهم .

(١٠) من نوادر باب الإدغام في كتاب سيبويه - وهذا الباب صفحة
ممتعة من تاريخ الأسباب اللسانية عندهم واعتبارهم في التأليف مخارج الحروف
ومرور الصوت وما هو أندى وأفنى وأخفى في السمع ابتغاء الخفة على
ما ألفه كلُّ قبيل من لغته الموروثة - قول بعضهم : ذَهَبَسَلْمِي وَقَسَمِعَتُ ،
يريد ذهبت سلمى وقد سمعت ، ويقولون : مُزَمَّان ، ومُسَاعَة ، في (مذ زمان
ومذ ساعة) وأغرب من ذلك قول بعضهم : حَدَّثَهُمْ ، في حدثتهم (وهي
العامة المعروفة اليوم) . ومنهم من يقول : هَشْيٌ ، في هل شيء . وهَشَّعِينُ
في هل تعين ، وقد وردت الكلمتان في الشعر^(١) .

* * *

ومراتب الثقل متفاوتة عند العرب ، فقد يقل الشيء من الصحيح
في كلامهم وإن كان له بعض نظائر من المعتل مثلاً ، كراهية أن يكثر في
كلامهم ما يستثقلون ، وقد يطرحوه لهذا السبب ؛ وقد يقل عندهم ما هو

(*) قلت : وإخفاء الهاء في هذه الكلمة يقتضى تحريك الياء بالكسر .

(١) هذه اللغة قرأ بعضهم هثوب الكفار ، في « هل ثوب الكفار ، وبتوثرون
في « بل توثرون » وقد بقيت أشياء من هذا الفصل اللساني تتعرفها فيما يأتي بعد :

أخف مما يستعملونه . لتوهمهم فيه سببا من أسباب الثقل ، وقد يطرأ حوته
وغيره أثقل منه في كلامهم لهذا التوهم عينه ؛ وقد يدعون البناء من الشيء
وهم يتكلمون بمثله في لفظ آخر . وذلك كله راجع إلى قياس القريجة
المستقلة ، فلا يتقيد العربي بمتابعة غيره ولا تقليده في منطقته ناظرا إلى
حقيقة المتابعة والتقليد ، بل ذلك أمر طبيعي في جميعهم ، يرجعون فيه إلى
السليقة ، وينزلون منه على حكم الغريزة ؛ وقد رأينا سيديويه يقول في باب
الإمالة من كتابه بعد أن أشار إلى اختلاف العرب ، وأن منهم من يوافق
غيره في الإمالة وقد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه ، وأن تلك
الموافقة ليست تقليداً من بعضهم لبعض ولكنها طبيعية — قال : « فإذا
رأيت عربيا كذلك « يخالف أو يوافق » فلا تُرَيِّنْهُ خَلَطَ في لغته ، ولكن
هذا من أمرهم » .

* * *

مواقع الحروف اللسانية

نظر ابن دُرَيْد في كتابه « الجهرة » إلى مواقع الحروف في كلام العرب
باعتبار الأسباب اللسانية في دورانها ، فرأى أن أكثر الحروف استعمالا
عندهم ؛ الواو ، والياء ، والهمزة ، وأقل ما يستعملون منها لتفاوتها في الثقل
على ألسنتهم : الظاء ، ثم الذال ، ثم الشاء ، ثم الشين ، ثم القاف ، ثم الخاء ،
ثم العين ، ثم النون ، ثم اللام ، ثم الراء ، ثم الباء ، ثم الميم ؛ أما باقي
الحروف فهي بين المنزلتين . وقال في موضع من كتابه : اعلم أنه لا يكاد
يجيء في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة ، لصعوبة ذلك
على ألسنتهم ؛ وأصعبها حروف الخلق ، فأما حرفان فقد اجتمعا ، مثل

أحد ، وأهل ، ونخع ؛ غير أن من شأنهم إذا أرادوا هذا أن يبدوا بالأقوى من الحرفين ويؤخرا الألين ، كما قالوا : وَرَلٌ^(١) ، ووتد ؛ فبدوا بالتاء مع الدال ، وبالراء مع اللام ؛ فَذُقْ التاء والدال ، فإنك تجد التاء تنقطع بجرس « صوت » قوى ، واللام تنقطع بغتة ؛ ويدلك على ذلك أيضا أن اعتياص اللام على الألسن أقل من اعتياص الراء ، وذلك للين اللام . وقال الخليل : لولا بحة في الحاء لأشبهت العين ، فلذلك لم يتألفا في كلمة واحدة ، وكذلك الهاء ، ولكنهما يجتمعان في كلمتين لكل واحدة منهما معنى على حدة ، نحو قولهم حَيْهَلٌ وَحَيْهَلًا ؛ فحى : كلمة معناها هلم ، وهلا : حيثما^(٢) .

ثم قال ابن دريد في امتزاج الحروف وسر التأليف في أبنية كلامهم بمراعاة المخارج المتباعدة والمتقاربة وملاءمة بعضها لبعض مما هو حقيقة الأسباب اللسانية : اعلم أن أحسن الأبنية أن يبنوا بامتزاج الحروف المتباعدة ؛ ألا ترى أنك لا تجد بناءً رباعيا مُصَمَّتَ الحروف لا مزاج له من حروف الذلاقة^(٣) إلا بناءً يحيئك بالسين وهو قليل جدا : مثل عَسِجَدَ ، وذلك أن السين لينة وجرسها من جوهر الغنة ، فلذلك جاءت في هذا البناء ، فأما الخماسي : مثل فرزدق وسفرجل ، فإنك لست واجده إلا بحرف أو حرفين من حروف الذلاقة من مخرج الشفتين أو أسلة اللسان « طرفه » ، فإذا جاءك بناء يخالف ما رسمته لك : مثل « دمشق وضعنج وحضافج وضقهج ، أو مثل

(١) الورل : دابة كالضب ، أو العظيم من أشكال الوزغ .

(٢) يقال : حى هلا الثريد : أى هلم ، وحى هلك أيضا .

(٣) انظر مخارج الحروف وأقسامها في الفصل التالي .

عقجش^(١) ، فإنه ليس من كلام العرب فاردده ؛ فإن قوما يفتعلون هذه الأسماء بالحروف المصمّمة ولا يمزجونها بحروف الذلاقة ، فلا تقبل ذلك . فأما الثلاثى من الأسماء والثنائى فقد يجوز بالحروف المصمّمة بلا مزاج من حروف الذلاقة : مثل خدع ، وهو حسن ، لفصل ما بين الخاء والعين بالبدال فإن قلبت الحروف قبح ؛ فعلى هذا القياس فألف ما جاءك منه وتدبره ، فإنه أكثر من أن يُحصَى .

* * *

عدة أبنية الكلام

وقد أطال العلماء النظر فى وجوه التأليف المتصورة من تركيب الحروف العربية بضرب من الحساب واضح ، ليستخرجوا بذلك عدة أبنية الكلام العربى من البناء الثنائى إلى الخماسى ، ويستقصوا من كلام العرب ما تكلموا به وما رغبوا عنه مما يأتلف أو لا يأتلف باعتبار الأسباب اللسانية أيضا . وهذه الطريقة الحسابية من وضع الخليل بن أحمد ، وقد شرحها ابن دريد فى الجهرة ونقلها عنه السيوطى — فى الكلام على إحياء اللغة من المزهرة — وبها حصر أبو بكر الزبيدى الأندلسى فى مختصر كتاب العين عدة أبنية الكلام ، ما أهمل منه وما استعمل ، صحيحا ومعتلا ؛ فذكر أن عدة مستعمل الكلام كله ومهمله ٦٦٥٩٤٠٠ ، المستعمل منها ٥٦٢٠ ، والباقى مهمل لم يستعملوه لافى الصحيح ولا فى المعتل ؛ أما الصحيح من المستعمل فهو ٣٩٤٤ والمعتل منه ١٦٧٦ ؛ وقد نقل كلامه برمته صاحب المزهرة فى الفصل الذى أوامنا إليه ،

(١) هذه الكلمات أمثلة مفتعلة لا معنى لها .

وهو يشمل عدة الكلام المتصور في كل بناء ، مستعمله ومهمله ، في الصحيح والمعتل من كليهما ؛ فارجع إليه إن أحببت الاستقصاء .^(١)

والمهمل عندهم على ضربين : ضرب لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب ألبتة ، وذلك كجيم تؤلف مع كاف ، أو كاف تقدم على جيم ، وكعين مع غين ، أو هاء مع هاء أو غين ؛ فهذا وما أشبهه لا يأتلف .

والضرب الآخر ما يجوز تألف حروفه لكن العرب لم تقل عليه ، وذلك كإرادة مرید أن يقول عَضَخَ ، فهذا يجوز تألفه وليس بالنافر ؛ ألا تراهم قد قالوا في الأحرف الثلاثة خَضَعَ ؛ لكن العرب لم تقل عضخ .

فهذان ضربان للهمل ، وله ضرب ثالث ، وهو أن يريد مرید أن يتكلم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذلق أو الإطباق حرف .
وأى هذه الثلاثة كان فإنه لا يجوز أن يسمى كلاما .

* * *

(١) قد يعجب بعضهم لاستغراق العلماء في مثل هذا الإحصاء بل وجدنا من يكذبه زاعماً أنه منزع بعيد ، وذلك قياساً على همم المتأخرين ، من علمائنا ؛ ولكن المطلع على تاريخ المحققين من العرب أيام كان العلم علماً ، يرى أن هذا مما امتازوا به في التحقيق ، ونحن نكتفي بنجر عن الزبيدي نفسه الذي نقلنا عنه هذا الحساب ، فإنه لما كتب « طبقات النجاة » وقف في ترجمة أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤ على خبر ؛ وذلك أنه قيل له : « إن فلاناً يقول أخطأ أبو عبيد في مائتي حرف من الغريب المصنف ، فلم أبو عبيد ولم يقع في الرجل بشئ » وقال : إن في المنصف كذا وكذا حرفاً ، فولم أخطئ إلا في هذا القدر اليسير لم يكن كثيراً .

فهضت همة الزبيدي إلى تحقيق قول أبي عبيد وإتمام الرواية حتى يضع بدل « كذا وكذا » عدداً معيناً ، فقد ماتضمنه الكتاب من الألفاظ ، قال فألفت فيه . ١٧٧٧ حرفاً اه فتأمل .

ومن يتتبع تراكيب هذه اللغة ويتدبر أثر الأسباب اللسانية فيها ، لا يجد كلاما يعدل كلام العرب في العذوبة والبيان ، وفي الاختصار ونهج التأليف بين حروف الكلمة الواحدة ، حتى إنهم قد يراعون مواضع الحروف من معانيها ، فيجعلون الحرف الأضعف فيها والألين والأخفى والأسهل والأهمس ، لما هو أدنى وأقل وأخفى عملاً وصوتاً ؛ ويجعلون الحرف الأقوى والأشد والأظهر والأجهر ، لما هو أقوى عملاً وأعظم حساً ؛ ولتفصيل ذلك موضعٌ سيأتك .

أما صيغُ كلامهم فهي بذلك أبدع الصيغ وأسهلها ، لما تحوّه في استعمالها من التخفيف ، وما طلبوه في صوغها من الاختصار ؛ وأكثر الصيغ المهملة في العربية تجدها مستعملة في العبرانية والسريانية أو في إحداهما دون الأخرى ، مما يدل على أن هذه اللغة خلقت لسانى حتى كما بيناه في صدر هذا الكلام .

أوزان الأفعال في اللغات الثلاث

وصيغ الأفعال معروفة في اللغات الثلاث ، وقد نقلنا ما عرفوه منها في اللغة البابلية ، ونحن ذاكرون هنا أوزانها في هذه اللغات المتشابهة ؛ ليستدل بالمقابلة بينها على ترقى الصفات اللسانية في العرب ، وأن مبنى كلامهم على خفة اللفظ وعذوبته ، حتى كأنهم جروا في اللغة على نأوس اقتصادى ، وهو نهاية ما تبلغه القرائح من الكمال في أوضاع اللغات ؛ هذا إلى ما انفردت به العربية من استقامة الصوت وامتلانه ووضوحه ؛ لأنه مادة الحرف وصلاح كل شيء من مادته .

العبرانية	السريانية	العربية
فَعَلَ	فَعَلَ	فَعَلَ
فَعَّلَ	أَفْعَلُ (١)	انْفَعَلَ
فُعِّلَ	فَعِلَ	اِفْتَعَلَ
هَفَعِيلُ	فَاعِلٌ	اِفْعَلٌ
هُفَعَلُ	سَفَعَلُ	اِفْعَالٌ
نَفَعَالُ	شَفَعِلُ	فَعَّلَ
هَتَفَعَلُ	فِعْعَلُ	تَفَعَّلَ
	اَتَفَعَلُ	فَاعِلَ
	اَتَفَأَ فَعَلُ	تَفَاعَلَ
	اَتَفَعَّلُ	اِسْتَفَعَلَ
	اِتَفَاعَلُ	اِفْعَوَعَلَ
	اِسْتَفَعَلَ	اِفْعَوَلُ
	اِسْتَفَعَلَ	اِفْعَمَلُ
	اِتَفَعَّلُ	

(١) كل الكسرات التي تكون «على العين» في هذه الأوزان يترك فيها الصوت أعور فلا تنطق إلا بالإمالة، وكل أوزار العربية بحركة الأواخر بالفتح.

مناطق العرب

الحروف العربية

الحرف هيئة عارضة للصوت الساذج يتكون في مواضع من اللسان والحلق والسن والنّطع^(١) والشفة ، وهذه المواضع هي مخارج الحروف ، ومحال أن يتكون الصوت في جميعها تكوناً طبيعياً يشمل الناطقين جميعاً ، بل لا بد في ذلك من عمل وراثي يتبع حالة اللغة من الكمال ويقدر بقدرها ، وذلك لا تجده على أكمل الوجوه إلا في لغة العرب .

وقد بيّنا فيما سبق أن الحرف الطبيعي في المنطق إنما هو الحرف الهاوي الذي يتسع مخرجه لهواء الصوت فلا يقع الحرف فيه على مدرج من مدارج الحلق ولا اللسان ولا غيرهما من سائر المخارج ، ويتلوه في التكون أحرف الحلق ، لقربها من مصدر الصوت ؛ ثم تكونت باقي الحروف على نظم طبيعي بطيء ، وذلك بارتقاء أوتار الصوت وتفشّن الإنسان في توقيع الأصوات عليها ؛ لأن الحلق إنما هو في أصل الخلقة أداة الموسيقى اللغوية .

وثبت ما قدمناه ما وقف عليه علماء اللغات في مباحثهم ، وهو أن بعض القبائل في أواسط إفريقيا لا توجد في لغتهم الحروف الشفوية : كالفاء والباء والميم والواو ؛ وبعض هنود كولوومبيا لا يجدون سبيلاً إلى النطق بهذه الحروف « ب ف ج دو » ، وأكثر أقوام أستراليا لا يستعملون حروف

(١) النطع : ما ظهر من الغار الأعلى للقم وفيه آثار كالتحزير ، وحروفه « ط

د ت » وتسمى الحروف النطعية .

الصفير «س ص ز» ولا هذه الحروف «ش ث ط»؛ وأهل «نيوزيلاندا» لا ينطقون هذه الحروف «ب س د ف ح ج ل ن ص و ي» وكذلك وجدوا اللغة الهيروغليافية القديمة - وهي من أقدم اللغات المعروفة - ليس من حروفها في المنطق «ب ج د ز ظ ض»، بل أنت ترى الدليل الذي لا سبيل إلى رده في هذه الحروف الطبيعية الخالدة التي لا يزداد فيها ولا ينقص منها وهي ما يتبها في منطق الحيوان السائم^(١) فإنها على قدر الحاجة الحيوانية مما لا يتجاوز معنى الإحساس الذي هو النطق الباطني .

أما الحروف العربية فهي المعروفة اليوم بالحروف الأبجدية ؛ أو ألف باء ، ولم تكن على هذا الترتيب الهجائي من قبل ، وإنما هو ترتيب نصر ابن عاصم ويحيى بن يعمر العدواني ، في زمن عبد الملك بن مروان ، حين بُدئ في إصلاح الخط وتمييز الحروف والحركات - كما سيأتي في موضعه - وكانت قبل ذلك على ترتيب «أجد هوز» المعروف ، وهو ترتيب السريانية والعبرانية .

ومن علماء اللغة من يرتبها على وجه آخر ، كالخليل بن أحمد ؛ فإنه اعتبر ترتيبها على مخارجها الطبيعية ذاهباً من الصدر إلى الشفتين ، وبني على هذا الوضع كتاب «العين» الذي هو أول كتاب جمع اللغة لجعلها هكذا^(٢) :

(١) أما الحيوان المروض المسأخوذ بالعناية والتعليم والتلقين ، فقد يقبّس جملة من حروف اللغة التي يعلم بها ، وبذلك تأتي لبعض الألمانيين أن ينطق كلبه بألفاظ خالصة من اللغة الألمانية ، ولكنها في الجملة من حاجات الكلب الطبيعية : كالأكل والشرب ، فلا تخرج عن معنى الإحساس أيضاً .

(٢) قال الأزهرى في «التهذيب» نقلاً عن الليث بن المظفر - متمم كتاب العين بعد الخليل - : لما أراد الخليل الابتداء في كتاب العين ، أعمل فكره فيه فلم =

ع ح ه خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط
د ت ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ا ي

وقد خالفه بعضهم ، ولا نرى فائدة في استقصاء أقوالهم المختلفة .
وهذه الحروف ٢٩ حرفاً بإضافة الهمزة - وهو رأى سيبويه وعليه
المحققون ، وكان أبو العباس ثعلب لا يعدها منها - وتسمى حروفاً
أصلية ، ولها أربع حركات أصلية أيضاً ، وهي الفتحة والضمة والكسرة
والسكون ^(١) .

وهذه الحركات قديمة في اللغة ، لأنها هيئات المنطق ، ولكن دلائلها
الخطية « َ ُ ِ » ، لم تكن عندهم ، بل اخترع أصولها السريان حينما تنصروا
وأرادوا ضبط قراءتهم في الأناجيل ؛ فوضعوا علامات صغيرة تدل على
الحركات ، وهي نقطة أو خط صغير فوق الحرف أو تحته أو بين يديه ،
ولا يزال أثر هذه الطريقة في المصاحف المخطوطة في القرن الثاني للهجرة ؛

= يمكنه أن يبتدئ من أول اب ت ث الخ ، لأن الألف حرف معتل ، فلما فاته أول
الحروف ، كره أن يجعل الثاني أولاً « وهو الباء » إلا بحجة وبعد استقصاء ؛ فتدبر
ونظر إلى الحروف كلها وذاقها ، فوجد مخرج الكلام كله من الحلق فصير أولها
بالابتداء أدخلها في الحلق ، وكان ذوقه إياها أنه كان إذا أراد أن يذوق الحرف ،
فتح فاه بألف « أى الحرف الطبيعي في النطق كما قدمنا ، ثم أظهر الحرف « الذي
يريد ذوقه » نحو ا ت ، ا ح ، ا ع ، فوجد العين أقصاها في الحلق وأدخلها ،
بفعل أول الكتاب العين ، ثم ما قرب مخرجه منها ، الأرفع فالأرفع ، حتى أتى على
آخر الحروف .

(١) في كتاب « سر الصناعة » لابن جنى : الحركات أبعاض حروف المد واللين ؛
فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو ، وكان متقدمو
النحويين يسمون الفتحة : الألف الصغيرة ، والكسرة : الياء الصغيرة ، والضمة ؛
الواو الصغيرة .

فقد كانت تكتب من غير نقط إلا للشكل ؛ فالنقطة فوق الحرف علامة الفتحة ، وتحت علامة الكسرة ، وإلى جانبه علامة الضم ؛ وأول من وضع هذه الطريقة للعرب أبو الأسود الدؤلى ؛ ولذلك تأريخ يأتي فى محله .

والمراد بالحروف والحركات « الأصلية » التى يستوى فى الإتيان بها الأتجاه من العرب الذين لم تخلط لغتهم ولاورثوها مخلوطة ؛ فإن لمن عداهم حروفاً أخرى تسمى متفرعة .

الحروف المتفرعة

وهى حروف من التسعة والعشرين حرفاً تتميز بإشراب الحرف ^(١) صوتاً من غيره ، وهى قسبان : مستحسنة ، ومستهجنة ؛ ونحن نذكرها فى هذا الفصل مقرونة بما يناسبها من لغات العرب ، تحقيقاً لغرضنا التاريخى .

المستحسنة

أما المستحسنة فهى التى عرفت فى لغة من يؤثق بعريته وتستحسن فى قراءة القرآن وإنشاد الشعر بحيث لا تشوب المنطق منها هُجنةً أو زراية ، وهى :

(١) النون الخفيفة التى يكون مخرجها من الخياشيم ، كما تقول « عنك » تخرج النون بغنة من الخياشيم ، وهذه النون فى منطق كثير من أشراف العرب ، ومن لغاتهم أنهم يستجيزون فى الشعر جمع الميم والنون فى القوافى لاجتماعهما فى الغنة التى ترتفع إلى الخياشيم ، وعليها قول الراجز :

بُنَى إِنْ البرِ شَىءُ هَيْنَ * المنطقُ اللينُ والطُعيمُ

(١) سُمى سيبويه بعض الحروف : بالمشربة ، وذلك فى باب الوقف من كتابه

ينطقها « الطَّعِينِ »^(*) ، للقافية . وقال آخر :

ما تنقِمُ الحرب العوان مني بازلُ عامين حديثُ سني
لمثل هذا ولدتني أمي

ينطقها « أني » .

التسهيل

(٢) الهمزة التي بينَ بينَ ؛ وهي التي تقع متحركة بعد ألف ؛ فإنهم ينطقون بها حرفا بين الهمزة وبين حرفٍ حركتها ، ويجعلون الحركة التي عليها - أي الهمزة - مَخْلُوسَةً سهلة بحيث تكون كالساكنة وإن لم تسكَّن ؛ فينطقون بها بحرف بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة : نحو تساءل ، وبينها وبين الواو إن كانت مضمومة : نحو تفاؤل ، وبينها وبين الياء إن كانت مكسورة : نحو قبائل .

وهذا الحرف المنطوق به يسمَّى الهمزة المسهَّلة أيضا ، وذلك في لغة قريش وأكثر أهل الحجاز : يخففون الهمزة لأنها أدخل في الحلق ولها نبرة تجرى مجرى التهوع^(١) فنقلت بذلك على ألسنتهم . ويروى عن علي أنه قال : نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نبر ، ولولا أن جبريل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله عليه وسلم ما همزنا . أما تحقيق الهمزة فهو الأصل ، وهو لغة تميم وقيس .

(*) قلت : والطعيم : تصغير الطعام .

(١) يريد أن صوت الهمزة في مخرجها من الحلق يشبه صوت من يتكلم اللقيء .

لغات في التخفيف

والتسهيل نوع من أنواع التخفيف المقررة في علم الصرف ، ولا محل لبسط ذلك في هذا الكتاب ، ولكننا نذكر منه أمثلة من لغاتهم فيه جرياً على طريقتنا من جمع الصور التاريخية لهذه اللغة كما سنفصله^(١) :

فمن العرب من يبدل الهمزة المفتوحة إذا كانت منفصلة - أي بين كلمتين - إلى لفظ ما قبلها ويُدغمها فيه « ويسمونه التخفيف البدلي » فيقولون في « أو أنت » : أَوْنْت ، وفي « أبو أيوب » : أُبُوَّيُوب ، وهكذا .

فإذا كانت الهمزة المنفصلة مكسورة أو مضمومة فأهل التخفيف لا يدغمونها فيما قبلها بل يقولون في نحو « أحلبنى إبلك » : أحلبنى بِلَك ، وفي نحو « هذا أبو أمك » أُبُوْمَك . فيُلَقَّون حركة الهمزة على ما قبلها .

أما إن كانت الهمزة في كلمة واحدة - أي غير منفصلة - نحو سَوَاة ، ومَوَاة ، فإنهم يحذفونها فيقولون : سَوَاة ، ومَوَاة .

فذلك كما ترى قريب من لغاتنا العامية ، وأقرب منه أنهم يحذفون الهمزة بعد المتحرك المبني ويلقون حركتها عليه ، فيقولون في نحو « قال إسحاق » ، وقال أسامة ، قال شئق ، وقال سامة .

وكذلك يحذفون الهمزة إذا كانت أول كلمة وكان آخر الكلمة التي قبلها ألفاً ، وفي هذه اللغة : إن كان ما بعد الهمزة حرفاً ساكناً حذفوا معها الألف التي قبلها لئلا يجتمع ساكنان ، فإن لم يكن ذلك أبقوا الألف

(١) نتقدم إلى القراء أن يتقصصوا ما ذكرناه من لغات العرب وما ذكره وما سنذكره منها في انفصول التالية ، لأنها في حقيقتها درجات تاريخية ، ثم هي بجملتها لا يجمعها كتاب كائناً ما كان لتقدم أو متأخر .

وحذفوا الهمزة وحدها ؛ فيقولون في نحو « ما أحسن زيداً » : مُحَسَّنَ زيداً .
وفي « ما أشد عمراً » ، ما شَدَّ عمراً ، يُيقون في هذا المثال الألف التي قبل الهمزة
لأن ما بعدها متحرك « وهو الشين » .

الإمالة

(٣) من الحروف المستحسنة ، الألف التي تمال إمالة شديدة ، وذلك
أن يُنحَى بالفتحة نحو الكسرة إلى حد لو زاد صارت الألف ياء ؛ وهي
الإمالة الكبرى ، ويسمونها المَحَضَّة ، ونطقها كحرف « E » أما غيرها
فيسمونها الإمالة الصغرى ، وبينَ بينَ ، وبين اللفظين ، وتسمى ترقيقاً أيضاً ؛
وهذا خاص بإمالة الفتحة التي قبل الألف فقط : كعابد ؛ والمراد من الإمالة
إما غرضٌ مناسبٌ صوتٍ النطق بالفتحة إلى صوت النطق بالكسرة التي
قبلها حتى تقرب منها : كعماد ، أو التي بعدها : كعالم ؛ أو المناسبة لصوت
النطق بياء قبلها : كسيال ، وشيبان ؛ أو للتنبيه على أصل الألف الممالة إذا
كانت منقلبة عن ياء أو واوٍ مكسورة : كباع ، وخاف ؛ أو للتنبيه على الحالة
التي تصير إليها الألف في بعض الأحوال : كأفعى ، وحبلى ؛ لأنهما تصيران
في التثنية أفعيان ، وحبليان .^(١) وسائر أسباب الإمالة وأنواعها مفصل
في كتب التصريف ولا تَمَس حاجتنا إليه ، وإنما نقصد منه إلى معنى التاريخ

(١) من لغات العرب أن بعضهم يبدل الألف في أفعى وحبلى ياء في الوقف ،
فيقول : أفعى وحبلى « بكسر العين واللام » ، وبعضهم يبدلها واوً فيقول : أفعو
وحبلو ؛ وقال ابن سيده في النحوص بعض العرب يجعل الياء والواو ثابتتين في الوصل
والوقف . وفي سر الصناعة : حكى سيديويه عنهم في الوقف : هذه جبلاء ، يريدون
حبلى ورأيت رجلاء ، يريدون رجلا ؛ وقال : إن الهمزة فيهما بدل من الألف ،
وحكى أيضاً أنهم يقولون : هو يضربها ، بالهمزة . وهذا كله في الوقف .

اللغوى فقط .

فأصل التقريب شائع في كلامهم ، يقربون الحرف إلى الحرف للشبه
بينهما ، كما يقربون الصاد من الزاي ونحوها - على ما سيأتى - وليست الإمالة
مطردة في أهل اللغة الواحدة ؛ فإن أهل الحجاز يُميل بعضهم قليلا في
مواضع معينة ، وأكثرهم لا يُميلون ؛ وبنو تميم وهم أحرص العرب عليها في
منطقهم - يُميل بعضهم في مواضع وينصب بعضهم « لا يُميل » في مواضع
أخرى ، وقد يميلون جميعاً في أشياء معروفة .

ولناس كثير من العرب ممن ترضى عربيتهم أنواع من إمالة الألف ،
فيقولون : هو يريد أن يضربها ! ونحو ذلك ؛ لأن الهاء خفيفة والراء
مكسورة ، فكأنها عندهم « يضربا » - بدون هاء - ولذلك يميلون ؛ وفي
هذه اللغة يقولون : منها ، فيُميلون أيضاً ، ويقولون : فينا ، وعلينا ؛
فيميلون للياء حيث قربت من الألف ، وكذا « يدا ، ويدها » يميلون فيهما
للياء أيضا ؛ ومن أهلها بنو تميم وقوم من قيس وأسد .

وتم حروف تمنع من إمالة الألفات وهى « ص ض ط ظ غ ق خ »
إذا كان حرف منها قبل الألف وكانت الألف تليه : كصادق ، وضامن ،
وطائف ، وظالم ، وغائب ، وقاعد ، وخامد ؛ وإنما منعت هذه الحروف
الإمالة لأنها مستعلية إلى الحنك الأعلى ، والألف إذا خرجت من موضعها
استعلت إليه فغلبت عليها هذه الحروف وقربتها منها لاستواء الصوت في
مجموع الكلمة .

قال سيبويه : ولا نعلم أحداً يُميل هذه الألف « مع المستعلية » إلا من

لا يؤخذ بلغته ؛ فإذا كان حرف من هذه الحروف قبل الألف بحرف وكان مكسورا ، فإنه لا يمنع الألف من الإمالة ، نحو : الضعاف ، والصعاب ، والقياب ، مثلا ؛ لأنهم يضعون ألسنتهم في موضع هذه الحروف المستعملية ثم يصوّبونها فالانحدار أخفّ عليهم من الإصعاد .

وبقيت أشياء كثيرة لا تتعلق بغرضنا ، ولكن جماع القول في هذا الباب التاريخي ما قاله سيديويه ، من أنه ليس كلُّ من أمال الألفات وافق غيره من العرب بمن يُميل ، ولكنه قد يخالف كلُّ واحد من الفريقين صاحبه ، وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممن ينصب ، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر ، فإذا رأيت عربيا كذلك فلا تُرَيِّنْه خلط في لغته . ولكن هذا من أمرهم .

المضارعة بين الحروف

(٤) ومن الحروف المتفرعة المستحسنة ، الشين التي تكون كالجيم ؛ فإنهم يُشربونها صوت الجيم متى كانت الشين ساكنة قبل دال ؛ لأن الدال مجهورة شديدة والشين مهموسة رخوة^(١) فيريدون بهذا النطق تناسب الصوت على ما هو من أمرهم . وذلك نحو أشدق ومشدود ، فإنهم يُشربون هذه الشين صوت الجيم فتنتطق كحرف (ج) وهي الجيم في منطِق السوريين .

(٥) ومنها الصاد التي تكون كالزاي ، وذلك أن الصاد متى كانت ساكنة وكان بعدها دال نطقوها زايا مفخمة غير خالصة ، لأنهم يضارعون

(١) انظر فصل مخارج الحروف .

بها أشبه الحروف بالذال في موضعه وهو الزاي ، لأنها حرف مجهور غير مُطَبَّق ، فيقولون في نحو « أصدر ، ومصدر ، والتصدير ، أزد ، ومزدر ، والتزدير ؛ ولكن كما ينطق عامتنا حرف الظاء ؛ وقال سيديويه : وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايا خالصة ... إرادة أن يكون عملهم من وجه واحد ، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد .

وقد يضارعون بالصاد أيضا منطق الزاي إذا كانت الصاد متحركة ، نحو : صدق ، وربما ضارعوا بها وهي متحركة وبعيدة عن الذال ، نحو مصادر ، بل وفي نحو الصراط أيضا وإن لم يكن في الكلمة ذال ، ولكنهم يعتبرون الظاء كالذال . وفي شرح الفصيح لابن خالويه : إن من لغة بعض العرب أن يُشِمَّ « الصفا والعصا » فيُشَرِّب الصاد صوت الزاي مع أنه ليس فيهما ذال ولا ما هو في حكمها ، قال : وهي لغة سوء .

وكذلك قد يضارعون الشين بالزاي إذا كان بعدها ذال ، لأنها في الهمس والرخاوة كالصاد ، فيقولون في نحو « أشدق ، أزدق ؛ وقد مرت اللغة الأخرى في النطق بهذه الشين .

(٦) ومن الحروف المستحسنة ألف التفخيم ، وهي ألفٌ يُنْحَى بها نحو الواو فتكون كحرف O وينطق بها أهل الحجاز في قولهم : الصلاة ، والزكاة ، والحياة ؛ ويقال إنهم كتبوا هذه الكلمات في المصحف بالواو بدل الألف على هذه اللغة ؛ ولا يقاس في ذا المنطق بل ينتهي فيه عندما انتهت إليه العرب .

الحروف المستهجنة

وهي حروف لا يستحسنونها ولا تكثر في لغة من تُرتَضَى عربيته، ولا يؤخذ بها في قراءة القرآن وإنشاد الشعر؛ وهذه الحروف لا يستطيع بعضهم النطق بأصولها، فإذا اضطروا إليها حولوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها، وهي :

(١) حرف بين الجيم والكاف ينطق به كمنطق الجيم المصرية، فيقولون في (كافر) : جافر، وهو اليوم من لغات اليمن وبغداد،

(٢) الجيم التي ينطق بها كالـكاف، وكانت لغة سائرة في اليمن، وهي اليوم فاشية في أهل البحرين، فيقولون في «رجل، وجمل» : ركل، وكعمل .

(٣) الجيم التي كالشين، وهي عكس الشين التي كالـجيم في الحروف المستهجنة، ولكنهم استهجنوا هذه لأنها إنما يُنطق بها كذلك إذا كانت ساكنة وبعدها دال أو تاء نحو «اجتمعوا، وأجدروا»، يقولون فيهما اشتَمَعُوا وأشَدَرَ؛ وموضع الثقل أنه ليس بين الجيم والدال، ولا بينها وبين التاء، تباين؛ بل هما شديدتان .

ومن لغاتهم أيضا أنهم يقربون الجيم من الدال في وزن (الافتعال) فيبدلون الدال مكان التاء من هذا الوزن ليكون العمل من وجه واحد، يقولون في نحو «اجتمعوا واجتروا» : اجدَمَعُوا وأجدَرُوا .

(٤) حرف بين الكاف والقاف، وهذا لم يذكره سيديويه في كتابه بين الحروف المتفرعة، ولكن ذكره ابن فارس في فقه اللغة قال : فأما بنو تميم فإنهم يُلحِقون القاف باللهاة حتى تغلظ جدا، فيقولون : «القوم» فيكون

بين الكاف والقاف ، وهذه لغة فيهم ، قال الشاعر :
ولا أَكُولُ لِكَدْرِ السَّوْمِ قد نضجتُ ولا أَكُولُ لبابِ الدارِ مَكْفُولُ
يريد في كل ذلك القاف . وهذا الحرف يسمى القاف المعقودة ، قال
أبو حيان في ارتشاف الضرب : وهي الآن غالبية في لسان من يوجد في
البلاد من العرب حتى لا يكاد عربي ينطق إلا بالقاف المعقودة
لألقاف الخالصة المنقولة على وضعها الخالص على السنة أهل الأداء من
أهل القرآن .

(٥) الضاد الضعيفة ، قال سيديويه في مخرجها : إنها تُتَكَلَّفُ من الجانب
الأيمن ، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف ؛ لأنها من حافة
اللسان مطبقة . وقال الفارسي : كما إذا قلتَ ضَرَبَ ولم تُشَبِّعْ مخرجها ، أي
الضاد ، ولا اعتمدتَ عليه ولكن تخفَّف وتختلس فيضعف إطباقها ، ويقول
السيرافي إنها في لغة قوم ليس في لغتهم ضاد فإذا احتاجوا إلى التكلم بها
في العربية اعتمضت عليهم فرمبا أخرجوها ظاء لإخراجهم إياها من طرف
اللسان وأطراف الثنايا ، وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد فلم يأت
لهم مخرجت بين الضاد والطاء .

(٦) الصاد التي كالسين ؛ يقربونها من السين لكونهما من مخرج واحد
وهي كـبعض لغات المنتظرين من العوام ، يقولون في « صالح » : صالح .
ومن لغات العرب إبدالهم السين صاداً إذا كان بعدها قاف وكانت في كلمة
واحدة ، فيقولون في « سُقْتُ ، صُقْتُ » . وكذا يعتبرون الغين والحاء بمنزلة
القاف ، يقولون : صالح وصاخ ، في « صالح وسلخ » ، وهذه من لغة بني
العنبر ؛ وقد قالوا أيضا : صاطع ، في « ساطع » .

(٧) الطاء التي كالتاء ، وهي فاشية في لغة عجم أهل الشرق ؛ لأن الطاء في أصل لغتهم معدوم ، فإذا نطقوا بها تكلفوا ما ليس في لغتهم فارتضخوا هذه اللكنة ، فيقولون في «سُلطان» : سُلْتان بتفخيم قليل .

(٨) الطاء التي كالتاء ، وهو حرف يجيء من المبالغة في إفشاء الطاء فتخرج كأنها تاء مفتحة .

(٩) الباء التي كالفاء ، في نحو «أصبهان وبلخ» ، وهي على ضربين . أحدهما لفظ يكون الباء أغلب عليه من الفاء كحرف (P) ، والآخر لفظ يكون الفاء أغلب عليه ، وهما حرفان من حروف المعجم سوى الباء والفاء المحلصين . قال السيرافي : وأظن العرب إنما أخذوا ذلك من العجم لمخالطتهم إياهم .

(١٠) الياء كالواو في نحو قيل ويبيع بالإشمام ، وهي لغة بعض العرب ، يُشِمون الياء صوت الواو فتخرج كحرف (eu) .

(١١) الواو التي كالياء في نحو ، مذعور وابن بور ، ينطقون بها كحرف (u) وهي في لغة كثيرين من قيس وأكثر بني أسد : كقفعس ودُبَيْر ، يجيئون بها بدل واو المد التي بعدها راء مكسورة ، فتميل الضمة إلى جهة الكسرة ، ويتبع ذلك ميل الواو إلى جهة الياء كما قال سيديويه .

تلك جملة ما عرفوه في مناطق العرب ، وهي ولا شك آثار يرتضخونها من لغات أخرى : كالعبرانية والسريانية و لغة الفرس والروم والحبشة وغيرهم ممن خالطوهم في أقدم أزمانهم ، ولا يزال ذلك بيّناً في مناطق هذه اللغات إلى اليوم .

صفات الحروف ومخارجها

لا يزيد أن نطيل في بيان مخارج الحروف العربية وضبطها على وجوهها الصحيحة المتناقلة عن العرب ؛ فذلك خارج عن غرضنا في هذا الكتاب ، ثم هو موضوع فن برأسه ، وهو فن التجويد الذي وضعه حفص بن عمرو الدورى صاحب القراءة المشهورة بـ «قراءة حفص» ، وقد أخذ عن عاصم عن التابعين عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك بعدُ مستفيضٌ في كتب التصريف ، وقد وضع فيه ابن جنى كتابه «سر الصناعة» ، وهو أتم كتاب في ذلك ، قسمه على أبواب بعدد الحروف ، فذكر فيه أسماءها وأجناسها ومخارجها ومدارجها وفروعها وخلاف العلماء في ذلك مستقصى مشروحا .

ولكننا نذكر أنواع هذه الحروف باعتبار صفاتها ، لأن هذه الصفات إنما هي مصطلحات تاريخية في اللغة ، وهم يسمون الخطأ فيها — صفات الحروف — لحنًا خفيا ، وقد سمينا بعضها فيما تقدم لنا من الكلام ، فنذكر جملتها في هذا الفصل ترجمة لتلك وتوفية للفائدة ، ثم نلم بمخارجها بعد .

الصفات

يقسمون الحروف باعتبار صفاتها إلى تسعة عشر نوعا ، وبعضهم يبلغ بها إلى أربعة وأربعين ، وكثير ينقصون أو يزيدون ؛ أما الأنواع المشهورة عند علماء هذا الفن والتي هي كالأصول ، فهي حروف : همس ، وجهر ، وشدة ، ورخاوة ، وبين بين ، وحروف استعلاء ، واستفال ، وإطباق ،

وانفتاح ، وتفخيم ، وترقيق ، وتفشٍ ، وتكرير ، واستطالة ، وغنة ، وذلاقة
ومد ، ولين ، وصفير ، وقلقلة :

(١) فالحرف المهموس هو الذى صَعَفُ الاعتماد فى موضعه حتى جرى
النفس معه ، وحروف هذا النوع عشرة : ه ح خ ك ش س ت ص
ث ف .

(٢) والحرف المجهور هو الذى أُشْبِعُ الاعتماد فى موضعه - أى على
مخرج الحرف - ومُنِعُ النفسُ أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد عليه
ويجرى الصوت ، وحروفُ هذا النوع تسعة عشر ، لأنها كل ما كان
غير مهموس .

(٣) والشديد هو الذى يمتنع الصوت أن يجرى فيه لكامل قوة الاعتماد
على مخرج الحرف ، ولهذا النوع ثمانية حروف : د ه ق ك ج ط ت د ب ،
(٤) والرخو هو الذى يجرى فيه الصوت لضعف الاعتماد على مخرجه مع
نفس قليل ، وذلك فى الرخو المجهور ، أو كثير وهو فى الرخو المهموس ؛
وحروف الرخاوة ستة عشر : (ذ ظ غ ض ز وى ا ه ح خ ش س
ت ص ث) وهذه الثمانية الأخيرة هى كل حروف الهمس ما عدا
الفاء والكاف .

(٥) وأما الحرف الذى هو بَيْنَ بَيْنٍ فهو المتوسط بين الرخاوة والشدة
وذلك من عدم كمال احتباس الصوت وعدم كمال جريه ؛ وحروفه خمسة :
(ل ن ع م ر) وهذه الحروف المتوسطة كلها مجهورة

أما الأنواع السابقة فمنها الشديد المجهور ، وهو ستة حروف : (ء ق ط
ب ج د) .

ومنها الشديد المهموس وهو حرفان : (ك ت) .

ومنها الرخو المجهور وحروفه ثمانية : (ض ظ ذ غ ز ا و ي)

ومنها الرخو المهموس وهو ثمانية أيضا : (ه ح خ ش س ص ث ف)

وهذه الثمانية هي جميع الحروف المهموسة ما عدا الكاف والتاء .

(٩) الاستعلاء . هو أن يستعلي اللسان عند النطق بالحرف إلى جهة الخنك

العليا ، وحروفه سبعة (خ ص ض غ ط ق ظ) وأشدها استعلاء القاف .

(٧) والاستيفال ضد الاستعلاء ، وحروفه كل ما عدا السبعة المتقدمة

(٨) الإطباق : وهو انحصار الصوت فيما بين اللسان والخنك ،

لانطباق الخنك على وسط اللسان بعد استعلاء أقصاه ووسطه إلى جهة

الخنك ، كما تعرف ذلك عند النطق بحروفه ، وهي أربعة : (ط ظ

ص ض) وجملتها من حروف الاستعلاء ، ولا يكون الإطباق تاماً

إلا مع الطاء .

(٩) والانفتاح : هو عدم انحصار الصوت بين وسط اللسان

والخنك عند النطق بالحرف لانفتاح ما بينهما ، سواء انطبق الخنك على

أقصى اللسان أو لا ؛ وحروفه كل ما عدا الأربعة المطبقة ؛ وكل حروف

الاستيفالة منفتحة .

(١٠) التفخيم : وهو تغليظ الحرف في مخرجه بحيث يمتلئ الفم بصداه

وحروف الاستعلاء كلها مفخمة ، ولا يجوز تفخيم شيء من حروف الاستيفالة

إلا الراء واللام في بعض أحوالهما ، وإلا ألف المد ، فإنها تابعة لما قبلها

تفخيماً وترقيقاً .

(١١) والترقيق : وهو نفاثة الحرف بحيث يكون جسمه ناعلاً لا يمتلئ

الفم بصداه .

(١٢) والتفشي : كثرة انتشار خروج الهواء بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بالحروف ، وحرف التفشي هو الشين فقط على المشهور ، وبعضهم يجعله في الضاد والثاء والفاء ، وبعضهم يقول إن في الصاد والسين تفشياً أيضاً ، وكل ذلك غير مجمع عليه .

(١٣) والتكرير : ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحروف ؛ وحرفه الراء فقط ، وأكثر ما يظهر تكريره إذا كان مشدداً نحو : مرة ، وكرة .

(١٤) والاستطالة : امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها وهي جنب اللسان لا طرفه ، وحرفها الضاد فقط ، وبعضهم يقول إن الشين مستطيلة أيضاً لأنها تفشت واستطالت حتى خالطت أعلى الثنيتين ، وهذا نقله صاحب المخصص .

(١٥) والغنة : صوت يخرج من الخيشوم - أقصى الأنف - ولذلك لو أمسك المتكلم بأنفه لم يمكن خروجها ، وحرفها النون « ولو تنوينا » والميم إذا سُكِّتَا ولم تظهرا .

(١٦) والذلاقة : حروف سُمِّيتْ بذلك لخروج بعضها من ذلق اللسان وبعضها من ذلق الشفة ، أى طرفهما ، وهي « ف ر م ن ل ب » وضدها حروف الإصمات ، وهي ماعدا هذه الستة .

(١٧) والمدُّ : هو إطالة الصوت بحرف من حروف المد واللين زيادة على المد الطبيعي ، وحروفه « ا و ي » لأن مخرجها متسع لانتهائها إلى هواء الفم ، ومخرج الحرف إذا اتسع انتشر فيه الصوت وامتد ولان ، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب ، وكل حرف تجده مساوياً لمخرجه إلا

هذه الحروف الثلاثة^(١) . وللمد في علم التجويد ألقاب عشرة ليس هذا موضعها .

(١٨) والصفير : صوت يخرج مع الحرف يشبه صفير الطائر ، وحروفه ثلاثة : « س ص ز » .

(١٩) والقلقلة : صوت زائدة يحدث بفتح مخرج الحرف بتصويت ، ويشترط عندهم في إطلاق اسم القلقلّة على ذلك الصوت ، أن يكون شديداً جهرياً ؛ وحروفها خمسة : « ق ط ب ج د » والمبرّد يعد الكاف من حروف القلقلّة ، كأنه لم يشترط قوة الصوت الزائدة ، وعلى ذلك تكون التاء منها أيضاً ، وهو ما يفهم من كلام سيبويه ، لأنها كالـكاف ، والصوت فيهما يلبس جرّى النفس ، وهو صوت همسٍ ضعيف ، ولذلك عدّا شديديّن مهموسين .

المخارج

تلك صفات الحروف المجمع عليها أما مخارجها الطبيعية فهي خمسة عشر على ترتيب ذهابها مع الصوت من ابتداء الصدر إلى شفيتين كما ترى :

١ - حروف المد « ا و ي » تخرج من جوف الصدر وتنتهي إلى هواء الفم .

٢ - « ه ، هـ » مخرجهما من أقصى الحلق ، غير أن الهمزة أدخل فيه .

٣ - « ع ، ح » من وسط الحلق ، والعينُ أدخل من أختها .

(١) سيبويه يعتبر لين حرفين : الواو والياء ، ويسمى الالف « الهاوى » لأنه حرف اتسع لهواء الصوت ، مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو ، قال : لانك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الجنك .

- ٤ — « دغ ، خ » من أدنى الحلق إلى الفم : والغينُ أدخل .
٥ — « دق » من بين أقصى اللسان وما فوقه من الحنك .
٦ — « دك » مما يلي مخرج القاف من اللسان والحنك .
٧ — « دج ، ش ، س » من بين وسط اللسان وما فوقه من الحنك ،
غير أن الجيم أدخلُ والياءُ أخرج .
٨ — « دض » من بين جانب اللسان من أقصاه إلى قرب رأسه وبين
ما يقابل ذلك من الأضراس العليا فستغرق أكثر حافة اللسان .
٩ — « دل » من بين جانب اللسان حيث ينتهي مخرج الضاد إلى منتهى
طرفه وبين ما يقابل ذلك من الحنك الأعلى فوق الأسنان ،
فالضاد واللام يتوزعان حافة اللسان^(١) .
١٠ — « در ، ن » من بين طرف اللسان إلى رأسه وبين لثة الثنيتين العلويتين ،
غير أن الراء أدخل في ظهر اللسان قليلاً^(٢) .

(١) سلبوبه يسمى اللام والراء حرفي الانحراف ، لأن اللسان ينحرف عند النطق باللام إلى داخل الحنك ، فلا يخرج الصوت من موضع اللام بل من ناحية مستدق اللسان فويق ذلك ؛ وينحرف عند النطق بالراء إلى جهة اللاله ، قال ولهذا يلشغ فيها الأطفال فيخرجونها لأمأ .

(٢) المراد بهذه النون ما يسمونه النون المظهرة ، والإظهار والإدغام والإقلاب والإخفاء هي أحكام هذا الحرف ؛ فالمظهرة النون الساكئة إذا كان بعدها حرف من حروف الحلق ، نحو أنعمت ، والمدغمة التي يتلوها من كلمة أخرى حرف من الحروف المجموعة في قولهم « يرملون » ، ويكون الإدغام بعتة إذا كان الحرف التالي ميماً أو نوناً ، وتقلب النون ميماً إذا تلاها باء : نحو منبج ، وتكون خفيفة ، أي بين الإظهار والإدغام إذا تلاها باء نحو منبج وتكون خفية أي بين الإظهار والإدغام إذا تلاها حرف من الخمسة عشر الباقية بعد الحروف التي أشرنا إليها .

- ١١ — « ط ، د ، ت » من بين طرف اللسان وبين أصول الثنايا العليا مصعدا إلى الخنك ، غير أن الطاء أَدْخَلُ والثاء أخرج .
- ١٢ — « ص ، س ، ز » من بين رأس اللسان والثنايا من غير أن يتصل بها الحرف وإنما يحاذيها ويسامتها ، غير أن الصاد أدخل والزاي أخرج .
- ١٣ — « ظ ، ذ ، ث » من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ، غير أن الظاء أدخل والثاء أخرج .
- ١٤ — « ف » من بين الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا .
- ١٥ — « ب ، م ، و » من بين الشفتين منطبقتين للباء والميم ، ومنفتحتين للواو ، غير أن الباء أدخل والواو أخرج .
-

اختلاف لغات العرب

قدّمنا أن من بعض أسباب اختلاف اللغات عند العرب كونهم أميين لا يكتبون ، فبقيت اللغة متعلقة على الألسنة ، تتغير مادام يُتكلّم بها وما دامت ألسنتهم متصرفة بالسليقة أو ما هو في حكمها ، كالتقليد الطبيعي الذي يأخذ به العربيُّ للخفة وانحراف لسانه إليه طبيعة لأنه يركب منه قياس نفسه كأنه من منطقة الموروث .

لا جرم كانت اللغات كثيرة ؛ فإن العرب قبائل ، وتحت كل قبيلة بطون متعددة ، ثم الأبخاذ ، ثم العشائر ، ثم الفصائل^(١) ؛ ولا بد أن يكون ناموس الاختلاف قد عمّ هذه الأقسام كلها ، إن لم يكن في أصل اللغة في الفروع واللهجات .

وقد نقل صاحب المخصص في موضع من كتابه أن أبا عبيد روى عن الكسائي النحوي - توفي سنة ١٨٢ - أن المضارع من (نمى) إنما هو (ينمى) بالياء ، وقال الكسائي : لم أسمع (ينمو) بالواو إلا من أخوين من بني سليم ، ثم سألت عنه جماعة من بني سليم فلم يعرفوه بالواو . هذا على انتشار اللغة يومئذ بالقرآن والشعر في جمهور العرب ، ولزومها على الغالب طريقة واحدة وحدًا معروفًا ، ومع ذلك بقي الاختلاف حتى في الفصيحة الواحدة ؛ لأن هذين الأخوين أهل بيت واحد امتاز بهذه اللغة عن العشيرة كلها .

ولا بد لنا من التنبيه على أن الرواة والعلماء لم يدوّنوا اللهجات على

(١) العشيرة : رهط الرجل ، والفصيحة : أهل بيته خاصة .

مناطق العرب قبل تهذيب قريش للغة ، ولكنهم تناقلوا من ذلك أشياء كانت لعهد الإسلام ، وأشياء أصابوها في أشعار العرب مما صحت روايته قبيل ذلك ؛ أما سواد ما كتبوه فقد شافهوا به العرب في بواديها وسمعه منهم ، وهو بلا ريب من بقايا اللهجات الأولى التي كانت لعهد الجاهلية .

على أنهم لم يدونوا من كل ذلك إلا كفاية الحاجة القليلة في تصاريف الكلام ، أو ما تنهض به أدلة الاختلاف بين العلماء المتناظرين : كالبصريين والكوفيين ؛ أما تدوين اللهجات على أنها أصل من أصول الدلالة التاريخية في اللغة فهذا لم يتنبه له أحد فيما نعلم ، لأن أكبر غرضهم من جمع اللغة وتدوينها يرجع إلى علوم القرآن والحديث ، ولغتهما قرشية ؛ وهذه يقل الاختلاف فيها لأنها حضرية مهذبة ، والتحصن شيء ثابت فكأنها في حكم المدونة .

وقبل أن يأتي على ما وقفنا عليه من وجود الاختلاف والكشف عن معنى الأدلة التاريخية فيها ، نذكر شيئاً قليلاً عن تفرع قبائل العرب ؛ لأنه من الأدلة الطبيعية على تفرع اللهجات وانشقاقها بما يطرأ عليها من أسباب المخالطة وقدم العهد ونحو ذلك .

قبائل العرب

تنقسم القبائل العربية إلى قسمين : القحطانية ، والعدنانية ؛ وقد تداخلت لغاتهما جميعاً بعد الإسلام وصارت لغة واحدة هي القرشية ، إلا فروقا قليلة بقيت في المنطق كأنها أدلة أثرية .

فن القحطانية حمير ، وغسان ، ولخم ، والأزد ، ومذحج ، وكندة ، وطى ، وغيرها - وبعضهم يعد منها قضاة أيضا - ؛ وأولئك عرب الجنوب

أما العدنانية أو عرب الشمال وهم أهل هذه اللغة ، فنزلهم في تهامة ونجد والحجاز ، إلا قریشاً فإنهم تحضروا في مكة ؛ وتلك البادية هي التي صهرت اللغة وأحالتها إلى هذه السبيكة الفنية العجيبة ؛ ويرجع هؤلاء العرب إلى فرعين ينتهيان إلى عدنان ، وهما : عك ، ومعد ؛ وقد بقيت من عك بقية إلى الإسلام ؛ أما معد فهو البطن العظيم الذي تناسلوا منه ، وكانت قبيلة كبرى ثم انشقت إلى فرعين : نزار ، وقنص ؛ وتفرعت نزار إلى خمسة فروع وهي : أمار ، ومُضَر ، وقضاة^(١) عند من لا يعدها من القحطانية ، وربيعة ، وإياد ؛ وتحت كل فرع - من هذه الخمسة - قبائل كثيرة ، إلا أن الفصاحة اشتهرت في مُضَر ، حتى عُرفت اللغة بالمضرية ، ومن أشهر قبائلها كنانة - ومن بطونها قریش - ثم تميم ، وقيس ، وأسد ، وهذيل ، وضبة ، ومزينة ؛ وتحت كل قبيلة بطون وأخاذ بسط النسابون عليها الكلام في كتبهم ولا فائدة في استقصائه لمثل هذا الفصل ؛ وسنلم بشيء من تاريخ تفرق القبائل ومنازلها عند الكلام على أولية الشعر العربي ؛ فهناك موضع الحاجة إليه .

(١) الظاهر أن من يعدون قضاة من القحطانية إنما يعتبرونها كذلك لأنهم لما تفرقت ذهب منها قوم فأنشؤا دولا متحضرة في العراق والشام : كسليح ، فإنهم نزلوا مشارف الشام وفلسطين ، وكانت الدولة في بطن من بطونهم يسمون الضجاعة ، وهم يعملون للروم ؛ وتنوخ . نزلوا البحرين ثم رحلوا إلى الحيرة وأنشئوا هناك دولة ، ومن ملوكهم جذيمة الأبرش صاحب الخبر المشهور مع الزباء ؛ ومن تنوخ قوم رحلوا إلى الشام فاستعملهم الروم على بادية العرب ومشارف الشام ، وبعض النسابين يقولون عن تنوخ إنها مزيج من قضاة والأزد ؛ وكثير من اللغات الشاذة يرجع إلى قضاة هذه .

أفصح القبائل

وهذا فصل لا يؤخذ فيه إلا بأقوال الرواة الذين جمعوا اللغة وتلقوها عن أهلها ؛ وذلك لتقدم العهد بزمان العرب ، ولأن لغاتهم غير مميّزة في التدوين حتى يُعارض بعضها ببعض ويفصل بينها بطبقات من النظر يعلو إليها وينحدر عنها كما هو الشأن في التنظير والمقابلة بين المتفاضلات .

والفصيح عندهم ما كثر استعماله في ألسنة العرب ودار في أكثر لغاتهم ؛ لأن تكراره على الألسنة المستقلة بطبيعتها في سياسة المنطق دليل على تحقق المناسبة الفطرية فيه .

وليس يخفى أن فصاحة العربي إنما هي عمل من أعمال الطبيعة المحيطة به ، فإن كانت خالصةً وإلا كثر في لسانه الابتدال والتنافر ، كما تجد في لغات القبائل الضاربة إلى العراق واليمن والشام ؛ وهذه أيضاً تقرب أو تبعد من الفصاحة على نسبة مضبوطة باعتبار قربها وبعدها من ذلك الاختلاط الطبيعي^(١)؛ حقيقة الفصاحة أنها عمل تبتدئه الطبيعة وتكمله الوراثة ، فإن وقع اختلال في أحد العاملين وقع مثله في العمل ، على نسبة واحدة .

ومن قبائل العرب قوم لم يخرجوا من ديارهم ، ويسمّونهم الأرحاء ؛ لأنهم أحرزوا دُوراً ومياهاً فلم ينزحوا عن أوطانهم بل هم يدورون في دورهم كالأرحاء على أقطابها ، إلا أن ينتجع بعضهم في البرحاء وعام الجذب ، وذلك قليل ؛ وهم ست قبائل : تميم بن مرة ، وأسد بن خزيمه في مضر ؛ وكلب بن وبرة ،

(١) كان العرب أنفسهم يعرفون تأثير الطبيعة في خلوص منطقتهم ، وسنأتي بالنص على ذلك في موضع آخر .

وطيئ بن أزد في اليمن ؛ وقبيلتان أخريان في ربيعة لم يذكر وهما ؛ ومنهم قبائل يسمونها الجمرات ، لاجتماعهم^(١) على أن لا يُخرجوا منهم إلى غيرهم ولا يُدخلوا من غيرهم فيهم ، وهم : بنو تميم بن عامر بن صعصعة ، وبنو الحرث بن كعب وبنو ضبة ، وبنو عبس بن بغيض^(٢)

وبالأحرار والجمرات نستدل على أن الطبيعة العربية تتفاوت في الميل إلى العزلة والمخالطة ، وهي بحسب ذلك أيضا متفاوتة في خلوص المنطق وانتشابه ؛ ولسنا نزيد المخالطة على إطلاقها ، بل مخالطة الأعاجم خاصة ، والمخالطة الدائمة على الأخص ، وهي التي تكون في القبائل النازلة على حدودهم ؛ وذلك عند العلماء هو الحدُّ بين من تُرَضَى عربيته ومن لا يُوثقُ بلغته ، حتى إنهم نصوا على أن نُطَقَ من تُرضى عربيته بالشاذ الذي يخالف قياسهم لا يُخِلُّ بفصاحته ، لأنه لا بد من أن يكون قد حاول به مذهبا أو نحوا من الوجوه التي يُتَأَوَّلُ عليها ؛ وذلك لأن الجادة على غير ما جاء به فيكون ما شد من منطق مأمونا عليه من فساد المخالطة ؛ ولهذا يلحقونه بقياس القرية الصحيحة .

وأفصحُ القبائل الذين هم مادة اللغة فيما نص عليه الرواة : قيس ، وتميم وأسد ، والعجزُ من هوازن الذين يقال لهم عليا هوازن^(٣) ، وهم خمس قبائل أو أربع ، منها : سعد بن بكر ، وجشم بن بكر ، ونصر بن معاوية ، وثقيف .

(١) الجمة لغة : الجماعة ، والتجمير : التجميع .

(٢) ستشير في بعض المواضع من بحث الشعر إلى هذه الجمرات وماطفت منها

(٣) وفيهم قال أبو زيد : أفصح الناس سافلة العالية ، وعالية السافلة . يعنى عجز

هوازن . وأهل العالية أهل المدينة ومن حولها ومن يليها ودنا منها ؛ ولغتهم ليست بتلك عنده .

قال أبو عبيدة : وأحسب أفصح هؤلاء بني سعد بن بكر ، وذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أفصح العرب بيد أنى من قریش ، وأنى نشأت فى بنى سعد بن بكر - وكان مسترضعا فيهم - وهم أيضا الذين يقول فيهم أبو عمرو بن العلاء ؛ أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم (١) .

ولهذا كان لا يكتب فى المصاحف برأى عمر وعثمان إلا كاتب ثقيف وتلك القبائل كلها كانت تسكن فى بوادى نجد والحجاز وتهامة ، وقد بقيت معادن الفصاحة العربية زمنا بعد الإسلام ، وإليها كان يرحل الرواة ، حتى إن الكسائى لما خرج إلى البصرة فلقى الخليل بن أحمد وجلس فى حلقتة ، قال له رجل من الأعراب : تركت أسدا وتيما وعندهما الفصاحة وجئت إلى البصرة ! فقال لل خليل : من أين أخذت علمك ؟ قال : من بوادى الحجاز ونجد وتهامة . فخرج إليهم ولم يرجع حتى أنفذ خمس عشرة قنينة حبرا فى الكتابة عن العرب .

ولم تزل هوازن وتيمم وأسد متميزة بخلوص المنطق وفصاحة اللغة إلى آخر القرن الرابع للهجرة ؛ وهذا الأزهرى صاحب « تهذيب اللغة » المتوفى سنة ٣٧٠ يقول فى مقدمة كتابه : « لما وقعت فى إيسار القرامطة ، وكان الذين وقعت فى سهمهم عربا ، عامتهم من هوازن واختلط بهم أصرام من تيمم وأسد . . . يتكلمون بطبايعهم البدوية وقراءتهم التى اعتادوها ، ولا يكاد يقع فى نطقهم لحن ولا خطأ فاحش . . . إلى أن يقول : واستفدت من مخاطباتهم ومحاوره بعضهم بعضا ألفاظا جمّة ونوادير كثيرة أوقعت أكثرها

(١) فى رواية أخرى عن أبى عمرو أيضا : أفصح الناس عليا تيمم وسفلى قيس

في مواقعها من الكتاب ، اه
أما القبائل التي اختلطت بغيرها فلم ينقلوا عنها ولا عدوها خالصة
الفصاحة ، فسندكرها مع تفصيل لما تقدم عند الكلام على رواية اللغة
إن شاء الله .

معنى اختلاف اللغات

وأينا حصل ما يروى من كلام العلماء فى معنى اختلاف اللغات يرجع فى كل وجوهه إلى ثلاثة معان :

(١) ما يكون من تباين اللهجات وتنوع المنطق ؛ وهذا رأس الأنواع ، لأنه يشمل اختلافهم فى إبدال الحروف وحركات البناء والإعراب واختلاف بناء الكلمة فى اللغتين والتقديم والتأخير والحذف والزيادة ونحوها مما يرجع فى جملته إلى صيغة الكلمة أو كيفية النطق بها . والعرب أنفسهم يعدون مثل ذلك من اللغات الأصلية التى تمثل نوعا من أنواع الاختلاف الطبيعى فيهم ؛ وقد رووا أن رجلا قال لعمر بن الخطاب : ماترى فى رجل ظحى بظي ؟ فعجب عمر ومن حضر ، وقال : ما عليك لو قلت : ضحى بظي ؟ فقال الرجل : يا أمير المؤمنين ، إنها لغة ! فكان عجبهم من هذه أشد .

(٢) ما يكون من اختلاف الدلالة للفظ الواحد باختلاف اللغات التى تنطق به ؛ ومن هذا النوع المترادف والأضداد وغيرهما مما سيأتى فى محله ، ورووا أن أبا هريرة لما قدم من دؤس عام خيبر ، لقي النبي صلى الله عليه وسلم وقد وقعت من يده السكين . فقال له : ناولنى السكين ! فالتفت أبو هريرة يمينه ويسرة ولم يفهم ما المراد بهذا اللفظ ، فكرر له القول ثانية وثالثة وهو يفعل كذلك ، ثم قال : ألمدّية تريد ؟ وأشار إليها ، فقيل له : نعم ! فقال : أو تسمى عندكم سكيناً ؟ ثم قال : والله لم أكن سمعتها إلا يومئذ . ودؤس بطن من الأزد .

(٣) ما يكون قد انفرد به عربى مع إطباق العرب على النطق بخلافه ؛ وهذا أقل الأنواع ، وإنما يعدّ من اختلاف اللغات ، لجواز أن يكون ذلك وقع إليه

من لغة قديمة طال عهدُها وعفا رسمُها ؛ وقد رَووا عن أبي حاتم أنه سأل
أم الهيثم الأعرابية عن نوع من الحَبِّ يسمي « اسفيوش » : ما اسمه بالعربية ؟
فقالت : أرني منه حبات ! فأراها ، فأفكرت ساعة ثم قالت : هذه البندق !
ولم يُسمع ذلك من غيرها .

وعندنا أن لغات القبائل في اختلافها إنما هي درجات تاريخية في سلم
النشوء والارتقاء ، يُستقرى فيها سيرُ التاريخ اللغوي من طبقة إلى طبقة ؛
لأن هذه اللغات جرت من أول عهدِها على اندماج النوع الأدنى منها
في النوع الأرقى ، واستمر ذلك بين العرب ، فكلما انتشرت لغة أو لغات
لقوم دون قوم تعاوَزها كلٌّ ، وبهذا جعلت القبائل تدرج في سبيل الوحدة
اللغوية العامة التي تقضى بها سنّة الحياة ، واعتبر هذا بما حصل آخرا ،
فإنه لم يبق بين اللغات كلها إلا فروق جنسية ، ثم لما ذهب عصرُ العرب
وفسدت السلائق واختبل الكلام وأصبح اللسان تعليما ، لم يبق من اللغة
إلا اللغة ، وأودعت تلك الفروق الجنسية في معرض التاريخ ؛ على
أن العلماء أنفسهم قد أضرحووا لهذه الفروق قبل أن تموت ؛ وذلك لما كان
القرآن من الوحدة اللغوية ، فلم يكونوا يسمونها لغات إلا للدلالة على أنها
مخالفة لما أطبق عليه أكثر العرب ، وهو المعنى الاصطلاحي القديم
منذ دُوّنت اللغة .

روى أبو بكر الزبيري الأندلسي في طبقات النحويين : قال ابن نوفل :
سمعت أبي يقول لأبي عمر بن العلاء « توفي سنة ١٥٤ » : أخبرني عما وضعت
بما سميت عربية ، أيدخل فيه كلامُ العرب كله ؟ فقال : لا . فقلت :
كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أحمل على الأكثر

وأسمي ما خالفني : لغات .

وقد نهبنا فيما سبق إلى أن العلماء إنما يريدون بلغات العرب ما كان باقياً
لعهدهم في السنة من أخذوا عنهم من القبائل ، وهم أقوام يمكن حصرهم
والإحاطة بلهجاتهم ؛ ولذا ترى سيبويه يقول في مواضع من كتابه : هذا
عربي كثير في جميع لغات العرب ، وهذا عربي كثير في كلامهم ، وذلك قول
العرب سمعناه منهم ؛ ونحو هذا مما يحقق أنهم يريدون باللغات ما بيناه ؛ وكذا
نقلنا عن صاحب المخصص في بعض المواضع أنهم يعتبرون لغة الحجازيين
الأصل عند اختلاف اللغات ، لأن أصل العربية لإسماعيل عليه السلام ؛
وهذا المعنى قد كشفه سيبويه في باب الإدغام من كتابه حين ذكر أن أهل
الحجاز دعاهم سكون الآخر في المثليين أن يبينوا في الجزم ، فقالوا : اردد
ولا تردد ، بخلاف بني تميم فهم يدغمون — قال : « وهي اللغة العربية القديمة
الجيدة » . وسنشير إلى هذا المعنى ببيان أوسع فيما يلي :

وبقيت اللغات مسماة منسوبة إلى أصحابها من العرب عند الرواة والعلماء
إلى آخر القرن الثالث على أضعف الظن ، لكثرة الرواة يومئذ وتشعب
فنون الرواية ، وإن كان الجوهري صاحب « الصحاح » وهو في أواخر
القرن الرابع قد ذكر أنه شافه بهذه اللغة العرب العاربة في باديتها^(١)

ومما يريدونه : أن الخليفة الواثق المتوفى سنة ٢٣٢ لما قدم عليه أبو
عثمان المازني سأله : بمن الرجل ؟ فقال : من بني مازن : قال : أي الموازن
أمازن تميم أم مازن قيس ، أم مازن ربيعة ؟ قال : من مازن ربيعة . فكلمه الواثق

(١) سنفصل تاريخ الفساد في السنة العرب البادين عند الكلام على اللغة العامية

بكلام قومه وقال : (بأسبُك) ؟ يريد : ما اسمك ؟ لأنهم يقبلون الميم بـاء والباء ميما ، قال المازني : فكرهت أن أجيبه على لغة قومي كيلا أواجهه بالمكر — لأن اسمه بكر — فقلت : بكر يا أمير المؤمنين ! فأعجبه ذلك وقال لي : اجلس فاطبئن . يريد : اطمئن ...

وبديه أن مثل هذا الاختلاف لا يُتَدَارَسُ ويُجَعَلُ من رياضة اللسان مالم يكن أهله في شباب أمرهم ؛ لأن هَرَمَ لغة من اللغات لا يكون إلا بوشك انقراض أهلها أو تغير تاريخهم بما يشبه الانقراض ، إذ تُفقد أكثر ميزاتهم الاجتماعية الأولى فكانهم غير من كانوا .

تحقيق معنى اللغات في الاصطلاح

رأينا علماء اللغة وأهل العربية قد طرحوا أمثلة اختلاف اللغات في كتبهم فلا قيمة لها عندهم إلا حيث يطلبها الشاهد وتقتضيها النادرة في عرض كلامهم ، لأنهم لم يعتبروها اعتبارا تاريخيا ، فقد عاصروا أهلها ، واستغنوا بهذه المعاصرة عن توريث تاريخها لمن بعدهم ؛ ولو أن منهم من نَصَبَ نفسه لجمع هذه الاختلافات وإفرادها بالتدوين بعد استقصائها من لهجات العرب ، وتميز أنواعها بحسب المقاربة والمباعدة ، والنظر في أنساب القبائل التي تتقارب في لهجاتها والتي تتباعد ، وتعيين منازل كل طائفة من جزيرة العرب والرجوع مع تاريخها إلى عهدها الأول الذي يتوارث علمه شيوخ القبيلة وأهل أنسابها ، لخرج من ذلك علم صحيح في تاريخ اللغة وأدوار نشأتها الاجتماعية ، يُرَجَّع إليه على تطاول الأيام وتقدم الأزمنة ؛ ولكان هذا يُعَدُّ أصلا فيما يمكن

أن يسمى تاريخ آداب العرب ، يفرعون منه ويحتدون مثاله في الشعر وغيره من ضروب الأدب .

ولكن القوم انصرفوا عن هذا وأمثاله لاعتقادهم أصالة اللغة ، وأنها خلقت كاملة بالوحى والتوقيف ، وأن أفصح اللهجات إنما هي لهجة إسماعيل عليه السلام ، وهى العربية القديمة الجيدة كما قال سيبويه .

والرجوع بالتاريخ اللفظى إلى عهد إسماعيل ضربٌ من المحال ، ومن تكلم فيه فقد أكبر القول ؛ لأن الله يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم عن الأمم وسيرهم : ﴿ منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك ﴾ . وعلى هذا اعتبروا لهجات العرب لهمدوم كأنها أنواع منحنطة خرجت عن أصلها القرشى بما طرأ عليها من تقادم العهد وعبث التاريخ ، فلم يجيئوا ببعضها إلا شاهداً على الفصاحة الأصلية فى العربية وخلوها من التنافر والشذوذ ، وتماها على الذى جمعوه من أصول العربية ، وتفصيلاً لكل شىء إلا التاريخ .

مع أن الرواة قد وضعوا كتباً كثيرة ومصنفات ممتعة فى قبائل العرب ومنازلها وأنسابها وأسمائها واشتقاق الأسماء وألقابها ومدحها وأشعارها وفرسانها وأيامها ، ونحو ذلك مما يرجع إلى التاريخ المتجدد ، فلو أنهم اعتقدوا اللغات بسبب من ذلك ولم يعرفوها بالوصف الدينى الثابت الذى لا يتغير فى حقيقته ، لأجروها مجرى غيرها من آثار التاريخ ولكن ذلك الزمن قد طوى بأهله ، ولحق فرعه بأصله ، فبقى ذلك الخطأ التاريخى كأن صوابه من بعض التاريخ الذى هو حديث الغيب !

نقول هذا وقد قرأنا ما بين أيدينا من كتب الفهرست والتراجم والطبقات على كثرتها ، وتبيننا ما يسرد فيها من أسماء السكتب والأصناف ،

عسى أن نجد من آثار أحد الرواة أو العلماء ما يدل على وضع كتاب في تاريخ لهجات العرب وتمييز لغاتها على الوجه الذي أوامناً إليه ، أو ما عسى أن نستدل به على أنهم كانوا يعتبرون ذلك اعتباراً تاريخياً ؛ ولكننا خرجنا منها على حساب ما دخلنا فيها : صفر في صفر ؛ ولم يزدنا تعدادُ أسماء الكتب علماً بموت هذا العلم وأنه لا كتب له ، للسبب الذي شرحناه من اعتبارهم أصالة العربية .

يبد أننا استفدنا تحقيق معنى اللغات في اصطلاحهم بما يقطع الريب ويمتلخ عِرْقَ الشبهة فيما أيقنا به ، فقد وجدنا كتابَ التراجم والطبقات مجتمعين في صنيعهم على أن اللغات إنما هي الشواذ والنوادر واختلاف المعاني للكلمة الواحدة باختلاف المتكلمين بها ، وما يتعاور الأبنية من الاختلاف الصرفي والنحوي ، لأن كل وجه من ذلك إنما هو أثر من لغة ، وعلى هذه السبيل يقولون مثلاً : كان منفرداً في حفظ اللغات والآداب ، وكان من شيوخ العلم عارفاً باللغات والإعراب ، وكان حافظاً للتفسير والحديث ذاكرةً للأدب واللغات ، وكان مُبرِّزاً في علم العربية حافظاً للغات . وأوضح من هذا أننا رأينا لعمر بن شبة النحوي المتوفى سنة ٢٦٢ كتاباً سماه (الاستعانة بالشعر وما جاء من اللغات) ورأينا ياقوتاً يقول في ترجمة عمر بن جعفر الزعفراني : « إنه متخصص بمعرفة علم الشعر والقوافي والعروض ، وله كتاب - اللغات - » . ونهاية البيان ما ذكره ياقوت أيضاً في ترجمة أبي مالك الأعرابي الراوية المشهور ، من أنه يقال إن أبا مالك هذا كان يحفظ لغات العرب . وقد فسر أبو الطيب اللغوي ذلك بأن المراد التوسع في الرواية والفتيا ، لأن الإصمعي مثلاً كان يضيّق ولا يجوز إلا أصح - اللغات - ،

وغيره كآبي مالك يتوسع في ذلك ولا يرى حرجاً في نقل ما شذَّ وندر
— كما سيأتي في بحث الرواية — وقرأنا كذلك أن لكثير من الرواة :
كأبي عبيدة ، وأبي زيد ، والأصمعي ، والفراء ، وغيرهم ، مصنفات يتواردون
جميعاً على تسميتها « بكتاب اللغات » ؛ فهذا الإجماع دليل على تعيين المعنى
وتحديده كما أسلفنا ؛ ولكننا رأينا فيما استقريناه من أسماء المؤلفات ، أن
لحسين بن مذهب المصري اللغوي كتاباً سماه « كتاب السبب في حصر لغات
العرب » ؛ والذي يبادر الظن من معنى هذه التسمية — إن لم تكن لفظه
« السبب » قد جرى بها للسجع — أن الكتاب يتناول الكلام عن تأثير
القرآن في حصر اللغات وتغليب القرشية عليها ؛ فإن كانت اللفظة للسجع
فالكاتب في حصر ما يسمونه باللغات ، من نحو المصنوع والضعيف والمنسكِر
والمتروك والردىء والمذموم والحوشى والنوادر ، إلى أمثال ذلك مما بَوَّبَ
على أكثره السيوطى في « المزهَر » ، وهو نفس ما تواضعوا عليه من معنى
« اللغات » كما علمت ، والله أعلم

أمثلة اختلاف اللغات

وقد فلّينا كتب العربية والأدب ، وتناسينا حساب الوقت في تصفحها لاستخراج هذه الدقائق التي نعتبرها بمنزلة الآثار التاريخية ؛ وإنما جهدنا بما جمعناه أن ندل على علمٍ مات في رموس علمائنا رحمهم الله ، ونصور من بقاياها هيكلًا نصّفه ، كما يفعل علماء عصرنا في درس البقايا العظيمة القديمة التي استحجرت عليها طبقات الأرض ، والمثالان سواء في ذلك الموت الأبدى ؛ ورأينا أن نقسم أنواع الاختلاف التي جمعناها إلى خمسة أقسام :

(١) لغات منسوبة ملقّبة .

(٢) لغات منسوبة غير ملقّبة تجرى في إبدال الحروف .

(٣) لغات من ذلك في تغيير الحركات .

(٤) لغات غير منسوبة ولا ملقّبة .

(٥) لغة أو لغة في منطق العرب .

وكما قدمنا أشياء من ذلك في بعض الفصول التي سلفت ولا نعيدها ، كذلك أخرنا أشياء لبعض الفصول التي تأتي فلا نشبتها ؛ لأن لكلّ موضعاً متى اقتضاه استوفاه .

النوع الأول

وقد عدّه العلماء من مستبشع اللغات ومستبشع الألفاظ ، وهو كذلك بعد أن هذبت اللغة وأطبقت العرب على المنطق الحر والأسلوب المصنّف ؛ ومن أمثلته :

(١) الكشكشة ، وهي في ربيعة ومضر : يجعلون بعد كاف الخطاب في المؤنث شيئاً ، فيقولون في رأيتكِ : رأيتكِش ، وبكش ، وعليكِش ؛ وهم في ذلك ثلاثة أقسام : قسم يثبت الشين حالة الوقف فقط ، وهو الأشهر ؛ وقسم يثبتها في الوصل أيضا ؛ وقسم يجعل الشين مكان الكاف ويكسرهما في الوصل ويسكنهما في الوقف ، فيقولون في مررت بك اليوم : مررت بِشِ اليوم ، وفي مررت بك - في الوقف - : مررت بِشِ .

وقال ابن جنى في «سر الصناعة» : قرأت على أبي بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى قول بعضهم :

علّي فيما أبتغى أْبَغِشِ * بيضاء تُرْضِني ولا تُرْضِيشِ
وتَطْـبِـبِ ودّ بُني أَيْشِ * إذا دنوتِ جَـمَلْتِ تُنْـدِيشِ
وإن نأيتِ جعلتِ تُدْـنِيشِ * وإن تكلمتِ حَثْتِ في فيشِ
حتى تَنْقِ كَنْقِيقِ الدِّيشِ

فشبهه كاف الديك لكسرتها بكاف ضمير المؤنث .

وقد تُرَوَى الكشكشة لأسد وهو ازن ، وقال ابن فارس في فقه اللغة :
لإنها في أسد .

(٢) الكسكسة ، وهي في ربيعة ومضر أيضا : يجعلون بعد الكاف أو مكانها في خطاب المذكر سينا على ما تقدم ؛ وقصدوا بالفرق بين الحرفين : السين والشين ، تحقيقَ الفرق بين المذكر والمؤنث في النطق .
ونقل الحريري أن الكسكسة لبكر لا لربيعة ومضر ، وهي فيما نقله
زيادةُ سين بعد كاف الخطاب في المؤنث لا في المذكر .

وروى صاحب القاموس أنها لتيمم لا لبكر ، وفسرها كما فسر الحريري .

(٣) الشنشنة في لغة اليمن : يجعلون الكاف شينا مطلقا ، فيقولون في لبيك اللهم لبيك . لبيش اللهم لبيش .

(٤) العنمنة في لغة تميم وقيس : يجعلون الهمزة المبدوء بها عينا ، فيقولون في إنك : عنك ، وفي أسلم : عَسَلَمَ ، وفي إِذَنْ : عِذَنْ ، وهلم جرا .

(٥) الفحفحة في لغة هذيل : يجعلون الحاء عينا ، فيقولون في مثل حَلَّتِ الحياة لكل حي : عَلَّتِ الحياة لكل عَيَّ . وعلى لغتهم قرأ ابن مسعود : عَتَّى عَيْنَ ، في قوله تعالى ﴿ حتى حين ﴾ فأرسل إليه عمر بن الخطاب : إن القرآن لم ينزل على لغة هذيل ، فأقرئ الناس بلغة قريش .

(٦) العجمجة في لغة قضاة : يجعلون الياء المشددة جيا فيقولون في تيمى : « تَمِيمِجٌ » ؛ وكذا يجعلون الياء الواقعة بعد عين ، فيقولون في الراعى : الراعج ، وهكذا — وسيأتي في النوع الثاني عكس هذه اللغة — وكانت قضاة إذا تكلموا غمغموا فلا تكاد تظهر حروفهم ، وقد سمي العلماء ذلك منهم « غمغمة قضاة » .

(٧) الوتم في لغة اليمن أيضا : يجعلون السين تاء ، فيقولون في الناس : التات ، وهكذا .

(٨) الوكم في لغة ربيعة ، وهم قوم من كلب يكسرون كاف الخطاب في الجمع متى كان قبلها ياء أو كسرة ، فيقولون في عليكم وبكم : عليكم وبكم .
(٩) الوهم في لغة كلب : يكسرون هاء الغيبة متى وليتها ميم الجمع مطاقا « والفصح أنها لا تكسر إلا إذا كان قبلها ياء أو كسرة نحو عليهم وبهم ، فيقولون في منهم وعنهم وبينهم : مِنْهُمْ وَعَنْهُمْ وَيَدَيْتَهُمْ .

(١٠) الاستنطاء في لغة سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس والأنصار يجعلون العين الساكنة نونا إذا جارت الطاء ، فيقولون في أعطى : أنطى .

وعلى لغتهم قرئ شذوذاً : « إنا أنطيناك الكوثر ، وجاءت أمثلة منها في الحديث الشريف .

(١١) التلملة في بهراء ، وهم بطن من تميم ، وذلك أنهم يكسرون أحرف المضارعة مطلقا ، وقد ذكر سيبويه في الجزء الثاني من كتابه مواضع يكون فيها كسر أوائل الأفعال المضارعة عامّا في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز وذلك في نحو مضارع « فِعِل » ، إذا كانت لامه أو عينه ياءً أو واوًا ، نحو وِجَلٌ وَخَشِي ، مثلاً ، فيقولون : نِجَلٌ وَنَحْشِي ؛ وهكذا ، فراجعهُ في الكتاب فإن فيه تعليلاً حسناً . وقال في آخر هذا الفصل . إن بني تميم يخالفون العرب ويتفقون مع أهل الحجاز في فتح ياء المضارعة فقط . ونسب ابن فارس في فقه اللغة هذا الكسر لأسد وقيس ، إلا أنه جعله عامّاً في أوائل الألفاظ ، فمثل له بقوله : « مثل تعلمون ونعلم وشعير وبعير »^(١) .

(١٢) القطعة في لغة طيِّ : وهي قطع اللفظ قبل تمامه ، فيقولون في مثل يا أبا الحكم : يا أبا الحكا . وهي غير الترخيم المعروف في كتب النحو ، لأن هذا مقصور على حذف آخر الإسم المنادى ، أما القطعة فتتناول سائر أبنية الكلام .

(١٣) اللَّخْلَخَانِيَّة ، وهي تعرض في لغة أعراب الشحرّ وعمّان ، فيحذفون بعض الحروف اللينة ، ويقولون في نحو ما شاء الله : مشا الله . ومن لغات

(١) أحرف المضارعة في العبرانية والسريانية لا تلزم حركة واحدة ، فتسكون في العبرانية ساكنة ومكسورة ومفتوحة ومضمومة على اختلاف في هذه الحركات بين الاختلاس والإشباع والإمالة ، أما في السريانية فهي ساكنة ، ماعدا الهمزة فإنها متحركة أبداً ، ولكن إذا ولي حروف المضارعة همزة متحركة فإنهم ينقلون حركة هذه الهمزة إليها ، وإذا وليها حرف ساكن كسروها .

الشجر المرغوب عنها ما نقله صاحب المخصص من أن بعضهم يقول في السيف : شَلَقِي .

(١٤) الطُّمُطُمَانِيَّةُ فِي لُغَةِ حَمِيرٍ : يبدلون لام التعريف ميًا ، وعليها جاء الحديث في مخاطبة بعضهم : « لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَفَرٍ » : أي ليس من البر الصيام في السفر .

النوع الثاني

لغاتٌ منسوبةٌ غير ملقبة عند العلماء ، ومن أمثلته :

(١) فِي لُغَةِ فُقَيْمٍ ^(١) : يبدلون الياء جيما ، ولغتهم في ذلك أعمُّ من لغة قضاة التي مرت في النوع الأول ؛ لأنها غير مقيدة ، فيقولون في بُحْتِي وَعَلِيٌّ ؛ بُحْتَجٌّ وَعَلِجٌ ، ومنه قول الحماسي :

خَالِي عَوْيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعَمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِّ

أي بالعشى ، وأنشد أبو زيد لبعضهم :

يَارَبِّ إِنْ كُنْتَ قَبْلْتَ حَجَّتَجٌ فَلَا يَزَالُ سَاحِحٌ يَأْتِيكَ بِيَجٌ

يريد : حَجَّتِي ، وَيَأْتِيكَ بِي ؛ وَالسَّاحِحُ : السَّرِيعُ مِنَ الدَّوَابِّ ^(٢) . وَقَالَ ابْنُ فَارَسٍ فِي فِقْهِ اللُّغَةِ : إِنْ الْيَاءُ تَجْعَلُ جِيمًا فِي النِّسْبِ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ ، يَقُولُونَ غَلَامِجٌ ، أَيْ غَلَامِي ؛ وَكَذَلِكَ الْيَاءُ الْمَشْدُودَةُ تُحَوَّلُ جِيمًا فِي النِّسْبِ ، يَقُولُونَ : بَصْرِيجٌ وَكُوفِيجٌ ، فِي بَصْرِيٍّ وَكُوفِيٍّ . وَعَكْسُ هَذِهِ اللُّغَةِ فِي تَمِيمٍ - عَلِيٌّ مَا نَقَلَهُ

(١) فُقَيْمٍ هَذِهِ : هِيَ فُقَيْمٌ دَارِمٌ ، لِأَفْقِيمٍ كِنَانَةَ الْمَسْمُونِ بِنِسَاءِ الشُّهُورِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُؤَخَّرُونَ حَرَمَةَ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ إِلَى غَيْرِهَا ، وَفِيهِمْ نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾ وَالنِّسْبَةُ إِلَى هَؤُلَاءِ فُقَيْمِيٌّ ، وَإِلَى أَوْلَادِكَ فُقَيْمِيٌّ ، حَذَفُوا الْيَاءَ فِي الْأَوَّلِيِّ لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا ، وَهُوَ نَظَائِرٌ فِي كَلَامِهِمْ .

(٢) وَيُرْوَى : فَلَا يَزَالُ سَاحِحٌ . . . وَهُوَ الْبَغْلُ ، لِأَنَّ الشَّحِيحَ صَوْتَهُ .

صاحب المخصص - وذلك أنهم يقولون : صِهْرِيَّ والصهاريُّ ، في صهريج والصهاريج .

(٢) في لغة مازن يبدلون الميم باءً والباء ميمًا ، فيقولون في بكر : مكر ، وفي اطمين : اطمين ، وقد تقدمت .

(٣) في لغة طيئ يبدلون تاء الجمع هاءً إذا وقفوا عليها ، إلحاقا لها بتاء المفرد ؛ وقد سمع من بعضهم : « دَفَنُ البِنَاءِ ، مِنَ المَكْرُمَاءِ » يريد : البنات ، والمكرمات ؛ وحكى قطرب قول بعضهم : كيف البنون والبناه ، وكيف الإخوة والأخواه ؟ وسيأتي في النوع الرابع عكس هذه اللغة .

(٤) في لغة طيئ أيضاً يبدلون الياء ألفاً بعد إبدال الكسرة التي قبلها فتحة ، وذلك من كل ماضٍ ثلاثي مكسور العين ، ولو كانت الكسرة عارضة كما لو كان الفعل مبنياً للجهول ، فيقولون في رَضِيَ وهُدِيَ ، رَضَا ، وهُدَى ؛ بل يَنْطِقُونَ بها قول العرب : « فَرَسٌ حَظِيَّةٌ بَظِيَّةٌ » فيقولون : حَظَاةٌ بَظَاةٌ ، وكذلك يقولون : النصاة ، في الناصية .

ومن لغتهم أنهم يحذفون الياء من الفعل المعتل بها إذا أُكِّدَ بالنون ، فيقولون في : أَخَشَيْنَ وارْمِينِ ... الخ : أَخَشَنَّ وارْمِنَ . وجاء من ذلك في الحديث الشريف على لغتهم . كَتُوْدَنَّ الحَقُوْقُ إلى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء تنطاجها ، وتنسب هذه اللغة إلى فزارة أيضاً كما تنسب إلى طيئ .

(٥) في لغة طيئ على ما رواه ابن السكيت أنهم يبدلون في الهمزة في بعض المواضع هاءً ، فيقولون هِنَ فَعَلْتَ فَعَلْتُ ، يريدون : إن فعلت ، ومنه قول شاعرهم :

ألا ياسنا برقي على قليل الحمي لهنك من برق على كريم

أى لَتِنِّكَ وسيأتي عكس هذه اللغة في النوع الرابع .

(٦) في لغة تميم يجهشون باسم المفعول من الفعل الثلاثي إذا كانت عينه ياء على أصل الوزن بدون حذف ، فيقولون في نحو مَبِيعٌ مَبِيعٌ ؛ ولكنهم لا يفعلون ذلك إذا كانت عين الفعل واوا إلا ما ندر ، بل يتبعون فيه لغة الحجازيين ، نحو : مَقُولٌ وَمَصُوعٌ ؛ وهكذا .

(٧) في لغة هذيل لا يقولون ألف المقصور على حالها عند الإضافة إلى ياء المشكلم ، بل يقلبونها ياء ثم يدغمونها ، تَوَصُّلاً إلى كسر ما قبل الياء ، فيقولون في عصاي وهواي : عَصِيٌّ وَهَوِيٌّ ؛ قال شاعرهم :

سَبَقُوا هَوِيٌّ وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهِمِ فَتَحْرُمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

ولا يفعلون ذلك إلا إذا كانت الألف في آخر الاسم للتثنية ، كما في نحو « فَتَيَّايَ » بل يوافقون الجمهور في إبقائها دون قلب ، كأنهم كرهوا أن يزيلوا دلالتها على المعنى الذي ألحقت بالكلمة له .

(٨) في لغة فزارة وبعض قيس يقلبون الألف في الوقف ياء ، فيقولون : « الْهُوِيُّ وَأَفْعَى وَحُبْلَى » .

ومن تميم من يقلب هذه الألف واوا فيقول : « الْهُدُوُّ وَأَفْعَوْ وَحُبْلَوُ » ، ومنهم من يقلبها همزة فيقول : « الْهُدَاُ وَأَفْعَا وَحُبْلَا » .

وقريب من قلب الألف واوا ما رواه ابن قتيبة عن ابن عباس : « لا بأس بلبس الْحِدْوِ لِلْحَرَمِ » : أى الحذاء ، وهو دليل على أن من بعض لغاتهم قلب الألف مطلقاً واو .

(٩) في لغة خشعم وزبيد يحذفون نون « مِنْ » الجارة إذا وليها ساكن ، قال شاعرهم :

لقد ظفر الزوار أقفية العدا بما جاوز الآمالِ مِ الأسْرِ والقَتْلِ
وقد شاعت هذه اللغة في الشعر واستخفها كثير من الشعراء فتعاوروها
(١٠) في لغة بلحِث يحذفون الألف من «على» الجارة واللام الساكنة
التي تليها، فيقولون في عَالِي الأَرْضِ : عَلَاَرْضِ ، وهكذا .

(١١) في لغة قيس وربيعة وأسد وأهل نجد من بني تميم ، يَقْصِرُونَ
«أولاء» التي يشار بها للجمع ويلحقون بها «لاما» فيقولون : أُولَاكَ ،
قال بعضهم :

أُولَاكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعْظُ الضَّلِيلَ إِلَّا أُولَاكَ (١)
(١٢) في لغات أسماء الموصول :

بلحِث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون اللذَيْنِ واللَّتَيْنِ في حالة
الرفع ، وعلى لغتهم قول الفرزدق :

أَبْنَى كَلِيبَ ، إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَا قَتَلَا المُلُوكَ وَفَكَكَ الأَغْلَالَ
وقول الأخطل :

هَمَا اللَّتَا لَوْ وُلِدَتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ : فَخْرٌ لَهُمُ صَمِيمٌ

وتميم وقيس يشبتون هذه النون ولكنهم يشددونها ، فيقولون : اللذَانِ ،
واللتَانِ ؛ وذلك في أحوال الإعراب الثلاثة ، وللنحاة في حكمة هذا التشديد
أقوال ليست من غرضنا .

وطيئ تقول في الذي ذو ، وفي التي : ذاتُ . ولا يغيرونهما في أحوال
الإعراب الثلاثة رفعا ونصبا وجرًا . وقال أبو حاتم : إن «ذو» الطائفة
للوحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وإعرابها بالواو
في كل موضع .

(١) الأشابة : الأخطا ، والضليل : مبالغة .

وسياتى فى النوع الرابع بعض لغات غير منسوبة فى أسماء الموصول .
(١٣) فى لغة ربيعة يقفون على الاسم المنون بالسكون فى كل أحوال الإعراب ، فيقولون : رأيت خالدً ، ومررت بخالدً ، وهذا خالدٌ ؛ وغيرهم يشاركونهم إلا فى النصب .

وفى لغة الأزد يُبدلون التنوين فى الوقف من جنس حركة آخر الكلمة فيقولون جاء خالدو ، ومررت بخالدى .

وفى لغة سعد يُضعفون الحرف الأخير من الكلمة الموقوف عليها إلا إذا كان هذا الحرف همزة أو كان ما قبله ساكنا ، فيقولون : هذا خالدٌ ، ولا يضعفون فى مثل رَشَأُ وبَكَر .

(١٤) فى لغة باحرث وخثعم وكنانة يقلبون الياء بعد الفتحة ألفا ، فيقولون فى إليك وعليك ولديه : ، إلآك ، وعَلآك ، ولَدآهُ ، ، ومنه قول الشاعر :

* طَارُوا عَلآهُنَّ فَطِرُ عَلآهَا *

ومن لغتهم أيضا إعراب المثنى بالألف مطلقا ، رفعا ونصبا وجرا ؛ وذلك لقلبهم كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ألفا ؛ فيقولون : جاء الرجلان ، ورأيت الرجلان ، ومررت بالرجلان ؛ وأنشد ابن فارس فى فقه اللغة لبعضهم :

تزوّد منا بين أذّنآه ضربةً دَعَتَهُ إِلَى هَابِ الترابِ عقيم
غير أنه خص هذه اللغة ببني الحارث بن كعب^(١) .

(١) قال ابن جنى فى سر الصناعة : إن من العرب من يقلب فى بعض الأحوال الواو والياء الساكنتين ألفين للفتحة قبلهما ، وذلك نحو قولهم فى الحيرة : حارى ؛ وفى طيئ : طائى .

(١٥) ذكر المبرد في الكامل أن بنى سعد بن زيد مناة ، ولحم من قاربها ، يبدلون الحاء هاء لقرب المخرج ، فيقولون في مَدَحْتَهُ . مَدَّهْتُهُ ؛ وعليه قول رُوْبَةَ .

* لله درُّ الغانيات المده *

أى المَدَح ؛ وفي هذه الأرجوزة :

* براق أصلاد الجبين الأجله *

أى الأجلح .

وقال في موضع آخر : العرب تقول : هودج ، وبنو أسعد بن زيد مناة ومن وليهم يقولون : فودج ؛ فيبدلون من الهاء فاءً .

وفي أمالي ثعلب : أزد شنوءة تقول : تفكهون ، وتميم يقولون تفكَّنون ، بمعنى تعجبون .

وأمثلة الاختلاف من هذا الضرب غير قليلة .

(١٦) في أمالي القالي عن أبي زيد أن السكلايين يلحقون علامة الإنكار في آخر الكلمة ، وذلك في الاستفهام إذا أنكروا أن يكون رأى المتكلم على ما ذكر في كلامه أو يكون على خلاف ما ذكر .

فإذا قلتَ : رأيتُ زيدا ، وأنكر السامع أن تكون رأيتَه قال : زيداً إنيةً ا بقطع الألف، وتبيين النون ، وبعضهم يقول : زيدنيِّه ا كأنه ينكر أن يكون رأيك على ما ذكرت .

وهذه الزيادة تجرى في لغة غيرهم على النحو الذى تسمعه في لغة العامة من مصر ، فإنك إذا قلت لأحدهم : رأيتُ الأسد ، يقول : الأسد إيه ا

فالعرب تُحرّك آخر الكلمة إذا كان ساكناً* وتالحق به الزيادة ، فإذا قال رجل : رأيت زيداً ، قالوا : أزيديه ! ويقول : قدم زيدٌ فتقول : أزيديه ! أما إذا كان آخر الكلمة مفتوحاً فإنهم يجعلون الزيادة ألفاً ، ويجعلونها واواً إذا كان مضموماً ، وياءً إذا كان مكسوراً ، فإن قال : رأيت عثمان ، قلت أعثمانه ! ويقول أتاني عمر ، فتقول : أعمروه ! وهكذا . فإن كان الاسم معطوفاً عليه أو موصوفاً ، جعلوا الزيادة في آخر الكلام يقال : رأيت زيداً وعمراً ، فتقول : أزيداً وعمريه ! ويقال : ضربت زيداً الطويل ، فتقول : أزيداً الطويلة !

وذكر سيبويه أنه سمع رجلاً من أهل البادية وقيل له : أخرج إن أخصبت البادية ؟ يقال : أنا إنيه ! وإنما أنكر أن يكون رأيه على خلاف الخروج^(١) ؛ وسيأتي وصف لغة أخرى للحجازيين في النوع التالي .

(*) قلت : يعنى بالساكناً : المنون .

(١) قال أبو علي القمالي : زادت العرب « إن » ، أيضاً للعلم ، ولذلك قالوا : إنيه ، لأن الهاء والياء خفيان والهمزة والنون واضحان ، كما زادوا إن في قولهم : ما إن فعلت كذا . . . فأما ما حكاه أبو زيد من قوله : أزيديه « بثقليل النون » ، فإنما هذا على لغة من يقف على الحرف بالتشديد . . . وقف على زيدن فشدد ؛ فلما ألحق به العلامة حرّكه بالكسر لأنه توهم أن التنوين أصل .

ومن قبيل حرف الإنسكار الذي شرحناه ، حرف التذكير . وهو أن يقول الرجل في نحو سار ، ومسير ، ومن العام « مثلاً » : سارا ، يسيرو ، من العاصم ؛ وذلك إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلام المتكلم ، وهذه الزيادة تكون في إتباع ما قبلها إن كان متحركاً كما في زيادة الإنسكار ، فإذا أسكن ما قبلها حرّك بالكسر ، قال سيبويه : سمعناهم يقولون : قدى وألى ، يعنى في « قد فعل » وفي « الألف واللام - ال » ، إذا تذكر « الحارث » ونحوه ، ثم قال : وسمعنا من يوثق به يقول : هذا اسيفنى ، يريد هذا سيف من صفته كيت وكيت « إذا تذكر صاحب هذه الصفات » .

النوع الثالث

وهو من تغيير الحركات في الكلمة الواحدة حسب اختلاف اللهجات
ومن أمثلته :

(١) «هَلَمَّ» في لغة أهل الحجاز تلزم حالة واحدة «بمنزلة رُوَيْدَ» ،
على اختلاف ما تُسند إليه مفرداً أو مثني أو جمعا ، مذكرا أو مؤنثا ؛
وتلزم في كل ذلك الفتح ؛ وفي لغة نجد من بني تميم تتغير بحسب الإسناد ؛
فيقولون هَلَمَّ يارجل ، وهَلَسَى ، وهَلَمَّا ، وهَلَسُوا ، وهَلُمَمَن ؛ وإذا أسندت
لمفرد لا يكسرونها كما قال سيديويه ، فلا يقولون : هَلِمَّ يارجل ، ولكنها
تُكسَّر في لغة كعب وغنى .

(٢) في لغة تميم يكسرون أول فَعِيل وفَعِل إذا كان ثانيهما حرفا من
حروف الخلق الستة ، فيقولون في لثيم ونحيف ورغيف وبخيل : لَثِيم ،
ونَحِيف .. الخ ، بكسر الأول ، ويقولون : هذا رجلٌ لَعِبٌ ، ورجلٌ مَحَكٌ
وهذا ماضعٌ لِهَيْمٌ ، وكثير البلع ، وهذا رجلٌ وِعْلٌ «طفيل على الشراب» ،
وفِخْدٌ ، ونحوها^(١) كلُّ ذلك في لغتهم بالكسر وغيرهم بفتحه ؛ وقد نقل
صاحب المخصص في ذلك تعليلا حسنا يرجع إلى الأسباب اللسانية .

(٣) في لغة خزاعة يكسرون لام الجر مطلقا مع الظاهر والضمير ،
وغيرهم يكسرها مع الظاهر ويفتحها مع الضمير غير ياء المتكلم ؛ فيقولون :
المال لِكَ وَلِهْ . ونقل اللحياني ذلك عن خزاعة أيضا .

(*) قلت : لعب ، ومحك ، ولهم ، ووغل - جميعها صفات على وزن «كتف» ؛
واللعب : الكثير اللعب ، والمحك : اللجوج ، واللهم : الأكل ، والواغل : الطفيلي
أو السئ الأكل .

وفي «سر الصناعة» لابن جنى عن أبي عبيدة والأحمر ويونس ، أنهم سمعوا العرب تفتح اللام الجارَّ مع المُظْهَر ، وقال أبو زيد : سمعت من يقول : وما كان الله كيعذبهم ؛ وفي لغة هؤلاء يقولون : المال للرجل ؛ ومثل هذه اللغة في عامية الشام .

ولكن العرب إجماع ، ومنهم خزاعة ، على كسر اللام إذا اتصلت بياء المتكلم فلا يفتحها منهم أحد .

(٤) هاء الغائب مضمومة في لغة أهل الحجاز مطلقا إذا وقعت بعد ياء ساكنة ، فيقولون : لَدَيْهِ وَعَلَيْهِ ؛ ولغة غيرهم كسرها ، وعلى منطلق أهل الحجاز قرأ حفص وحمزة : «وما أنسانيه إلا الشيطانُ» ، و«عاهدَ عَلَيْهِ اللهُ» وهي القراءة المتبعة أما غيرهما من القراء فيكسر الهاء .

(٥) في لغة بني مالك من بني أسد يضمون هاء التنبيه ؛ فيقولون في يا أيها الناس ، ويا أيها الرجل : يا أَيُّهُ النَّاسُ ويا أَيُّهُ الرَّجُلُ ؛ إلا إذا تلاها اسمُ إشارة ، نحو : أَيُّهَذَا ؛ فإنهم يوافقون فيها الجمهور .

(٦) في لغة بني يربوع - وهم من بني تميم - يكسرون ياء المتكلم إذا أضيف إليها جمع المذكر السالم فيقولون في نحو ضَارِبِي ضَارِبِي ، وهكذا .

(٧) في لغة الحجازيين يحكون الاسم المعرفة في الاستفهام إذا كان علماً كما نطق به ؛ فإذا قيل : جاء زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد ، يقولون : مَنْ زَيْدٌ وَمَنْ زَيْدًا ؟ أما إذا كان غيرَ علمٍ : كجاءني الرجل ، أو كان علماً موصوفاً : كزيد الفاضل ، فلا يستفهمون إلا بالرفع ، يقولون : مَنْ الرَّجُلُ ؟ وَمَنْ زَيْدُ الْفَاضِلِ ؟ في الأحوال الثلاث .

وإذا استفهموا عن النكرة المُعرَّبة ووقفوا على أداة الاستفهام ،
جاءوا في السؤال بلفظة (مَنْ) ، ولكنهم في حالة الرفع يُلحقون بها
واوًا لمجانسة الضمة في النكرة المُستفهم عنها ، ويلحقون بها ألفا في حالة
النصب ، وياءً في حالة الجر ؛ فإذا قلت : جاءني رجل ، ونظرت رجلا ،
ومررت برجل ؛ يقولون في الاستفهام عنه : (مَنْو ؟ وَمَنَا ؟ وَمَنِي ؟) .
وكذلك يُلحقون بها علامة التانيث والتثنية والجمع ، فيقولون : (مَنْه) ؟
في الاستفهام عن المؤنثة ، وَمَنان وَمَنِين ؟ للمثنى المذكر ، وَمَمَتان ؟ وَمَمَتِين ؟
للمثنى المؤنث ، وَمَمُون ؟ وَمَمِين ؟ للجمع المذكر ، وَمَمَات ؟ للجمع المؤنث ؛
وهكذا كله إذا كان المُستفهم واقفا ؛ فإذا وصل أداة الاستفهام جَرِّدها عن
العلامة ، فيقول : مَنْ يافتي ؟ في كل الأحوال . قال الزمخشري : وقد
ارتكب الشاعر في قوله :

* أَتَوْا نَارِي فَقَلْتُ مَنْوَنَ أَنْتُمْ ؟ *

شدوذين : إلحاق العلامة في الدرَج ، وتحريك النون .

وبعض الحجازيين لا يفرق بين المفرد وغيره في الاستفهام ، فيقول :

مَنْو ، وَمَنَا ، وَمَنِي ، إفراداً وتثنية وجمعا ، في التذكير والتأنيث .

(٨) من لغة الحجازيين أيضا أنهم يُعاقبون بين الواو والياء فيجمعون

إحدهما مكان الأخرى ؛ والمعافبة إما أن تكون لغةً عند القبيلة الواحدة ،

أو تكون لافتراق القبيلتين في اللغتين ، وليست بمطَّردة في لغة أهل الحجاز

بين كل واو وياء ، ولكنها محفوظة عنهم ، فيقولون في الصَّوَاغ : الصَّيَاغ ؛

وقد دَوَّخُوا الرجلَ ، ودَيَّخُوهُ . وسمع الكسائي بعض أهل العالية يقول :

لا يَنْفَعُنِي ذَلِكَ وَلَا يَصُورُنِي أَي يَصِيرُنِي - وقوم يقولون في سريع الأوبة :

سريع الأَيْبَةِ ؛ ومنهم من يقول في المصايب : مصاوب ، ويقول بعضهم :

حَكَوْتُ الكلام ، أى حَكَيْتَهُ ؛ وأهل العالمة يقولون : القَصَوَى ، ويقول
فيها أهل نجد^(١) : القَصِيَا .

وقد وردت أفعال ثلاثية تحكى لاماتها بالواو والياء ، مثل : عَزَوْتُ
وَعَزَيْتُ ، وَكَنَوْتُ وَكَنَيْتُ ، وهى قريب من مائة لفظة نظمها ابن مالك
النحوى فى قصيدة مشهورة .

(٩) فى لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بنى تميم ، يسكنون المتحرك
استخفافا ، فيقولون فى نَخَذَ ، والرَّجُلُ ، وَكَرُمَ ، وَعَلِمَ : فَخَذَ ، وَكَرَمَ ،
والرَّجُلُ ، وَعَلِمَ . وقال أبو النجم الراجز ، وهو من بكر بن وائل ، يصف
الشَّعْرَ الْمُتَعَهَّدَ بالبان والمسك :

* لَوْ عَضَرَ مِنْهُ الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ * .

وهذه اللغة كثيرة أيضاً فى تغلب ، وهو أخو بكر بن وائل . ثم إذا
تناسبت الضمتان أو الكسرتان فى كلمة خَفَّفُوا أيضاً فيقولون فى العُنُقِ
والإِبِلِ . العُنُقِ ، والإِبِلِ . قال سيديويه : وبما أشبه الأول فيما ليس على ثلاثة
أحرف ، قولهم : أراك مُنْتَفِخًا ، وانْطَلَقَ يَا قَتِي ، أى مُنْتَفِخًا وانْطَلَقَ ،
ثم قال : حدثنا بذلك الخليل عن العرب وأنشدنا بيتا لرجل من أزد السراة :

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَليْسَ لَهُ أَبٌ * وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانُ !

وسمعه من العرب كما أنشده الخليل ، وأصله « لم يَلِدْهُ » فلما أسكنوا
اللام على لغتهم حركوا الدال لتلا يجتمع ساكنان^(*) .

(١٠) فى « الخصائص » لابن جنى عن أبى الحسن الأخفش : أن من

(١) قال صاحب التخصيص : إن نجدا فى لغة هذيل نجد (بضم النون والجيم) .

(*) قلت : الامثل أن تكون حركة الدال كسرة ، لأن ذلك هو الاكثر عند

اجتماع ساكنين .

لغة أزد السراة تسكين ضمير النصب المتصل ، كقول القائل :
وأشربُ الماءَ مابى نَحْوَهُ عَطَشٌ . إلا لَأَنَّ عِيُونَهُ سَالَ وادِيها
(١١) لغات في كلمات :

تميم من أهل نجد يقولون : نَهَيْ ، للغدير ، وغيرهم يفتحها .
الوتر في العدد حجازية ، والوتر - بالكسر - في الذحل : الثار . وتميم
تسكسرها جميعا ، وأهل العالية يفتحون في العدد فقط .
اللحد واللحد : للذي يحفر في جانب القبر ، والرّفْع والرّفْع : لأصول
الفخذين ، فالفتح لميم ، والضم لأهل العالية .
يقال : وِتِد ، ووَتِد . وأهل نجد يُدغمونها فيقولون : وَدِّ .
وفي لغة بعض الكلايين يقولون : الدّواء ، وغيرهم يفتحها .
والعرب يقولون : شُواظٌ من نار ، والكلايون يكسرون الشين .
ويقولون : رُفْقَةٌ ، للجماعة ، ولغة قيس كسر الراء .
وقالوا : وِجْنَةٌ ووِجْنَةٌ ، وبالكسر لغة أهل اليمامة .
أهل الحجاز يقولون : خَمْسَ عَشْرَةَ ، وتميم يقولون : خَمْسَ عَشْرَةَ ،
ومنهم من يفتح الشين .
والحجازيون يقولون : لَعَمْرِي ، وتميم تقول : رَعْمَلِي ، وتحكى عنهم
رَعْمَرِي أيضا .

واللص في لغة طيء ، وغيرهم يقول : اللَّصَّتْ .
وبقيت ألفاظ أخرى كنا جمعناها فأضربنا عن ذكرها ، لأن هذا
الاختلاف غير مطّرد فلا يعتدُّ به فيما نحن بصدد منه .

(١٢) لغات في الإعراب :

في لغة هذيل يستعملون «مَتَى» بمعنى «مِنْ» ، وَيَجْرُونَ بها ؛ سُمِعَ من بعضهم : أَخْرَجَهَا مَتَى كُمَهْ ؛ أي من كُمَهْ ؛ ويروون من ذلك البيت المشهور
شَرِبَ بِنَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لِيَجِجَ خُضْرٍ لَهْنٌ نَبِيْجٌ

وفي لغة تميم ينصبون تمييز «كم» الخبرية مفردا ، ولغة غيرهم وجوب جرّه وجواز أفراده وجمعه ، فيقال : كم درهم عندك ، وكم عبيد ملكك ا و تميم يقولون : كم درهما ، وكم عبدا !

في لغة الحجازيين ينصب الخبر بعد «ما» النافية نحو : ما هذا بشرا ، و تميم يرفعونه .

في لغة أهل العالية ينصبون الخبر بعد «إن» النافية ، سُمِعَ من بعضهم :
إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ .

الحجازيون ينصبون خبر ليس مطلقاً ، وبنو تميم يرفعونه إذا اقترن بإلا ؛
فيقول الحجازيون : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، وبنو تميم : إلا المسكُ .

في لغة بني أسد يصر فون ما لا ينصرف فيما علةً منعه الوصفيةً وزيادة النون ؛
فيقولون : لست بسكرانٍ ، ويُلحقون مؤنثه التاء ، فيقولون : سكرانة .

في لغة ربيعةً وَعَنْمٍ ، يَبْنُونَ «مع» الظرفية على السكون ، فيقولون :
ذهبتُ معه ، وإذا وَايَهَا ساكُنٌ يكسرونها للتخلص من التقاء الساكنين ،
فيقولون : ذهبتُ مع الرجل . وَعَنْمٌ : حَيٌّ من تغلب بن وائل .

في لغة بني قيس بن ثعلبة يعربون «لَدُن» الظرفية ، وعلى لغتهم قرئ :
«من لَدُنْهِ علما» .

الحجازيون يبنون الأعلام التي على وزن فعال : كحزام ، وقطام ، على
الكسر في كل حالات الإعراب ؛ و تميم تعربها مالم يكن آخرها راءً وتمنعها

من الصرف للعلمية والعدل ؛ فإذا كان آخرها راء كـ « كَوَّابَر » « قبيلة » وظفار « مدينة » فهم فيها كالحجازيين .

في لغة هذيل أو « عقيل » يعربون « الذين » من أسماء الموصول إعراب جمع المذكر السالم ، قال شاعرهم :

نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَّاحَا يَوْمَ التُّخَيْلِ غَارَةَ مِلْحَا حَا
ومن لغة هذيل أيضاً فُتِحُ الياء والواو في مثل : بَيْضَات ، وَهَيَّات ، وَعَوْرَات ، فيقولون : بَيْضَات ، وَهَيَّات ، وَعَوْرَات ، والجمهور على إسكانها ؛ وقد وقفنا على أمثلة أخرى تتجاوزها اكتفاء بما قدمناه .

النوع الرابع

وهو يشمل اللغات التي ذكرها العلماء ولم ينسبوا لها وتكون في جملتها راجعة إلى تباين المنطق واختلاف اللهجات ، وهذا القسم هو اللغة أو أكثرها ؛ لأن الذين دونوها جمعوا كل لغات العرب وجعلوها لغة جنسية فلم يميزوا منطقاً من منطق ، ولا أفردوا لغة عن لغة ؛ إذ كان ذلك من سبيل خدمة التاريخ اللغوي ، وهم إنما أرادوا بصنيعهم خدمة القرآن وعلومه ، فلولا له لمضت لغة العرب في سبيل ما تقدمها ، ولما أتت مع أهلها ، وكان من يظفر اليوم بحرف منها فقد أحيا شيئاً من التاريخ .

ولو أردنا استغراق هذا النوع لخرجنا بالكتاب عن معناه إلى أن يكون مُعْجِماً من معاجم اللغة ؛ ولكننا نأتي بشيء من نادره ونقتصر على القليل من غريبه بما يحانس ما قدمناه ويتحقق به نوع من أنواع الاختلاف اللساني في العرب ، ومن أمثلة ذلك :

(١) إبدالهم أوأخر بعض الكلمات المجرورة ياء ، كقولهم في الشعاب والأرانب والضفادع : الشعالي ، والأراني ، والضفادي . قال ابن جنى في سر الصناعة ، وقد أورد قول الشاعر :

لها أشاريرٌ من لحمٍ تتمرُّه من الشعالي ووخزٌ من أرائها^(١)

لم يمكنه أن يقف الباء فأبدل منها حرفاً يمكنه أن يقفه في موضع الجز وهو الياء . . وليس ذلك أنه حذف من الكلمة شيئاً ثم عوض منها الياء . وقال وقد ذكر قول الآخر :

ومنهلٍ ليس له حوازقٌ وإضفادي جمه نقاق^(٢)

كره أن يسكن العين « من الضفادع » في موضع الحركة ، فأبدل منها حرفاً يكون ساكناً في حال الجز وهو الياء .

وفي الصحاح : قد يبدلون بعض الحروف ياء كقولهم في أمّا^(٣) : أيما وفي سادس : سادي ، وفي خامس : خامي . وجاءت لغات الإبدال وكلها غير منسوبة ولا مُسمّاة ، وهي كثيرة ؛ ومنها نوع طريف يعدّ من « لغات اللغويين » لأنهم جمعوه ورتبوه ؛ وهو في الألفاظ التي يُنطق فيها بلغتين

(١) الأشارير : جمع إشرارة ، وهي قطعة من اللحم تقدد للادخار ؛ والتمير : التجفيف . والبيت للنمر بن تولب الإشكري من أبيات يصف بها عقاباً .

(٢) الحوازق : الجماعات ، والجم : المساء الكثير ، والنقاق : جمع نقنقة ، وهي صوت الضفدع . وهذا البيت عزاه سيديويه لرجل من بني يشكر ، وقيل إنه مما صنعه خلف الأحمر ، فإذا صح ذلك ، فإن هذه اللغة تكون خاصة ببني يشكر المنسبة هذا البيت والذي قبله إليهم .

(٣) أما هذه هي الشرطية ، وفي لغة تميم وقيس وأسد ينطقون إما التي للتفصيل مثلها ، أي بالفتح ، ويروى لبعض شعرائهم .

يا ليتنا أمناشالت نعامتها أما إلى جنة أما إلى نار

بحيث يؤمن التصحيف : كالتى تُتطَق بالياء والتاء والباء والثاء ؛ والتاء والثاء
ونحوها مما يقع فى حروفه التصحيف ، وهذه الحروف هى :

ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ
ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ
ع	غ	ف	ق	ك	ل	ن	و

فالنون تشبته بالتاء والثاء ، والواو تشبته بالراء ؛ أما سائر الحروف
فالاشباه فيها ظاهر . وعلى أن هذا مما يرجع إلى الخط ويبعد أن يكون
العرب أرادوه ، ولكن اللغويين وُقِّقُوا فى عدّه من لغات الإبدال ، ومن
أمثلته : السَّرى والبرى : بمعنى التراب ، وثَجَّ الجريح ونَجَّ : سال دمه ، وفاح
الطيب وفاح ، وهلمَّ جرا ...

(٢) من العرب من يجعل الكاف جيما ، فيقول مثلاً : الجعبة ، فى «الكعبة»
وبعضهم ينطق بالتاء طاء : كأفِطْنى ، فى «أفِطْنى» قال الخليل : وهى لغة
تميمية قبيحة ^(١) .

(٣) نقل صاحب المخصص فى «باب ما يجيء مَقُولًا بحرفين وليس بدلا»
أن بعض العرب يقول . أَرَدْتُ عَنْ تَفْعَلُ كَذَا ، وبعضهم يقول . لِأَلْنى ،
فى «لَعَلْنى» وقال فى موضع آخر . وفى «لعل» لغات يقولها بعض العرب

(١) وهى فى لغة سفلة العوام فى مصر أيضا ، وتطارد فى كل تاء : كما يبدلون
الدال ضادا . ومن اللغات التميمية القبيحة ما نقله ابن خالويه من أنهم يقولون : الحمد لله
- بكسر الدال - كما تقولها العامة ، قال : ولا خير فيها ! وذكر أيضا فى «كتاب ليس»
فى دخول أَلف الوصل على المتحرك : أن عبد القيس يقولون : لاسل زيدا فى «اسأل»
وأن العرب تقول زيد الأحمر ، والحمر - بفتح الحاء والميم - والحمر - بفتح اللام
وتسكين الحاء وفتح الميم - ثلاث لغات ، وكلها فى العامة أيضا .

دون بعض، وهي: لعلّي، لعلني، عليّ، علني، لعلني، لعلني؛ وأنشد للفرزدق:

هل أنتم عائجون بنا لعلنا * ترى العرصات أو أثر الحيام
وقال أبو النجم .

* أَعْدُ لَعَلْنَا فِي الرَّهَانِ تُرْسِلُهُ *

يريد «لعلنا» وبعضهم يقول: لآتي؛ وبعضهم: لآتي، وبعضهم: لوآتي؛
وقال رجل: مَنْ يدعو إلى المرأة الضالة؟ فقال أعرابي: لوآني عليها خماراً
أسود؛ يريد: لعل عليها؛ وبما وقفنا عليه من لغاتها ولم يذكره في
المخصص: رَعَنَ ورَعَنَ وعن وَأَنَ ولَعَاءَ، بالمد، ومنه قول الشاعر:

لَعَاءَ اللَّهِ فَضَلِّكُمْ عَلَيْنَا * بشيء أن أممكم شريح

وتروى في «لعل» لغة بكسر اللام — لعل —؛ وقد أسلفنا أن لغة
عقيل الجر بلعل (*) وهو مما عزاه إليهم أبو زيد، وغيره يقول إن ذلك
في لغة بعض العرب.

وبما أورده في هذا الباب: قرأ فما تلعم، وبعضهم يقول: تلغزم.
وتَصَيَّفَتِ الشَّمْسُ للغروب، وتَصَيَّفَتِ، قال: ومنه اشتقاق الصيف.

(٤) وفي المخصص أيضاً عن السَّكَيْتِ في «لغات: عند»، تقول: هو
عِنْدِي، وَعُنْدِي، وَعِنْدِي؛ ومنه أيضاً «لدن» فيه ثمان لغات، وهي:
لَدُنْ، وَلُدُنْ، وَلَدِي، وَلُدْ، وَلَدْنْ، وَلَدْنْ، وَلَدْنْ، وَلَدْنْ، وَلَدْنْ، وَلَدْنْ،
والذي، لغات: الذي بإثبات الياء، واللَّذِ، واللَّذِ، واللَّذِ؛ وفي التثنية
اللَّذَانِ، واللَّذَانِ، واللَّذَا؛ وفي الجمع: الذي والذون واللاءون، واللاءوا،
واللائى — بإثبات الياء في كل حال — والأولى؛ وللبؤنث: اللآئى، واللاء

(*) قلت: لم يسبق هذا القول، فلعله سهو من المؤلف.

واللاتي ، واللّت ، واللّت ، واللّتان ، واللّتان ، واللّتان ؛ وجمع التي : اللاتي :
واللات ، واللواتي ، واللوات ، واللّوا ، واللّاء ، واللّات .

ومن لغات « هو وهي » : « هو ، وهي » بالسكون - وهو ، وهي

قال بعضهم :

وإن لسانى شهدة يُشتَقى بها * وهو على من صبه الله علقم
وتُحكى فيهما لغة رابعة ، وهي أن تحذف الواو والياء وتبقى الهاء
متحركة فتقول : هـ ، هـ .

ومن لغات « لا جرم » على مارواه الكوفيون : لا جر ، ولا ذا جرم ،
ولا ذا جر ، ولا إن ذا جرم ؛ ولا عن ذا جرم .

ومن لغات « نعم ، حرف الإيجاب » : نعم ، ونعم ، ونعم ، بإبدال
العين حاء كما أبدلت الحاء من « حتى » عينا في ففحة هذيل فقيل : عتي ،
كما مر في موضعه .

(٥) بعض العرب يبدل هاء التأنيث تاء في الوقف ، فيقول : هذه أمت ،
« في أمة » ، وُسْمِعَ بعضهم يقول : يا أهل سورة البقرت ، فقال مجيب :
ما أحفظ منها ولا آيت ! ويؤخذ مما ذكره ابن فارس في فقه اللغة أن
هذه اللهجة كانت من اللغات المسماة المنسوبة إلى أصحابها في القرن الرابع ،
ولكننا لم نقف على نسبتها : ونقتصر من ذلك على هذا القدر فإنه كفاء
الحاجة فيما نحن بصدد منه .

النوع الخامس

وهو ما يروونه على أنه لغة في الكلام أو لغة من المتكلم ، كالألفاظ
التي وردت بالراء والغين ، أو بالراء واللام ، أو بالزاي والذال ، أو بالسين

والثاء ، أو بالشين والسين ؛ فكل ذلك مما يشك فيه الرواة ، لا يجزمون بأنه لغة فرد أو لغة قبيلة ، وقد قال الأنباري في شرح المقامات يذكر أنواع اللثغة في منطقتهم : اللثغة تكون في السين ، والقاف ، والكاف ، واللام ، والراء ؛ وقد تكون في الشين . فاللثغة في السين أن تبدل ثاءً ، وفي القاف أن تبدل طاءً ، وربما أبدلت كافاً ؛ وفي الكاف أن تبدل همزة ، وفي اللام أن تبدل ياءً ، وربما جعلها بعضهم كافاً ؛ وأما اللثغة في الراء فإنها تكون في ستة أحرف : «ع غ ي دل ط ،» وذكر أبو حاتم أنها تكون في الهمزة . اهـ

قلنا : وليس ما ذكره أبو حاتم بغريب ، فقد رأينا في «بغية الوعاة» في ترجمة ركن الدين بن القوبع النحوي المتوفى سنة ٧٣٨ أنه كان يلبغ بالراء همزة .

وبعضهم يلبغ في اللام فيجعلها ثاءً ، ويسمونه الأرت ؛ أما النطق بالحاء هاء فيسمونه ههّة ، كقول صاحب الصحاح : اللّهُسُّ لغةٌ في اللّحسِّ ، أو ههّة .

عيوب المنطق العربي

وقد رأينا توفية لفائدة هذا الفصل أن نذكر عيوب المنطق بأسمائها ،

وهي :

(التمتمة) ويقال لصاحبها : التتمام ، وذلك إذا تعتم في التاء ، فإذا تردد

في الفاء فتلك :

(الفأفأة) وصاحبها فأفاء .

(والعقلة) وهي التواء اللسان عند الكلام .

(والحبسة) تعذر النطق ولم يبلغ المتكلم حد الفأفاء ولا التتمام ، . يقال

إنها تعرض في أول الكلام فإذا مر فيه انقطعت .

(واللفف) إدخال بعض الكلام في بعض .

(والرتة) إيصال بعض الكلام ببعض دون إفادة ، وقد تقدم لها معنى

آخر في اللغثة .

(والغمجمة) أن يسمع الصوت ولا يبين لك تقطيع الحروف ولا تفهم معناه

(والطمطمة) أن يكون الكلام شديها بكلام العجم ؛ وقيل هي إبدال الطاء

تاءً لأنهما من مخرج واحد ، نحو السلطان في «السلطان»

(واللكنة) وهي إدخال بعض حروف العجم في بعض حروف العرب ،

ومنها قولهم : فلان يرتضخُ لكتنةً فارسية . وعدوا منها إبدال

الهاء حاءً ، والعين همزة .

(والغنة) وهي أن يشرب الصوت الخيشوم ، ثم هي عيب إذا جاءت

في غير حروفها .

(والحنة) ضرب منها .

(والترخيم) حذف بعض الكلمة لتعذر النطق به .

(اللثغة) وقد تقدم الكلام عليها ، غير أننا رأينا فيها كلاما حسنا لبعضهم قال : وتكون في أربعة حروف (ق س ر ل) فالتى تعرض للقف يجعلها صاحبها طاءً ، فيقول : طُلْتُ « في قلت » ، ومنهم من يبدلها كافا . وأما السين فتبدل ثاء . والتي تعرض في الراء أربعة أحرف : منهم من يجعلها غينا ، ومنهم عينا ، ومنهم ياء ، ومنهم زايا ؛ فينطقون لفظ « عمرو » على أنواع اللثغة هكذا : « عمغ ، وعمع ، وعمى ، وعمز » . وأما التى تعرض في اللام فإن من أهلها من يبدلها ياء ، ومنهم من يجعلها كافا وهى لغة قبيحة . اهـ

ولا حاجة بنا لإيراد الأمثلة من ذلك جميعه ؛ فإنما أردنا بيان نوع من أنواع الاختلاف الطبيعى فى لهجاتهم ، وذكر هذه الحروف التى تغير شيئا من هيئة المنطق ، حتى نُقَفِّ بذلك على ما أوردناه ، ونُوَفِّى الفائدة بما أوردناه .

تنبیه

ولا يفوتنا أن ننبه القراء إلى أن أنواع الاختلاف التى بسطناها لاتزال متحققة فى اللهجات العامية المعروفة اليوم فى مصر والشام والعراق وسائر الأقطار التى يتكلم أهلها الفصحى البلدى أو العربية المطلقة ، وقد ذهب بعضهم إلى أن هذا الاختلاف لم يأت عبثا ، بل هو طبيعة الاختلاف

بين العرب الأولين الذين استوطنوا البلاد أيام الفتوح نخرج من أصلابهم هؤلاء المتأخرون ؛ ومن لم يمتّ إليهم بنسب كان منهم بسبب من الولاء والمخالطة ونحو ذلك . وعلى هذا يكون ما تصيبه في لهجات العوام بما يوافق لغات العرب ليس إلا نسباً لفظياً يدل على ما وراءه من النسب التاريخي بين طوائف العوام وقبائل العرب ..

نعم إن اللغة ميراث تاريخي ، ولكنها كذلك في الجملة ، فيقال إن لغة أمة متفرعة تدل على تحقيق النسبة التاريخية بينها وبين أمة اللغة نفسها ، ولكن من الخطأ الواضح أن يقال إن نسب المفردات في الكلام يرتبط بنسب الأفراد في المتكلمين ؛ فإذا رأيت أهل مصر جميعاً يقولون : مَشَاءَ الله في « ماشاء الله » ، فلا يدل ذلك على أنهم من بقايا عرب الشَّحر وعمان الذين يحذفون بعض الحروف اللينة ، وهي اللخخانية كما مر في موضعه ، وإذا رأيت كثيرين من أهل البحيرة والغربية يقولون : أَحْمَا في « أحمد » : وتأكُوا في تأكل ، . والبصَا في البصل ، ، فذلك لا يدل على أنهم من عرب طيئ الذين يقطعون اللفظ قبل تمامه ، وهي القُطعة كما بيناه .

ولو ذهبنا نعارض كل ما كان من هذا القبيل بالمأثور من لهجات العرب على أن نحقق نسبة هذا الميراث المنطقي إلى قبائلهم ، لتقحمنا خطة من الغيب ، ولأوشكنا أن نضع علماً كله جهل ، وإن كان هذا البحث مما يُهيج للنظر سُبُلاً من الكلام ويفتق للذهن أموراً من الجدل ، بيد أنه التاريخ المزور ، والشهادة الظنية على حق اليقين .

والصحيح أن الألسنة هي الألسنة في كل زمان ، وما جرى عليه العرب في لغتهم جرت عليه العامة في لغتها ؛ فهم يتصرفون في المنطق تصرف

المتمكن المستقل ، لأن العامية لا ترجع إلى قاعدة مضبوطة ، ولا هي من اللغات المكتوبة فتقف عند حد محدود ؛ ولكنهم يُلَوِّنُون بها ألسنتهم على ما يصرّفونها من الأسباب الخلقية ، ثم ما تُقَوِّمُ عليه من أحوال المجتمع بين موروث ومكتسب ؛ ولسنا ننكر ألبتة أن التقليد قد فعل في اللغة العامية ما فعله في العربية قبلها ، بل كان أهل الأمصار في صدر الإسلام - وهم أصل العامية - يتكلمون على لغة النازلين فيهم من البدو ، كما كان العرب النازلون بقرب السُّبُل ومجامع الأسواق يتكلمون على لغة من يليهم من العامة . واللغة لا تُخَلَقُ على لسان أحد ، بل لا بد من التقليد والمحاكاة ؛ ولكننا ننكر نسبة الناطقين إلى قبائل من العرب تُوافقها في هيآت المنطق ، بعد أن تصرف أهل الأمصار في اشتقاق اللغة كما تصرّف العرب ، وأخذوها بالتقليد والمحاكاة عن كل شفة ، وكان لهم في سياستها استقلال أوسع بكثير مما كان العرب .

ونحن نذكر هنا كلمة واحدة صح نقلها عن العامية أول عهدا في الشام ، ثم هي لا تزال دائرة إلى اليوم في العامى والفصيح . وهي لفظة « عليه » فقد نقل صاحب « الأغاني » كلمة من الشعر العامى في دمشق زمن الوليد بن عبد الملك جاءت فيها هذه الكلمة « وَيَلِّ عَلَوْه » وهي تنطق كحرف (O) وينطقونها اليوم في الشام « -علاه » وقد مرت هذه اللغة عن العرب ، وفي الفصيح « عَلَيْهِ » وفي اللهجات المصرية الغالبة « عَلَيْهِ » و « عَلَايَه » و « عَلَيْهِ » و « عَلَيْهِ » بالإمالة كحرف (E) و « عَلَيْهِ » بغيرها كحرف (I) وذلك أكثر ما يمكن أن تدار عليه اللفظة ؛ فإذا استطعنا تحقيق نسبة هذا المنطق إلى قبائل معينة فهل تحقق بها نسبة الناطقين أيضا ؟ هذا ما لا جواب عليه إلا أنه لا جواب له ؛ والتاريخ وإن كان من الكلام غير أنه ليس كل الكلام من التاريخ .

البقايا الأثرية في اللغة

الألفاظ في كل لغة من اللغات إنما هي أدوات الحياة الذهنية الخاصة بالنفس ، كما أن مدلولاتها أدوات الحياة المادية الخاصة بالحواس ؛ فالذهن يشبه أن يكون في علم الحياة كتاباً موضحاً بالرسوم : يقرر الحقيقة ويمثلها ويدخلها بين أجزائها ، ولكنه لا يعطيها ؛ فقد تعلم لذة الطعام إذا كنت جائعاً وتتصوره أقرب من قوت ما بين اليد إلى الفم ، وتخيل منه كل ما تشتهي النفس ، بل قد تجد طعمه ورائحته إذا كنت شاعراً دقيقاً موضع الاتصال بين الحواس الظاهرة والباطنة ؛ ولكن تلك المائدة الذهنية على كثرة ما وسعت وطيب ما احتوت ، لا تعدل عندك لقمة واحدة تلجج الفكين !

فالألفاظ مقصورة دائماً عن بيان معانيها بيانا يطابق نوع الخلق ويوافق حالة الوجود ، فإذا قيل أمامك : جاء زيد ، وكنت لا تعرف من زيد هذا ، لم تعد أن تتمثل رجلاً من الرجال ، ولكنك إذا عرفته تمثلت نوعاً من الخلق متميزاً بحالة خاصة من أحوال الوجود ؛ ومن هنا كان التاريخ - الذي هو بيان نفسى محض لا يؤدي إلا بالألفاظ - من المعاني السكينة المبهمة التي لا تثبت على قياس واحد من الحقيقة ، بل لا بد فيها من الزيادة والنقص ، لأن مرجعها إلى التصور ، وهو مجموع ظلال متقلبة على النفس .

ومن التاريخ ما لا يقتصر الإبهام على مدلوله فقط ، ولكن يتناول الألفاظ الدالة أيضاً ، وذلك لأن صورته الذهنية تكون في مجموعها ملفقة ، غير مضبوطة على قياس مألوف من حياة المتكلم ؛ فإذا أصاب تلك الألفاظ لم يجد لها في ذهنه رسماً معيناً ، لأنها أطلال زمنية ؛ وأكثر ما يكون ذلك

في العادات والمصطلحات اللغوية التي تتغير بتغير الأزمان والأقوام ، فإذا انقرض أهلها انقرضت معهم وبقيت ألفاظها في اللغة مهمة في ذاتها ، حتى إذا أُلحقت بالشرح التاريخي أو اللغوي الذي يكشف غموضها ويزيل إبهامها دخلت في الحياة الذهنية ، ولكنها تبقى مع ذلك بالنسبة لانقطاعها من الوجود بقايا أثرية في اللغة ^(١) .

ولو ذهبنا إلى المعارضة بين ألفاظ الحياة العربية الأولى وما اختصت به من المعاني ، وبين هذه الحياة الحضرية ومستحدثاتها ، لرأينا قسماً كبيراً من اللغة يتنزل منها منزلة البقايا الأثرية ، لأننا لا نحتاجه ولا هو مما يعد فضلاً عن الحاجة فينتظر به وقتها ؛ وذلك كأسماء الإبل وصفاتها الكثيرة ، وكأسماء كثير من الحشرات وما جاءت به اللغات المتعددة ، وهو كثير تطفح به معاجم اللغة ؛ ولقد نرى أن ذلك مما يصح أن يسمى «لاتين العربية» قياساً على اللغة اللاتينية التي لا يستعملها الأوربيون ولكن يشتقون منها أسماء المصطلحات التي تمس إليها الحاجة فيما يتحدثون من أهورهم ؛ لولا أن «لاتينا العربي» يحتاج منا إلى عريية تلامه ؛ فإن استحياء الماضي لا يكون إلا بالملازمة بينه وبين روح الحاضر .

ولسنا إلى ذلك نذهب ، فهو بجملته لا يخرج عما يسمونه وحشياً ^(٢) أو

(١) سنشير إلى هذا المعنى بمزيد من البيان عند الكلام على خشونة الشعر الجاهلي متى انتهينا إليه .

(٢) قال ابن رشيق : إذا كانت الكلمة حسنة مستغربة لا يعلمها إلا العالم المبرز والأعرابي الفح ، فتلك وحشية .

غريباً^(١) أو حوشياً^(٢) ، وإنما نريد بالبقايا الأثرية ما أراده علماء اللغة أنفسهم حين جمعوها ، فإنهم عدّوا من اللغات : منكرًا ، ومتروكا ، ومُمانًا ؛ فالمنكر : ما لا يعرفه بعض أئمة اللغة لكونه مهمل الاستعمال في العرب إلا قليلا ، وهو دون الضعيف الذي ينحط عن درجة الفصيح : كقول بعض أهل الحجاز : ذَأَى يَذَأَى ، وهى فى لغة أهل نجد : ذوى يذوى ، وعليها الاستعمال والمتروك : ما كان قديما من اللغات ثم ترك واستعمل غيره ، وهذا ما سميناه أنفا « بالمصطلحات اللغوية » : كالغزّين فى بعض تلك اللغات المتروكة : أى الشدقين ، واحدهما غزّ . والبُعقوت والبُلُقوت : أى القصير ، ونحو ذلك . والممات : ما أميت استعماله : كأسماء الأيام والشهور فى اللغة الأولى على ما زعموا ، وقد ذكرها صاحب الجهرة ، وهى هذه :

السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
شيار	أول أهون وأوهد	جُبار	دُبار	مونس	عروبة	
وأسماء الشهور						

الحرم صفر ربيع الأول ربيع الآخر جمادى الأولى جمادى الآخرة
المؤتمر ناجر خوان وبصان الحنين ربي

(١) تتفاوت درجات الغريب بمقدار العناية بحفظه ، حتى يبلغ أحيانا أن لا يعد غريباً إلا ما ذهب معناه وشاهده من العلم : فقد كان إمام اللغة فى عصره محمد بن على الأنصارى الأندلسى المتوفى بالقاهرة سنة ٦٨٤ يقول : أعرف اللغة على قسمين : قسم أعرف معناها وشاهدها ، وقسم أعرف كيف أنطق بها فقط . وسنذكر أشياء من عنايتهم بالغريب وحفظه فى باب الرواية .

(٢) نسبة إلى الحوش : وهى بقايا لابل وبار التى ذكرناها فى أصل العرب ، والمراد أن ذلك غريب نادر .

رجب شعبان رمضان شوال ذو القعدة ذو الحجة
الأصم عاذل ناتق وعل ورنه برك^(١)

ومن المُمات عندهم لغاتٌ في التصريف : كقول الكسائي : محبوب ،
مِنْ حَبَيْتْ ، وكأنها لغة قد ماتت ، كما قيل : دِمَت أدوم ، ومِتَّ أموت ،
وكان الأصل أن يقال أَمَاتُ وأَدَامُ* في المستقبل - المضارع - إلا أنها قد
تركت . ومن ذلك « ليس » الفعل الناقص ؛ فإن بعضهم يظن مضارعه وأمره
من الأفعال المُمات ؛ وبما عدوه متروكا من أسماء العادة العربية لزوال
معانيه في الإسلام : المِرباع : وهو ربع الغنيمة ، وكان خاصاً بالرئيس ، ثم
صار في الإسلام ، الخمس . والنَّشِيطَةُ : وهي أن ينشط** الرئيس عند قسمة
المتاع الشيء النفيس يراه ، إذا استحلاه . والفُضُول : وهي فضول المقاسم
كالشيء . إذا قُسم وفضلت فضلة منه : كاللؤلؤة والسيف والدرع والبيضة
والجارية ؛ فكان ذلك من قسم الرئيس . وقد جمع هذه العادات كلها
ابن غنمة الضبي في مرثيته لبسطام بن قيس إذ يقول :

لك المِرباعُ منها والصفايا * وحُكْمُك والنشِيطَةُ والفضولُ

(١) ينسب ابن الكلبي ربي وحنيناً إلى عاد ، ويجعل الاسمين من لغتهما ...
وقال الفراء في كتاب الأيام والليالي : خوان ، من العرب من يشدده ومنهم من يخففه
« ومنهم من يلفظه بالحاء » ، ووبصان ، منهم من يقول : بوصان ، ومنهم من يقول :
بصان والحنين ، منهم من يفتح حاءه ومنهم من يضمها . قال : وجمادى الآخرة يسمى
ورنة ساكن الراد ، ومنهم من يقول : رنة كزنة « وقد تقدم أن ورنه لذي القعدة ،
والفراء يسميه : هواعا » . وفي هذه الأسماء واشتقاق بعضها كلام كثير وقفنا عليه في
كتب مختلفة ، ولا حاجة لنا به في هذا الموضع .

(*) قلت : كما يقال في مضارع خاف : أخاف .

(**) قلت : ينشط : يأخذ لنفسه اختلاساً .

أما الصفايا فبقيت في الإسلام ، وخص بها النبي صلى الله عليه وسلم ،
لأنه اصطفى في بعض غزواته من المغنم أشياء : كالسيف اللهزم ، والفرس
العتيق ، والدرع الحصينة ، والشيء النادر ؛ وذلك يسمى الصَّفِيّ ، قالوا :
وقد زال هذا الاسم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم .

والمُعمات من أسماء العادات شيء كثير يستجرُّ الكلام إلى قسم من
تاريخ العرب لا يسعه هذا الموضوع ؛ فقد كانوا أهل مُغاورات وإغرام
بالمعاقرة والمياسرة ونحوها ، ولكل ذلك أسماء وصفات ، فنجتزئ
بما ذكرناه ، ولكن لا بد من التنبيه على شيء دقيق من هذا الباب ، وذلك
أننا لو تدبرنا الكلام الذي نستعمله لرأينا أشياء كانت من عادات العرب
الخاصة بها ثم نقلتها الحضارة إلى معنى يناسبها بعد أن انتزعت منها الأصل
التاريخي ، فمن ذلك أن الواحد يقول : نحن فعلنا ، وليس معه غيره ،
فلا يظنُّ إلا أنه أراد تعظيم نفسه ، وأنه ليس لهذا الاستعمال من أصل
تاريخي في الكلام . وإنما الأصل أن العرب كانوا قبائل وجماعات ،
فكان الرئيس الذي له أتباع يرضبون لغضبه ويرضون لرضاه ويتداعون
لأله ، كأنهم أجزاء من شخصه ، يقول : أمرنا ، ونهينا ، وغضبنا ، ورضينا
لعله بأنه إذا فعل شيئاً فعله تبعاً لا يخذلونه ولا يخالفونه ، ثم كثرة
استعمال العرب لهذا الجمع ملحوظة فيه تلك الدلالة ، ثم استفاض في الكلام
حتى صار الواحد من عامة الناس يقول وحده : قمنا ، وقعدنا ، لا يريد
إلا المعنى الحضري المصنوع ، وهو التعظيم الحقير ...

نوّ العربية

وطرق الوضع فيها

العربية أوسع اللغات مدى ، وأغزرها مادة ، وأوفاهن بالحاجة الحقيقية من معنى اللغة ؛ لكثرة أبنيتها ، وتعدد صيغها ، ومرونتها على الاشتقاق ، وانفساحها من ذلك إلى ما يستغرق اللغات بجمليتها ، مع أنها أقل هذه اللغات أوضاعا ، حتى إن المستعمل منها لا يتجاوز ستة آلاف تركيب ، وإذا رددت الثلاثي منه وما فوقه إلى التركيب الثنائي ، لم يكد يزيد ما يخرج منه على ثلاثمائة لفظة ، هي أصل الأوضاع وسائر التراكيب المستعملة متفرع عنها ، كما تفرعت سائر مواد اللغة عن هذه التراكيب بالاشتقاق ، وهي في الجملة لا تقل عن ثمانين ألف مادة : عدة ما اشتمل عليه معجم لسان العرب .

وظاهر أن اللغة لم تترام إلى هذا الاتساع إلا بعد أن قلبت على وجوه كثيرة في الاستعمال ، وأديرت على مناحي مختلفة من الوضع ؛ بما في أصل تكوينها من الحياة النامية التي تكافئ حياة أهلها وتماد أزمنتها مهما كثرت أغراض هذه الحياة واستفاضت معانيها واستبحرت في مذاهب العمران ؛ فهي في الكفاية سواء يوم كانت لغة الطبيعة البدوية الخشنة لا تُلقِيها إلا على أسنة البدو الذين هم الجزء المتكلم من تلك الطبيعة الصامتة ، ويوم صارت لغة الحياة المنبسطة تُصَرِّفها الألسنة والأفلام في مناحي العلوم والآداب والصناعات التي قام بها التمدن الإسلامي . وإن صمت الطبيعة البدوية إنما هو في حقيقة الاعتبار جزء متمم في المعنى للغة أهلها ، كما أن

حركة العمران إنما هي حركة العمل في مصنع اللغة . وليس يخفى أن حياة اللغة وموتها أمران يُؤخَذان بالاعتبار ؛ فإن اللغة الحية هي التي تكون مشايعة بأوضاعها لكل ما يجدُّ من مستحدثات الحياة ، فكلمة خَلَّتْ ألفاظها المتداولة بين أهلها بما يَصوِّر معنى جديداً أو يؤدي غرضاً حادثاً ، لم تعقم أوضاعها بما ينتج هذا اللفظ الجديد ويسدُّ هذه الخلة الطارئة ؛ فهي بذلك فيما تأخذ وتدع كأنها تتنفس ، والتنفسُ أولُ صفات الحياة .

ولكن اللغة التي تُرمَى بأنها في سبيل اللغات الميتة ، لا يزال يطرأ عليها النقص كلما زادت مستحدثات الحياة ؛ لوقوفها عند حد من الوضع محدود ، وعودها بكل طريق تُدفع إليه من طرق التعبير ، فلا يبرح أهلها يتناولون من غيرها ، ويزيدون نقصها ؛ حتى تصبح بهذه المداخلة لغةً جديدة من عمل الزمن ، وكأن أصلها بقية من أهلها ، وأهلها بقية من أصلها ؛ لفقدان المميزات الجنسية التي أخص دلائلها اللغة .

وقد عرّفوا الحيَّ بأنه الكائن الذي ينمو من باطنه ؛ فإذا كان في اللغة ما يساعد على نموها المستمر مع بقائها متميزة في نفسها — بحيث تحيل كل ما يُدخلها من ألفاظ اللغات الأخرى إلى أوضاعها الخاصة بها والمقومة طبيعتها ، فلا تتحيفها لزيادة الطارئة عليها مهما بلغت ، ولا تُخرجها من حيزها إلى مضطربٍ لا تثبت لها فيه الجنسية ولا ينطبق عليها وصف الاستقلال — وإلا فتلك هي اللغة التي أحقُّ ما تُوصف به أنها سائلةٌ في طرق الكلام ، وأن أهلها صعاليك في طرق التاريخ !

والعربية قد غنيت بأوضاعها حتى كأنها خلقت لتمام الزمن ، وفيها من أسباب النمو ما يحفظ عليها شباب الدهر ، غير أنه قد أصابها ما أصاب أهلها

من تبدد الكلمة واضطراب الأمر ووهن الاستقلال وتمزق المجتمع ، فأصبحت
بعدهم كأنها محكومة بقوة خفية لا يُعرف ما هي ولا يظهر منها إلا أثرها الذي
تتبينه فيما لحق اللغة من الضعف وما رهقها من العجز ، وفي جمودها على
حال واحدة كأنها مقبورة في كتبها منذ تراجع التمدن الإسلامي أيام العباسيين
إلى قريب من هذه الغاية .

ومتى كانت اللغة صورة الأمة فإن كل ما يعتور هذه يتصل أثره
بتلك ضرورة . ولذلك بقيت العربية في نفسها على مرونتها الأولى حتى
يُتاح لها أقوام كأولئك الأقوام ، وتُقَيِّضَ لها أقلامٌ كتلك الأقلام .
وليس من غرضنا أن نفيض هنا في هذه المعاني ، وإنما زيد لنبين أنواع
النمو في هذه اللغة ، والطرق التي جرت عليها في الوضع ؛ إذ لولا ذلك
ما خَطَّت اللغة في التاريخ خطوة واحدة .

طرق الوضع

وأنت إذا تدبرت المأثور من ألفاظ اللغة ، وجدته في الجملة لا يخلو
من ثلاث : إما أن يكون مرتجلاً أو مشتقاً ، أو منقولاً على وجه من
وجوه المجاز ؛ وهذه الثلاث هي طرق الوضع التي تقلبت عليها اللغة ،
وهي تشبه أدوار الحلقة الكاملة ، فإنها ثلاثة أيضاً : التركيب ، والقوة
والجمال ؛ فالجواز جمال اللغة ، والاشتقاق قوتها ، والارتجال تركيب
الحلقة فيها ؛ ويندر أن تجد ذلك كله في لغة من اللغات على مقدار
ما تجده في العربية ؛ فلا جرم كانت حريّة بأن تكون مناط الإعجاز ، لأنها
الحلقة اللغوية الكاملة .

الارتجال

هو وضع اللفظ ابتداء في أول أمر اللغة بتقليد الطبيعة كما مر في موضعه ؛ ولا يمكن أن يحاط بأوائل كلامهم ، وعلى أي مقادير كانوا يضعونها ، غير أنه مما لا شك فيه أنه لم يبق وجه للزيادة على ما ارتجلوه ؛ لتقليدهم صور التراكيب المرتجلة على كل ما في آلات الصوت من المقاطع ، بحيث لم يدعوا منها إلا المُستكْرَة المبدوء مما يتعتم به اللسان وينبوعه السمع ولا يكون منه إلا تنكير الأسلوب وتغيير ديباجة اللغة ؛ بيد أن هذا إنما هو في الارتجال الذي تُرَاعَى فيه النسبة بين اللفظ الموضوع والمعنى الموضوع له ، كحكاية الأصوات والحركات الطبيعية ونحوها ، أما فيما عدا ذلك فإن العرب كانوا يتصرفون في لغتهم ، فيرتجلون ألفاظا قليلة ليست فيها ولا هي مأخوذة بالاشتقاق ، كما يصنع كثير من العامة اليوم ؛ فقد يتفق لأحدهم أن يضع كلمة يرتجلها المعنى من المعاني على طريق التظرف والتلمح ، فلا تلبث أن تشيع وتصير من أصل اللغة ؛ وكذلك كان يفعل العرب .

قال ابن جنى فيما ينفرد به العربي من اللفظ ولا يُسمع من غيره ما وافقه ولا ما يخالفه : « إنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته ؛ لأنه إما أن يكون شيئا أخذه عن نطق به بلغة قديمة لم يشاركه في سماع ذلك منه أحد ... أو شيئا ارتجله ؛ فإن العربي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يُسبق إليه ، فقد حكى عن رؤبة وأبيه ^(١) ، أنهما كانا يرتجلان ألفاظا

(١) رؤبة بن العجاج هو وأبوه راجزان مشهوران من العرب ، وكان رؤبة خاصة بصيراً باللغة قماً بحوشها وغريبها ، حتى لا يرون في التشبيه أن في معد بن عدنان أفصح منه ؛ وتوفي رؤبة بالهادية سنة ١٤٥ هـ عن سن عالية .

لم يسمعها ولا سُبِقا إليها . أما لو جاء ذلك عن مُتهم أو من لم تُرَقَ به فصاحته
ولا سبقت إلى الأنفس ثقتُه ، فإنه يُردُّ ولا يقبل ، اه

ومهما يكن من ذلك فإن الارتجال أمر مفروغ منه ، لأن تاريخ الشباب
كله لا يقع فيه يومٌ واحد من عهد الطفولة .

الاشتقاق

كل ما وُضع من اللغة ارتجالاً فإنما وُضع لمناسبة بين الدالِّ والمدلول
على وجه من الوجوه ؛ ولولا تحقُّق هذه المناسبة ما تأتَّى للواضع أن يشتق
لفظاً من لفظ ، لأن الأصل في الاشتقاق المناسبة في المعنى والمادة ؛ فلولا
اعتيادهم مراعاة المناسبة في الوضع الأول ما تنبهوا إليه في الوضع الثاني ؛ لأن
بعض الأشياء يدعو إلى بعض ، والارتقاء سنة لا بد فيها من اطراد النسبة .
وعلى هذا أمكنهم أن يجعلوا كل مقطع من المقاطع الثنائية أصلاً في الدلالة ،
ثم يفرعون عنه بالاشتقاق معانيه الجزئية المختلفة التي ترجع في أصل الدلالة
إليه ؛ فكأن المعاني سلائل مرتبة تنحصر كل طائفة منها تحت جنس معلوم ،
على ما قرروه في مذهب النشوء والارتقاء . ولا يزال هذا التسلسل متحققاً
في اللغات السامية الباقية إلى اليوم ، وهو أظهر في العربية منه في أخواتها ؛
حتى ذهب بعض العلماء الذين استقرَّوا تراكيب اللغة إلى أن هذا الأصل
مُستصحب في كل تركيب ، بحيث لا يخلو مما يرجعه إليه ولو تأويلا من
طريق المجاز ، إلا ما تخلف عن سلسلته لأمر طارئ على أصل الوضع ، كأن
يكون مُبدلاً من لفظ آخر ، أو مقلوباً عنه ، أو داخلاً في تركيب المادة
من لغة أخرى ؛ لأن العلماء الذين دوّنوا هذه اللغة جمعوها من لغات كثيرة

بعد أن تدخلت هذه اللغات بعضها في بعض ، لتعاورِ العربِ ألفاظها جميعاً ؛ نحفي بهذا التداخلِ كثيرٌ من وجوه الوضع الاشتقاقى ؛ وأضاع النقل كثيراً من ألفاظ اللغة مما انثلمت به سلسلة أوضاعها فأصبحت بحيث لا يمكن أن يُدَلَّ فيها على تحقق التسلسل إلا باعتبار الأغلب الأعم .

وقد نقلوا عن بعض المعتزلة أنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع ؛ وكان بعض من يرى هذا الرأي يقول : إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها ، فسئل : ما مسمى «إذغاخ» ؟ وهو بالفارسية الحجر ؛ فقال : أجد فيه يدساً شديداً ، وأراه الحجر ...
أما خواص أهل اللغة والعربية فقد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني ؛ وقد عقد لها ابن جنى باباً في الخصائص سنشير إليه عند الكلام على التمدن اللغوى .

وأول من ابتدع القول بأن المعانى سلائلٌ مرتبةٌ ، وأن الألفاظ المختلفة تردُّ في الاشتقاق إلى قدرٍ مشترك ، هو فيلسوف العربية أبو الفتح بن جنى المشار إليه ؛ وكان شيخه أبو على الفارسى يأنس بهذا الرأي قليلاً .
أما علماء العربية فقد قالوا إن ذلك ليس متعمداً في اللغة ؛ لأن الحروف قليلة وأنواع المعانى المتفاهمة لا تكاد تتناهى ... ولا يُنكر مع ذلك أن يكون بين التراكيب المتحدة المادة معنى مشتركٍ بينها هو جنس لأنواع موضوعاتها ، ولكن التحليل على ذلك في جمع مواد التركيب ، كالطلب لعنقاء مغرب ، وجواب ذلك عندنا ما تقدم الإيماء إليه ، من مداخلة اللغات وتفريط النقلة ونحو ذلك ، مما لا ينتظم به أمر التاريخ اللفظى في هذه اللغة .

ولابن جنى فى تحقيق رأيه كلام سابغ الذيل سنشير إليه فى الفصول التالية
أما الكلام على الاشتقاق من حيث هو علمٌ ذو أقسام وحدود ، فهو
مبسوط فى مواضعه من كتب الصرف والكتب الأخرى المجردة فى هذا
العلم ، ولا حاجة بنا إليه ؛ لأننا إنما نريد جهة التاريخ منه وكونه سبباً من
أسباب نمو اللغة وطريقة من طرق نشأتها .

وقد قلنا فى تحقيق المناسبة بين الألفاظ والمعانى وأن أكثر أهل اللغة
والعربية مطبقون على ثبوتها ، لأنها فى الحقيقة ليست إلا توسعاً فى المناسبة
الأولى التى هيات للواضع أن يضع بالتقليد والمحاكاة . ونحن ذاكرون
طرفاً مما يثبت تلك المناسبة :

قال البيضاوى فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَا رِزْقِنَاهُمْ يَنْفِقُونَ ﴾ :
أنفق الشيء وأنفده أخوان ، ولو استقرت الألفاظ وجدت كل ما فاهو
نون وعينه فاء دالا على معنى الذهاب والخروج .

وقال فى تفسير قوله عز وجل : ﴿ أولئك هم المفلحون ﴾ : والمفلح
(بالحاء والجيم) : الفائز بالمطلوب ، كأنه الذى انفتحت له وجوه الظفر ،
وهذا التركيب وما يشاركه فى الفاء والعين نحو : فلق وفلذ وفلى ، يدل على
الشق والفتح . وللمخشرى عناية بذلك فى مواضع من تفسيره أيضاً .

ومن هذه الأمثلة أن تراكيب الهمزة مع الباء تدل على النفور والبعد
والانفصال : كآب : للسير ، وآبَت اليوم . اشتد حره فقطع الناس وفصلهم
عن أعمالهم ، وأبد الوحش : نفر ، وأبر النخل : قطع شيئاً منه ، وأبز
الظبي : وثب وانطلق ، وأبق العبد : فر ، وأبل : توحش وانفصل عن

الناس ، وأبه عن الشيء : بعد عنه وتنزه ، وأبى الضيم : نفر منه ، وهكذا ،
والألف مع الزاى تدل تراكيها على الضيق فى الأمر ، يقال : أزر
المجلس : إذا ضاق ، وأزق الرجل : ضاق صدره ، وأزل : صار فى ضيق ،
وأزم : ضاق عيشه ، وأزى الظل : قلص وضاق .

وتراكيب الباء مع الدال تدل على الابتداء والظهور ، نحو بدأ الشيء
وبدا : أى ظهر ، وبدح فلانا بالأمر : أظهره له من دون روية ، وبدح :
أظهر التعظيم ، وبدر إليه بكذا : أظهره له ، وبدع أى ابتداء . وبدخ بالشر :
أظهره ، وبده بالأمر بديهية : أى ابتداء به .

والباء مع الذال تدل تراكيها على إخراج الشيء ، نحو بذى : أخرج
الفحش فى كلامه ، وبدح وبدل : أعطى فأخرج ما عنده ، وبدج : أخرج
شقه شفته ، وبذر : أخرج سره أو ماله بغير تقدير ؛ وبذن أقر بما يخفيه فأخرجه .
والباء مع الراء تدل على الظهور ، نحو برأ الله الخلق : أظهره ، وبرت :
دلّ على الشيء فأظهره ؛ وبرج : ظهر . ومنه التبرج . وبرح الخفاء : ظهر
وبرخ : زاد فظهر فيه الزيادة . وبرّ : ظهر وبرز كذلك . وبرش : ظهر
بياضه . مثله . وبرض الماء : ظهر .

وكذلك الباء مع الزاى . كبزج : أظهر فضائله . وبزح الصيد : خرج .
وبزر النبات : خرج بزره . وبزع الغلام : ظهر ظرفه . وبزغت الشمس :
طلعت وبزقت مثله وبزل ناب البعير : طلع . ووزن الحق : ظهر . وهمم جرا
ولو استقرت تراكيب اللغة كلها لوجدت مواد كل تركيب ترجع إلى
أصل واحد . ولو تأويلا من طريق المجاز . إلا ما تخلف عن سلسلته لأمر

طارئ كما أشرنا إليه في صدر الكلام ؛ وليس يخفى أن سلسلة الاشتقاق في كل لفظة إنما هي نسق تاريخي في تدوين نَسَبها اللغوي وفروع هذا النسب ؛ وقد بيننا من قبل أن الرواة أغفلوا كل ما يتعلق بالجهات التاريخية في اللغة ؛ فلا جرم انثلت سلاسل الاشتقاق وضاع كثير من تلك الأنساب ؛ إلا ما تدل عليه مشاهير الحلقة اللفظية ؛ وهو ما يُعرف بالاستقراء كما مثلنا له آنفاً . وكذلك ترى في أكثر صيغ الأمثلة من الفعل والاسم على السواء ؛ فإن القياس ثابتٌ فيها ثبوتاً بينياً : كصيغتي فاعلٍ وتفاعل ، وكوزن فُعلة في الأسماء^(١) وغير ذلك مما نهوا على اطراد القياس فيه وأحصوا شواذه ، وهو خارج عن غرضنا في هذا الكتاب .

ولو أن أحداً عكف على هذه اللغة فتتبع ألفاظها وتدبر وجود اشتقاقها وتفقد مواقعها في كلام العرب ورتب صيغها وأوزانها على ما تقتضيه أغراضها بحيث يستقر كل مثال منها في نصابه ويردُّ إلى حيزه — لجاء من

(١) « فاعل ، تأتي للمشاركة كضارب ، وتكرار الفعل وموالاته بعضه لبعض كطالبه بدبته ، واطلب الفعل من طريق المزاولة والعلاج ولازمه التكرار أيضاً : كسابق وقاتل ، لأن هذا طلب كل من المتشاركين الغلبة لنفسه ، ونحو خادع وخاتل ، والمشاركة قد تكون بين اثنين ليس فاعل الفعل واحداً منهما : كطارقت النعل ، إذا خصفت عليها نعلاً أخرى ، وضاعفت الشيء ، إذا زدت عليه ضعفاً آخر .

وتفاعل ، تكون للمشاركة ، كتضارب القوم ، وتكون لوقوع الفعل مكرراً : كتهدات المرأة ، ولو قوعه في مهلة . نحو تكامل وتناهى .

« وفعلة ، بضم الفاء تأتي اسماً للطائفة المجتمعة : كالخزعة والعصبة ، وللشيء القليل ، أو للبقية من الشيء بعد ذهاب معظمه : كالعقبة لبقية المرق في القدر ، والنزفة للقليل من الماء ، وتكون لمعنى الشيء يؤخذ بمرة ومن لوازمه الاجتماع والقلعة : كاللقمة والجرعة من الماء ، وتكون اسماً لما توسط شيئاً بجمعه . كالوصلة والرقعة ، وتكون اسماً للافتعال : كالفرقة والحرقة .

ذلك بعلم يكشف عن كثير من أسرار الوضع ، ويهتك عن أستار الحكمة المستكنة في دقائق هذه اللغة العجيبة التي يزيد في العجب منها أنها لغة تلك العقول الفطرية ، والفطرة وإن كانت دائماً تختص بمسحة إلهية ، إلا أنها تكون أصل الكمال في النفس لا نفس الكمال . وهذه اللغة يوشك أن يكون أمرها معجزاً على ما رأيت بحيث لا يغلو في رأينا من يقول إنها بسبيل من الأوضاع الإلهية « في التوفيق والإلهام ، لأن أثر ذلك قد ظهر في القرآن .

المجاز

وهذا هو الوضع الأخير في اللغة ؛ ولذا تجد مراعاة المناسبة فيه على أضعف وجوهها ؛ فكأنهم في الوضع الأول راعوا المناسبة الثابتة التي لازيادة فيها ، ثم توسعوا في هذه المناسبة بنوع من التصرف في الوضع الثاني وهو الاشتقاق ، ثم بلغوا آخر حدودها « المناسبة » في المجاز ؛ وهذا مما يؤكد أن اللغة كلها حكاية للطبيعة ؛ فإن كان ثم توقيف أو وحي فيكون في هداية العقول إلى أسرار هذه الحكاية ، ولا بد في استكناه منطق الطبيعة من الذهن الشفاف والبصيرة النفاذة والإلهام الخفي الذي يشبه أن يكون قبساً من النور الإلهي يضيء بين العقل والقلب فلا يقع شعاعه على جهة من الطبيعة إلا كشف منها عن معاني الأسرار الإلهية .

والمراد من المجاز التوسُّع في الحقيقة ، لأن الألفاظ الحقيقية تمضي لسننها المعروف فلا يبقى ثمّة وجه لتقوية الحقيقة المرادة منها بالاتساع أو التوكيد أو التشبيه ؛ وليس يخفى أن الحقيقة الواحدة تتنوع في ذاتها إلى

أجزاء متشابهة ، وتنوع في معناها أيضا على درجات من الضعف والقوة ، فإذا كان معنى « الكوكب » في الوضع اللغوي الدلالة على هذا الجرم السماوي الذي يشبه نكته بيضاء في رأى العين ، ثم رأيت في عين الإنسان نكته بيضاء تغشى سوادها — فقد تجزأت الحقيقة النظرية هنا في ذاتها فتطلق على بياض العين « النكته » اسم الكوكب مجازا للنسابة بين الاثنين في الشكل ؛ وكذلك تقول في التوكيد : فلان أسد ، تريد إثبات شجاعته في النفوس بدرجة متناهية مؤكدة ؛ ثم تقول في التشبيه : فلان على جناح السفر : أى لا يلبث أن يسافر ، كأنه طائر بسط جناحه فليس إلا أن يطير وإنما مدار ذلك كله على التوسع في المثال الحسى إذا ضاقت به الحقيقة المألوفة في التعبير .

ولسنا نخوض هنا في أنواع المجاز وجهاته وتحقيق القول في الاستعارة وأقسامها ، فذلك من موضع علم البيان ، بل هو البيان كله على ما قيل ؛ وإنما نتناول الكلام من حيث يتصل بمعنى التاريخ ؛ فالمجاز صنعة حقيقية في اللغة لا تتهيا إلا بعد أن يكون العرب قد استكملوا أسباب النهضة الاجتماعية من المخالطة واقتباس بعضهم عن بعض واعتبارهم أنفسهم في أمر اللغة بجموعاً معنوياً ؛ فينصرفون إلى تشقيق الكلام وتتبع أظلال المعاني في أجزائه ، حتى تتسع لغتهم على نسبة هذا الاجتماع المعنوى ؛ وذلك ما سنفرد للكلام عليه باب التمدن اللغوى .

لا جرم كان للمجاز في اللغة هذا الأثر الذي بسط منها حتى فاضت أطرافها على المعاني ، وتهيا فيها من أنواع الوضع وطرق التعبير ما يعد في اللغات ميراثاً خالداً تستغل منه المعاني في كل جيل ، ويضمن للغة الثروة

وإن أفلس أهلها ...

والوضع بالمجاز يعتبر اشتقاقاً معنوياً ؛ فالـم يتهمياً للعرب أخذهُ من طريق الاشتقاق أخذوه بالنقل من طريق المجاز ؛ وبذلك وسعوا لغتهم من جهات :

(١) الإكثار من الألفاظ وتعدد الوضع الواحد تفنّناً في التعبير ، كما تسمى الخوذة بالبيضة وبالتريقة ، وهي بيضة النعام بعد أن يخرج منها الفرخ وكتسمية المطر بالسما ، والنبات بالغيث ، ونحو ذلك .

(٢) التذرع إلى الوضع فيما لم يوضع له لفظ من المحسوسات ، كتسمية البياض في العين بالكوكب ، ومُغضروف الأذن بالمحارة ، وأُلهنية الناشرة في مقدم الأذن بالوتد ، وكقولهم : ذؤابة الرّحل ، للجلدة المعلقة على آخره وعنق الإبريق ، وساق الشجرة ، وإبط الوادي ، ونحو ذلك .

(٣) التذرع إلى الوضع لتمثيل صور المعاني ، كقولهم : نبض البرق ، إذا لمع خفيفاً ، من نبضان العرق : وسبّح الفرس ، إذا مد يديه في الجرى كما يفعل السامح في الماء : ورثقت السفينة ، إذا دارت في موضع واحد لا تمضي من ترنيق الطائر ، وهو أن يخفق بجناحه ويرفرف ولا يطير .

(٤) الرمز إلى حقائق المعاني ، كقولهم : سافر ولا ظهّر له ، أي ولا دابة يركب ظهرها : وفلان يملك كذا رقبة ، أي عبداً : وقطع الأمير اللصر ، أي قطع يده : وبزلتُ الخمر ، أي ثقيتُ دنها ، وهلم جرا .

وهذه الجهات الأربع الأصلية تجمع أنواع المجاز وكل ما يحمل على هذه الأنواع ، ثم هي معان تشبه أن تكون تاريخية في حركة النمو والاتساع من هذه اللغة ، ولذلك استخرجناها وعدلنا إليها عن تقسيم علماء البيان ، فإن

لهم في بحث المجاز كلاماً مستفيضاً مضطرباً لا يؤخذ منه شيء بل يتحقق بغرضنا في هذا التاريخ .

وقد رأينا أن ننقل مادة من مواد اللغة تمثل هذا الوضع . وكيف اتسعت به اللغة حتى قلب المعنى الواحد على صور كثيرة ، وهي مما نقله بعض اللغويين مثالا لما نحن بسبيله ؛ ومثل هذه المادة كثير في اللغة تطفح به معاجمها ، وإنما خصها بالذكر لسعة التصرف فيها ووضوح المآخذ ، وهي مادة «ك ف ف» .

وأصل المعنى فيها : الكف ، وهي الجارحة المعروفة ، والكلمة مشتركة بين العربية وغيرها من اللغات السامية ، وما أخذها في العبرانية والسريانية من معنى الانحناء والانعطاف . هذا أصلها .

ثم اشتقوا منها قولهم : كفّ عن الأمر ، إذا منعه ، كأنه دفعه بكفه ، فنقلوا معنى الكف إلى لازمها ، وهو من المجاز المرسل .

وقيل من هذا : كفّ هو عن الأمر ، إذا امتنع ، فنقل الفعل من التعدى إلى اللزوم ، وهو من قبيل ما سبقه .

ثم قيل : استكفّ السائل ، وتكفّف ، إذا طلب بكفه . ويقال أيضا : استكفّ بالصدقة ، إذا مديده بها يعطيها ؛ فضمن الأول معنى الاستعطاء ، والثاني معنى الإعطاء ؛ وكلاهما مما ذكر .

ومن هذا القبيل قولهم : استكففت الشيء ، إذا استوضحته بأن تضع كفك على حاجبك كمن يستظل من الشمس ، فاستعمل هنا في معنى آخر من لوازم الكف .

ومن معنى كفّ عن الأمر قيل : كفّ بصره ، وهو من المجاز المرسل ،

من قبيل استعمال العام في الخاص .

وفي مثل مأخذه قولهم : كَفَّافٌ من الرزق أى ما كف عن الناس وأغنى .

ثم قيل من معنى الكف للجارحة : كَفَّةُ الميزان ، وكِفَّةُ المقلاع ؛ لشبهها بالكف في الهيئة ، وهى من الاستعارة .

ثم استعيرت الكفَّةُ لعود الدُّفِّ ، لشبهه بكفة الميزان في الاستدارة والإحاطة ، ومثلها الكفاف : وهو ما استدار بالشيء .

والكفة أيضاً النُقْرَةُ المستديرة يجتمع فيها الماء ، وهى مما ذكر .

ومن معنى الاستدارة قيل : كُفَّةُ الصائد ، وهى الجبالة يجعلها كالطوق ، ومثلها كُفَّةُ اللثة ، وهى ما انحدر منها على أصول الأسنان ، وكُفَّةُ القميص ، وهى ما استدار حول الذيل ، وكذلك كُفَّةُ الدرع ، وهى أسفلها .

ثم قيل من هذا المعنى : استكفوا حوله ، إذا أحاطوا به ينظرون إليه ؛ واستكفت الحية إذا ترحت ، أى استدارت كهيئة الرحى .

ومن كُفَّةِ القميص قيل : كُفَّةُ الثوب وغيره ، وهى حاشيته .

ومن معنى الحاشية قيل : كُفَّةُ الشيء ، بمعنى حرفه ؛ وكِفافِ السيف

« بالكسر » بمعنى غراره « أى حده » ، وكل ذلك على التشبيه .

ثم قيل من معنى الحاشية : كَفَّ القميص ؛ إذا خاط حاشيته .

ومن معنى الحرف : كَفَّ الإناء ، إذا ملأه مَلَأً مُفْرَطاً ، كان المعنى ملأه

حتى بلغ كفته .

وبقيت معان من هذه المادة ترجع إلى معنى الكف ، أو شىء من المجاز

المأخوذ عن بعض المعانى الراجعة إليه ، بحيث ترى المعانى سلسلة متصلة

من أول المادة إلى آخرها . وهذا هو الأصل الذى عليه معظم كلامهم ؛

فإذا تدبرته رأيت أن أكثر اللغة مجاز لا حقيقة ، وتبينت صحة قولهم : إن مُنْكَرَ المِجَازِ فِي اللُّغَةِ جَاحِدٌ لِلضَّرُورَةِ وَمُبْطَلٌ مَحَاسِنَ لُغَةِ الْعَرَبِ .

وقد ذكروا أن بعض العلماء يذهبون إلى أن اللغة كلها حقيقة ، وأن تسمية الرجل الشجاع بالأسد لغة لقوم ، وتسمية الحيوان المفترس بالأسد لغة أخرى ... وهو رأى بَيْنَ الْأَفْنِ ، وأكبر ظننا أنه لم يقل به أحد وإنما أورده بعض علماء الأصول لأنه مما يُتَمَحَّلُ له ويرد عليه ويكون مادةً في الجدل ؛ وذلك من أمرهم ، والله أعلم .

أنواع النمو في اللغة

تلك هي طرق الوضع التي سلكوا منها إلى اللغة في كل أطوارها ، حتى أصبحت من الاتساع والنمو ما هي ، ولكن لهذا النمو أنواعا تحدّد في جملتها أجزاء هذه اللغة ، وتصف تاريخ اتساعهم فيها ، وهي من هذه الجهة تعتبر تماما على الذي تقدم وتفصيلاً له ؛ وتلك هي : الإبدال ، والقلب ، والنحت ، والترادف ، والاشتراك ، والتضادُّ ، والمداخلة بالتعريب ، والتوليد ؛ ونحن نوفيها حظها من الكلام على مقدار حظها من التاريخ .

الإبدال

وهو إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض ، كما يقولون : مدح ، ومَدَّة ؛ واستعدى عليه ، واستأدى .

وقد أسلفنا في الكلام على أصل الوضع أن الدورة الجديدة التي دارت بها الحروف بعد وضع المقاطع الشنائية ، كانت بالقلب والإبدال ؛ والدليل على ذلك أن أكثر ما يجري فيه الإبدال من اللغة إنما هو الألفاظ الطبيعية الأولى التي كانت من حاجة الإنسان أولَ عهده بالتعبير : كالقطع ، والكسر ، والهدم ، والشق ، والخرق ، والفرقة ، والتبديد ؛ وهي المعاني الوحشية في لغة الإنسان . ثم لما انقاد الوضع بهذه الطريقة لأهل اللغة ، جعلوها من سننهم وقلّبوا عليها الألفاظ الأخرى مما ليس بسبيل من تلك المعاني ؛ والغريب أن فعل القطع يكاد يكون الأصل في أكثر هذه اللغة ؛ فقلبا تناولت مادة إلا رأيت أثره المعنوي فيها ، ولو تأويلا من طريق المجاز ؛ وهذا أيضاً مما يؤكد أن اللغة نطقٌ عن الطبيعة .

ثم إن الإبدال من حيث اعتبار الوضع اللغوى فيه ، نوعان : الأول أن يكون لغاتٍ مختلفةٍ لمعانٍ متفقة : كلعننى ولأنى . وإن فَعَلَ ، وهِنُ فَعَلَ ، ونحوها مما مر في اختلاف اللهجات ؛ فيختلف اللفظان للأسباب اللسانية في القبائل المختلفة ، ثم تُحَفَظُ صورة كل لفظ على أنها لغة ، فلا تشترك العرب في النطق بالصورتين تعمداً منها لتعويض حرف من حرف ، إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون وقد سأل اللحياني أعرابياً : أتقول : مثل حَنَكِ الغراب ، أو مثل حَلَمَكِ ؟ فقال : لا أقول مثل حَلَمَكِ . وسأل أبو حاتم أم الهيثم الأعرابية : كيف تقولين أشد سواداً مما ذا ؟ فقالت : من حَلَكِ الغراب . فقال : أفنقولينها من حنك الغراب ؟ قالت : لا أقولها أبداً .

والنوع الثانى ما يتعدد فيه الوضع في لغة القبيلة الواحدة ، فتقوم كل من الصورتين بمعنى لا يصح استعمال الأخرى فيه ، وعلى هذا النوع يتوقف نمو اللغة واتساعها ، كقولهم : لطمه : ضربه بكفه مفتوحة ؛ ولدّمه : ضربه بشيء ثقيل يُسمع صوته ؛ ولثم أنفه : لَكَمَه ؛ ورثمه : كسره ؛ ورضم به الأرض : ضرب ؛ وكذلك مما يرجع إلى معنى الأكل : قضم : أى أكل بأطراف أسنانه ، أو أكل يابساً ؛ وخَضِمَ : أكل بأقصى الأضراس ، أو أكل رطباً ؛ وقَطَمَ : أى عض ، أو تناول الشيء بأطراف أسنانه فذاقه ؛ وكزم الشيء : كسره بمقدم فمه واستخرج ما فيه لياً كله ؛ وكدمه : عضه بأدنى فمه ؛ وقشم : إذا نَقَى من الطعام رديّه وأكل طيبه ؛ ونحو ذلك من الأمثلة الكثيرة في اللغة ؛ فكل أولئك إنما يقع فيه الإبدال لتجزئة المعانى ، فترى الألفاظ متقاربةً ترجع إلى مقطع واحد ، وهى بعدُ متباينةٌ في الدلالة ؛ وكذلك ترى معانى كل طائفة منها ترجع إلى جنس واحد ثم تتباين متقاربةً ؛

وبهذا يتحقق الارتباط المتسلسل الذي هو برهان التاريخ على النشء اللغوى .
وقد تجد للمعنى الواحد ألفاظا متعددة فى اللغة ، ثم تجد كل لفظ قد
صار أصلاً فى الدلالة وتفرعت عنه ألفاظ أخرى على طريق الإبدال ، ثم
يُبدلُ بكل لفظ على جزء من أجزاء المعنى ؛ كما تجد من الألفاظ القطع مثلاً :
قَطٌّ وقَصٌّ ، وجَدٌّ ، وغيرها ؛ فإن هذه الألفاظ وضعت فى الأصل حكاية
لأنواع من أصوات القطع ، إما حقيقية أو متوهمة ؛ فقد تسمع أنت صوت
الشيء المقطوع كأنه « قط » ولكن غيرك يتوهمه كأنه « قَت » وقد يكون
لبعض الأشياء المقطوعة أصوات أخرى تحكى « جدٌّ » أو « كس » ،
أو « قص » وغيرها . فترى لفظ « قط » قد صار أصلاً وتفرع عنه : قطع ،
وقطف ، وقطب ، وقطم ، وقطل ، ونحوها . وترى لفظ « قص » قد تفرع
عنه : قصم ، وقصل ، وقصب ، وقصر ، وقصف . ومن لفظ « جد » :
جذب ، وجذر ، وجذف ، وجذم ، وهكذا ؛ وكلها معانٍ متقاربة تتقلب
معها الألفاظ المنفرعة عن مقطع واحد ؛ وهذا هو أكثر أنواع النبو فى
اللغة ، لأنه أصل نشأتها ، وللنحويين وأهل الصرف كلام فى الإبدال
وحروفه ومقيسه ومسموعه لا يتعلق بغرضنا ، ولهذا ضربنا عنه صفحاً .

القلب

وهو تقديمٌ وتأخيرٌ فى بعض حروف اللفظة الواحدة ، فتنتطق على
صورتين بمعنى واحد ، كقولهم جذب ، وجبذ ، وما أطيبه ، وما أيطبه .
وأهل اللغة يقولون إن كل ما جاء من هذا القبيل فهو مقلوب وبذلك لا يعتبر
إلا لغة واحدة من وضع واحد ، وكأن هذا التقديم والتأخير إنما هو

عارض في المنطق لسبب من الأسباب اللسانية كالخفة والثقل ؛ وتابعهم على ذلك النحويون من الكوفيين ؛ أما البصريون فلا يعتبرون القلب إلا متى رأوا أنه لا يمكن أن يكون اللفظان جميعا أصليين في المعنى اللغوي بحيث يقصر أحدهما عن تصرف صاحبه ولا يساويه فيه ، كقولهم : فلان شاكي السلاح وشائك ، وجُرْف هارٍ ، وهارٍ ، وحينئذ يعتبرون أوسع اللفظين في التصرف أصلا للثاني ويعدون اللفظ الثاني مقلوبا عنه ، ويكون ذلك عندهم من قبيل الوضع الواحد .

وكل ما عدا ذلك مما يتصرف فيه اللفظان تصرفا واحدا ، كجذب يجذب جذبا^(١) وجذب يجذب جذبا ، فليس بقلب عندهم ، وإنما هما لغتان من وضعين مختلفين ، وبذا يُعد كلا اللفظين أصلا مستقلا .

وقد صنف علماء اللغة ما جاء مقلوبا من الألفاظ ، وعقد له السيوطى في «المزهر» النوع الثالث والثلاثين ، واستقصى فيه كثيرا من أمثله ، ومنها صاعقة ، وصاقعة ؛ ولعمري ، وورعلى ، ونحن في ذلك على رأى البصريين لأننا نرى في بعض اللغات المنسوبة «ومنها هذان المثالان» ثبتا لما ذهبوا إليه

النحت

وهو جنس من الاختصار : ينحتون من الكلمتين كلمة واحدة : كعَبَشِمِي وَعَبَشِي^٢ ، في النسبة إلى عبد شمس وعبد القيس ، وكما ينسب المولدون إلى الإمامين الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله فيقولون : شَفَعْتِي وَحَنْفَلْتِي^(٣)

(١) هذا هو معنى التصرف .

(٥) قلت كذا في الأصل ، ولعله من اصطلاح بعض المتأخرين من الفقهاء ، والذي يطابق مذهبهم أراه أن تكون : شفحنى ، وحنشنى ؛ بوزن عبشمنى في كليهما .

ولكن هذا الاختصار إنما هو زيادة في اللغة ؛ لأنه يجعل الكلمتين ثلاثاً كما رأيت ، فضلاً عما فيه من معنى التصرف بخفة اللفظ مع جمع المعنيين في بعض أنواعه كما قالوا : **عجوز صَهْصَلِقُ** : أى صخابة ، نحتوه من : سهل ، وصلق ؛ والصلق بمعنى الصوت الشديد ، ونحو العَجَمَضَى ، وهو ضرب من التمر يكون في ضاجم « اسم وادٍ » فنحتوه من « عجم » أى نوى و « ضاجم » .

هذا . وقد ذكر ياقوت في « معجم الأدباء » في ترجمة الظهير النعماني اللغوى ، أن عثمان بن عيسى النحوى البليطى شيخ الديار المصرية كان يسأله « سؤال مستفيد » عن حرف من حُوشى اللغة ؛ فسأله يوماً عما وقع في كلام العرب على مثال « شَقَّحَطَبٌ » فقال هذا يسمى في كلام العرب المنحوت ، ومعناه أن الكلمة منحوتة من كلمتين « فَشَقَّحَطَبٌ » منحوت من « شَقَّ حَطَبٌ » فسأله البليطى أن يثبت ما وقع من هذا المثال ، فأملاها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه وسمها : « كتاب تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب » .

وقد ظن بعض المتأخرين من علماء اللغة أن النحت يقع في الثلاثى أيضاً ومثل له بقوله : **نبض الماء إذا سال** ، قال : فإنه يصح أن يكون من « نبض » و « بض » وكلاهما بمعنى نبض ... وقولهم : **مَوْجَ الماءِ يَمْرُجُ فهو مَأْجٌ إذا ملح** ، فلا يكون إلا منحوتاً من « ماء » و « أجاج » ... وذلك ليس بشيء ، لأن النحت لا بد فيه من الاختصار الجامع للمعنيين ، وهذا لا تجده في نبض ، لأنه مرادف لبفض ونبض ، ولأن أقرب ما يظن في المأج أن الكلمة مأخوذة من الموج ولازمه الملوحة .

والعلماء كلهم يجمعون على أن النحت لا يعرف في الثلاثى .

ومن أنواع التصرف بالنحت في العربية هذه الحروف (*) ؛ فإن من العلماء من يذهب إلى أنها بقايا كلمات ؛ وقد نص بعضهم على ذلك في أحرف المضارعة ، فقال : إنهم أخذوا الهمزة من «أنا» والنون من «نحن» والتاء من «أنت» وعدلوا عن الواو من هو إلى الياء لكونها أخف منه ، وجعلوا الأحرف دليلاً على ما كانت تدل عليه الأصول تقريباً ؛ فأكملت المعاني مع وجازة اللفظ .

وقد تتبع علماء اللغات بعض الحروف في اللغات السامية ليعرفوا من أين أخذت وكيف انتهت إلى العربية على هذا الوجه ؛ فاهتدوا من ذلك إلى بعض ما يرجح أنها منحوتة ؛ ومن هذه الأمثلة التي عَيَّنُوا أصلها ، باء الجر ؛ فإنها تستعمل في العربية لمعان كثيرة ؛ كالإصاق ، والتعدية ، والاستعانة ... الخ ، والأصل في ذلك الإصاق كما نصوا عليه ، ولكنها لا تستعمل في غيرها من اللغات السامية إلا للظرفية ؛ فأروا أن أصلها «بيت» في العبرانية ، ثم جاءت «بنى» في السكندانية ، ثم الباء وحدها في العربية ؛ فكان الباء بقية من لفظ «بيت» كُمل بها المعنى الأصلي مع وجازة اللفظ وسعة التصرف ؛ وهو بحث طريف ظريف .

المترادف

وهو مترادفٌ لفظين فأكثر على معنى واحد ، كما تقول : السيف والعَضْبُ ، والأسد والليث والغضنفر ؛ والخمر والراح والعُقار والقرْقَف ، ونحو ذلك ؛ وقد وجدنا كلامهم في هذا النوع يرجع إلى أربعة مذاهب :

(*) قلت الحروف من أنواع الكلام : مادون الاسماء والافعال .

(١) بعض العلماء ينكر أن يكون في اللغة ترادف مطلقاً ؛ لأن كثرة الألفاظ للمعنى الواحد إذا لم تكثر بها صفات هذا المعنى كانت نوعاً من العبث تجل عنه هذه اللغة الحكيمة المحكمة .

وهؤلاء يرون أن كل لفظ من المترادفات فيه ما ليس في الآخر من معنى وفائدة ؛ وأشياء هذا المذهب كثيرون ، منهم ابن الأعرابي ، وثعلب ، وابن فارس .

وقال ابن الأعرابي : إن كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد ففي كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه ، ربما عرفناه فأخبرنا به ، وربما غمض علينا علمه فلم يلزم العرب جهله . ومن أمثلة هذا الذي عرفوه وبينوا وجهه ، قولُ العرب : قعد وجلس . قال ابن فارس : إن في « قعد » معنى ليس في « جلس » ؛ ألا ترى أنا نقول : قام ثم قعد ، وأخذهُ المقيمُ والمُقعد . ثم نقول : كان مضطجعاً فجلس ؛ فيكون القعود عن قيام ، والجلوسُ عن حالةٍ هي دون الجلوس ، لأنَّ الجلسَ « في اللغة » : المرتفع ، والجلوسُ ارتفاعٌ عما هو دونه ، وعلى هذا يجري الباب كله .

(٢) بعضهم يذهب إلى إنكار الترادف مطلقاً بقيد الزيادة في معاني الألفاظ المترادفة وبدون هذا القيد ؛ فيعتبر الموضوعَ للمعنى الأصلي اسماً واحداً والباقي صفاتٍ له لا أسماء ؛ فأسماء السيف كلها أصلها السيف وسائرُها صفات له : كالمهندِّ والصارم والعَضْب ونحوها ؛ ومن القائلين بهذا الرأي أبو علي الفارسي شيخ ابن جنى .

وموضع الاختلاف بين هذا الرأي وما قبله ، في اعتبار الفرق بين الاسم والصفة ؛ فأصحاب المذهب الأول يعتبرون المترادفات أسماءً تزيد

معنى الصفة وهؤلاء يعتبرونها صفات محضة .

(٣) والمذهب الثالث إثبات الترادف ولكنهم يخصونه بإقامة لفظ مقام لفظ آخر لمعان متقاربة يجمعها معنى واحد ، كما يقال أصلح الفاسد ، وَاَلَمْ الشَّعَثَ ، وَرَتَّقَ الْفَتْقَ ، وَشَعَبَ الصَّدْعَ ، ونحوها ، أما إطلاق الأسماء على المسمّى الواحد فيسمونه المتوارد : كالخمر والعقار ، والليث والأسد ، وغيرها ؛ وهذا المذهب من تقسيم بعض علماء الأصول .

(٤) والمذهب الرابع إثبات الترادف مطلقا بدون قيد ولا اعتبار ولا تقسيم ، وعليه أكثر اللغويين والنحاة ، وقد قال ابن درستويه في هؤلاء : « إنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة ، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها . ولم يعرفوا العلة فيه والفروق فظنوا أنهما « أى اللفظين المترادفين ، بمعنى واحد ، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم ؛ فإن كانوا قد صدقوا في ذلك عن العرب فقد أخطئوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة » .

* * *

والصحيح من ذلك كله أن أوضاع العرب تختلف لأنهم متصرفون في اللغة لا يعرفون لها قيودا اصطلاحية ، وما من عربي إلا وهو في حكم العرب كلهم باعتبار الفطرة اللغوية التي يرجع إليها أصل الوضع ، لأن اللغة مفردات وَّضَعَهَا أفراد ، وقد كانت لهم أشياء كأنها مظاهر الطبيعة المتسلطة عليهم بمعانيها المتناقضة وصفاتها المتباينة لبلوغها الغاية في مألوفهم من اللذة والآلام والمنفعة والمضرة ، وهذه يراها كل عربي ويحدث عنها ويصفها على ما يجد في نفسه من أثرها ، وعلى ما يراه من صفاتها المختلفة ، فلا جرم

اختلفت الألفاظ الموضوعة لها بحسب ذلك .

ومن هذه الألفاظ ما يكون أسماءً من وضع القبائل المتعددة ثم تسمع كل قبيلة لغة الأخرى فيأخذ بعضها عن بعض استطرافاً وتوسعا في الكلام ، ومنها ما يكون صفات يتصرف في وضعها أفراد كل قبيلة فلا تختص بالوضع الواحد لما علمت من اختلاف السبب الحامل على اشتقاقها ، ثم تُنزل هذه الصفات منزلة الحقائق العرفية بعد أن تكون قد فشّت في الاستعمال وتلتحق ألفاظها بأصل اللغة ، وهذا هو القسم الأكبر من المترادفات ، كثرت عندهم أسماءه وصفاته لما أشرنا إليه آنفاً ، وأشهر ما ورد منه ، أسماء العسل وهي ٨٠ والأسد ٣٥٠ وقيل ٥٠٠ وقيل ٦٧٠ والحية ٢٠٠ وقيل ٥٠٠ والداهية ٤٠٠ وقيل أربعة آلاف^(١) والحجر ٧٠ والكلب ٧٠ والسيف ٣٠ وقيل ١٠٠٠ والناقة ٢٥٥ والبعير ١٠٠٠^(٢) والشمس ٥٢ والحجر ١٠٠ وقيل ٢٠٠

(١) تختلف هذه الأسماء كثرة وقلة باعتبار سعة الرواية وضيقها ؛ فن الرواة من يجوز كل ما اتصل به ، ومنهم من يضيق فلا يروى إلا ما صح عن العرب ، وقد يكون الاختلاف من الاختصار على الأسماء دون الصفات عند قوم ، وعد الأسماء مع الصفات عند آخرين .

(٢) مما يثبت ما ذهبنا إليه في تعليل الترادف ، أنه ليس في كلام العرب اسم جمع ست مرات إلا الجمل ؛ فإنهم جمعوه : أجملا ؛ ثم أجمالا ، ثم جاملا ، ثم جمالا ، ثم جمالة ، ثم جمالات ؛ جمع الجمع ، وأكثر ما يكون الجمع عندهم هو مرتين أو ثلاثا لا يجاوزون ذلك ، وإنما كان هذا لمكان الجمل من العرب جميعا ، إذ هو حبل الحياة الذي تعصم به أرواحهم من طوفات الطبيعة العربية ؛ ولما كانت الناقة أكرم عليهم منه جمعوها سبع مرات فقالوا : ناقت ، ونوقا ، وناقا ، وأياق ، ونياقا ، وأيتقا ، وأنواقا . اهـ .

قلت : عد صاحب القاموس من جموع « الجمل » ثمانية ، وزاد على ما ذكر المؤلف : جمل « بضم فسكون » ، وجمائل ، وأجامل . وعد من جموع « الناقة » أحد عشر ، وزاد : أنوق ، وأونق ، وأنواق ونياقات .

والبئر ٨٨ والماء ١٧٠ وغير ذلك، وخاصة ما يدخل في باب الصفة، كصفات الطويل والقصير والشجاع والجبان والكريم والبخيل ونحوها من الصفات الشائعة التي أجمعوا على مدحها أو ذمها؛ وقد استوفى صاحب المخصص في كتابه قسما كبيرا منها.

على أن ثمة شيئا هو أكثر ألفاظ العربية ترادفا، وهو «الميل الجنسي» فلا تكاد تتصفح مادة في «القاموس المحيط» حتى تصيب من مترادفاته لفظا أو أكثر؛ وذلك مما يثبت ما بيننا من سبب الترادف الكثير الذي هو مثار العجب.

... أما النوع الثاني من المترادف وهو القسم الأصغر منه الذي تقل فيه ألفاظ المعنى الواحد، فإنه يكاد يكون طبيعيا في اللغات كلها؛ ومآتاه في العربية من اختلاف الأوضاع لتعدد القبائل: كالمُدنية في لغة دوس والسكّين في غيرهم، ولا يتعيّن في مثل هذا النوع أن يكون في كل كلمة زيادة في المعنى والفائدة عما في غيرها؛ لأن كلا اللفظين موضوع لمعنى واحد لا زيادة في دلالته، إلا إذا اعتبرنا أصل الاشتقاق والسبب الحامل للواضع على أن يضع وإلا إذا كان كلا اللفظين يمثل حالة مما يصح فيه الاختلاف: كجَلَسَ وقَعَدَ مثلا، وتجد لأهل الاشتقاق في هذا المذهب تعسفات كثيرة وتأويلات باطلة كقول بعضهم إن الإنسان سمي إنسانا باعتبار النسيان، أو باعتبار أنه يؤنس وسمى بشرا باعتبار أنه بادي البشرة... فكأن لفظ النسيان الذي يدل على معنى جزئي معقول وُضِعَ قبل لفظ الإنسان الذي هو مدلول اللغة كلها. وذلك هو التاريخ الميت الذي حسابه عند ربه.

وقد أفرد بعض العلماء أنواع المترادف بالتأليف، فوضعوا كتباً في

أسماء الأسد والحية والسيف والداهية وغيرها ، ولصاحب القاموس كتاب
سماء «الروض المسلوف» ، فيما له اسمان إلى الألف ، ولم يعثر عليه أحد
ولا رأينا منه مادة منقولة في كتاب من الكتب .

المشترك :

وهو عكس المترادف ، لأنه مجيء اللفظ الواحد لمعنيين فأكثر : كالأرض
لهذا البسيط ، ولأسفل قوائم الدابة ، وللنفضة والرعدة ، وللزكام ؛ وأرض
الخشبية ، وهو أن تأكلها الأرضة . وهذا لاشك في أن مأتاه من تعدد
الوضع وتباين اللغات ؛ لأن الألفاظ متناهية والمعاني لا تتناهي ، فإذا وزعت
هذه على تلك لزم الاشتراك واختصاص اللفظ الواحد بمعنيين أو أكثر .
والقسم الأكبر من المشترك كلمات معدودة ، أشهرها ما تعلق عليه شعراء
المتأخرين كما ستعرفه في بحث الصناعات اللفظية ، وجملة ذلك خمسة ألفاظ
وهي : العين ، والخال ، والهلال ، والغرب ، والعجوز .

فمن معاني العين مثلا : عين الإنسان ، والنقد من الدراهم والدنانير ،
ومخرج ماء البئر ، ومطر أيام لا يُقلع : والجاسوس ، ونفس الشيء... الخ
وقد توسع المتأخرون من الشعراء في معاني هذه الكلمات لتبلغ بها أنفاس
القوافي كما سنذكره في موضعه إن شاء الله . لا جرم أن الاشتراك وجه
من وجوه الوضع في اللغة ؛ فإن أكثره راجع إلى الاشتقاق والمجاز كما يقال
مشى من المشى ، ومشى إذا كثرت ماشيته ؛ وكما نقلوا من أسماء الطير لأجزاء
الفرس ، فسموا العظم الذي في أعلى رأسه بالهامة وهو اسم طائر ، وسموا
دماغه الفرخ ، والجلدة التي تغطي الدماغ بالنعامة ، والعظم الذي تثبت عليه
الناصية بالعصفور... الخ وهي عشرون اسما .

المشجر والمسلسل

وقد استخرج اللغويون من الاشتراك في اللغة ومداخلة الكلام للبعاني المختلفة نوعا سموه المشجر ، وبعضهم يسميه المسلسل ، متابعة لرواة الحديث فيما يناظر هذا النوع عندهم ؛ وذلك أن يجيئوا بالكلمة المشتركة فيعتبرونها شجرة يفرعون من معانيها المختلفة فروعاً ويسترسلون في تفسير الكلام على الوجه المشترك حتى تبلغ الشجرة مائة كلمة أو أكثر ، وكلها متسلسلة من كلمة واحدة .

تاريخ هذا النوع :

وأول من وضع كتاباً في ذلك أبو عمرو المطرز الراوية المتوفى سنة ٣٤٥ فقد عمل عليه كتابه الذي سماه « المداخل في اللغة » وكان يعاصره أبو الطيب اللغوي المتوفى بعد سنة ٣٥٠ بقليل ، فعمل كتاباً سماه « شجر الدر » وجعل كل شجرة مائة كلمة ، إلا شجرة ختم بها الكتاب عدد كلماتها ٥٠٠ وقال في كتابه : إنما سمينا الباب شجرة لاشتجار بعض كلماته ببعض ، أي تداخله . فأخذ وضع المطرز وزاد فيه وابتدع له تسمية جديدة ، ثم جاء أبو الطاهر محمد بن يوسف بن عبد الله التميمي المتوفى بمدينة قرطبة سنة ٥٣٨ فوضع كتابه الذي سماه « المسلسل » وقال في مقدمته : « كان سُمع عليّ كتاب المداخل في اللغة لأبي عمرو المطرز رحمه الله ، فاستنرت له لقدره ، ولم أحظ بهلاله فيه ولا بدره ، فرأيت أنه رأى لم يُستوف تمامه ، وغرض لم نُقرطسه سِهَامُه ، ولعله إنما ارتجله ارتجالاً ، وجرت ركائبه فيه عجالات ، فلم يدمت حزنه ، ولا أقام وزنه ، ولا استوفى غرره ، ولا استقصى دُرره ،

فخركى ذلك إلى صلة ما ابتداء ، وتمكين مارسم فيه وأنشأ .
وقد ضمن كتابه خمسين بابا افتتح كل باب منها بشعر عربي وختمه
بمثل ذلك .

أمثلة

من أمثلة كتاب أبي الطيب :

« شجرة » : العينُ عينُ الوجه ، والوجهُ القصد ، والقصدُ الكسر ، والكسر
جانب الخباء ، والخباء مصدر خابأت الرجل إذا خبأت له خبءًا وخبأ
لك مثله ، والخبء السحاب .

ثم انسحب على هذا الأثر بعد « العين » وقد نقل السيوطى هذه الشجرة
في مزهره فى النوع الحادى والثلاثين :

ومن أمثلة المسلسل هذا الفصلُ الأولُ فيه وقد حذفنا شواهد
اختصارا ، قال :

أنشد أبو عبيدة لصبيان الأعراب ، وتروى لامرئ القيس :

لَمِنْ زُحْلُوقَةٍ زُلُّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ

يَنَادِى الْآخِرَ الْأَلُّ الْأَحْلُوا الْأَحْلُوا

الألُّ الأوقل ، وأولُ يومُ الأحد ، والأحد هو الوحد ، والوحد
الفرد ، والفرد الثور ، والثور الظهور ، والظهور الغلبة ، والغلبة جمع غالب
وغالب أبو لؤى ، ولؤى تصغير اللأى ، واللأى الثور ، والثور فحل البقر ،
والبقر الفرق ، والفرق تباعد ما بين الثنايا ، والثنايا العقاب ، والعقاب
الموالاتة ، والموالاتة المظاهرة ، والمظاهرة لبس ثوب على ثوب ، والثوب

الرجوع ، والرجوع الكر ، والسكر حبل النخل ، والنخيل الخيار ، والخيار
الحكم ، والحكم الحكمة ، والحكمة العلم والعدل ، والعدل القيمة ، والقيمة
الثن ، والثن العوض ، والعوض البدل ، والبدل الخلف . والخلف الجبر ،
والجبر إصلاح الكسر ، والكسر كسر جانب البيت ، والبيت الزوج ؛
والزوج النمط ، والنمط من الناس الضرب ، والضرب من الرجال الممشوق
القد ، والقد قطع السير ، والسير سرعة المشى ، والمشى سعى الواشى ،
والواشى المحسن ، والمحسن اسم لإنسان ، والإنسان صبي العين ، والعين
خاصة الملك ، والملك الصيّدن ، والصيّدن الثعلب ، والثعلب ما يدخل
السنان من القناة ، والقناة القامة ، والقامة جمع قائم ، والقائم مقبض
السيف ، والسيف الضرب به ، والضرب الذهاب في الأرض ، والأرض
الرعدة ، والرعدة الرعش ، والرعش سرعة الظليم ، والظليم اللبن قبل
الرّوب ، والرّوب خُشارة النفس من كثرة النوم ، والنوم الكرى ، والكرى
طائر ، والطائر عمل العامل ، والعامل من الرمح الصدر ، والصدر « الأول » اه .
وهذا الاتساع مما اختصت به العربية دون سائر اللغات . وللمشجر

معنى آخر في صناعات النظم نذكره في موضعه من « باب الصناعات »

الأضداد

والتضاد نوع من الاشتراك ، وهو من أعجب ما في أمر هذه اللغة ،
لأنه إيقاع اللفظ الواحد على معنيين متناقضين ، ومثل ذلك إذا لم تصح فيه
الحجة ولم ينهض به الدليل كان عبثا ؛ لما فيه من التباس أطراف الكلام
ورجوع بعضه على بعض بالنقض وإن أُصِحِبَ من القرينة بما يوضح تأويله

ويعين جهة الخطاب فيه ؛ وذلك ما لا يمكن أن يُغْمَز فيه على العربية وهي بخصائصها وسُنن أهلها في الوضع والتصرف تُعتبر كالعقل المدرك في جمجمة اللغات . وحاصل كلامهم في الأضداد يرجع إلى أربعة مذاهب :

(١) إبطال الأضداد وأن اللغة في ذلك تجرى على وجه واحد ؛ وهذا مذهب لم نتحققه ولم نتصفح شيئا من آراء القائلين به ، وإنما أخذناه مما نقله السيوطي في « المزهر » عن ابن درَسْتَوَيْه « المنوفي سنة ٣٤٧ » في شرح الفصيح قال : « النَّوْءُ : الارتفاع بمشقة وثقل ، ومنه قيل للكوكب : قد ناء إذا طلع . وزعم قوم من اللغويين أن النوء السقوط أيضا ، وأنه من الأضداد ، وقد أوضحنا الحجة عليهم في ذلك في كتابنا — الذي عملناه — في إبطال الأضداد ... »

(٢) إثبات التضاد متى كان إيقاع اللفظ على الضدين في لغة القبيلة الواحدة ؛ لأن التضاد يكون متحققا في الوضع حينئذ . ومن أصحاب هذا الرأي ابن دريد ، قال في الجمهرة : الشعب الافتراق ، والشعب الاجتماع ؛ وليس من الأضداد وإنما هي لغة لقوم .

(٣) إثباته على أن لا يكون من وضع القبيلة الواحدة ؛ لأنه من المحال أن يكون العربي أوقع اللفظ على الضدين بمساواة بينهما ، ولكن أحد المعنيين لحَيٍّ من العرب والمعنى الآخر لحَيٍّ غيره ، ثم سمع بعضهم لغة بعض فأخذ هؤلاء عن هؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء . وذلك رأى الجمهور من العلماء .

(٤) إثباته مطلقا من وضع واحد أو متعدد ، واعتبار الضدَّ معنى مشتقا من أصل الوضع ؛ فالأصل للمعنى واحد ثم تداخل على جهة الاتساع .

وأصحاب هذا الرأي يعتقدون لذلك بإمكان رجوع الضدين إلى باب واحد في الاشتقاق أحياناً ، كقولهم : الصَّريم ، يقال لليل وللنهار ، لأن كليهما ينصرم من الآخر ، فأصل المعنيين من باب واحد وهو القطع . وهذا المذهب كما ترى جدليّ ، ونظن القائلين به من علماء الكلام .

والذي عندنا في ذلك أن التضاد ليس قديماً في اللغة ، ولا هو من سنن الوضع عند العرب ؛ لأنه لا تمس إليه الحاجة الطبيعية ، وليس في كل ماورد من ألفاظه لفظة واحدة تفتقر إليها اللغة ، فلا بد أن يكون أصله حادثاً في زمن النهضة التي تقدمت الإسلام حين اختلطت القبائل وانصرف العرب إلى زينة المنطق والتلمح في الكلام ، فهو تفننٌ تُدخله بعض القبائل في لغتها وتتوسع به لإحدى المناسبات المرهونة بأوقاتها ، ثم يعرفون به ويمضون عليه في التعبير فيثبت في ميراث القبيلة من اللغة . وما يرجح ذلك أن الألفاظ التي يتحقق فيها معنى التضاد الطبيعي قليلة : كالسُدفة للضوء والظلام ، والصَّريم لليل والنهار ، والجوْن للأبيض والأسود ، والسجود للانحناء والانتصاب ، ونحوها ؛ وقليل منها منسوب للقبائل التي استعملته على وجهيه .

أما أكثر ما يعدونه من الأضداد فعظمه حادث في الإسلام ، اقتضاه تصرفهم في اللغة على ضروب من الإشارة والإيجاز ؛ فهو تفنن محض لا يرجع إلى الوضع الواحد ولا المتعدد ، بل يكاد يعدُّ نوعاً من البديع أو الصناعات اللفظية^(١) ؛ ومن يقرأ كتاب « الأضداد » لأبي بكر بن

(١) وقد جاءت من البديع أنواع مبنية على التضاد لفظاً أو معنى ، كالمطابقة ، وهي الجمع بين الضدين لفظاً كقوله تعالى : وما يستوي الأعمى والبصير =

الأنبارى ويتدبر معانى ما فيه ويعتبر نسبة الشواهد التي جاء بها يتحقق مآذنها إليه ؛ وقد رأيناهم ربما اختلفوا في تفسير الكلمة فعدّوا ما يقتضيه الاختلاف من التضاد أمرا واقعا في حقيقة المعنى ، كما اختلفوا في معنى « أشدّ » من قولهم : بلغ فلان أشده ؛ فإن منهم من يفسرها بيلوغ ثمانى عشرة سنة ، ومنهم من يقول بيلوغ أربعين أو ثلاث وثلاثين ، وبهذا الاختلاف المتناقض يعدون اللفظة من باب الأضداد ... وربما تزيد بعض أهل اللغة فيتوسع في تفسير الكلمة بالمعنيين المتضادين ليدل بذلك على اتساع علمه ، كقول بعضهم فى « الضدّ » نفسه : إنه يقع على معنيين متضادين ، يقال : فلان ضدى أى خلافى ، وهو ضدى : أى مثلى . قال ابن الأنبارى : وهذا عندى قول شاذ لا يعمل عليه ؛ لأن المعروف من كلام العرب : العقل ضد الحق ، والإيمان ضد الكفر ؛ والذى ادعى من موافقة « الضد » للشئ لم يقم عليه دليلا تصح به حجته . ولو صح أن التضاد قديم فى اللغة وأنه ثابت فى أصل الوضع ، لفسد هذا الوضع ولبطلت حكمته ؛ ثم لا بد أن يكون من أثر ذلك شئ كثير فى منقول اللغة ؛ وهو خلاف الواقع ؛ حتى إن العلماء كانوا يتميزون من هذا النوع بمعرفة ألفاظ معدودة ، كالألفاظ التى عقد لها أبو عبيدة « فى الغريب المصنف » باب الأضداد ، وهى أربعون لفظة ، وهذا ابن الأنبارى المتوفى سنة ٣٢٨ وهو من أوسع الناس حفظا للغة ، قد ألف كتاب « الأضداد » الذى قالوا إنه لم يؤلّف فى الأضداد أكبر منه ، وذكر فى مقدمته أنه نظر فى الكتب التى أحصيت فيها الحروف المتضادة ، فوجد كل واحد من أصحابها أتى من الحروف بجزء وأسقط جزءا ،

= ولا الظلمات ولا النور ، والنهيم أيضا وهو الإتيان بلفظ فى موضع الضد من معناه كقوله تعالى : (بشر المنافقين بأن لهم عذابا أليما) ومن ذلك ، الهجوم فى معرض المدح والمدح فى معرض الذم ، والمنافضة ونحوها مما لا محل لاستيفاء الكلام عليه فى هذا الموضوع .

فجمعها في كتابه «ليستغنى الناظر فيه عن الكتب القديمة المؤلفة في مثل معناه؛ إذ اشتمل على جميع ما فيها»؛ ومع ذلك لم يشتمل كتابه إلا على قريب من ٣٠٠ حرف لا يتحقق التضاد في نصفها، والباقي مُتَجَوِّزٌ به ومُتَوَسِّعٌ فيه.

أما الألفاظ التي رُويت من هذا الباب ونسبها لقبائل مُسَمَّاة، فقد حرصنا على جمعها اتباعاً لطريقتنا التي نحوناها في هذا التاريخ؛ لأننا نرى في مثل ذلك أشباحاً للمعاني التاريخية التي ذهبت في آفاقها، والشبح إن لم يفصل معاني جسمه ولم يَضْبُطَ أجزاءه، فلا أقل من أن يعيّن موقعه ويظهر منه صورة مبهمه، وذلك فتح عظيم في مثل هذا التاريخ المستغلق بابه، المضروب على الغيب حجابيه، وتلك الألفاظ هي:

الرجاء: يستعمل بمعنى الشك، والطمع، واليقين. وكناية وخزاعة ونضر وهذيل يقولون: لم أَرْجُ، ويريدون لم أبال.

وبنو عقيل تقول: لَمَقَّتْ السُّكَّابَ الْمُقَهَّ لِمَوْقَاً وَلِمَقَاً، إذا كذبته؛ وسائر قيس يقولون: لمقته لموقاً إذا محوته.

والسامد في كلام أهل اليمن: اللاهي، وفي كلام طيء: الحزين.

يقال: شَرَيْتُ إذا ابتعت، ولكنها بمعنى «بعت» لغة لغاضرة.

والسُدُوقَةُ يذهب بنو تميم إلى أنها الظلمة، وقيس يذهبون إلى أنها الضوء.

حاب الرجل فهو حائب، إذا أثم؛ والحائب في لغة بني أسد القائل.

المعصر في لغة قيس وأسد: التي دنت من الحيض. وفي لغة الأزد:

التي ولدت، أو تَعَدَّسَتْ^(١).

(١) العانس: التي طال مكثها في أهلها بعد إدراكها حتى خرجت من عداد

الأبكار ولم تتزوج قط.

يقال : عَيْنٌ ، لِلخَلْقِ كَالقَرْبَةِ الَّتِي تَهَيِّأُ مَوَاضِعَ مِنْهَا لِلتَّقَبُّبِ ، وَطِيٌّ
تَقُولُ عَيْنٌ لِلجَدِيدِ .

المَقْوَرُ فِي لُغَةِ الْهَلَالِيِّينَ : السَّمِينُ ، وَفِي لُغَةِ غَيْرِهِمْ : الْمَهْزُولُ .

السَّاجِدُ : الْمُنْحَنِيُّ ، عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ ؛ وَهُوَ فِي لُغَةِ طِيٍّ : الْمُنْتَصِبُ .

القَلْتُ فِي كَلَامِ أَهْلِ الْحِجَازِ : نَقْرَةٌ فِي الْجَبَلِ يَجْتَمِعُ فِيهَا الْمَاءُ فَيَغْرُقُ
فِيهَا الْجَمَلُ وَالْفِيلُ لَوْ سَقَطَ فِيهَا ، وَهِيَ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ وَغَيْرِهِمْ نَقْرَةٌ صَغِيرَةٌ فِي
الْجَبَلِ يَجْتَمِعُ فِيهَا الْمَاءُ .

رِزْقُهُ بِمَعْنَى أَنَّهُ ، وَلَكِنَّهَا فِي لُغَةِ الْأَزْدِ بِمَعْنَى شُكْرِهِ .

وَهَذَا كُلُّ مَا أَمَكَّنَ الْعَثُورَ عَلَيْهِ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ وَغَيْرِهَا ؛ وَهُوَ مُتَمِّمٌ لِمَا

اسْتَقْصَيْنَاهُ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ .

الدخيل

وَهُوَ الْفَاطُ ذَاخِلَتْ لُغَاتِ الْعَرَبِ مِنْ كَلَامِ الْأُمَمِ الَّتِي خَالَطَهَا فَتَفَوَّهَتْ
بِهَا الْعَرَبُ عَلَى مَنَاجِهَا لِتُدَلَّ فِي الْعِبَارَةِ بِهَا عَلَى مَا لَيْسَ مِنْ مَأْلُوفِهَا ، وَتَجْعَلَ
مِنْهَا سَبِيلًا إِلَى مَا يَجِدُ مِنْ مَعَانِي الْحَيَاةِ ؛ لِأَنَّ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ لَمْ تَكُنْ
الْأَرْضَ كُلَّهَا فَتَنْحَصِرُ أَوْلَادُهَا وَنَتَائِجُهَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ حَتَّى يَتَعَيَّنَ عَلَيْهِمْ أَنْ
يَضَعُوا لِكُلِّ شَيْءٍ ضَرْبَهُ مِنَ اللَّفْظِ وَنَدِيدَهُ مِنَ التَّعْبِيرِ ؛ وَالْعَجِيبُ أَنَّ طَبِيعَةَ
أَرْضَهُمْ ظَاهِرَةُ التَّأْثِيرِ فِيهَا أَعْرَبُوهُ ، فَهَمُ لَمْ يَعْدُوا بِهِ حَدَّ الضَّرُورَةِ ،
وَلَا تَجَاوَزُوا مَقْدَارَ الْحَاجَةِ الْمَأْسُةِ ، مِمَّا جَعَلَ هَذَا النُّوعَ فِي لُغَتِهِمْ قَلِيلًا
النَّمَاءِ بَادِي الْإِحْمَالِ .

بَلِ الدَّخِيلِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ يَكَادُ يَكُونُ صُورَةً جُغْرَافِيَّةً لِمَا عَرَفُوهُ مِمَّا

خرج عن حدود جزيرتهم ، وقد كان شعراؤهم وتجرُّمُهم وأهلُ الأسفار منهم يحملون إليهم التواريخ والأحاديث كما يحملون عروض التجارة من مصر والحبشة وفارس والهند والروم ، فيدخل من ذلك في عاداتهم وشعائرهم ويُلقنون ألفاظه بلغتهم ، سواء منها ما جعلوه على أبنيتهم وما لم يجعلوه ؛ لأن قواعد اللغة يومئذ لم تكن كما هي اليوم في حركات الأقلام ، ولاكنها كانت في حركات الألسنة وبالجملة فإنهم لم يتناولوا اسماً من أسماء الأجناس أو الأعلام إلا غيروه متى كان فيه ما ليس من حروفهم ، وربما عادوا فغيروا في الحروف العربية أيضاً وتصرفوا في الكلمة بالحذف والزيادة ، مبالغة في تحقيق الجنسية اللغوية ؛ أما إن كانت حروف الاسم الأعجمي من جنس حروفهم فقد يتركونه على حاله ، نحو خراسان ؛ إذ ليس في أبنيتهم فُعالان ، وخرم ، الحقوم ببناء سُم .

فوضع التصرف كما رأيت إنما هو في حروف الكلمة حتى تخرج على وجه من الوجوه العربية الفطرية التي لا يُرَاعَى فيها غيرُ الخفة والثقل ، وليس غير الحرف اللفظي ما يغمز مواضع الإحساس من ألسنتهم ، كما فصلناه في بابه ؛ ولهذا قال أئمة العربية : تُعرفُ بحجْمَةِ الاسم بوجوه :

(١) النقل ، بأن ينقل ذلك أحد أئمة العربية .

(٢) خروجه عن أوزان الأسماء العربية ، نحو إرْيَسِم ؛ فإن مثل هذا

الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي .

(٣) أن يكون أوله نونٌ ثم راءٌ ، نحو نرجس ؛ فإن ذلك لا يكون في

كلمة عربية .

(٤) أن يكون آخره زاي بعد دال ، نحو : مهندز ؛ فإن ذلك لا يكون

في كلمة عربية .

- (٥) أن يجتمع فيه الصاد والجيم^(١) نحو الصولجان والجص .
(٦) أن يجتمع فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق^(٢) .
(٧) أن يكون خماسيا أو رباعيا عاريا عن حروف الذلاقة ، فإنه متى كان عربيا فلا بد أن يكون فيه شيء منها^(٣) .

وقالوا:

(١) الجيم والتاء لا يجتمعان في كلمة من غير حرف ذوّلقٍ ؛ ولهذا ليس « الجبّتُ » من محض العربية - وهو في القرآن في قوله تعالى : ﴿ يؤمنون بالجبّت والطاغوت ﴾ .

(٢) الجيم والطاء لا يجتمعان في كلمة عربية ، ولهذا كان « الطاجن والطيّجن » مولدين ، لأن ذلك لا يكون في كلامهم الاصلى .
(٣) لا يجتمع الصاد والطاء في كلمة من لغتهم ، أما الصراط فصاده بدل من السين .

(٤) ينذر اجتماع الراء مع اللام إلا في أعاظ محصورة : كورل ونحوه

(١) قال الأزهري في التهذيب متعقباً على هذا القول : الصاد والجيم مستعملان ومنه جصص الجرو ، إذا فتح عينيه ، وجصص فلان إناءه ، إذا ملأه ، والصج ضرب الحديد بالحديد .

(٢) في الصحاح : الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب إلا أن تكون معربة أو حكاية صوت ، ومثل هذه الحكاية بقولهم : جلتبليق ، حكاية صوت باب ضخم في حالة فتحه وإصفاقه « جان » على حدة و « بليق » على حدة .
وقال ابن دريد في الجمهرة لم تجمع العرب الجيم والقاف في كلمة إلا في خمس كلمات أو ست .

(٣) ذلك لأن حروف الذلاقة هي أخف الحروف ، وقد مر الكلام في هذا المعنى

(٥) قال البطليموسى فى شرح الفصيح : لا يوجد فى كلام العرب دال بعدها ذال إلا قليل ، ولذلك أبى البصريون أن يقولوا بغداد .

(٦) قال ابن سيده فى المحكم : ليس فى كلام العرب شين بعد لام فى كلمة عربية محضة ؛ الشينيات كلها فى كلام العرب قبل اللامات^(١) .

هذا ، وقد وجد الباحثون بعد الاستقصاء أن أكثر ما دخل العربية من أسماء المعبودات والمصطلحات الدينية فهو من الهير وغليفية والحبشية والعبرانية : كلفظ النبي^(٢) ، فإنه هير وغليفى ، ومعناه فى الأصل : عميد أوروب المنزل ؛ وكلفظة منبر : فإنه معرب « ومبر » بالحبشية ؛ وكألفاظ : الحج والكاهن ، وعاشوراء ، وغيرها ؛ من العبرانية .

أما أسماء العقاقير والأطياب والجواهر فأكثرها هندية كالمسك ، فإنه فى اللغة السنسكريتية « مشكا » ، والزنجبيل وهو فيها « زنجابير » ، والقلقل وهو « بيالا أو فيفالا » ، وهكذا .

وأكثر ما يكون من أسماء الأطعمة والثياب والفرش والأسلحة والأدوات فهو من الفارسية : كالسكباج ، والديباج ، والحز ، والخوذة ، والإبريق ، والطّست ، وغيرها .

وفى المزهرة فصل معقود لألفاظ أخذتها العرب من الفارسية والرومية والسريانية والنبطية وغيرها ، ولكن علماء اللغة كانوا يخلطون فى ذلك لأنهم

(١) كل ما أوردناه فى هذا الفصل إنما هو تمام على ما سبق فى الأسباب اللسانية فاعتبره بسببه .

(٢) روى أبو عبيدة أن أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب ، فيهمزون النبي ، والبريئة « البرية » ، وذلك قليل فى الكلام ، وقد اختلف العلماء فى اشتقاق لفظة النبي ؛ لأنهم لم ينفوا على أصله ؛ وأحسن ما ورد لهم من ذلك ما نقله صاحب المخصص فى « باب ما تركت العرب همزة وأصله الهمز » ، من الجزء ١٤ .

غير متحققين بتلك اللغات ولا بأكثرها ؛ والعجيب أنهم يردون أكثر
المعربات إلى الفارسية ، ولم نكن نظن أن لذلك سبباً غير شيوع هذه اللغة
أيام العباسيين ، حتى وقفنا على أن مرجع تلك النسبة إلى العصبية ؛ فإن
كثيراً من العلماء كانوا موالي أو فرساً ، وقد نصوا على أن بعضهم - كحمزة
الأصبهاني والأزهري وغيرهما - كانوا يتمحلون لذلك ؛ تكثيراً لسواد
المعربات من لغة الفرس وتعصباً لهم .

وبلغ من ذلك أن منهم من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم
بالفارسية ؛ واشتهر بين الأعاجم حديثان : أحدهما قوله فيما زعموا : إن
جباراً صنع لكم سور : أى ضيافة . والثانى قوله : العنب دودو والتمر يك :
أى فى تناولهما مَشَى وفَرادى . وقد حقق العلماء أن لأصل له ، وإنما يتوجه
على تلك العصبية التى تشبهه أن تكون ديناً لغوياً ترغم العربية على انتحاله .
ومن المعرب كلمات معدودة استعملها العرب ولها رديف فى لسانهم :
كالتمورة للإبريق ، والثقوة للشكرجة ، والمشوم للمسك ، والناطس
للجاسوس ؛ ونحوها ؛ ولا يعقل أن يستعمل العرب هذه الألفاظ على أنها
مرادفات لأوضاعها فى لغتهم ؛ لأنهم لا يبلغون بالمعرب قوة كلامهم
بالضرورة من حيث إنه دخيل على الأوضاع العربية فهو ليس فى معنى الأصيل
إلا حيث تخلو اللغة من نديده . وعندنا أن بعض تلك الألفاظ إنما كان لمعان
غير محدودة بما يطابق المعنى الدخيل : كالمشوم ، فإنه إذا أُطلق على المسك
بالعرف لا يطلق عليه بالحد ، بل يبقى من الألفاظ المشتركة ، وحينئذ كانت
اللفظة الدخيلة أوفى بالحاجة وأصح فى تأدية المعنى اللغوى بحده ؛ وقد يكون
بعض تلك الألفاظ من وضع قبيلة بعينها ثم تتناول القبائل الأخرى اسمه

بالتعريب لخلو لغتها منه أو لقربها من أسواقه واختلاطها بأهله ، فينطق بالأصيل قومٌ وبالذخيل أقوام ، وفلة هذه الألفاظ المشار إليها مما يحقق ظننا فإن كل ما جمعه منها تَيْفٌ وعشرون لفظة .

الدخيل في الإسلام

ولما فتحت الأمصار على المسلمين ودان غيرُ العرب للإسلام ، فشت في منطِق المتحضرين ألفاظ كثيرة من الدخيل بحكم الاختلاط والمعاملة ، إلا أن أكثرها لم يلتحق باللغة لأن الرواة أهملوه ؛ وكان هذا الدخيل أول أمره بدء انحراف الألسنة عن العربية الفطرية في تاريخ اللحن كما سيأتي في موضعه ومن ذلك ما ساقه الجاحظ من لغة أهل المدينة ، فإنه ذكر أنهم عَلِقُوا ألفاظا من قوم من الفرس نزلوا فيهم ، فيسمون البطيخ : الخبز ، والسميط : الروزق ؛ وأن أهل الكوفة يسمون المسحاة : بال ، والسوق : بازار ، وذلك كله فارسي .

وكان الأعراب الأقياح يعجبون لمثل هذا ولا ينطقون به وقد حكى أبو مهدية الأعرابي — عن أخذت عنهم اللغة — بعض ألفاظ أعجمية كانت فاشية لعهد فأنكرها ؛ وإنما ضربها مثلا لغيرها فقال :

يقولون لي «شنبذ» ولست مشنبذا طوال الليالي ما أقام تبيرُ
ولا قاتلا «زودا» ليعجل صاحبي «وبستان»^(١) في قولي على «كبير»^(*)
ولا تاركا لحني لأتبع لحنهم ولو دار صرف الدهر حيث يدورُ

(١) شنبذ من قولهم : شون بوذ ؛ أي «كيف» ؟ يعنون الاستفهام . وزود : عجل ، وبستان : خذ .

(*) كذا في الأصل ولم تقف على صوابها

على أن من الأعراب من كان يستظرف بعض الكلمات الأعجمية فيقحمها في شعره على جهة التلمح والاستظراف، ونقل الجاحظ من ذلك بعض أبيات في كتابه «البيان»

ثم لما انقضت الدولة الأموية وهى بقية العهد العربي، أقبل العباسيون على اتخاذ البطانة من الفرس والديلم وغيرهم، وهم الذين كانت لهم اليد في بث العلوم واتخاذ المترجمين ونقل الكتب عن الفارسية والهندية واليونانية مما سنفصله في مكانه، فابتدأت من ثم صنعة التعريب، وداخلت اللغة كلمات كثيرة من مصطلحات العلوم: كالطب والفلك والهندسة ونحوها.

ولما أنشأ المأمون دار التعريب التي سماها «دار الحكمة»، وهى دار كتبه العظيمة، أرصد فيها علماء لتهديب الكتب المترجمة وتوجيه الأسماء المعربة من الأعلام والأجناس على ما يناسب المنطق العربي، فكانوا ينحون في ذلك منحنى العرب، ويتصرفون في الأسماء بالتغيير والإبدال والحذف، وهذا هو وجه الصعوبة في التعريب، لأنه لا ضابط له ولأن الألفاظ العربية محصورة الأوضاع محدودة الصيغ، لا تقبل الزيادة عليها إلا منها، ولا يمكن أن تقحم فيها الألفاظ الأجنبية إلا بعد أن تجانسها وتواخاها.

ومن أمثلة هذا التغيير الذى جرى عليه العرب ومن بعدهم في أسماء الأعلام: يحيى فى يوحنا، وقايل فى قاين، وعيسى فى إيسوس^(١) وطالوت فى جليلات، والضحاك فى ده آك، والأشكرى فى أسكاريس، وشمشقيق

(١) إيسوس، تحريف «يشوع» باليونانية، وقد حذفوا آخره فصار إيسو،

وعرب عيسى.

في زيميلساس وسجسطيلوس في سكستيلس ، وأشبيلية في هسياليس ،
وطلينطة في تولاده ، وغير ذلك كثير تفتح به كتبهم .

وهذا التغيير الذي لاضابط له كان سبباً من أسباب الإفساد والتحريف
في الكتب ؛ حتى لقد تجد الاسم الواحد يتقلب على صور شتى ، وبذلك
تضيع حقيقته التاريخية : كفيلبس أبي الإسكندر ، فإنك تجده في كتب
التاريخ العربية : فيلقوس ، وفيلثوس ، وفيلنوس ، وفيلبوس ، وقنلتوس ؛
وقد جاء في تاريخ القرماني : أفطياقوس في أنطيوخوس ، ثم جاء هذا الاسم
في موضع آخر من التاريخ نفسه على هذه الصورة : أبطيحش ...

ومن مثل هذا الاختلاف الذي لا بد منه تنبه ابن خلدون حين اعتزم
وضع تاريخه المشهور إلى وجوب ضبط هذه الأسماء الأجمية على وجوهها
التي تلفظ بها في لغاتها ، فاصطلىح لذلك على وضع جديد في الكتابة
سندكره في الكلام على الخط مع ما كان عند علماء العرب من مثله .

ولم يكف ينقض عصر التعريب العلمي عند العباسيين بعد أن دالت
الدولة وتراخت الهمم ، حتى استعجمت اللغة وطمّ الدخيل على المنطق ؛
لأن الذين تولوا أمر التعريب يومئذ إنما هم الصناع والمحترفون
لا الكتاب والمؤلفون ؛ وبذلك صار الدخيل لغةً في التاريخ بعد أن كان
تاريخاً في اللغة .

وبقي من هذا الفصل كلام في كيفية التعريب ، واختلاف الكتاب
فيه ، والحروف التي يطرّد فيها الإبدال ، والألفاظ التي عربها المتأخرون
أو اصطلاحوا على تأدية معانيها ، ونحو ذلك مما لا تعلق له بالتاريخ ؛
فأمسكنا عن إيرادها وإن كان ثروة من الكلام .

أما الكتب التي وضعت في المعرب والدخيل فأجمعها كتاب (المعرب)

لأبي منصور الجواليقي المتوفى سنة ٥٣٩ هـ ، و (شفاء الغليل) للخفاجي
من أدباء القرن الحادى عشر ، وكلاهما متداول مشهور .

المولد

ويسمى المُوَلَّدُ أيضاً ، ويراد به فى الاصطلاح اللغوى : ما أحدثه
المولَّدون الذين لا يُحتجج بالفاظهم^(١) ، وهم الطبقة التى وليت العرب فى
القيام على لغتهم من المتحضرين . وذلك يشبه الوضع فى بادئ الرأى ،
لأنه استقلال بالمنطق عن الطريقة التى انتهجتها العرب ؛ والعلماء لا يقبلون
الوضع ولا يصححون الاستعمال إلا من عربى ، لما كان السليقة واعتبار
التحيزة ؛ ولذا ميزوا بين الكلام فيما ينقلونه ، فقالوا : هذه عربية ،
وهذه مولدة .

وشرط المولد عندهم أن لا يكون فى استعمال أهل البادية ولا فى
العتيق من كلام العرب ؛ وبهذا قال بعضهم إن (الغضارة) مولدة ، لأنها
من خزفٍ وقصاع العرب من خشب .

وفى أمالى ثعلب ما يفهم منه أن المولد عنده كل لفظ كان عربى الأصل
ثم غيرته العامة بنوع من أنواع التغيير ، كأن يكون مهموزاً فتدع همزه ،
نحو هناك الطعام ، فى هناك ؛ أو تبدل الهمز فيه نحو واخيته فى آخيته ؛ أو
تسقطه ، نحو قفلت الباب ، فى أقفلته ؛ أو لا يكون مهموزاً فتمزحه ، نحو رجل
أعزب ، فى عزب ؛ أو يكون مشدداً فتخففه ، نحو فوهة النهر ، فى فوهته ؛ أو
يكون مخففاً والعامة تشدده ، نحو الدخان فى الدخان ؛ أو يكون ساكناً
وتحركه ، نحو حلقة الباب ، وهى الحلقة ؛ أو تبدل فيه حرفاً بحرف نحو الزمرد

(١) سنذكر فى بحث الشعر من يحتج به فى اللغة ومن لا يحتج به .

وهو بالذال ؛ أو يكون مفتوحاً فيكسرونه ، نحو الكِتان وهو بالفتح ؛
أو مكسوراً ويفتحونه ، نحو الدَّهليز وهو بالكسر ، وهلم جرا .
وفي كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة أمثلة كثيرة من هذه الأنواع .

الألفاظ الإسلامية

وقد سبقت التوليدَ طبقةً من الوضع العربي خرجت ببعض الكلام في
الاشتقاق عن معاني الجاهلية ، وذلك ما يسمونه بالألفاظ الإسلامية ، وقال
ابن فارس في أسبابها : كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم
في لغاتهم وآدابهم ونسائلكهم وقرابينهم ، فلما جاء الله جلّ ثناؤه بالإسلام
حالت أحوالٌ ونُسخت دياناتٌ وأبطلت أمورٌ ونُقلت من اللغة ألفاظ من
مواضع إلى مواضع أخرى بزيادات زيدت وشرائعُ شرعت وشرائطُ
شُرطت ، فعني الآخر الأول . . . فكان مما جاء في الإسلام ذِكرُ المؤمن ،
والمسلم ، والكافر والمنافق ؛ وإن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان
والإيمان ، وهو التصديق ، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سُمي
المؤمنُ بالإطلاق مؤمناً ؛ وكذلك الإسلام والمسلم : إنما عرفت منه إسلامَ
الشيء ، ثم جاء في الشرع من أوصافه ما جاء ؛ وكذلك كانت لا تعرف من
الكفر إلا الغطاء والستر ؛ فأما المنافق فاسمٌ جاء به الإسلام لقوم أبطنوا
غير ما أظهروه ، وكان الأصل من نفاقه اليربوع ^(١) .

(١) ذكروا أن اليربوع يحفر في جحره طريقاً يكتبها تسمى « النفاق » ، ويظهر
طريقاً مخالفة لها تسمى « القاصعاء » ، فإذا أتى من جهة الطريق الظاهرة ضرب النفاق
برأسه فانتفق ونجا . وقد قيل إن النفاق لفظ حبشي معناه البدعة والضلالة ، وهو في
الحبشة من الألفاظ النصرانية .

ومن هذا الضرب كل ما استحدثه أهل العلوم والصناعات من الأسماء :
كمصطلحات الفقه والنحو والعروض وغيرها مما يكون له اسمان لغوي
وصناعي ، والأصل في جميع ذلك الألفاظ الشرعية التي نقلها النبي صلى الله
عليه وسلم من اللغة إلى الشرع كما رأيت .

وقد كان مثل هذا النقل المجازي في الجاهلية أيضاً ؛ لأنه سبب من أعظم
الأسباب في نمو اللغة كما تقدم في موضعه ، ولكن لم يُنسب من ذلك شيء
لناقلٍ معين فيما علمنا ، إلا كلمة واحدة ذكرها الجاحظ في كتاب الحيوان ،
وهي فيما يقال : إن أول من سمي الأرض التي لم تُحفر قط ولم تُحرث إذا
فُعل بها ذلك (مظلومة) النابغة ... وقد تبعه العرب على ذلك ، ومنه قيل :
سقاء مظلوم ، إذا أعجل عليه قبل إدراكه (١) . وقال الجاحظ في جزء آخر
من الحيوان وقد ذكر هذه الكلمة : إن النابغة ابتداء هذا الاسم على الاشتقاق
من أصل اللغة ، وإن العرب اجتمعت على تصويبه وعلى اتباع أثره .

ومما يلتحق بفصل الألفاظ الإسلامية ، كلمات عربية كرهوا النطق
بها في الإسلام ، كأنهم من خوفهم على العرب أن يعودوا في شيء من أمر
الجاهلية احتاطوا فمنعوا من الكلام الذي فيه أدنى متعلق . وأصل ذلك
ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم في نحو قوله : « لا يقولن أحدكم لمملوكه :
عبدى وأمتي ، ولكن يقول : فتاى وفتاى ؛ ولا يقولن المملوك : ربي وربتي ،
ولكن يقول : سيدي وسيدتي . » وعلّة هذا المنع ظاهرة ؛ ولكن فيما كرهوه
أشياء جاءت بها الروايات ولا تعرف وجوهها : قال الجاحظ : « ولم نسمع
في ذلك أكثر من الكراهة ، ولو كانوا يروون الأمور مع عللها وبرهاناتها

(١) المراد : الوطب يسقى منه اللبن قبل أن يروب .

خفت المؤنة ، ولكن أكثر الروايات مجردة ، وقد اقتصرنا على ظاهر الرواية دون حكاية العلة ودون الإخبار عن البرهان وإن كانوا قد شاهدوا النوعين مشاهدة واحدة . ومن ذلك قول ابن مسعود وأبي هريرة : « لا تسبوا الكرم فإن الكرم هو الرجل المسلم » وقد رفعوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم . ورووا عن ابن عباس أنه قال : « لا تقولوا : والذي خاتمته علي في ، وإنما يختم الله عز وجل على فم الكافر » . وبما كرهه ابن عباس قولهم : قوس قزح ، وقال : قزح شيطان فكأنه كره ما كانوا عليه من عادات الجاهلية في الإضافة إلى الأصنام والشياطين ، وكأنه أحب أن يقال : قوس الله ، فيرفع من قدره كما يقال أرض الله وسماؤه . وبقيت أمثال لذلك كثيرة لا نطيل في استقصائها .

أمثلة المولد وكتبه :

وقد علمت أن من المولد هذه المصطلحات التي جاءت بها العلوم ، وهي معدودة أيضا من الألفاظ الإسلامية ؛ لأنها وضعت في الإسلام ، ومنها ألفاظ خاصة بالمتكلمين والرياضيين والفلكيين والأطباء والفقهاء والصوفية وغيرهم ، وقد أفردت لها معاجم خاصة بشرحها : ككتاب التعريفات للجرجاني ، وكشأف اصطلاحات العلوم للهاوني ، وكليات أبي البقاء ، واصطلاحات الصوفية . وأول ما وضع من هذا النوع فيما نظن ، كتاب « مفاتيح العلوم » لمحمد بن أحمد الخوارزمي من أهل القرن الرابع ، وهو على اختصاره مفيد ، جمع فيه مصطلحات أهل العلوم والصناعات المختلفة ، ونحن ننقل منه بعض أمثلة توفية للفائدة . فمن ذلك في مواضع كتاب

ديوان الخراج «الحشري» وهو ميراث من لا وارث له - ويعرف في أيامنا بالمحلول - «والإقطاع» وهو أن يُقطع السلطان رجلا أرضا فتصير له رقبته، وتسمى تلك الأرضون قطائع، واحدها قطعة «والطعمة» وهي أن تُدفع الضيعة إلى رجل ليعمرها ويؤدى عشرها وتكون له مدة حياته، فإذا مات ارتجعت من ورثته، والقطيعة تكون لعقبه من بعده. «والتسويغ» وهو أن يُترك للرجل شيء من خراجه في السنة، وكذلك «الحطيطة والتريكة».

ومن مواضع كتاب ديوان الجيش «الأطباع» وتسمى الرزقات : وهي مرتبات الجند والعمال «والتلميظ» وهو أن يُطلق لطائفة من المرتزقين بعض أرزاقهم قبل أن يستحقوا، وقد لُمّظوا بكذا «والمقاصّة» وهي أن يُحبس عن القابض لِماله ما كان تَلَمَّظَه أو استلفه.

وقد رأينا لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٤٠ كتابا سماه (الزاهر) يذكر فيه معاني الكلام الذي يستعمله الناس من المولد أو من الألفاظ الإسلامية؛ ويؤخذ من مقدمته أن المفضل أنشأ كتابا في هذا المعنى سماه (الفاخر) جمع فيه قطعة من اشتقاق ما يكثر ترداده في المحاورات والمخاطبات، فعمل محمد بن القاسم الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨ في ذلك كتابه الموسوم بالزاهر فصل فيه كتاب المفضل وأكثر شواهد وضبطه، فجاء الزجاجي واختصره وأصلح ما فيه من السهو والغلط وكشفه وشرح معانيه. وبما أورده في هذا الكتاب، معنى قولهم: حسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وألفاظ القنوت. والاستغفار، والأذان، والشهد، ونحو ذلك؛ وهو يبحث في اشتقاق الكلام ويذكر الأقوال

الواردة في معانيه ويرد أكثر ذلك إلى أصله العربي . ومن أمثلته شرحه لقولهم (بيت مُزَوَّق) قال أبو العباس ثعلب : معناه : بالزأووق ، والزأووق في لغة بعض أهل المدينة : الزئبق ، وهو يقع في التزاويق ؛ فزوق مُفَعَّلٌ منه . اهـ .

الغريب المولد

وزيد به في المولد ما يقابل الغريب والحوشي في العربي العتيق ، وذلك كالذي اخترعه بعض المفسرين الذين نصبوا أنفسهم للعامة وخطوا في هواهم ؛ فإن المفسر كلما كان أغربَ عند العامة كان أحبَّ إليهم . ومن هؤلاء عكرمة والنكبي والشددي والضحاك ومقاتل بن سليمان وأبو بكر ابن الأصم ، وقد نقل الجاحظ أنهم يقولون في تفسير قوله تعالى : ﴿ويل للبطففين﴾ : الويل واد في جهنم . قال : ثم قعدوا يصفون ذلك الوادي .. وسئلوا عن قوله تعالى : ﴿قل أعوذ برب الفلق﴾ فقالوا : الفلق واد في جهنم ، ثم قعدوا يصفونه . . . وفسروا قوله تعالى : ﴿ثم لتسئلن يومئذ عن النعيم﴾ فقالوا : النعيم الماء الحار في الشتاء والبارد في الصيف . . . أى فكانه من الأضداد ، ومثل ذلك كثير عن بعض غلاة الصوفية أيضا ، والأصل في جميعه ما أوامنا إليه من الألفاظ المنهى عنها .

وليس يُؤَوَّى القوم إلا من الطمع ومن شدة إعجاب العامة بالغريب من التأويل ، وهو كذلك الغريب الكاذب في المولد من اللغة .

تمدن العرب اللغوى

فلسفة الفصل

هذا فصل من الكلام نرى فيه إلى أقصى غايات العقل العربى فى الحياة ، وأدنى آفاقه من الخلود ؛ إذ نصف مبلغ ما انتهى إليه من السكالم فى وضع هذه اللغة وإحكامها على سُننٍ كيفما تدبّرتها رأيت فيها المعنى الإلهيّ الذى لا دليل عليه إلا شعور النفس به ، والنفس هى البقية السماوية فى الإنسان .

تلك السُنن التي خرجت بها اللغة كأنها عقل حتى تتلّاح في جهات الحكمة خَطراته وتتراسل من أعين الوحي نظراته ؛ بل كأنها معنّى إلهيّ مُبتكر ألقى فى هذه الطبيعة ليتحول به وجه العالم إلى جهة الله ، فما زال ينكشف من أطرافه شيئاً فشيئاً حتى ظهر سر ابتداعه فى القرآن الكريم فاتضح عن روعة تملك على الإنسان مذاهب حسّه ، وتنساب فى قلبه لتتصل بالروح الإلهي من نفسه .

وقد وصفنا بما تقدم تكوين اللغة فى الجملة بما فيها من أسباب القوة والجمال ، ونحن واضعون من هذا الفصل مرآة تصف محاسنها وصفاً معنوياً تأخذ الأعين منه تفصيلاً فى جملة ، وجملةً فى تفصيل ؛ لأنه ليس كالأمر المعنوية ما تجد فيه قوة الإفصاح عن الأسرار الصامتة ، إذ تكون مقابلة الأوصاف بموصوفاتها نطقاً بليغاً من لسان الحقيقة .

ومن المعلوم بالضرورة أن اللغة صورة الاجتماع ، وأن العرب فى تمدن جاهليتهم الفصحى لا يُوازنون أمة من أمم التاريخ ، بل هم لولا ما سبق فى علم الله من أمر سيكون فيهم ؛ وقدّر واقع بهم ، وشأن فى الغيب مخبوء لهم -

لما عدوا في الاعتبار الاجتماعي أن يُعدوا موجودات إنسانية مهمة ،
كانهم بقايا منسية من التاريخ .

وقد تقرر عند الحكماء أن غنى اللغة بألفاظها ، واتساع وجوه التصرف
فيها دليل بين على المدنية أهلها وسعة متفقيهم من ظل الاجتماع ؛ فلا يبقى إلا
أن يكون للعرب تمدن لغوي خصوصاً به من أصل الفطرة ؛ إذ هم لم يكونوا
في معادن العلوم ولا مواطن الصناعات ، ولا كان في أيديهم من أدوات
الأمم ومراقق الاجتماع إلا متاع قليل لا يبلغ بحملته أن يكون تفسيراً
موجزاً للفظ (العرب) في معجم الأمم . فالحكمة التي جعلت من قديم
مدنية الفنون في أيدي الصيدين ، ومدنية العلوم في رموس اليونانيين ، هي
التي خصت مدنية اللغات بالسنة العرب .

وإذا تدبرت معنى التمدن بما يعطيك من آثاره ، رأيت له في كل مجتمع
صورتين : الأولى صورة الفرد في باطنه ، والثانية صورة الجماعة في
ظاهرها ؛ ولن يكون التمدن حقيقياً إلا إذا كان أساسه نمو الصفات
العقلية في الفرد الواحد بما يتهيأ له من الفضائل التي هي مادة التغير
العقلي في نموه وإنشائه نشأة جديدة تستمتع نشأة التاريخ في المجموع ؛
ولا مرأه في أن الأحوال الظاهرة للجماعة إنما هي مرآة التغيرات الباطنة
في الأفراد ، فكأن الاجتماع في معناه ليس إلا مجموع آثار العقول وتاريخ
التغيرات النفسية .

ونحن إذا اعتبرنا ذلك في العرب لم نر لهم حقيقة ولا مظهراً إلا في
اللغة ، لأنه لا يكفي أن يكون العربي على أخلاق فطرية تحميها حدود البادية ،
وتصونها أسوار الحرية الطبيعية ، حتى يقال إن فيه ذاتاً نامية بأدائها ؛ لأن
هذه الآداب لم تحدث فيهم التغيرات العقلية التي تراءى بها صورة المجموع ،

إلا في آخر عهدهم الجاهلي حين ضمهم الإسلام ، ولكننا إذا اعتبرنا لغتهم رأينا حقيقة التمدن فيها متمثلة ، وشروطه في مجموعها متحققة ؛ فهي منهم بحر الحياة الذي انصبت فيه جميع العناصر ، وانبعث بها هذا التيار العقلي الذي يدفع بعضه بعضا ، وكأنها هي التي كانت تهذب من نفوسهم وتزنها وتعدلها وتخلصها برقة أوضاعها وسمو تراكيبها ، حتى ينشأ ناشئهم في نفسه على ما يرى من أوضاع السكّال في لغته ؛ لأنه يتلقنها اعتياديا من أبويه وقومه ؛ ولهي أقوم على تثقيفهم من المؤدّب بأدبه ، والمعلم بعلمه وكتبه ؛ لأنها حركات نفسية مدارها على انجذاب الطبع فيهم ، حتى كان العربي القحّ ربما أخطأ في الكلمة إذا جذبته طبعه إليها ، فيعدل بها عن سنن الفصيح - كما سيأتي في باب اللحن^(١) - والسكّال متى كان مأتاه من الطبع ، وكانت قوته في الغريزة ،

(١) وكان منهم من يتوهم موضوعا فيضع عليه ويجذبه إليه طبعه ، كقول بعضهم : سوق ، في سوق جمع ساق ، وموق ، في موق العين ؛ وتعليله عند النحاة ان يتوهم أن الضمة التي قبل الواو واقعة على الواو نفسها ، ولذلك يهمزها تخلصاً من ثقل الضم ولا أصل لها في الهمز . وزعم الفارسي أن أبا حية النيمري الشاعر كان يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة وإن لم يكن لها أصل في الهمزة ؛ فيقول : المؤقدان ، أي المؤقدان ، ومؤسى ، أي موسى ، وهكذا .

وعكس ذلك قولهم أيضاً : السكّاة والمرأة ، في السكّاة والمرأة ؛ كأنهم توهموا فتحة الهمزة واقعة على ما قبلها ، فكأنها كسّاة ومرأة ، بسكون الهمزة ، وإذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها مفتوح وأريد تخفيفها قلبت ألفاً فتصير كسّاة ومرأة كما ينطقون . وهذا التعليل - كما قال ابن سيده - من أدق النحو وأظرف اللغة .

ورأينا ابن جنى يعلل ذلك في « سر الصناعة » ، بأن الساكن إذا جاور المتحرك صارت حركته كأنها فيه . قال : ويزيد ذلك عندك وضوحاً أن من العرب من يقول في الوقف : هذا عمر وبكر ، بضم الميم والسكاف ، ومررت بعمر وبكر (بكسر الميم والسكاف) فينتقل حركة الراء إلى ما قبلها ؛ وهذه من اللغات التي لم تذكرها فيما تقدم لأن لها في هذا الفصل مكانا .

فأحر به أن يصنع النفس صنعة غير طبيعية في العادة ؛ ونحن نرى العرب
لعهدنا لا يزالون في مواطن أسلافهم ولم تتسكّر لهم الطبيعة ، ولكنهم حين
فقدوا خصيصة اللغة فقدوا معها خصائص كثيرة من النظام النفسى ، حتى
لأنهم لا يصلحون في حالتهم الراهنة أن يكونوا مادة نظام سياسى فى جزيرتهم ،
فضلا عن أن يكونوا مادة حادث اجتماعى عظيم كالإسلام الذى جعله
أسلافهم نظام العالم ، فكأن بينهم وبين أسلافهم من الفرق ما يستغرق
تاريخ العالم كله من عهد الإسلام .

وأخصّ شروط التمدن الاجتماعى فيما نرى ، ثلاثة : هى الحرية ،
والنظام ، والنمو . وهى التى تتخلف عن معانيها الاجتماعية آثار المدنية
التي تدل على حضارة الأمم الخالية ، كالأبنية والمخلفات الأدبية والعلمية
والفلسفية ، ثم الثروة الاعتبارية التى تدير حركة العمران ، من التجارة
والصناعة والزراعة . ثم الشرائع . وهذه الشروط هى كذلك أخص
مميزات اللغة العربية . فهى حرة فى أوضاعها بها يطابق الحرية الشخصية
والسياسية . منتظمة فى أجزائها بما يماثل نظام القوانين والشرائع ،
حتى أمكن أن يُخصّص منها كل كلمة جاءت شاذة فى بابها^(١) . نامية فى مجموعها
بما فيها من ثروة الأوضاع التى تكافئ معانى الاقتصاد السياسى على
أتم وجوهها .

فالعرب إذن قوم معنويون كان تمدنهم معنويا ، ولو جردتهم من
مزايأ لغتهم وألقيت فى أفواههم أصول أى لغة من لغات العالم ،

(١) من ذلك كتاب « الشذوذ » لابن رشيق صاحب كتاب العمدة المتوفى
سنة ٤٦٣ ، يذكر فيه كل كلمة من اللغة جاءت شاذة فى بابها . وما تجد من قاعدة فى
كتب العلماء إلا ولها شواذ محصورة إن كانت مما يدخله الشذوذ .

لخرجوا بها جنساً مغموراً في الأجناس ، ولكانت حربتهم عبثاً ونظام قبائلهم فساداً ، واصاروا في الجملة إلى حال الشعوب التي لا يدور بها الزمان ولكنه يلقي عليهم الأمم كلها دار ويقابلهم بالمكتشفين والفاحين والمتخطفين وغيرهم من أجناس المجتمعات المتمدنة . بيد أن الحكمة ألفت في طباعهم هذا النظام اللغوي ، وجعلتهم بحيث ينساقون في سبيله إلى الكمال ، لا تعترضهم عقبة ولا يصرف وجوههم عنه صارف من نظام المدنية ، فضوا على ذلك واللغة تنخطى بهم درجات الاجتماع واحدة فواحدة ، حتى انتهت بهم إلى الوحدة الجنسية ، فتغير مجموعهم وانصب على العالم بقوة جديدة فتية صادفت دولا قديمة بالية فصدمتها تلك الصدمة التي هدمت التاريخ وبنى بعدها بناء جديدا . ولولا اللغة ما انتظم أمر العرب لأنهم قضوا أجيالا قبل تمدنهم اللغوي لم يَنْبُءَ لهم شأن في أنفسهم ، ولا عدوا في اجتماعهم أمر النظام الطبيعي الذي هو وسيلة حفظ الحياة لنظام الحي ، لإتمام نظام الحياة ، كما هو شأن التمدن الاجتماعي ، واللغة هي التي جذبتهم إلى هدى الأخلاق بالشعر ، وإلى هدى السياسة بالخطابة ، وإلى هدى الدين بالقرآن .

بعض وجوه التمدن

تقدم لنا في غير هذا الموضوع ما يُثبت أن تأليف الكلام في هذه اللغة مبني على أسباب لسانية ، من عنوبة المنطق ومراعاة النسب اللفظي بين الحروف ، بحيث لم يُلاقَ فيه بين حرفين لا يأتلِفان ولا يعذب النطق بهما أو يشنع ذلك منهما في جرس النغمة وحسن السمع ، كالغين مع الحاء ، والقاف مع الكاف ، والحرف المُطَبَّق في غير المطبق ، كتاء الافتعال مع

الصاد والضاد ، في خلال كثيرة من هذا الشكل ترجع بحملتها إلى ميل العرب فطرةً عما يُلزم كلامها الجفاء إلى ما يُلين حواشيه ويرُفها ؛ وهذه العناية منهم بتأليف الحروف كانت السبب الطبيعي لعنايتهم بتأليف الألفاظ وإحكام الكلام وتوخيم روعة الأسلوب ونخامة التركيب ، وهو ما خص به العرب دون سائر الأمم .

وقد غفل بعض العلماء عن هذا السبب الطبيعي ، فذهب إلى أن العرب إنما تعنى بالألفاظ لأنها تغفل المعاني ، فتجد من ألفاظهم ما قد نطقوه وزخرفوه ووشَّوه ودبجوه ، ولست تجد مع ذلك تحتها معنى شريفاً ، بل لا تجده قصداً ولا مقارباً ، وعلى هذا النبط أكثر أشعارهم . وقد رد على هؤلاء ابن جني في كتاب الخصائص ، وتمحل في النضح عن العرب ، لأنه كذلك لم ينظر إلى السبب الطبيعي الذي أومأنا إليه . قال : « فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظهم وحسنوها ، وحوا حواشيتها وهذبوها ، وصقلوا عذوبها (أطرافها) وأرهفوها ، فلا تُرين أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ ؛ بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه بها وتشريف منها » .

والحق أن ذلك في العربية وجه من وجوه تمدنها ، وقد جررا فيه على سنن طبيعية ثابتة ، لأنهم يفرعون من المعاني فروعاً كثيرةً بالمجاز والاستعارة ، ثم يُجرون عليها الألفاظ التي تناسبها ، فكأنهم يستغلونها استغلالاً معنوياً . وذلك من أمرهم أيضاً في الألفاظ ؛ فإنهم لا يفرطون في مادة تتقلب عليها حروف المنطق بما ينزل على حكمهم في التأليف من العذوبة والمناسبة ، يفرعون الألفاظ المتقاربة فروعاً كثيرةً يُجرونها على المعاني المتباينة ، كقولهم : روات في الأمر ، (فكرت) ، ورويت رأسي من الدهن ،

وأمثال لذلك كثيرة ؛ فكأنهم بهذا الضرب يستغلون المعاني استغلالاً لفظياً .

ومن وجوه التمدن التي تناسب طبائع الاقتصاد المدني ؛ هذه الحركات التي تخصص المعاني وتعين الأغراض بأيسر إشارة ، وهي أخص مميزات السمو العقلي ، ومنها حركات الإعراب ، كقولهم : ما أحسن زيداً ! إذا أرادوا التعجب من حسنه . وما أحسن زيدٍ ؟ إذا أرادوا الاستفهام عن أحسن ما فيه ، وما أحسن زيدٌ ، إذا أرادوا نفي الإحسان عنه ؛ ولا يوجد ذلك في غير لغة العرب .

ومنها حركات التصريف ، كقولهم : مفتح ، لآلة الفتح ومفتح ، لموضع الفتح ، وهكذا .

ومنها حركات الفروق التي تُنوع المعاني ، كقولهم : الإدلاج ، لسير أول الليل ، والادلاج ، لسير آخر الليل ؛ وأمثلة من ذلك فاشية في اللغة . ومن هذا الباب قولهم : رجل لعنة وضحكة ، إذا كان يُلعن كثيراً ويُضحك منه ؛ ورجل لعنة وضحكة ، إذا كان هو كثير اللعن والضحك . ولعلمهم لم ينتهوا لهذه الفروق بالحركات إلا بعد أن أحدثوا مثلها في لغتهم بالحروف ، كقولهم : أخفر ، إذا أجار ؛ وخقر ، إذا نقض العهد ؛ وأقذى عينه ، إذا ألقى فيها القذى ؛ وقذاها ، إذ نزع عنها القذى ؛ وأبعث الفرس ، عرضته للبيع ؛ وبعثه ، إذا انتهى البيع ؛ وهكذا ، فكأن الاختصار دائماً تمثيل للاتهاء .

وما يستنفد عجب المفكر من أمر هذا الباب الاقتصادي ، تصرفهم في حروف المعاني المفصلة معانيها في كتب النحو ، ودلالاتهم بالحرف الواحد في الكلمة على المعاني المختلفة ، كمعاني الهمزة والباء وغيرها بما

يُتَّصَرَفُ به في مناحى الكلام . ويزيد هذا العجب أن لا يكون بين المعنيين أو المعاني الكثيرة وجوه من الشبه بحيث يُتَأَوَّلُ في رد معانيها الأصول بعضها إلى بعض ، وقد أشرنا فيما تقدم إلى ما رآه بعض علماء اللغات من أن هذه الحروف بقايا ألفاظ مستقلة بمعانيها ، فإن صح ذلك كان (عجبا من العجب) .

وهذا وأمثاله ، مما يكشف من اللغة عن سر النوق الذي هو أصل من أصول التمدن بالإطلاق ، وأن للعرب تصرفا ليس في لغة من اللغات ، وخاصة أُخْتِي العربية ، فإن الزمن وقف بهما عند مُنْقَطَعٍ لم يتعدّه ، وكأَنَّ العربية منهما قرآن لغوى مفتتح بهذه القاعدة التي يبنى عليها نظام الارتقاء : ﴿ ما نُنسَخُ من آية أو نُنْسِها نأت بخير منها أو مثلها ﴾ فإن لغة السريان مثلا لا تجد فيها أثرا للفعل المبني للجھول ، كضرب زيد : أى ضربه شخص - وذلك من أنواع الاقتصاد اللغوى - وفي العبرانية لا يوجد إلا صيغتان ثقيلتان من صيغ الفعل ، هذا وزنهما : فُعَالٌ ، وهُفْعَالٌ ؛ ولكن العرب يستعملون الجھول في كل الأوزان ، ماضيا ومضارعا . وقد فاتوا بذلك لغات الدنيا جميعا .

وتجد العبرانية أيضا قليلة الأوزان في الفعل المجرد والمزيد بحيث لا تكافئ العربية في ذلك (وقد أسلفنا في موضع تقدّم أن صيغة المشاركة التي هي صيغة اقتصادية ، مما انفردت العربية به) وإنما وُضِعَتِ الأوزان لتنمية المعاني وسياستها على وجوهها المختلفة سياسة اقتصادية .

ذلك فضلا عما امتازت به العربية من العذوبة التي كأنها شباب الحياة ورقتها بجانب ذلك الهرم الذي تولى العبرانية ، حتى كأن ألفاظها من اللبس

والتعقيد أيام الكهولة بأقدارها ... وبما لاشك فيه أن فقدان ذلك السبب الاقتصادي في العبرانية هو الذي ابتلاها بالفقر من نوايغ الكتاب والخطباء لضيق مُضطَرَبِ التعبير ، حتى كأنما ينفذ المتكلم بها إلى أغراضه من صدوع ومضايق ، وفي هذا العسر كله ... ولما انتفى ذلك من العربية واستوفت وجوه السياسة الاقتصادية في صيغها وألفاظها ، كثر شعراؤها وكتابها وخطبائها (اللغويون) ^(١) إلى حدِّ ترك رجال سائر الأمم عند الترجيح ، في كفة شائلة .

وهنا أصل طبيعي يحسن التنبيه إليه ، لأنه ثبتُّ لما نحن بصدد منه ، وذلك أن التثنية وهي أخص مظاهر الحياة في الطبيعة ، لا أثر لها في اللغة السريانية ، وهي في العبرانية مقصورة على معناها الطبيعي أو ما يكون في حكمه ، فلا يثنون إلا ما وُجِدَ اثنين في الطبيعة ، كاليدين والرجلين الخ ، أو ما أنزله الاستعمال هذه المنزلة ، كالنعلين مثلا ؛ ولكها في العربية عامة لكل الأسماء ، لأن العدد نظام طبيعي عام لا يتخلف ، ومنه الأفراد والتثنية ودرجات الجمع من الثلاثة فصاعدا ^(٢) .

(١) خصصنا هذه الكثرة بكونها لغوية ، لأنها كذلك في الحقيقة ؛ إذ القرائح لا تكون من مواهب اللغات ؛ واللغة إنما هي أداة من أدوات الحياة لا أكثر ، وعندنا أنه ربما كان من شعراء بعض الأمم من يرجح شعراء العرب جميعاً في منزلة شعره لا في صنعته اللغوية ، وكذلك القول في الكتاب والخطباء .

(٢) مما تهم به فائدة هذا المعنى ، أن كلمة «زوج» يراد بها في اللغة الفاشية الاثنان - وقد قلبها العامة وجعلوها جوز - قال ابن الأنباري في الأضداد : وهذا «الاستعمال» عندي خطأ ، لا يعرف الزوج في كلام العرب لاثنين : بهذا نزل كتاب الله ، وعليه أشعار العرب ، قال الله عز وجل : «وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى» أراد بالزوجين الفردين ، إذ ترجم عنهما بذكر وأنثى ... والعرب تفرد

بقي علينا أن نذكر شيئاً من أسرار النظام في هذه اللغة غير ما سبق
لنا بيانه ، وهو الصلة بين طرفي التمدن اللغوي اللذين هما الحرية والنمو ،
وقد مضى الكلام عليهما فيما تقدم .

= الزوج في باب الحيوان ، فيقولون : الرجل زوج المرأة ، والمرأة زوج الرجل ؛
ومنهم من يقول زوجة ... وإذا عدلت العرب عن الناس إلى الحيوان فقالوا : عندي
زوجان من حمام ، أرادوا عندي الذكر والأنثى ؛ فإذا احتاجوا إلى أفراد أحدهما
قالوا للذكر فرد وللأنثى فردة ... وكذلك يقال للشيتين المصطحبين : زوجان ،
كقولهم : عندي زوجان من الخفاف ... فمن ادعى أن الزوج يقع على اثنين فقد
خالف كتاب الله عز وجل وجميع كلام العرب ؛ إذ لم يوجد فيهما شاهد له ولا دليل
على صحة تأوله . اهـ وأكثر اللغويين على خلافه .

أسرار النظام اللغوي

لا نريد بمعنى النظام ، هذه الأحكام الظاهرة في اللغة كالإعراب والتصريف والقواعد اللسانية ، من نحو عدم الجمع بين ساكنين أو متحركين متضادين ؛ فهذا كله ليس إلا أسباباً للنظام الذي نشرحه في هذا الفصل ، وهو يشبه النظام النفسى من حيث تعلقه بالحكمة التي تضبط عواطف النفس وخطراتها ؛ وقد رأينا ذلك في اللغة على ثلاثة ضروب :

(١) نظام الألفاظ بالمعاني .

(٢) نظام المعاني بالألفاظ .

(٣) النظام المطلق ، وهو نظام القرينة أو الحس النفسى .

نظام الألفاظ بالمعاني

والمراد به مساوقة الصيغ اللفظية للمعاني الموضوعه لها ؛ وقد ألمعنا بأشياء منه في باب الاشتقاق ، وذكرنا ثمة أن لابن جنى صاحب الخصائص كلاماً في هذا المعنى ؛ وابن جنى هذا هو أول من ناهض هذا البحث إتقاناً ، وتخلي بأمره افتناناً ؛ وإنما كان العلماء قبله يستروحون إلى أشياء منه عند الضرورة ويتعللون به ، وأكثرهم لزوماً لذلك شيخه أبو على الفارسي^(١) ؛ ولهذا وضع ابن جنى كتابه (الخصائص) لبيان ما أودعته هذه اللغة من خصائص الحكمة ، ونيطت به من علائم الإتقان والصنعة ؛ أقام فيه القول على أوائل أصول هذا الكلام ، وكيف بُدئ ، وإلام نهي ؛ وقال في المعنى الذي عقدنا له

(١) توفي الفارسي سنة ٣٧٧ وكانوا يقولون ما بين سيبويه وأبي على أفضل منه وتوفي ابن جنى سنة ٣٩٢ وهو عالم هذه الأمة في التصريف .

هذا الفصل : إنه غَوْرٌ من العربية لا يُنتصف منه ولا يكاد يُحاط به ،
وأكثر كلام العرب عليه وإن كان غفلا مَسَّهُوا عنه .

وبما حاوله في كتابه مما يتعلق بغرضنا سبعة أمور :

(١) إثبات أن العرب تقارب حروف الألفاظ متى تقاربت معانيها ،
كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوۡزُجُهُمۡ أَزۡوَاجَهُمۡ ﴾ أى تزوجهم
وتقلقهم ، فهذا فى معنى (تهزجهم هزا) والهمزة أخت الهاء ؛ فكأنهم خصوا
هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء ، كما أن المعنى نفسه أعظم فى النفوس
من الهز لأنك قد تهز ما لا حَرَكَ له ، كالجدع ونحوه ؛ أى فيبقى الهز
المقرون بالإزعاج خاصا بذى الحياة ، لأنه متعلق بالشعور ؛ وذلك ما أفادته
الهمزة وحدها .

(٢) إن هذه المقاربة بين الحروف تقع فيها المراعاة حتى فى الحروف
البعيدة التى لا تتشابه إلا بالتأويل ، كقوله إن تركيب «ع ل م» فى العلامة
والعَلَم ، وقالوا مع ذلك : بيضة غرما ، وقطيع أغرم ، إذا كان فيه سواد
وبياض ، وإذا وقع ذلك بان أحد اللونين من صاحبه ، وكان كل واحد
منهما (علماً) للآخر ، وهذا المعنى من «ع ر م» ولكنه مقارب لتركيب
(علم) كما ترى !

(٣) إن المقاربة قد تكون بالمضارعة فى الأصل الواحد بالحرفين ، كسَجَل
وصَهْل (فى معانى الصوت) فالصَادُ أخت السَيْن ، والهاءُ أخت الهاء ، وسَجَل
وزحر (فى الصوت أيضا) فالسَيْنُ أخت الزاى ، واللامُ أخت الراء .

(٤) إن من المضارعة نوعا أحكم من هذا ، وهو المضارعة بالأصول
الثلاثية فى الفعل (الفاء والعين واللام) نحو : عصر الشيء وأزله ، إذا حبسه ،
قال : والعصر ضربٌ من الحبس ، والعين أخت الهمزة والصادُ أخت الزاى

والراء أخت اللام ؛ ونحو الأزم (أى المنع) والعصب (أى الشد)
فالمعنيان متقاربان ، والهزمة أخت العين ، والزاي أخت الصاد ، والميم
أخت الباء . وقد أتى بأمثلة من ذلك ثم قال : وهذا موجود في أكثر
الكلام ، وإنما بقي من يُشير به ويبحث عن مكنونه ، بل من إذا وضع له
وكشفت عنده حقيقته ، أطاع طبعه له فوعاه ، وهيئات ذلك مطلبا ، وعز
فيهم مذهبا .

(هـ) إثبات أن العرب يصورون اللفظ على هيئة المعنى ، وهذا مذهب
قد نبه عليه الخليل وسيبويه ، قال الخليل : كأنهم توهموا في صوت الجندب
استطالة ، فقالوا (في العبارة عنه) صرّ ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا
فقالوا : صرّصر . وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على فعَلان (بثلاث
حركات) إنها تأتي للاضطراب والحركة ، نحو الغليان ، فقابلوا بتوالي
الحركات في المثالِ توالي الحركات في الأفعال .

قال ابن جنى : ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء على سمت ما حدّاه
ومناهج ما مثَّلاه ؛ منها أن المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرّر والزعزعة :
كالقلقلة والصلصلة الخ ؛ وأن الفعلى من المصادر والصفات تأتي للسرعة نحو
الجمزى والوقلى الخ ؛ ومنها أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلا على
تكرير الفعل ، نحو كسّر وقطع الخ ؛ وإنما خصّوا العين بذلك لأنها أقوى
حروف الفعل ، إذ الفاء قد تحذف ، نحو عدّة وزنة ، أصلهما وعدّة ، ووزنة ،
واللام كذلك ؛ نحو يدّ وفمّ ، أصلهما : يدو وفموّ ، ولكن قلما تجد
الحذف في العين ؛ فلما كانت الأفعال دليلا المعاني ، كرروا أقواها وجعلوه
دليلا على قوة المعنى المحدث به ، وكذلك يضعفون العين للبالغة ، نحو :
أسد غشَّمشَم ، ويومٌ عصَّبصَب ، ونحو اعشوشب المكان ، واغدودن

الشعر الخ . قلنا : ومن هذا الباب ما ذكره ابن فارس أنه سمع من يثق به يقول إن العرب تشوّه صورة اللفظ وتقبّحها لمقابلة مثل ذلك في المعنى ، كقولهم للبعيد ما بين الطرفين المفرط الطول : طِرِمَاح ، وإنما أصله من الطَّرَح ، وهو البعيد ، ولكنه لما أفرط طوله سُمِّي طِرِمَاحاً ؛ ومثل ذلك كثير في أبواب الصفات .

(٦) ومن نظام الألفاظ بالمعاني أنهم يقابلون الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث ؛ فيجعلون كثيراً أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر عنها كقولهم : خَضَم ، وقَضَم ؛ فالخضم لأكل الشيء الرطب ، والقضم لأكل الشيء الصلب اليابس ؛ فاختروا الحاء من أجل رخاوتها للرطب ، والقاف من أجل صلابتها لليابس ، فحذوا بمسموع الأصوات على حذو مسموع الأحداث . ومن ذلك النَّضْح ، للماء الخفيف ، لركة الحاء ؛ والنضخ لما هو أقوى منه ، وذلك لغاظ الحاء . ومنه أيضاً قولهم : القُدُّ ، للقطع طويلاً ، والقطُّ ، له عرضاً ؛ وذلك لأن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعاً له من الدال ، فجعلوا الطاء لقطع العرض لقربه وسرعته ، والدال لما طال من الأثر وهو قطعه طويلاً ؛ والأمثلة من ذلك كثيرة في اللغة تُبادر من يلتمسها ، وقد أتى ابن جنى بعدة منها ، ونقل السيوطي في أوائل المزهر عن غيره أشياء أخرى ، وكلها تدل على أنهم يضبطون نظام الألفاظ المقترنة المتقاربة بالمعاني ، فيجعلون الحرف الأضعف فيها ، والألين والأخفى والأسهل والأهمس ، لما هو أدنى وأقل وأخف عملاً أو صوتاً ، ويجعلون الحرف الأقوى والأشد والأظهر والأجهر ، لما هو أقوى عملاً وأعظم حساً ؛ ومن أجمع الأمثلة لذلك ما أورده الثعالبي في فقه اللغة ، قال : إذا أخرج

المكروبُ أو المريض صوتاً رقيقاً فهو الرنين ، فإن أخفاه فهو الهنين ،
فإن أظهره فخرج خافياً فهو الخنين ، فإن زاد فهو الأنين ، فإن زاد في رفعه
فهو الخنين .

(٧) إنهم قد يضيفون إلى اختيار الحرف تشبيهه أصواتها بالأحداث
المعبر عنها وتقديم ما يضاهاى أولَ الحدثِ (المعنى) وتأخير ما يضاهاى آخره ؛
سَوَاقاً للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب ، كقولهم : شدَّ
الحبل ؛ فالشين لما فيها من التفشى تُشَبَّه بصوت أول انجذاب الحبل قبل
استحكام العقد ، ثم يليها إحكامُ الشد والجذب ، فيعبر بالبدال التي هي أقوى
من الشين لاسيما وهي مدغمة فهي أقوى لصيغتها وأدلُّ على المعنى الذي
أريد بها . وكذلك : جَرَّ الشيء ، قدموا الجيم لأنها حرف شديد ، وأول
الجر مشقة على الجارِّ والمجرور جميعاً ، ثم عقبوا ذلك بالراء ، وهي حرف
تكرير ، وكرروها مع ذلك في نفسها ؛ وذلك لأن الشيء إذا جُرَّ على
الأرض اضطرب في غالب الأمر صاعداً عنها ونازلاً ، وتكرر ذلك منه
على ما فيه من التعتعة والقلق ؛ فكانت الراء لما فيها من التكرير ، ولأنها
أيضاً قد كررت في نفسها ، أوفق بهذا المعنى من جميع الحروف .

ومما يلتحق بهذا الباب الذي هو نظام الألفاظ بالمعاني ، ما وضعوه
من حكاية الأصوات ، وذلك أنهم يشتقون اللفظ من نفس الصوت القائم
بمعناه على جهة الحكاية وتصوير الأشياء بأصواتها ، وهذا النوع يعده أدباء
الغريبين من مُبَدَعَاتِ القرائح . ومما يحضرننا منه للعرب قولهم في حكاية
صوت مصراعى الباب الكبير إذا أغلق : جَلَنْبَلَقَ ، وقول الشاعر :

جرت الخيل فقالت حَبَطَقَطَقَ *

وقول الآخر في الإبل : (تداعين باسم السَّيب) يحكى صوت مشافرها ؛ وهذا غير الأصوات التي يعبرون بها عن الأحداث وإن كانت مشتقة منها ، كالعَطَظَة للأصوات المتتابعة في الحرب ، والقَهْقَهَة للاستغراب في الضحك ، وأمثال لذلك كثيرة .

نظام المعانى بالألفاظ

والألفاظ في هذا النوع هي التي تسوس المعانى وتنزلها في منازلها وتضعها على أقدارها ، لا من حيث إن اللفظ هو الذى يوجد المعنى ، فذلك ظاهر الاستحالة ، ولكن على أنه هو الذى يخصص المعنى إذا كان جنسا ، وهو الذى يؤكد مبالغة في تلوين صورته النفسية حتى تنطق أجزاؤه ، وحتى يقوم كل جزء منها في البيان اللغوى مقام الكل الذى هو مادة الشعور الطبيعى .

ولما كانت اللغة عملا نفسياً محضا ، كان وجود هذا النوع فيها من أخص الدلائل على تمدنها ، لأن النظام الذى يعين درجات المعانى إنما يفصل أجزاء الموجودات على درجات شعور النفس بذوات هذه الأجزاء أو بصفاتهما ، وهذا لا يستقيم إلا إذا كان في اللغة حياة باطنة تشبه ما في الإنسان الراقى مما يسمى بالكمال أو الحياة الروحية العالية ، حتى تتكافأ النفس واللغة في تصوّر أجزاء المعانى وتصويرها .

ولقد أثبت العلماء أن أظهر ما يكون الفقر في اللغات المنحطة ، إنما هو في أنواع الدلالة المعنوية ، فكما انحطت اللغة قلّت فيها هذه الأنواع ، حتى لتبلغ بها تلك القلة أحيانا إلى أن تشبه الجهاد في تجرده من الشعور

ومعانيه ؛ ووجدوا من لغات القبائل المتوحشة في أواسط أفريقيا ما ليس فيها ألفاظ تعبر عن الحب والمواخاة والعبادة ونحوها من أمهات المعاني النفسية ، كأن مادة تلك اللغات من الإحساس الحيواني المحض .

والعربية تُعتبر أحكم اللغات نظاما في أوضاع المعاني وسياستها بالألفاظ وهي من هذا القبيل أعظمها ثروة وأبلغها من حقيقة التمدن بحيث لا تدانيها في ذلك لغة أخرى كائنة ما كانت ، فالعرب لم يدعوا معنى من المعاني الطبيعية التي تتعلق بالحياة الروحية أو البدنية مما تهبأ لهم إلا رتبوا أجزائه وأبانوا عن صفاته بألفاظ متباينة تعين تلك الأجزاء والصفات على مقاديرها ؛ فأول معاني الحياة الروحية الحب ، وهذه مراتبه عندهم ؛ الهوى ، ثم العلاقة ، وهي الحب اللازم للقلب ؛ ثم الكلف ، وهو شدة الحب ؛ ثم العشق ، وهو اسم لما فضل عن المقدار الذي اسمه الحب ؛ ثم الشغف ، وهو إحراق الحب للقلب مع لذة يجدها ، وكذلك اللوعة واللاعج ، فإن تلك حُرقة الهوى وهذا هو الهوى المحرق ؛ ثم الشغف ، وهو أن يبلغ الحب شغاف القلب وهي جلدة دونه ، ثم الجوى ، وهو الهوى الباطن ؛ ثم التَّيْم ، وهو أن يستعبده الحب ؛ ثم التَّبَل ، وهو أن يسقمه الهوى ؛ ثم التديله ، وهو ذهاب العقل من الهوى ؛ ثم الهُيوم ، وهو أن يذهب على وجهه لا يستقر ، وذلك لغلبة الهوى عليه ، ومنه رجل هائم .

وكذا فعلوا في معاني السرور والعداوة والغضب والحزن والسرعة وغيرها ؛ ومن معاني الحياة البدنية أصول المعاش الطبيعية التي هي قوام أمرهم : كاللبن ، فإن له نحو سبعين اسما باعتبار اختلاف أحواله ، وقد ذكرها السيوطي كلها في المزهرة (الفصل ١٥ النوع ٢٩) ؛ وكذلك الخيل

والإبل والشاء ، ثم صفاتها وتسمية أجزائها ونحو ذلك مما نكتفى لشهرته بالإشارة إليه .

وعلى أكثر هذا النوع من نظام المعاني بالألفاظ بَيُّ الشُعَابِيُّ كتابه فقه اللغة ، وهو أشهر من أن يُنْبَهَ عليه ، ولذا أوجزنا في أمثلته اكتفاءً بالدلالة على مظهرها ، والحقيقة تنهض بها الكلمة الواحدة .

ومما ننبه إليه في هذا الفصل ، أن أرقى الأمم مدنيةً إذا بلغت فيها المعاني النفسية مبلغ الهرم ، وتعلقت بها الخواطر من كل جهة بحيث تفصل أجزائها تفصيلاً ؛ فجهود الأمة عند ذلك أن تحيط المعنى باصطلاحات علمية ، وتعرف حوادثه على نحو ما تُعرف به فصول العلوم ، كالحب مثلاً ، فإن مراتبه التي يشير إليها العرب بالألفاظ المتقدمة يشير إليها غيرهم بتعاريف وفصول واصطلاحات ، ثم لا تعدو بعد ذلك كله ما كان يفهمه العرب منها برقة شمالكهم ولطف حواسهم النفسية ؛ فكأنهم لما عدموا العلوم جعلوا ألفاظهم فصولاً علمية ، وذلك منتهى ما يكون من تمدن اللغات .

ثم أنت إذا تدبرت هذا النوع رأيت انتباهاً روحياً صرفاً ، يبد أنه ممثل بالألفاظ ؛ ورأيت فيما ترى كأن لنفس العربي طيفاً يحرك اللغة حتى بأنفاس الخطرات ، ويكشف لها كل عاطفة دقيقة ولو اختبأت في أشعة من النظرات !

نظام القرينة

وهو ما نسميه بالنظام البديع لأنه في ظاهره نوع من الفوضى ؛ وذلك أنهم يعتمدون في ضرب من كلامهم على اللمحة الدالة والإشارة التي تقع

موقع الوحي ، وعلى أضعف أثر يشير إلى وجه الكلام ومذهبه ويهدي إلى طريق المعنى فيه ، ثم يطلقون الكلام إطلاقاً غير مقيد بنظام ، ولا متبع لطريق غيره من سائر الكلام ؛ وذلك نظم ينفردون به ولا تجد القليل منه في لغة غيرهم إلا حيث تصيب أدلة النبوغ في أشعر الشعر وماثور المنشور . وقد سماه علماءنا (سُنن العرب) ، وعقد الثعالبي على أمثلة منه القسم الثاني من كتابه فقه اللغة ، وسماه (سر العربية) .

ونحن نرى أن هذا النوع لم يكن في اللغة إلا بعد أن انصرف العرب إلى صنعة الكلام ، وهذبوا حواشيه ، وبلغوا الغاية في تنميق الشعر وإجادته ؛ وذلك قبل الإسلام بما لا يتجاوز مائة سنة على الأكثر ، لأن التفنن في العبارات لا يأتي إلا من كمال صنعة الألفاظ ، ولأن ما عرف للعرب من ذلك قليل في جنب ما أتى به القرآن الكريم ، وهذا معنى من معاني إعجازه ؛ إذ جعل من عبارته أزممة لعقولهم ، فكان يلفتها فجأة عن المعنى الظاهر ، ثم يبغتها بروح الكلام ؛ فتكون لها بينهما هزة من الطرب الذي يثشأ عن إدراك العقل لما ليس في مقدوره مع رغبته فيه .

فما ذكروه من سنن العرب التي يتحقق فيها نظام القرينة : مخالفة ظاهر اللفظ ، كقولهم عند المدح : قاتله الله ما أشعره ! فهم يقولون هذا ولا يريدون وقوعه ، وكذلك قولهم : هبيلته أمه ، وشكلته ؛ وهذا يكون عند التعجب من إصابة الرجل في رميه أو في فعل يفعله ؛ ومنها الحذف والاختصار ، فيقولون : والله أفعالُ ذاك ، ويريدون لا أفعل ، فيحذفون حرف النفي ؛ ومنها ذكر الواحد والمراد الجمع ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ لَا ضَبِي ﴾ وقوله : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي ﴾ والمراد الجماعة . وذكروا الجمع والمراد واحد أو اثنان ،

كقوله : ﴿إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ﴾ وهو يريد واحدا ، وقوله في خطاب موسى وأخيه : ﴿ارْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾ [والخطاب لاثنين ، وقوله في خطاب زوجته النبي صلى الله عليه وسلم . «إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ»] فقد صَغَت قلوبكما ، وهما قلبان . ومنها صفة الجمع بصفة الواحد ، كقوله تعالى : ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ وصفة الواحد أو الاثنين بصفة الجمع ، كقول العرب : ثوب أهدام ، وجاء الشتاء وقبصى أخلاق^(١) . ومنها أن تخاطب العرب الشاهد ثم تحول الخطاب إلى الغائب ، وتخطب الغائب ثم تحوله إلى الشاهد ، وهو الالتفات المعروف في البديع : وأن تخاطب المخاطب ثم ترجع الخطاب إلى غيره ، نحو قوله تعالى : ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ الخطاب الأول للنبي صلى الله عليه وسلم وصحبا ، والثاني للمشركين . ومنها الرجوع من الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى الخطاب بدون تغيير في المعنى كقوله تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكِ وَجَرَيْنِ﴾ (٢٢٠) أراد بكم ، وقوله : ﴿وَسَقَامَ رَبِّهِمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ ، إن هذا كان لكم جزاء﴾ ومعناه : كان لهم ، وقد جاء ذلك في الشعر أيضا كما رواه ابن الأبارى في الأضداد . ومنها أن يبتدىء بشيء ثم يخبر عن غيره ، كقوله : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ فخر عن الأزواج بلفظ (يتربصن) وترك الذين . ومنها نسبة الفعل إلى الاثنين وهو لأحدهما كقوله : ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ إلى قوله : ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا

(*) قلت : ما بين القوسين [ساقط في الأصل ، وإنما هو من زيادتنا
(١) أحصى ابن خالويه في كتاب (ليس) ما كان من هذا النحو وهو : ثوب
أسمال ، أى خلق ، وثوب أكباش - غليظ - وبرمة أكسار ، وقدر أعشار ، وقبصى
أخلاق . ولم يذكر منها أهدام

اللؤلؤ والمرجان ، وإنما يخرجان من الملح لا العذب . ونسبته إلى الجماعة وهو لأحدهم كقوله : ﴿ وإذ قتلتم نفساً فادّارأتم فيها ﴾ والقاتل واحد . وإلى أحد اثنين وهو لهما ، كقوله : ﴿ واللهُ ورسولُهُ أحقُّ أن يُرضوه ﴾ . ومنها أن تأمر الواحد بلفظ أمر الاثنين ، كقول العرب : افعل ذلك ، ويكون المخاطب واحداً ، وكان الفراء يرى في أصل ذلك أن الرُقعة عند العرب أدنى ما تكون ثلاثة نفر ، فيجرى كلام الواحد على صاحبيه ، ولذا كان شعراؤهم أكثر الناس قولاً : يا صاحبي ، يا خليلي . ومنها أن تأتي بالفعل بلفظ الماضي وهو حاضر ؛ أو بلفظ المستقبل وهو ماض ، كقوله تعالى : ﴿ أنى أمر الله ﴾ أى يأتى ﴿ واتَّبِعُوا ما تَلَوْا الشَّيَاطِين ﴾ أى ما تَلَّتِ الشَّيَاطِين ومنها أن تأتي بالمفعول بلفظ الفاعل : نحو سر كاتم ، أى مكتوم ، وأمر عارف ، أى معروف ؛ وبالفاعل على لفظ المفعول ، كقولهم : يبيع مغبون ، ويكون المعنى غابنا . ومنها وصف الشيء بما يقع فيه : كقولهم : ليلهم نائم ، إذا ناموا فيه ، وليلهم ساهر ، إذا سهروه . ومنها البسط ، بالزيادة في حروف الاسم والفعل متى أُمن اللبس بقريئة تقتضى ذلك ، كإقامة وزن الشعر وتسوية قوائمه ، وعلى هذا قول بعضهم في صفة الظلماء .

وليلة خامدة خمودا طخياء تغشى الجدى والفرقودا
فجعل الفرقد كما ترى ، ثم قال فيها : « لو أن عمرا هم أن يرقودا » يريد يرقد . ومنها القبض محاذاة لذلك البسط . وهو النقصان من عدد الحروف كقولهم : لاه ابن عمك ، أى لله ، ودرس المنا ، أى المنازل . ومنها الإضمار للأسماء والأفعال والحروف ، كقولهم : ألا يا اسلمى ، أى : يا هذه ، وقولهم : أئعلباً وتفرّ؟ أى أتري ثعلباً وتفرّ؟ وقول بعضهم :

* ألا أيهذا الزاجرى أشهد الوغى *

يريد أن أشهد الوغى . ومنها إقامة المصدر مقام الأمر ، نحو :
(فَضْرَبَ الرقاب) أى فاضربوا ؛ واسم الفاعل مقام المصدر ، كقوله :
(ليس لوقعتها كاذبة) أى تكذيب ، واسم المفعول مقام المصدر نحو :
(بأىكم المفتون) أى الفتنة . ومنها المحاذاة ، وذلك أن تجعل كلاما بجذاء
كلام فيؤتى به على وزنه لفظا وإن كانا مختلفين فى أصل الوزن ، وهذا
النوع يسمى الازدواج أيضا ، كقولهم : إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا ،
فجمعوا الغداة وهى من الواو على غدايا ، محاذاة للفظ العشايا وهى جمع
العشية ، وقول بعضهم :

* هناك أخية ولآج أبوية *

فجمع الباب على أبوية ليشاكل لفظ الأخية ، ومنها إتيانهم بالمصدر
من غير الفعل لأن المعنى واحد ، كقولهم : اجتوروا تجاورا ، وتجاوزوا
اجتوارا ، وانكسر كسراً وكسيرا انكسارا ، وعليه قوله تعالى : (وتبتل
إليه تبتيلا) . ومنها مجيء صفات المؤنث على فاعل ، كقولهم : امرأة بادن
أى بادنة ، وجارية عاتق ، بمعنى صغيرة . ومجىء فاعل فى المؤنث بمعنى
المفعول كقولهم : دابة حاسر ، أى حسرها السير . وغلاة رادع ، أى
مردعة بالطيب والزعفران فى مواضع منها ، وقد أفاض صاحب المخصص
فى أبنية المؤنث والمذكر مما يجرى هذا المجرى (الجزء ١٦) .

ومن سننهم العجيبة حذف الحرف وهو مقدر لصحة معنى الكلام ،
فيسقطون الوسيط تفننا ، كقوله تعالى : (إنما ذلکم الشيطان يخوف
أوليائه) أى يخوفكم بأوليائه ، ومثله كثير فى كلامهم ، وقد عقد له
ابن سيده باباً فى المخصص (الجزء ١٤) .

ومنها أيضا قلب الكلام تفننا ، كقول العباس بن مرداس :

* فديت بنفسه نفسى ومالى *

أى فديت نفسه بنفسى ومالى ، وقول الأعشى فى قلب الإعراب :
ما كنت فى الحرب العوان مُعَمِّرا إذ شبَّ حرٌّ وقودها أجزاءها
وإنما هو : إذ شبَّ حرٌّ وقودها أجزاءها ، ولكن روى القصيدة
بالفتح . ولكل ما قدمناه أمثلة كثيرة ، وإنما أوجزنا فيها لأننا نرى بما
شرحناه إلى تعيين الجهات التى تحصر معانى تمدن فى اللغة ، وبيان كل شىء
فى حصر معانيه .

وبعد فهذا ما حضرنا من القول فى إثبات ما سميناه (تمدن العرب
اللغوى) وهو كما ترى يصح أن يكون غرضا لكتاب من أمتع الكتب ،
يبدَّ أنه لا يخرج إلا من الصدر الرحب والقلب المعتزم ، وبعد أن يتعاون
على إخراج الفكر الصحيح والذهن الشفاف والفتنة الوقادة ، وبعد أن
تبلغ به الوسائل فى تصفح العربية ومقابلة معانيها ومعارضة ألفاظها بعضها
ببعض ، فإن ثم ما وصفناه وإلا فهو أمر منشور ومذهب وعرف وفن غامض
وما برح ذلك شأن الحكمة من قديم ، لأنها الطبقة الباطنة من كل الأشياء ،
حيث تُتَخَلَّق الأسرار ، وتُسَدَّل عليها الأستار ، فلا يُرفع منها شىء
إلا بعون من الله ، وكل شىء عنده بمقدار .

اللغة العامية

وهذه هي اللغة التي خلفت الفصحى في المنطق الفطري ، وكان منشؤها من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة ، ثم صارت بالتصرف إلى ما تصير إليه اللغات المستقلة بتكوينها وصفاتها المقومة لها ، وعادت لغةً في اللحن بعد أن كانت لحنًا في اللغة .

ولا بد للكلام على تاريخ العامية وشيوعها ، من التوطئة ببعض القول في تاريخ اللحن ؛ إذ هو أصلها ومادتها ، بل هو العامية الأولى ، لأنه تنوع في الفصحى غير طبيعي ، بخلاف ما قد يشبهه من اللهجات العربية المختلفة كما ستعرفه .

اللحن وأوليته

والمراد باللحن الزيغ عن الإعراب ، وهو أول ما اختبل من كلام العرب ولم يكن منه قبل الإسلام شيء ، وإنما كانت له طيرة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، حين اجتمعت كلمة المسلمين على تباين قبائلهم واختلاف جهاتهم ، فساوى الأحمر والأسود ؛ ووجد فيهم من يرتضخ أنواعا من اللمكنة ، ومن هؤلاء بلال ، كان يرتضخ لكمة حبشية ؛ وصهيب لكمة رومية ؛ وسلطان لكمة فارسية^(١) . ثم إنه ليس كل العرب سواء في قوة الفصاحة وجفاء الطبيعة العربية ؛ فلا بد أن يكون بدء ظهور اللحن في الألفاظ المستضعفين ممن لم

(١) من هنا سمي علماء القراء عدم إقامة الحروف وأدائها على وجوهها المتناقلة عن العرب ، باللحن الخفي ، كما مر في (مناطق العرب) . والخفي أصل الظاهر بالضرورة

يبلغ به الجفاء ولم تتوقع فصاحته ، فرما جذبه طبعه الضعيف وقد دار في سمعه شيء من كلام المتعربين بعد الإسلام فيزيغ ويسترسل إلى ما انجذب إليه . هذا إذا لم نعتبر في أمر أولئك الألفاف ما يكون عادة من ذهول الطبع . وتبدله إذا لجأه ما ليس في قوته ولا تسمو طبيعته إليه ؛ كفصاحة القرآن الكريم ، فإنه فضلا عن نزوله بغير اللغات الضعيفة واللهجات الشاذة ، قد انطوى على أسرار من سياسة الكلام لا تتعلق بها إلا الطبيعة الكاملة ؛ ولذا كان أكثر اللحن فيه بادئ بدء ، لأن لسان كل عربي يركب منه قياس لغته ، ويدرك من أسراره بحسب ما تواتره قوته ؛ فإذا لم يكن صليبا جافيا قصر به طبعه فاقتبل وتبدل ، كما ترى فيمن يقرأ الفصيح وليس من أهله ؛ ولو لم يكن ذلك لما كان أبو بكر رضى الله عنه يستحب أن يُسقط القارئ الكلمة من قراءته على أن يلحن فيها ، لأن لحن العربي خور في طبعه فهو من هذه الجهة لا يستقيم إلا بمراجعته والتغيير عليه حتى يثبت على الصواب بنوع من التعليم والتلقين ، وأنى لهم ذلك ؟ فلا جرم كان إسقاط الكلمة وهو في حكم السهو ، خيرا من إثبات اللحن الطبيعي فيها وهو في حكم العمد .

وقد رأينا العلماء فريقين في أمر الإعراب وإطباق العرب عليه : فمنهم من يرى أنهم يقساندون في ذلك إلى السلية ويجرون على مقتضى الطبع فلا يفتنون إلى اختلاف مواقع الكلام باختلاف جهاته ؛ وعلى هذا متقدمو العلماء ؛ ومنهم من يرى أنهم إنما يتأملون مواقع الكلام ويعطونه في كل موقع حقه وحصته من الإعراب عن ميزة وعلى بصيرة ، وأن ذلك منهم ليس استرسالا ولا ترجيما ، وإلا لكثير اختلاف الإعراب في كلامهم وانتشرت جهاته ولم تنفذ مقايسه ، فلم يجمعوا مثلا على رفع الفاعل ونصب المفعول ونحو

ذلك . ومن هؤلاء ابن فارس في كتابه فقه اللغة^(١) ، وابن جنى كما يؤخذ من كلامه في كتاب الخصائص .

والذى عندنا أن ذلك من (خرفشة النحاة) كما يقول ابن خلدون في تحذلقهم وتنطسهم ، والصواب رأى الفريق الأول ، لأن ما ذكره ابن جنى فى معنى التعليم والتلقين ، فإذا ثبت أنهم يتصفحون وجوه الكلام ويتأملون مواقعها ، لم يجوز أن ينتقل لسان العربى عن لغة إلى لغة أخرى ، ولا أن يُستدرج فى بعض الكلام ، ولا أن تضعف فصاحة الفصيح منهم ، للزومهم طريقاً واضحاً ومهيباً معروفاً ، وما كان بالتعليم لا يكون بالفطرة . وقد جاءت الروايات بكل ذلك عنهم ، ولا سبب له غير الاختلاف الفطرى الذى تبدته الوراثة وتكمله الطبيعة كما أوامنا إليه فى محله .

فالصحيح أن الطباع العربية مختلفة قوة وضعفاً . فمنها المتوقع الجافى ، ومنها الرخو المضطرب . وبحسب ذلك تكون اللغة فىهم ، وقد نقل ابن جنى نفسه فى موضع من كتابه أن العرب أشد استنكاراً لزيغ الإعراب منهم لخلاف اللغة ، فقد ينطق بعضهم بالدخيل والمولد ولكنه لا ينطق باللحن . ثم قال فى موضع آخر : إن أهل الجفاء وقوة الفصاحة يتناكرون خلاف اللغة تناكراً زيبغ الإعراب . ولم يأت هذا التفاوت - كما ترى - إلا من اختلاف الطباع الذى أشرنا إليه ، فأحرر بما اتفقوا عليه أن يكون سببه

(١) بل غلا ابن فارس غلوا قبيحاً لاعتقاده أصالة اللغة واعتبارها اعتباراً دينياً كما بسطناه فيما سلف ، فزعم أن العرب (العاربة) كانوا يعرفون النحو والعروض بمصطلحاتهما ؛ وذلك بتوقيف من قبلهم حتى ينتهى الأمر إلى الموقف الأول وهو الله عز وجل الذى علم آدم الأسماء كلها - على ما يفسر به بعضهم هذه الأسماء - وأن هذين العالين (النحو والعروض) كانا قديماً ثم أتت عليهما الأيام وقلا فى أيدي الناس حتى جدد النحو أبو الأسود ، وجدد العروض الخليل بن أحمد ...

في الطبع أيضا . لأن الاختلاف في جهات من الشيء إنما يتميز بالاتفاق على جهات أخرى منه .

وهذا الاعتبار نقطع بأن اللحن لم يكن في الجاهلية البتة ، وكل ما كان في بعض القبائل من خورِ الطباع وانحراف الألسنة فإنما هو لغات لا أكثر ؛ وسنزيد هذا الموضوع بيانا في الفصل التالي .

هذه أولية اللحن ، كانت كما عرفت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد روي أن رجلا لحن بحضرة فقال : أرشدوا أحاكم فقد ضل — ويروي : فإنه قد ضل — فلو كان اللحن معروفا في العرب قبل ذلك العهد ، مُستَقِرًّا الأسباب التي يكون عنها ، لجاءت عبارة الحديث على غير هذا الوجه ، لأن الضلال خطأ كبير ، والإرشاد صواب أكبر منه في معنى التضاد . بل إن عبارة الحديث تكاد تنطق بأن ذلك اللحن كان أول لحن سمعه أفصح العرب صلى الله عليه وسلم .

ثم لما استفاضت الأسباب التي ذكرناها في صدر هذا المقال ، وفتحت الروم وفارس ، كثر اللحن بالضرورة . ولكن العرب كانوا يستسمجونه ويعتبرونه هُجْنَةً وزرابة ، ويتقصون أهلها ويبعدونهم ، وبما رووه أن عمر بن الخطاب رضی الله عنه مر بقوم يرمون ، فاستقبح رميهم ، فقال : ما أسوأ رميكم ! فقالوا : نحن قوم (متعلمين) . فقال عمر : لحنكم أشد على من فساد رميكم^(١) وقد تضافرت الروايات بأن كاتباً لأبي موسى الأشعري

(١) كذا روى ابن الأثير في كتاب الأضداد ؛ وعندنا أن هذا الخبر موضوع ، لأن إلزام المثني والجمع الياء دائماً إنما كان ظهوره في لغات الموالى والمتعربين ؛ لسهولة ذلك على ألسنتهم ولصعوبة التمييز بين حال الرفع وحال النصب ، وسياق الخبر يدل على أن القوم كانوا من العرب ، ويرجح ذلك أنه زاد في الخبر عن عمر قوله : سمعت =

كتب إلى عمر فلحن ، فكتب إليه عمر : عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا - وفي رواية كتب إليه أن قنّع كاتبك سوطا - ولكنهم لم يذكروا موضع اللحن في كتاب أبي موسى حتى وقفنا عليه ، فإذا هو لحن قبيح يشقُّ على عمر وغير عمر ؛ لأن ذلك الكاتب جعل صدر كتابه هكذا : « من أبو موسى ... » وهذا على ما نظن أول لحن وقع في الكتابة ، ثم شاع بعد ذلك حين نُقلت الدواوين إلى العربية من الرومية والقبطية ^(١) ، وكان أكثر ما يكون ذلك من ألفاف كتاب الخراج والصيافة ، وقد عثروا في بعض قرى مصر على رقاع مكتوبة يرجع تاريخ أقدمها إلى سنة ١٢٧ ، ومنها رسائل موجزة إلى أصحاب البُرد ، كبريد أشمون وغيره ، وهي على إيجازها قبيحة اللحن ، ولكن منها رسائل مؤرخة في سنة ١٨٢ و ٢٥٠ و ٢٧٩ و ٢٩٥ وقد كتب الأخيرتين (شمعون بن مينا ، ونقله ابن اندونه) ولحنها من أفبح اللحن ، يكتبون فيها دنائير هكذا (دَنِير) على أنها كلها تكتب بصيغة واحدة لا تتجاوز كلمات معدودة ، مما يرجح أنها أمثلة موضوعة لهم ينقلونها في تلك الأغراض الثابتة ولا يغيرون منها إلا الأسماء والأرقام ، وذلك شأن حثالة العامة إلى اليوم . ومن تلك الرسائل التي أصابوها ، رُقعة أملاها بعض المتحذلقين إلى يقال ولا تاريخ لها ، ونحن ننقل نصها تفكها ، وهو :

== رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : رحم الله امرأً أصلح من لسانه . فكأن ذلك للترغيب والترهيب لا غير .

(١) نقلت الدواوين من الفارسية والرومية والقبطية إلى العربية في خلافة عبد الملك بن مروان ، وأول ديوان نقل إليها ديوان الشام ، كان بالرومية فنقل سنة ٨١ ، وكان الديوان في مصر أول نقله يكتب فيه بالعربية والقبطية معا ، ثم ماتت هذه بحياة تلك . ولهذا البحث موضع من الكتاب نرجو أن نصل إليه إن شاء الله

رقعة عبد الرازق

« بسم الله الرحمن الرحيم . أطال الله بقاءك ، وأدام عزك وكرامتك ،
وجعلني فداك ، قد وجهنا إليك ربع درهم ، فنفضل أدفع إلى الغلام دائق
سكبينج ، ونصف دائق بزر كرفس ، وأدفع إليه كسرين ، وسُرني بذلك
إن شاء الله ، ... أُملي في غدا القدر (١) .

انتشار اللحن

ولما نشأ الجيل الثاني في الإسلام اضطربت السلائق ، وذلك بعد أن
كثر الدخيل وعلقتُه الألسنةُ لدورانه في المعاملات وتنزله من الاجتماع
منزلة المعاني الثابتة ، فاحترفت به ألسنة الحضرة عن نهجها العربي ، وخيفَ
من تمادى ذلك على لسان العرب من الفساد ؛ فوضع أبو الأسود الدؤلي
أصول النحو ؛ ثم كان الناس يختلفون إليه يتعلمونها منه ، وهو يفرح لهم
ما كان أصله - وسنأتي على ذلك في موضعه - ومن خشيتهم فساد اللسان ،
كانوا يأخذون أولادهم بالإعراب أخذاً شديداً ، حتى كان ابن عمر رضى الله
عنهما يضرب بنيه على اللحن تقويماً لهم .

ثم فشا النحو بعد ذلك وتناوله الموالى والمتعربون ، وصار يُعلم في
المساجد ، فأنحصر اللحن القبيح الذي هو مادة العامية في الزعانف من الطبقات
الوضيعة ، كالمحترفين وأهل الأسواق . وكان الخطيب البليغ خالد بن صفوان
- توفي في أوائل الدولة العباسية - يدخل على بلال بن أبي بردة يحدثه
فيلحن ، فلما كثرت ذلك على بلال قال له : أحدثني أحاديث الخلفاء وتلحن لحن

(١) كنا نريد أن نشهد الصور الخطية لتلك الرقاع ، ولكننا لم نر في إثباتها
فائدة من البحث الذي نحن فيه

(السقاهات) ؟ فكان خالد بعد ذلك يأتي المسجد ويتعلم الإعراب .
واشتهر النحو وغيره من العلوم التي وضعت لذلك العهد بأنها علوم
الموالي ؛ فكان يرغب عنها الأشراف لذلك ؛ وقد روى المبرد في
الكامل أن المُنتَجِع قال لرجل من الأشراف : ما علمت ولدك ؟ قال :
الفرائض . قال : ذلك (علم الموالي) لا أبالك ! عليهم الرجز فإنه يُهرت
أشداقهم . ومر الشعبي (سمير عبد الملك بن مروان) بقوم من الموالي
يتذاكرون النحو فقال : إن أصلحتموه إنكم لأول من أفسده . وسنقول
في الموالي بعد .

قال الجاحظ : وأول لحن سُمِع بالبادية : هذه عصاتي ، والصواب
عصاي ؛ وأول لحن سمع بالعراق : حى على الفلاح ، وصوابه حى ؛
بالفتح (١) .

وفي الدولة المروانية العربية كان يعتبر اللحن من أقبح الهجئة ، لأن
العرب يومئذ كانوا لا يزالون على حميتهم الأولى ، وكانت جماهيرهم تحضر
مجالس الخلفاء والأمراء وتُنَادِي كل طائفة منهم باسم قبيلتها ، فيقال
مثلا : لتقم همدان ، ولتقم تميم ، ولتقم هوازن ، ونحو ذلك ؛ وهم يريدون
من حضر من هذه القبائل ؛ فكان عبد الملك يستسقط من يلحن ، قال
العُتبي : استأذن رجل من عليّة أهل الشام عليه وبين يديه قوم يلعبون
بالشطرنج ، فقال : يا غلام ، غطها ؛ فلما دخل الرجل فتكلم لحن ، فقال
عبد الملك : يا غلام ، اكشف عنها الغطاء ؛ ليس للإلحن حرمة . ولحن
محمد بن سعد بن أبي وقاص لحنه ، فقال : حسّ ! — كلمة تقال عند الألم —
إني لأجد حرارتها في حلقي ! وقد أحصوا الذين لم يُسمع منهم لحن قط

(١) وقال ابن السكيت : زعم الفراء أن أول لحن سمع بالعراق : هذه عصاتي

في ذلك العهد ، فعدوا منهم عبد الملك بن مروان ، والشعبي ، والحسن البصرى ، وأيوب بن القرية ؛ وقال الحسن يوماً لبعض جلسائه : توضيت ، فقبل له : أتلحن يا أبا سعيد ؟ فقال : إنها لغة هذيل ؛ وكان هذا الجواب أئينَ عن فصاحته من الفصاحة نفسها .

وأحصوا اللحنين من البلغاء ، فعدوا منهم خالد بن عبد الله القسرى^(١) وخالد بن صفوان وعيسى بن المدور ؛ وكان الحجاج بن يوسف يلحن أحياناً .

وقد كان بنو مروان يُلزمون أولادهم البادية ليُدشئوهم هناك على تقويم اللسان وإخلاص المنطق ، ومن أجل ذلك قال عبد الملك : أضرّ بالوليد حبناً فلم نوجهه إلى البادية ! والوليد هذا ومحمد أخوه كانا لحنين ، ولم يكن في ولد عبد الملك أفصح من هشام ومسلمة ؛ وذكروا أنه قيل للوليد يوماً : إن العرب لا تحب أن يتولى عليها إلا من يحسن كلامها ، فجمع أهل النحو ودخل بيتاً ليتعلم فيه ، فأقام ستة أشهر ثم خرج أجهل من يوم دخل . ومما نقلوا من لحنه أنه خطب الناس يوم عيد ، فقرأ في خطبته : ﴿ باليتها كانت القاضية ﴾ بضم التاء ، فقال عمر بن عبد العزيز : عليك وأراحنا منك !

وما صار الأمر إلى العباسيين حتى كانت العجمة قد فشت في الحضر وغلبت على السليقة وأصبحت السلامة من اللحن لا تنهياً إلا بالتصون والتحفظ وتأمل مواقع الكلام ، ولذا صاروا يشبهون اللسان الفصيح بأنه

(١) توفي خالد هذا سنة ١٢٦ وكان من خطباء العرب المشهورين ، ونقل صاحب الأغاني عن المدائني أنه كان لخالد مؤدب يقال له الحسين بن رهمه الكلبي ، وكان يجلس بإزائه إذا صعد المنبر ليخطب ، فإذا شك في شيء أو ما إليه بالصواب .

لسان أعرابي قح ، وكانوا يسمون عثمان البتي النحوي (معاصر للأصمعي)
عثمان العربي ، من فصاحته واستقامة لسانه ؛ ولـكن أذى اللحن بقي ثابتاً
في الغرائز القوية ، حتى ذكروا أن الرشيد كان بما يعجبه غناء الملاحين في
الزلاجات إذا ركها ، وكان يتأذى بفساد كلامهم ولحنهم ؛ فقال يوماً :
قولوا لمن معنا من الشعراء يعملوا طؤلاء شعرا فيغنون فيه ؛ فقبل له :
ليس أحدٌ أقدّر على هذا من أبي العتاهية ، وهو في الحبس . قال أبو العتاهية :
فوجه إلى الرشيد أن قل شعراً حتى أسمعهم منهم ؛ ولم يأمر بإطلاقه ، فغاضى
ذلك ؛ فقالت : والله لأقولن شعرا يحزنه ولا يُسرّ به . ثم عمل شعرا رقيقا
في الموعدة والتذكير بانصراف الدنيا وانصرام لذتها ، يقول فيه :

خانك الطرفُ الطموحُ أيها القلبُ الجـوحُ
هل لمطلوبِ بذنبِ توبةٍ منه فصـوحُ
كيف إصلاحُ قلوبِ إنما هُنَّ قروحُ
موتُ بعضِ الناسِ في الآرِضِ على قومِ فتـوحُ
نحْ على نفسك يا مسدُ كينُ إن كنتَ تنوحُ

ودفعه إلى من حفظه من الملاحين ، فلما سمعه الرشيد جعل يبكي
وينتحب ، وكان من أعز الناس دموعا في وقت الموعدة ، وأشدهم عسفا
في وقت الغضب والغلاظة .

نقول : ولو أن أبا العتاهية لم يطرح ظل نفسه على ذلك الشعر وقتئذ
وعمل على أن يصيب حقيقة غرض الرشيد ، لكان أول واضع في الإسلام
للشعر الذي يسمى أغاني الشعب ، ولجاء بعده من يأخذ في طريقته ويفتن
فيها حتى توضح أغاني الشعب الاجتماعية والسياسية على حقيقتها ، ويكون
ذلك من أرقى أبواب الأدب العربي ، ولكن ظلَّ الشعراء كان في ذلك

الغضب ثقيلًا بارداً كأنه قطعة من ظلمة حبسه ، أو كأنه ظل شيطاني لا ينبسط إلا ليطوى الأشعة المنبعثة من الأفكار الصالحة*).

وكان المأمون يقول : أنا أتكلم مع الناس كلهم على سجيّتي ، إلا على ابن الهيثم ، فإنّي أتخفظ إذا كلمته ؛ لأنه يعرف في الإعراب . وعلى هذا كان كاتباً في ديوانه ، وكان كثير الاستعمال لعويص اللغة ، وله نوادر عجيبة في التشادق :

دخل مرة سوق الدواب ، فقال له النّخاس : هل من حاجة ؟ قال : نعم ؛ أردت فرساً قد انتهى صدره ، وتقلقت عروقه ، يشير بأذنيه ، ويتعاهدني بطرف عينيه ، ويتشوف برأسه ، ويعقد عنقه ، ويخط بذنبه ، ويناقل برجليه ، حسن القميص ، جيد الفصوص ، وثيق القصب ، تام العصب ، كأنه موج لجة ، أو سيل حدور . فقال النخاس : هكذا كان فرسه صلى الله عليه وسلم . . . !

وكان مثل هذا التقعر خاصاً بحفاة الأعراب ممن يطرون من البادية ، فلما فشا اللحن ولانت جوانب الكلام ، أخذ في طريقتهم جماعة من النحويين ، فكانوا يباليغون في التعيير والتعقيب والتشديد والتعطيط والجهورة والتفخيم ، يريدون بذلك أن يتبادوا في الحضريين ليكونوا أعرابهم ، فكانت هذه الأعرابية الكاذبة تمثيلاً مضحكاً عند العامة ، وثقيلاً مُبغضاً عند العلماء .

(*) قلت : كان للؤلؤف (رحمه الله) أمنية أن يصنع شيئاً يتم به نقص العربية في هذا الباب ؛ وقد بلغ في ذلك مبلغاً فصنع بعض أغنيات لمثل ما يصف ، كان يتهمياً لنشرها بعنوان « أغاني الشعب » ، فلعله يتهمياً لنا أن نذيعها على قراء العربية عن قريب وقرأ كتابنا « حياة الرافي » ، ص ٦٥ - ٧٢

ومن أشهر أولئك : عيسى بن عمر الثقفي ، وهو رأس المتقعرين وفاتحة تاريخهم (توفي سنة ١٤٩) ، وأبو علقمة النحوي ، وأبو خالد النيرى ، وأبو محم الراوية ، وغيرهم ، ومن أثقل ما رأيناه في التقعير ، هذا الكتاب الذى كتبه أبو محم (في أواخر القرن الثانى) إلى بعض الخدائين فى نعل كانت له ، وهذه عبارته كما رواها القالى فى أماليه :

وَدِينَهَا ، فَإِذَا هَمَّتْ تَأْتِدِنِ فَلَا تَخْلُهَا تَمْرَخِدِ ، وَقَبْلَ أَنْ تَقْفِعِلِ ، فَإِذَا
أَتَدْنَتْ فَا مَسَحَهَا بِخَرْقَةٍ غَيْرِ وَكَبَةِ وَلَا جَشِبَةِ ، ثُمَّ امْعَسَهَا مَعْسًا رَقِيقًا ، ثُمَّ
سُنَّ شَفَرْتِكَ وَأَمَّهَهَا ، فَإِذَا رَأَيْتَ عَلَيْهَا مِثْلَ الْهَوَّةِ فَسُنَّ رَأْسَ الْإِزْمِيلِ ،
ثُمَّ سَمَّ بِاللَّهِ وَصَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ أَنْحَهَا وَكَوَّفَ جَوَانِبَهَا
كَوْفًا رَقِيقًا ، وَأَقْبَلَهَا بِقَبَائِلِ الْأَخْنَسِيِّينَ الْأَفْطَسِيِّينَ غَيْرِ خَلِيطِيِّينَ وَلَا أُصْمَعِيِّينَ ،
وَلْيَكُونَا وَثِيقَيْنِ مِنْ أَدِيمٍ صَافِي الْبَشْرَةِ غَيْرِ نَمِشٍ وَلَا حَلْمٍ وَلَا كَدِشٍ ،
وَاجْعَلْ فِي مَقْدَمِهَا كَمَقَارِ النَّغْرِ (١) .

لا جرم عدت أمثال هؤلاء فى الثقلاء ؛ لأن هذا الفصيح فى العامة أقبح
من اللحن فى مخاطبة الأعراب الفصحاء .

وقد ألف أبو الفرج النحوى المتوفى سنة ٤٩٩ كتابا جمع فيه أخبار
المتقعرين وساق نوادرهم .

على أن النحويين لم يكونوا كلهم من الفصحاء ، بله المتقعرين ،

(١) هذا تفسير غريبه تأتدين : تبتل ، تمرخد : تسترخى ، تقفعل : تنقبض ، وكبة
جشبة : أى وسخة غليظة ، المعس : الدلك ، إمهاء السكين : تسخينها بالنار ثم إلقاؤها
فى المساء ، أو حدها ؛ الإزميل : من أدوات الخدء ، التكويف : التدوير ، القبالان .
سيران تشد بهما النعل . ويريد أبو محم بوصفهما أن يكونا غليظين من أديم واحد
لا عيب فيه من عيوب الجلد

ولا الرواة أيضا ، فقد كان حماد الراوية وهو في شباب الدولة العربية
لحانة ، حتى اعتذر عن ذلك في مجلس الوليد بن عبد الملك بأنه رجل يكلم
العامة ويتكلم بكلامها .

وقد ألف عمر بن شبة النحوى الراوية المتوفى سنة ٢٦٢ كتابا فيمن
كان يلحن من النحويين إلى عهده . واستمرت العامية فاشية بما كثر
من أسبابها وتوفر من وسائلها ، ولم يغن الخلفاء ولا الأمراء اتخاذ
المؤدبين لأولادهم يقومون ألسنتهم ويأخذونهم بالفصح ، واندفع الناس
في ذلك ، وخاصة بعد أن فسدت سلائق الأعراب أيضا في القرن
الخامس كما سيحىء ؛ وكلما تقدمت البلاد في مذاهب الترف وتقلبت في
أعطاف الرقة ، بلغت مثل ذلك من العامية ، حتى صارت الأندلس —
وهى التى انفردت بمشاهير النحاة الذين أعادوا عصر الخليل وسيبويه^(١) —
تكاد تكون عامية محضة ؛ وقد نقل صاحب نفح الطيب أن الخاص
منهم إذا تكلم بالإعراب وأخذ يجرى على قوانين النحو ، استثقلوه
واستبردوه !

(١) سنن فصل ذلك فى تاريخ الادب الاندلسى

فساد اللغة في البادية

هذا ما يحضرنا من تاريخ اللحن في الحضر ، حيث توفرت أسبابه من الاختلاط والملابسة ؛ أما في البادية فقد بقيت اللغة على خلوصها إلى آخر القرن الرابع ، على ما يكون من الاختلاف الذي لا بد منه بين طبائع الأعراب كما أوأنا إليه فيما سبق .

وقد حكى ابن جنى في الخصائص أنه كان يرد عليهم من عقيل من يونس ولا يبعد عن الأخذ بلغته . وابن جنى توفي سنة ٣٩٢ وكلامه في الخصائص يُشعر أن السنة البدو يومئذ بدأت تضطرب حتى كان ينبه بعضهم بعضاً إلى الصواب ، وحتى ظهر في بعض طوائفهم شيء من مردول القول ؛ قال : وقد طرأ علينا مرة أحدٌ من يدعى (الفصاحة البدوية) ويتباعد عن الضعفة الحضرية ؛ فتلقينا أكثر كلامه بالقبول وميزناه تمييزاً حسن في النفوس موقعه ، ثم ذكر أن هذا البدوي ركب في بعض شعره قياساً غير صحيح ، وتكرر منه ذلك ، فطرحوا الغتة ، قال : وكان من أمثل من رأيناه ممن جاءنا . على أن اختلاف طبائع الأعراب قديم ، لأنهم يرثونه عن سلفهم وأوليتهم ، وقد يكون من ضعف تلك الطبائع ما يعُدُّه الثقات فساداً ، لانحطاطه في الفصاحة ، لا لأن فيه لحناً ؛ إذ العلماء إنما يطلبون فصح اللغة ويقدرّون الأعراب على حسب ما عندهم من ذلك . وقد ذكرنا في الكلام على (أفصح القبائل) من نصوا على قوة الفصاحة فيهم بعد الإسلام ، أما الضعاف الذين يوجه ضعفهم على جهة ما أشرنا إليه فلم نقف على نص يعين قوماً منهم ، إلا ما ذكروه عن أعراب الحليّات " فقد روى العسكري

(١) الحليّات : أنقاه بالدهناء ، والدهناء من ديار بني نعيم ، وهي سبعة أجبل من =

عن أبي زيد أن الكسائي المتوفى سنة ١٨٩ بعد أن أخذ العلم الصحيح عن أساتذة البصرة ، خرج إلى بغداد ، فقدم أعراب الخليّسات وهم غير فصحاء فأخذ عنهم شيئاً فاسداً فخلط هذا بذلك فأفسده : وهذا الفساد ظاهر المعنى كما ترى .

ولم نعر على نصّ يثبت خلوص لغة الأعراب فيما وراء القرن الرابع ، ولا يمكن أن يكون ذلك مع اضطراب الفنّ واستعجام الدولة وغلبة العامية وانقطاع حاجة العلماء إلى عريبتهم الفطرية ، ودروس معاهد الرواية ، ثم فُشو الاختلاط بين العرب وعامة الأمصار كما سيمر بك ، وخاصة في الحجازيين منهم ، حيث يختلف إليهم الحجيج من جميع الآفاق ؛ غير أننا رأينا في «معجم البلدان» لياقوت الحموي المتوفى سنة ٦٢٦ في لفظ العُكوتين (تننية عكوة : وهو اسم جبلين منيعين مُشرفين على زبيد باليمن) قوله : ومن أحدهما عمارة بن أبي الحسن اليمني الشاعر ، من موضع فيه يقال له الزرائب . . .

وقال الراجز :

إذا رأيتِ جبليّ عكادٍ وعُكوتين من مكان باد

فأبشري يا عينُ بالرقادِ

قال : وجبلا عكاد فوق مدينة الزرائب ، وأهلها باقون على اللغة العربية من الجاهلية إلى اليوم : لم تتغير لغتهم ، بحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في مناهكة ، وهم أهل قرار لا يظعنون عنه ولا يخرجون منه .
ثم رأينا في القاموس لمجد الدين بن يعقوب الفيروزابادي المتوفى بمدينة

= الرمل ، بين كل جبلين شقيقة ، وهي من أكثر البلاد كلاً ، حتى إنها متى أخضبت كفت العرب لسعتها ؛ ولعل ضعف أعرابها من هذا الخصب !

زيد سنة ٨١٧ في مادة (ع ك د) أن عماد جبل باليمن قرب مدينة زيد
« وأهله باقية على اللغة الفصيحة » . وقد زاد شارحه مرتضى الزبيدي
— أقام بمدينة زيد مدة طويلة فعرف بهذا اللقب — المتوفى سنة ١٢٠٥
قوله : « إلى الآن » ثم قال : ولا يقيم الغريب عندهم أكثر من ثلاث ليال
خوفاً على لسانهم .

ولا يُعرف قومٌ خلصت لغتهم غير أولئك العمكاديين ؛ وعبارة ياقوت
تدل على أنه لم يكن يُعرف في زمنه غيرهم أيضاً ، على أن لسان البدو
النازلين في الجنوب من شبه جزيرة العرب لا يزال إلى اليوم أكثر شبهاً
بالفصح من بعض الوجوه دون غيرهم من سائر العرب ، وأظهر ما يكون
ذلك على ما تبينه الرُّوَاد في سكان حارب وبيحان . وكذلك يقال في قبائل
فهم وقحطان في الحجاز : إنهم أكثر انطلاقاً في الألسنة من سائر عرب
الشمال ، والله أعلم .

طبائع الأعراب

بقي أن نذكر شيئاً عن طبائع الأعراب الفصحاء الذين كانوا يطرون على الحضر فتوخذ عنهم اللغة ؛ لأن العلماء كانوا إذا وجدوا منهم من يفهم اللحن وعلل الإعراب بهرجوه وزيفوا طبعه وطرحوا لغته ، كما يفعلون بمن لم يخلص منطقته وبمن يرقُّ طبعه وتضعف فصاحته ، لإغراقه في علل الحضارة وأسبابها ، فقد ذكروا أن أبا عمرو بن العلاء (توفي سنة ١٥٤) استضعف يوماً فصاحة أبي خيرة العدوي الأعرابي ، فسأله : كيف تقول : حفرتُ الإيران ؟ فقال : حفرتُ إراناً . فقال له أبو عمرو : ألان جلدك يا أبا خيرة حين تحضرت^(١) ؟ وهكذا كانوا : إذا ارتابوا بفصاحة أعرابي وظنوا أن جلده قد لان وذهب جفاؤه الذي يعدونه مادة الفصاحة ، وضعوا له قياساً غير صحيح وسألوه عنه ؛ فإن نطق به طرحوه ، وإلا كان عندهم بتلك المنزلة ؛ وإنما يعمدون إلى الأقيسة غالباً لأن قياس العربي قريحته كما بيناه من قبل ، والتقريحة مظهر الفطرة ؛ قال الأصمعي : سمعت أبا عمرو يقول : ارتبت بفصاحة أعرابي فأردت امتحانه ، فقلت بيتاً وألقيته عليه ، وهو :

كم رأينا من (مُسْحَبٍ) مُسْحَبٍ صار لحمَ النُّسُورِ والعُقْبَانِ

فأفكر فيه ثم قال : رُدَّ عليّ ذِكْرَ (المسحوب) ، حتى قالها مرات ،

فعلت أن فصاحته باقية^(٢) . ولا تجد الأعرابي ينطق بمثل هذا إلا إذا

(١) قال الرياشي : إنه أخطأ ، لأن الحفرة يقال لها إرة ، وتجمع على إرين ، وهي

التي يخبز فيها ؛ وأما الإيران فغشيب النعش . وقد وقفنا على مسائل أخرى مما (لان

فيه جلد الأعراب) لم نرفأئده في استقصائها

(*) قلت : يريد بقوله (مسحب) اسم المفعول من (سحب) الثلاثي ، أمتحانا له

ضعفت فصاحته وبدأت سليقته تنحضر ، فكأنما انصدع مفصل العربية من لسانه .

قال ابن جنى : سألت مرة الشجرى — وهو أعرابي من عقيل كانوا يرجعون إليه في اللغة — ومعه ابن عم له دونه في الفصاحة ، وكان اسمه غصنا — فقلت لهما : كيف تحمّران حمراء ؟ فقالا : حمراء . وواليت من ذلك أحرفاً وهما يجيئان بالصواب ، ثم دسست في ذلك عليّاء ، فقال غصن : عليّاء ، وتبعه الشجرى ؛ فلما همّ بفتح الباء تراجع كالمذعور ثم قال : آه عليّبي^(١) ...

وقال في موضع آخر من (الخصائص) : سألته يوماً — يعنى الشجرى — كيف تجمع دُكّانا ؟ فقال دكاكين . قلت : فسر حانا ؟ قال سراحين .. قلت : فعثمان ؟ قال عثمانون ، فقلت له هلاً قلت عثمانين ؟ قال : أئش عثمانت ؟ أرايت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته ؟

كذلك نقل عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (توفى سنة ٢٥٥) في كتابه الكبير في القراءات ، قال : قرأ على أعرابي بالحرم : ﴿ طِيبِي لَهُمْ وَحُسْنُ مآبٍ ﴾ فقلت له : طوبي ... فقال : طيبي ، فأعدت فقلت : طوبي ، فقال طيبي ؛ فلما طال على قلت : طوطو .. فقال طي طي .. وهكذا نبا طبع هذا الأعرابي إلا عن لحن قومه وإن كان غيره أنصح منه ، ولم يؤثر فيه التلقين ، ولا ثنى طبعه هز ولا تمرين ! على أن طبع العربي قد يجذبه إذا توهم القياس ، ومن ذلك ما رواه

= بالخطأ ، فأبت عربيته الخالصة أن ينطق به إلا على الصحيح ، وهو (مسحوب)
(١) صغروه على ذلك لأن همزته بدل من ياء ، وإذا أردت شرح ذلك فراجع كتاب سيبويه (الجزء الثاني صفحة ١٠٨) . وعلباء البعير : عصب عنقه .
* قلت : وفرق ما بين علباء وحمراء ، أن ألف حمراء مزيدة للتأنيث .

صاحب الأغانى أن عُمارة بن عقيل الشاعر (فى القرن الثالث وهو الذى يقال إن الفصاحة خُتمت به فى شعراء المحدثين)^(١) أنشد قصيدة له جاء فيها (الأرباح والأمطار) فقال له أبو حاتم السجستاني : هذا لا يجوز ، إنما هو الأرواح ، فقال : لقد جذبني إليها طبعي ... أما تسمع قولهم رباح ؟ فقال له أبو حاتم : هذا خلاف ذلك ! قال : صدقت ! ورجع إلى الصحيح . وقبلة كان الفرزدق يلحن ، وكان عبد بن يزيد الحضرمي البصري مُعزى باعتراضه ونسبته إلى اللحن الحضري ، حتى هجاه بقوله :

فلو كان عبد الله مولى هَجَّوْتُهُ ولكن عبد الله مولى المواليا !

فقال له الحضرمي : لَحَنْتُ ... ينبغي أن تقول : مولى مَوالٍ .

والفرزدق هو القائل :

وعضَّ زمان يابن مروان لم يدع من المالِ إلا مُسَحَّتًا أو مُجَلَّفًا^(٢)

قال ابن قتيبة : وأتعب أهل الإعراب فى طلب العلة ، فقالوا وأكثروا ولم يأتوا بشيء يُرْتَضَى ، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه ؛ وقد سأل بعضهم الفرزدق عن رفعه هذا البيت ، فشتمه وقال : على أن أقول وعليكم أن تحتجوا ... !

* * *

وبعد أن فشلت العامية وغلبت على أكثر الجليل ، لم يعد الأعراب الفصحاء يفهمون إلا عن أهل البصر بسؤالهم من الرواة والعلماء ، وكذلك كانوا لا يخاطبون العامة إلا بمحضرهم ومساعدتهم فى (الترجمة) ؛ والآثار

(١) وهو عُمارة بن عقيل بن بلال بن جرير ، وكان يقرأ من البادية فتوخذ عنه اللغة .

(٢) قلت : المسحت والمجلف : المذهب : الذى استأصلته السنون : والشاهد فى البيت

فى رفع (مجلف) وقياس العربية النصب .

من ذلك كثيرة نكتفي منها بما رواه الجاحظ في البيان ، قال : رأيت عبداً
أسود لبني أسد قدم عليهم من شق اليمامة ، فبعثوه ناطورا ، وكان وحشيا
لطول تغرُّبه في الإبل ، وكان لا يلتقي إلا الأكرة (الحرائين) ، فكان
لا يفهم عنهم ولا يستطيع إفهامهم ، فلما رأني سكن إلي ، وسمعته يقول :
لعن الله بلادا ليس فيها عرب . . . أبا عثمان ، إن هذه العريب في جميع
الناس كمقدار القرحة في جميع جلد الفرس : فلولا أن الله رق عليهم لجعلهم
في حاشية لطمست هذه العجمان آثارهم !

وقد بقيت أشياء مما يصلح لهذا الباب أمسكتنا عنها حتى يقتضيها مكانها
في بحث الرواية .

العامة في العرب

قد علمت كيف بدأت العامة وكيف خرجت من اللحن ، وأن ذلك لم يكن إلا في أوائل الإسلام ؛ فلا عبرة بما يهجس به بعض أولئك الذين تراهم في مجازفتهم وتخرصهم كأنما يشرحون للناس (علم) الغيب . فيزعمون أن العامة كانت لغة بعض العرب في الجاهلية الأولى ، وأن القوم كان لهم فصيح وعامى ، معتلين لذلك بما عُثِرَ عليه من آثار بعض رعاة تولد الصفا وغيرهم مما يرجع إلى غابر أزمانهم ، ثم ما وجدوه من المخطوطات التي جرت فيها كلمات تشبه الفصيح . ونحن نقول إن كل ذلك لا يلحق العرب من سببته شيء ؛ لأن أطراف الجزيرة لم تكن خالصة العربوية في القديم ، بل كان أهلها مغلوبين على أمرهم ؛ فلم يكن لهم من معنى اللغة إلا تعاور المنطق والاستبداد بالكلمات يتلقفونها من حولهم ؛ لأن ملكات الوضع العربي فيهم غير صحيحة ، وشروطه غير تامة ، وليس كل عربي الجنس عربي اللسان ؛ وإلا فما بال الحميريين ومن قبلهم من الأمم السالفة ؟ فكما أن لهؤلاء لغة متميزة عن العربية الفصحى نشأت عن أسباب خاصة ، كذلك يقال في غيرهم من تميزت لغتهم عن المضرية ؛ ولا يذهبن عنك أن هذه المضرية الفصحى لم تُخلق مضرية فصحي ، بل مرت في أطوار زمنية هَدَّبَتْ منها وأخلصتها كما بيناه في موضعه ، فلا يمكن أن يقال إنه كان للعرب فصيح وعامى ، إلا إذا أجرينا عليهم أحكامنا وأزمانهم ما لزمنا من ضعف النظر وسوء التأول ، واعتبرنا ما بيننا وبينهم من تقادم التاريخ كأنه سواد ليل يُحْتَم به الأمس !

وكل ما صح من ذلك قبل الإسلام حين فشت المضرية ؛ أن الذين كانوا

يسكنون الريف من العرب ويضربون على حدود الأعاجم ، كانت ترق طباعهم وتلين ألفاظهم ويكثر الدخيل فيها ، ومن ثم لا يكون لهم جفاء الخُلص وقوة ملكاتهم ، واعتبر ذلك بعدى بن زيد العبادى الشاعر الذى نشأ فى ديوان كسرى ؛ فكل شعره فصيح لالحن فيه ، إلا أن رقة ألفاظه سوغت للرواة أن يحملوا عليه شعراً كثيراً مما يسهل وضعه ولا يباين ديباجته الحضرية فيصعب تمييزه فى النسبة .

ومما نذكره ثبناً لما نحن فيه ، أن الرواة قد جاسوا خلال البادية بعد الإسلام بقليل ، وضربوا فى أطرافها ، وشافهوا القبائل ، ونقلوا عنهم كثيراً من الشاذ والدخيل والوحشى والمتروك ، ورأيناهم عدوا ذلك جميعه لغات ، بل كانوا يجعلون الاحتجاج بلغاتهم على نسبة بعدهم من قريش التى هى سررة العرب ، فاعتبروا لغة قريش أفصح اللغات وأصرحها ، لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم ، ثم من اكتشفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبنى كنانة وغطفان وبنى أسد وبنى تميم ، ثم تركوا الأخذ عن بعد عنهم من ربيعة ولخم وجذام وغسان وإباد وقضاة وعرب اليمن ؛ لمجاورتهم الفرس والروم والحبشة ، فاعتدوا لغاتهم غير صريحة لذلك ؛ وهم على كونهم أغفلوا أمرها قد نقلوا منها أشياء كما مر فى لهجات العرب ؛ فلو أنهم عرفوا لهم عامية أو ماهو فى حكمها ، لأشاروا إليها فى بعض الروايات ، ولما صح أن يعدوا ما نقلوه عنهم فى باب اللغات ؛ هذا على أنهم أدركهم وقد تابعت أجيالهم وانثلوا أو آخر على أوائل فى مخالطة الأعاجم وملابستهم ، فلأن يُنزهوا عن العامية فى جاهليتهم أولى .

وما زالت لغات العرب جارية على سنن الفطرة ، معتبرة فى حكم اللغات

المستقلة - على ما يكون في طبقات كلامهم من الجزل والسخيف والمليح
والحسن والقبیح والسميع والخفيف والثقيل ، وذلك كما قال الجاحظ : كله
عربي ، وبكلّ قد تمادحوا وتعايبوا - مازالت لغاتهم على ذلك حتى
خالطوا السوق في الأمصار الإسلامية ، ونشأت أجيالهم على سماع العرب
والعامّة ، فأخذوا من هؤلاء وهؤلاء ، وكان ذلك سريعاً في ألسنتهم ؛
فسدت السليقة العربية فساداً عربياً أحال منطقتهم ، وقد كانت مخالطتهم
للأعاجم أبقى على فطرتهم ، لأنهم إنما يُعربون وينقلون عنهم ، ولكنهم
لا يحكونهم في المنطق ، بخلاف أمرهم مع العامّة ؛ ولكل شيء آفة من جنسه ؛
لهذا رأينا الجاحظ يعد أقبح اللحن في زمنه لحن الأعراب النازلين على
طرق السابلة وبقرّب مجامع الأسواق ؛ ومن هنا دبّ الفساد في ألسنتهم بما
يدور على مسامعهم من رطانة السوق ولحن البلدين ، ثم ما يتعاطونه من هذا
الشأو في مخاطبتهم التي بها قوام المعاملات .

فلا سبيل إلى القول إذن بأن للعرب فصيحاً وعامياً ، إلا بعد فشق هذا
الفساد العربي في منطقتهم منذ القرن الخامس ، أما ما وراء ذلك في بادية
العرب فلحنٌ أو لغة لا أكثر .

شيوخ اللغة العامية

وفساد العربية

كانت العامية في الأمصار الإسلامية أول عهدنا صرفاً ، لما بقي في أهلها من آثار السليقة ؛ وعلى حساب هذه الآثار كانت درجاتها في القرب من الفصح والبعده عنه ؛ فكانت لا تزال قريبة من الفصحى في عوام الحجاز والمصريين : البصرة والكوفة ، إلى القرن الثالث ، حتى عرف بعضهم المولد بأنه ما يكون من هذا الضرب لنا وتحريفها كما أوأنا إليه من قبل .

وقد ذكر الجاحظ لغة أهل المدينة لعده ، فقال : إن لهم ألسنة ذليقة ، وألفاظاً حسنة ، وعبارة جيدة . . . ثم قال : « واللحن في عوامهم فاش ، وعلى من لم ينظر في النحو منهم غالب » .

أما العامة في الشام ومصر والسواد ، فقد علقوا ألفاظاً كثيرة من الفارسية والرومية والقبطية والنبطية ، فسدت بها لغتهم فساداً كبيراً ، لأنهم خلطوها بها خلطاً ولم يجانسوا بين الأصيل والدخيل ، وليس يخفى أن أكثر ما تقبسه العامية إنما هو من الأسماء ، وأن اقتباس الصفات فيها قليل ؛ لأن الأسماء هي في الحقيقة أدوات الاجتماع ، والعوام إنما يلتصقون التعبير والإبانة كيفما اتفق لهم هذا الغرض ، ولقد كانت الشام ومصر وسواد العراق أوفر خصباً وأكثر عمراناً من سائر الأمصار الإسلامية ، فمن ثم كان عوامها أسقط ألفاظاً ، وقد رأينا العلماء يصفون اللفظ العامي الساقط المبدوء وما يدخل في باب الرطانة من ذلك ، بالسوقي - نسبة إلى السوق - لا يتجاوزون هذا الوصف ، لأنه أبين في الدلالة على الفساد والابتذال .

ولأن الأسواق لا تعنى من أمر الجيد والزييف إلا بألفاظ لغة الأرزاق (الدرهم) وهي بعد مجامع العامة على تباين أجناسهم ، ومعارض الأشياء على اختلاف جهاتها ، وقد قلنا في اللغات التجارية التي لا قوام لها من نفسها ، وتلك حقيقة لغات الأسواق .

ورأينا العلماء ألفوا كتباً (فيما تلحن فيه العامة) ككتاب أبي عبيدة ، وأبي حنيفة الدينوري ، وأبي عثمان المازني ، وأبي حاتم السجستاني ، وكتاب الفاخر في لحن العامة للفضل بن سلمة ، ولحن العامة للفراء (١) ، وكل هؤلاء لا يتجاوزون المئة الثالثة ، ولا يعدون في صنعهم أن يُوردوا ألفاظاً من الفصيح حُرِّفَتْها العامة ، ثم يذكرون أصلها على صحته ، وذلك يدل على أن العامية لم تكن طغت على الكلام ، وإلا لما أمكن حصر ما يلحن فيه أهلها ، بل لما كان لهذا الحصن معنى لا في القليل ولا في الكثير .

أما بعد القرن الثالث فكان يُؤلف في (لحن الخاصة) كالكتاب الذي وضعه أبو هلال العسكري المتوفى سنة ٣٩٥ وسماه لحن الخاصة ، وكتاب الحريري المسمى (درة الغواص ، في أوهام الخواص) وقد وضع له الجوابقي تيممة ؛ لأن اللحن بعد ذلك إنما كان يُؤخذ به خواص العلماء والأدباء - في كتابتهم لا في أقوالهم - أما العامة فكانت مناطهم كما قلنا : لغة في اللحن لا لحناً في اللغة !

(١) ولأبي بكر الزبيدي الأبدلسي المتوفى سنة ٣٧٩ كتاب فيما يلحن فيه عوام الأندلس ، ولعله جرى فيه مجرى هذه الكتب تقليداً للمشاركة ، وسلامة بن غياض النحوي المتوفى ببغداد سنة ٥٣٣ كتاب فيما تلحن فيه عامة زمانه ، ولا نراه إلا تقليداً ومتابعة ، وكذلك فعل أبو منصور الجوابقي المتوفى سنة ٥٣٩ فألف فيما تلحن فيه العامة ولم يخص كتابه بزمن ، وهذا يدل على أن ذلك النوع من التأليف صار لغويًا محضًا ، وأن العمل فيه إنما كان شرحًا وجمعًا واختصاراً ، كما فعلوا في سائر الفنون التي لا يُؤلف فيها لشيء إلا لأن التأليف (عمل العلماء)

ومما أعان على فصاحة العامية في صدر الإسلام ، قيام الدولة الأموية العربية ، وديانة العرب فيها بالعصية ، إلى سقوطها ، حتى إن الموالي — وهم من الأوثاب والزعانفة في رأى العرب يومئذ لاحترافهم وخدمتهم إياهم وكانوا يسمونهم بالجرأ^(١) — أقبلوا على النحو والعلوم وأولعوا بها ، حتى خرج منهم فقهاء الأمصار جميعاً في عصر واحد ؛ ولولا خوفهم معزة اللحن ما ثبتوا على ذلك ، لأنه إن كانت العرب قد أبت على عليهم فلأن خطبهم في ذلك لم يستفحل .

فلما جاءت الدولة العباسية وكان قيامها بنصرة الفرس — وخصوصاً أهل خراسان ، حتى لقبوها بالدولة الخراسانية الأجمية — ضعفت العصية للعرب بما سكن من سورتهم وفتى من حقتهم ؛ فكان ذلك فتقاً في العربية أيضاً ؛ ولم ينتصف القرن الثالث حتى اختلط العرب بالفرس والترک والفراغنة وغيرهم من طبقات الأعاجم الذين اتخذوا للدولة ، وكان ذلك بدء شيوخ الألسنة الحضرية التي هي لهجات العامية .

وبالجملة عن اللسان — كما قال ابن خلدون — ، إنما هو بمخالطة العجمة فن خالط العجم أكثر كانت لغته عن ذلك اللسان الأصلي أبعد ؛ لأن الملكة إنما تحصل بالتعليم ، وهذه ملكة بمتزجة من الملكة الأولى التي كانت للعرب ومن الملكة الثانية التي للعجم ، فعلى مقدار ما يسمعونه

(١) يريدون بالجرأ : الأعاجم ، وكان العرب لا يكتنون الموالي بالكنى (لأنها تشريف) ولا يدعونهم إلا بالأسماء والالقب ، ولا يمشون في الصف معهم ، وإن حضروا طعاماً قاموا على رؤسهم (للخدمة) ، وإن أطعموا رجلاً من من المدالى لسنة وفضله وعلمه ، أجلسوه في طريق الخباز مثلاً يخفى على الناظر أنه ليس من العرب . وقد ألف الجاحظ كتاباً في الموالي العرب نقل عنه صاحب العقد الفريد في الجزء الثاني من كتابه فارجع إليه .

من العجمة ويربون عليه ، يبعدون عن الملكة الأولى . قال : واعتبر ذلك في أمصار أفريقية والمغرب والأندلس والمشرق : أما أفريقية والمغرب فخالطت العرب فيها البرابرة من العجم بوفور عمرانها بهم ، ولم يكذب يخلو عنهم مصر ولا جيل ؛ فغلبت العجمة فيها على اللسان العربي الذي كان لهم ، وصارت لغة أخرى متمزجة ، والعجمة فيها أغلب لما ذكرناه ؛ فهي عن اللسان الأول أبعد ، وكذا المشرق : لما غلب العرب على أمم من فارس والترك فخالطوهم وتداولت بينهم لغاتهم في الأكرة والفلاحين والسبي الذين اتخذوهم خوفاً ودايات وأظآرا ومراضع ، فسدت لغتهم بفساد الملكة حتى انقلبت لغة أخرى ، وكذا أهل الأندلس مع عجم الجلالة والإفرنجية ، وصار أهل الأمصار كلهم من هذه الأقاليم أهل لغة أخرى مخصوصة بهم تخالف لغة مضر ويخالف أيضا بعضها بعضا .

ولما تملك العجم من الديلم والسلجوقية بعدهم بالمشرق وزناته والبربر بالمغرب (منذ القرن الرابع) وصار لهم الملك والاستيلاء على جميع الممالك الإسلامية — فسد اللسان العربي لذلك وكاد يذهب ، لولا ما حفظه من عناية المسلمين بالكتاب والسنة اللذين بهما حفظ الدين ، وصار ذلك مرجحا لبقاء العربية المضرية من الشعر والكلام ، إلا قليلا بالأمصار ؛ فلما ملك التتر والمغل بالمشرق (في النصف الثاني من القرن السابع) ولم يكونوا على دين الإسلام ، ذهب ذلك المرجح وفسدت اللغة العربية على الإطلاق ولم يبق لها رسم في الممالك الإسلامية بالعراق وخراسان وبلاد فارس وأرض الهند والسند وما وراء النهر وبلاد الشمال وبلاد الروم ، وذهبت أساليب اللغة العربية من الشعر والكلام ، إلا قليلا يقع تعليمه صناعيا بالقوانين

المتدارسة من كلام العرب ، قال ابن خلدون . وربما بقيت اللغة العربية
المضرية بمصر والشام والأندلس والمغرب لبقاء الدين طالباً لها ، فاحفظت
بعض الشيء ، وأما في ممالك العراق وما وراءه فلم يبق لها أثر ولا عين ،
حتى إن كتب العلوم صارت تُكتب باللسان العجمي ؛ وكذا تدرّسها
في المجالس .

لهجات العامية وأسباب اختلافها

وقد اختلفت لهجات العامية اختلافاً بيّناً ، ونهجت في كل مصر من
الأمصار منهجا متميزاً ؛ بل هي قد جرت في ذلك مجرى اللغات المقترعة من
أصل واحد ، كالعربية والعبرانية والسريانية ، وكذلك اللغات المشتقة من اللاتينية
ونحوها مما هو من تكوين الزمن ، وليس يخفى أن صنعة الزمن إنما تجرى
على المباينة والتنويع ، ومدارها على إضافة الأعمار التاريخية في المصنوعات
بحيث لا تنقطع الصنعة مادامت لها مادة في الوجود ؛ وذلك متحقق في كل
ما ترى فيه آثار الزمن من أرقى أنواع الإحياء ، كتكوين الأمم والأخلاق
والعادات إلى أدنى أنواع الجماد كالجمال وغيرها ؛ فالجيل من ذرات مجتمعة ،
والأمم كلها من أصل واحد ، واللهجات العامية كافة من العربية الفصحى ؛
ولكن الزمن لم يحفظ في الجميع إلا نسبة المادة فقط ، فكان كل يوم من
الدهر إنما هو عامل مستقل يترك تأريخ عمله في كل الموجودات .

ولإنما اعتبرنا اللغات العامية بسبيل الأعمال الزمنية ، لأنها مطلقة غير
مقيدة بالقيود الثابتة ، كالكتابة والقواعد العلمية ونحوها مما يعتبر حداً
للعمر التاريخي ؛ فإن ما كتب لا يتغير ، وما لا يتغير فقد فرغ منه الزمن ؛

لهذا لا يمكن أن تكون اللغات العامية مستقرة على حالة واحدة في كل مصرٍ من الأمصار من عهد نشأتها ، بل لا بد من تغييرها في المصر الواحد جيلاً بعد جيل ، ولولا هذا التغيير ما تباينت في الجملة ؛ لأن جميعها راجع إلى لغة واحدة وهي العربية الفصحى ؛ وإذا أردت أن تعتبر ذلك ، فألق رجلاً من المعمرين في العامة ، فإنك تَلْقَى فيه تاريخ طبقتين أو ثلاثٍ من هذا التغيير اللغوي .

وليس يمكن ألبتة تأريخُ هذا التغيير في الشعوب التي تنطق باللهجات العامية على وجه من التفضيل وضربٍ واضح من البيان ؛ لأن هذه اللهجات غير معروفة ، وقد جهدنا كثيراً في البحث فلم نعرف أن أحداً نقل منها أمثلةً في أدوارها الماضية ؛ لأنها لغةُ الحاجة الراهنة ، فلا يتصرف فيها بالتفنن في العبارات وتشقيق الألفاظ وما إلى ذلك مما ذهب الفصحح بمزيتة ؛ إلا ما يكون في بعض آدابها : كالموالي ، والزجل ، والشعر البدوي ، وغيرها ؛ وهذه الأنواع كلها يُتَوَخَّى فيها أقربُ الوجوه إلى الفصحح ، وأكثرُ القائمين عليها من الفصححاء ، وإنما يأتون بها تفنناً في وجوه الكلام ، وقد وقفنا على أشياء كثيرة منها في عصور مختلفة إلى عصرنا هذا ، فلم نر بينها على تباين جهات القائمين إلا فروقاً قليلة في الصيغ العامية ، وألفاظاً نادرة من اللغة البلدية ، كان أكثر ما أصبناه منها في ديوان ابن قزمان الأندلسي (رأس الزجالين كما سيجيء في بابِه) على أن شعر البدو وحده يمتاز بتصوير اللهجة البدوية .

بيد أننا وقفنا على قاعدة واحدة من قواعد عامية شرق الأندلس في القرن السادس ، وهي مثال من شذوذ التصرف العامي الذي أومأنا إليه . فقد نقل السيوطي (في بغية الوعاة) في ترجمة الحافظ أبي محمد بن حَوْط الله المتوفى بغيرناطة سنة ٦١٢ في تفسير هذا اللقب (حوط الله) : قال ابن عبد الملك :

كأنه مصدر حاط يحوط مضافا إلى الله تعالى . . . » وذكر شيخنا أبو الحكم أن أصله حَوَطَلَةٌ ، مصغَّر حوت مؤنث على لغة شرق الأندلس ؛ فإنهم يفتحون أول الكلمة من نحو الحوت والسعود وينطقون بالتاء طاء - فيقولون في حوت : حَوَط - ويلحقون آخر المصغَّر لاما مشددة مفتوحة في المؤنث مضمومة في المذكر ، وهاء ساكنة ؛ فيقولون في تصغير حوت : حَوَطَلَّة ، وحَوَطَلَه .

فمن الذي يسمع (حَوَطَلَه) في هذه الأيام ، ويفهم أن المراد بها تصغير حوت ؟ وقس على هذه الطرْفَة الغريبة ما لا سبيل إلى العثور عليه .

وتاريخ اختلاف اللغات العامية في جملته يرجع إلى أربعة أسباب :

(١) وراثَة المنطق : فإن التقليد في حكاية اللغة أصل طبيعي في الإنسان ولما بدأ الفساد والاضطراب في كلام أهل الأمصار ، كان أهل كل مصر يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب " ، قال الجاحظ : ولذلك تجد الاختلاف في ألفاظ أهل الكوفة والبصرة والشام ومصر . . . قال أهل مكة لمحمد بن منذر الشاعر : ليست لكم معاصر أهل البصرة لغة فصيحة : إنما الفصاحة في أهل مكة ، فقال ابن المنذر : أما ألفاظنا فأحكى الألفاظ للقرآن ، وأكثرها موافقة له ، فضعوا القرآن بعد هذا حيث شئتم . أنتم تسمون القدر برمة ، وتجمعونها على برام ، ونحن نقول قدر ، ونجمعها على قدور ، قال الله عز وجل : ﴿ وجفان كالجواب وقدور راسيات ﴾ وأنتم تسمون البيت إذا كان فوق البيت عَمِيَّةً وتجمعون هذا الاسم على علالى ، ونحن نسميه غرفة ، ونجمعها على غرفات ؛ وقال الله تبارك وتعالى : ﴿ غَرْفٌ

(١) المراد باللغة هنا الألفاظ المتوارثة بما يكون من وضع القبيلة أو بما داخل

من فوقها عَرَفَ) وقال : (وهم في العرُفات آمنون) . . . إلى أن عد عشر كلمات .

في حكاية الألفاظ واقتباس الأَخف من اللغات — وإن كان أضعف وأقل استعمالاً في أصل اللغة — هو من خواص العامة : لا يتفقدون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال ، فضلاً عن أن يحكموا اللهجات العربية نفسها ، كما وهم بعضهم في الاستدلال بالمنطق على النسب ؛ وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه .

وكذا يقال في حكايتهم ألفاظ الأعاجم ؛ كالذي كان في لغة أهل المدينة بما علقوه من الفرس النازلين بهم ، وفي لغة البصرة إذ نزلوا بأدنى فارس وأقصى بلاد العرب ، وفي لغة الكوفة إذ نزلوا بأدنى بلاد النبط وأقصى بلاد العرب ، وفي لغة الشام إذ كانوا من بقايا الروم ، وفي لغة مصر إذ كانوا من بقايا القبط ؛ وكذلك في لغة الأندلس والمغرب ؛ وهذا أيسر أسباب الاختلاف التي أشرنا إليها .

(٦) علل الوراثة وطبيعة الإقليم : وذلك أن الناس يختلفون اختلافاً طبيعياً في كيفية النطق بما يكون في ألسنتهم من عيوب الوراثة : كاللفف ، والجلجة ، والغمغمة ، وما إليها ؛ وبذا تختلف الكلمة الواحدة باختلاف الناطقين بها ، حتى كأن فيها لغاتٍ كثيرةً وهي لغة واحدة ؛ وهذا فضلاً عن أن اللغات الأعجمية : كالفارسية والرومية والنبطية ونحوها ؛ تصنع الألسنة على طرق متباينة بما فيها من التباين في المنطق بحسب الجهر والهمس والشدة والرخاوة وغيرها مما يكون في اللغات كزاً أو دمثاً بحسب الأقاليم ، حتى كأنه صورة ما بين الإمكانة من التباين الطبيعي ؛ إذ اللغة صورة نفسية

للإنسان ، والإنسان صورة نفسية للإقليم .

وعلى هذا تجد منطق الإنجليزى لهدنا كأنه نفخ آلة تدار بالفحم الحجري ... وتكاد تحسب منطق الفرنسي غناء موسيقيا ؛ وهكذا بما لو تدبرت حقيقة الاختلاف فيه لرأيته دلالة طبيعية على اختلاف الأقاليم ، كأن الطبيعة تسم الألسنة كما تسم الوجوه ، وكأنها مصنع إنسانى فلا يخرج منه كل إنسان إلا بريقه وسمته ؛ ولهذا السبب صارت كيفية النطق كأنها تنشئ لغة أحيانا ، وصارت اللهجات العامية تختلف فى المصر الواحد بل فى البلدين المتجاورين ، كما تراه فى سوريا ومصر ، وكما حدثوا به عن عرب تونس ، فإن كل قبيلة هناك على ما يقال تتميز بخواص منطقية ، حتى كأن كلام الواحد منهم انقساب صريح لقبيلته .

وبما لانشك فيه أن العرب أنفسهم كانوا يعرفون تأثير الإقليم على فصاحتهم ، ويعتبرون اختلاف ألسنتهم بهذا السبب . وقد وقفنا على ثبوت ذلك ، وهو ما رواه القالى عن أبى عمرو بن العلاء ، قال : لقيت أعرابيا بمكة ، فقلت له : بمن أنت ؟ قال أسدى . قلت : ومن أيهم ؟ قال نهدي . قلت : من أى البلاد ؟ قال من حُمان . قلت : فأنتى لك هذه الفصاحة ؟ قال إنا سكنا قُطرًا لا نسمع فيه ناجحة التيار^(١) . قلت : صف لى أرضك . قال : سيفُ أفيح ، وفضاء صحصح ، وجبل صردح ، ورمل أصبح^(٢) ...

(١) ناجحة التيار : صوته ، وكأنه أراد ما يلزم البحار والأنهار من الرطوبة والخصب وخضال الطبيعة ، وقد ثبت لفلاسفة التاريخ أن مواطن الحضارة إنما تكون على الشواطىء والشطوط

(٢) السيف : شاطىء البحر ، والمراد هنا ما يشبهه ، والأفيح : الواسع ، والصصح : الصحراء ، والصدح : الصلب ، والأصبح : الذى يعلو بياضه حمرة

فكانه أراد أن لغته إنما جانت هذه الطبيعة في نقائها وجفائها ، فمن ثم كانت فصيحة خالصة .

(٣) الإعراق في العجمة : فإن العجمة تصنع اللسان كما قلنا ؛ ولذلك فهو إذا تناول الألفاظ العربية أذاها على الوجه الذي يستقيم له وإن كان معوجاً وتصرف فيها بالحذف والقلب والإبدال ، ومزجها بمادة العجمة حتى تنقلب إلى رطانة أو ما يشبهها ، ولذا قال ابن خلدون : ما كان من لغات أهل الأمصار أعرق في العجمة وأبعد عن لسان مضر ، قصر بصاحبه عن تعلم اللغة المضرية وحصول ملكتها ، لتمكن المنافاة حينئذ . قال : واعتبر ذلك في أهل الأمصار ، فأهل أفريقية والمغرب لما كانوا أعرق في العجمة وأبعد عن اللسان الأول ، كان لهم قصور تام في تحصيل ملكته بالتعليم .

ولقد نقل ابن رشيقي أن بعض كتّاب القيروان كتب إلى صاحب له :
« يا أخى ومن لا عدمت فقهه ... أعلنى أبو سعيد كلاماً أنك كنت ذكرت أنك تكون مع الذين تأتي ، وعافنا اليوم فلم يتهياً لنا الخروج . وأما أهل المنزل الكلاب من أمر الشين فقد كذبوا هذا باطلا ليس من هذا حرفاً واحداً ، وكتابتى إليك وأنا مشتاق إليك إن شاء الله »^(١) .

« وهكذا كانت ملكتهم في اللسان المضرى شبيه ما ذكرنا ؛ وكذلك أشعارهم كانت بعيدة عن الملكة ، نازلة عن الطبقة ، ولم تزل كذلك لهذا

(١) ليس هذا اللحن القبيح والخلط السخيف إلا من التباصر بالفصيح على ركاكة في الطبع ، وذلك أمر فاش في فصحاء الجهال ؛ وقد أذكرنا هذا الكتاب ما حدث به العسكرى عن الانصارى ، قال : قلت لبعض الكتاب : ما فعل أبوك بجماره ؟ قال باعه (بكسر العين والهاء) قلت : فلم تقول باعه ؟ قال . وأنت فلم تقول بجماره ؟ (بكسر الراء والهاء) . فقلت : أنا جبرته بالباء الزائدة : قال : فمن الذى جعل بابه تجر وبانى أنا لا تجر ... ؟ (يريد الباء التى فى لفظ باعه) !

العهد (سنة ٧٧٩) ولهذا ما كان بأفريقية من مشاهير الشعراء إلا ابن رشيق وابن شرف ، وأكثر ما يكون فيها الشعراء طارئين عليها . . . وأهل الأندلس أقرب منهم إلى تحصيل هذه الملكة ، بكثرة معاناتهم وامتلأهم من المحفوظات اللغوية نظماً ونثراً . . . وتداول ذلك فيهم مئين من السنين ، حتى كان الانفضاض والجللاء أيام تغلب النصرانية (في القرن الخامس) وشغلوا عن تعلم ذلك ، وتناقص العمران فتناقص ذلك ، شأن الصنائع كلها ، فقصرت الملكة فيهم عن شأنها حتى بلغت الحضيض . . . وبالجملة فشأن هذه الملكة بالأندلس أكثر ، وتعليمها أيسر وأسهل ، (بما هم عليه من معاناة علوم اللسان) ولأن أهل اللسان العجمي الذين تفسد ملكتهم إنما هم طارئون عليهم وليست عجمتهم أصلاً للغة أهل الأندلس . والبربر في هذه العدو هم أهلها ولسانهم لسانها ، إلا في الأمصار فقط ، وهم فيها منغمسون في بحر عجمتهم ووطأتهم البربرية ، فيصعب عليهم تحصيل الملكة اللسانية بالتعليم ، بخلاف أهل الأندلس . . .

قلنا : ولهذا السبب عينه تتبين الجفاء في عامية تونس والجزائر ومراكش حتى لتحسبها مخلّفة عن بعض اللغات الأجممية ، فضلاً عما فيها من جَسَاة المنطق ونبوّه إلا عن مسمع أهلها ، بحيث يكاد لا يدور في مسمع الغريب عنهم إلا مقاطع صوتية يحسبها لأول وهلة ميمّة في ذهنه ، لأنها لا تتعلق بشيء فيما يسمع من معاني الحياة الذهنية .

ومما يجرى مجرى الإعراق في العجمة ، ضعف اللسان ورخاوته بحيث لا يحتمل الكلمات التي تتألف من أحرف كثيرة ، أو تكون مركبة تركيباً غير مستخف ، فيحصل الذهن من الكلمة صورة بجملة تتركب من أخف أحرفها ، ثم تصاغ على طريقي القلب والإبدال بحيث تخرج كأنها وضع

جديد ، وأكثر ما تصيب أمثلة ذلك في لغات الأطفال وألفاف العوام الذين لا ميران لهم على تصريف الكلام والتقلب في فنونه ، وإذا التمس ذلك في كلامهم أصبت كثيراً من أمثلته ، وتراهم فيه يختلفون ضعفاً وقوة ، فلا بد أن تكون طائفة من ألفاظ العامية قد جرت في أصلها على هذا الوجه .

(٤) مخالطة الأعاجم : وهذا السبب مما ينوع مادة العامية تنوعاً محدوداً ، لأنه مقصور على ما يقتبسه أهل الأمصار ممن يلابسونهم من الأمم المستعجمة ، كأسماء الأدوات ومرافق الحياة ونحو ذلك مما لا أصل له في مواضعاتهم واصطلاحهم ، وهو الدخيل بعينه إلا أن العامية تحيله إليها وتلحقه بمادتها كيف كان مادامت لها حاجة إليه — وهي لغة الحاجة كما قلنا — فإذا مضى وقته أو انقطع سببه أهملته فتَنَزَّلَ منها منزلة الألفاظ المُمَاة ، وذلك كأسماء الثياب التي كانت مستعملة في مصر لعهد المماليك مثلاً وما يجري مجراها من الألفاظ الفارسية والتركية والكردية وغيرها .

يَبْدُ أن الأمصار تختلف في هذا الاقتباس أيضاً بحسب الأسباب الثلاثة التي قدمناها ، فمنها ما لا يتناول أهله إلا الألفاظ التي تمس إليها حاجتهم ثم يصقلونها ويعربون عجمتها ويخففون من غرابتها بما استطاعوا من المجانسة ؛ وهؤلاء هم الذين بقيت لغتهم أقرب إلى العربية ، كأهل مصر .

ومن أهل الأمصار من يذهبون في ذلك مذهبا وسطا لتكافؤ تلك الأسباب فيهم ، كعامة الشام ؛ ومنهم من يأخذ في ذلك كل ما أخذ ، كأهل طرابلس الغرب وتونس والجزائر ومراكش ، على تفاوت قليل

بيتهم ؛ فقد أثبت الذين عُنُوا بدراسة هذه اللغات من المستشرقين ^(١) أن الجزائريين ينقلون الألفاظ الفرنسية أقبح نقل ، حتى ليتعذروا أحياناً رُدُّها إلى أصولها (وفي لغتهم ألفاظ تركية أيضاً ، وقليل من الإسبانية والإيطالية) وأن في منطقتي التونسيين كثيراً من الألفاظ الفرنسية والتركية والإيطالية ، وأن عامية المراكشيين خليط من العربية والبربرية والفرنسية والإيطالية والإسبانية .

وجماع القول أنه لا بد من المجافسة الطبيعية في اقتباس الدخيل ؛ فكلمتا رَقَّتْ عَذْبَاتُ الألسنة ولانت جوانها ، كان الدخيل بحسب ذلك في منطقتها ؛ ومن ثم لا تسرفُ فيه بل تقف منه عند حد الحاجة . ولقد رأينا رجلاً من المُعَمَّرِينَ في بعض القرى المصرية لا ينطق لفظة (البوليس) للشرطة إلا هكذا : (البلوص) ، ولا يرجع عن لحنه مهما راجعته ؛ لأن البلوص في اصطلاحهم (بلوص الزمارة ، وهو هنة من القصب تشق على وجه معروف ثم توضع في رأس اليراع المثقَّب) فكأنه استروحَ لهذا الوضع الثابت في لغته فألحق به الوضع الطارئ عليها وترك تعيين الدلالة للقرينة — وبخلاف ذلك ترى الدخيلَ في المناطق الجاسية والألسنة السكزَّة كما أشرنا إليه .

وقد بقيت عامية البدو أقرب إلى الفصحى من سائر اللهجات ، لقلة مخالطتهم للأعاجم ؛ ولا يزالون على حيال لغات آبائهم إلا في الزيغ عن الإعراب ،

(١) أولع كثير من هؤلاء الفضلاء بدرس اللغات العامية وضبط قواعدها وتعيين أصولها وإحصاء أنواع الدخيل فيها على تباين أمصارها ؛ ولهم في ذلك كتب ورسائل لا حاجة إلى ذكرها ، لأننا التزمنا الإيجاز في هذا الفصل العامي ، إذ هو ليس من غرضنا وإنما استطرَدنا إليه لاتصاله بالكلام على اللحن وفساد اللسان

وإلا في ملكة الوضع ونظام اللغة^(١) ولهم في عاميتهم المحافل والمجامع والخطباء والشعراء ؛ وقد اعتبر ابن خلدون تغيير ألسنتهم من قبيل ما تغير في لسان مضر عن موضوعات اللسان الحِميرى (أى تغييراً قياسياً في الملكات) ؛ وذلك بعض ما وهم فيه ، وإنما استدرجه الغلو في الرد على « خرفشة النحاة أهل صناعة الإعراب القاصرة مداركهم عن التحقيق » كما يقول ، حيث يزعمون أن البلاغة لعهدده قد ذهبت ، وأن اللسان العربى فسد اعتباراً بما وقع فى أواخر الكلم من فساد الإعراب الذى يتدارسون قوانينه الخ . وإنما نظر النحاة إلى معنى كمالى فى الطبيعة ، ونظر ابن خلدون إلى الطبيعة فى معناها ؛ فإن اللغة من الملكات المتوارثة ، وشرط الكمال فى الوراثة ارتقاء النوع وتحسينه ، فإذا كان العرب قد ورثوا لغتهم ثم أضافوا إليها أسباباً كثيرة من معانى الكمال وورثوها أعقابهم فنقص هؤلاء من كمالها ونكروا من محاسنها ، أفلا يكون ذلك خليقاً بأن يسمى فساداً باعتبار المعنى الكمالى وإن كان عن أسباب طبيعية ثابتة .

ولما تعطلت ألسنة البدو من الإعراب تصرفت فى الكلام على غير نظام ، فاختلفت من ثم لهجاتهم ، حتى لتسمع العربى منهم فيغضى منطقته عندك

(١) قال ابن خلدون : إن هذا الجيل الباقي (يعنى البدو) معظمهم ورؤسائهم شرقاً وغرباً فى ولد منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان ، من سليم بن منصور ، ومن بنى عامر بن صعصعة بن بكر بن هوازن بن منصور ، قال : وهم لهذا العهد أكثر الأمم فى المعمور وأغلبهم ، وهم من أعقاب مضر .

ومن أراد أن يقف على أنساب بقايا العرب المتفرقين فى مصر والشام والمغرب فعليه بما نقله القلقشندى من ذلك فى الجزء الأول من كتابه (صبح الأعشى) ثم برسالة المقرئى (البيان والإعراب ، عن النازلين بأرض مصر من قبائل الأعراب) وكلاهما مطبوع . وهذا غير ما يكون لمن يلتمس التحقيق فيقابل بين ما فى الكتابين وما فى الأصول العامة من كتب الأنساب

على ما يعطيه كلامه ؛ فإذا هو فصل ألفاظه رأيتها عربية صريحة ؛ وقد سمعنا بعض شعرائهم من المعاصرين ينشد في رثاء الحسين عليه السلام شعرا بدويا مطلعها :

تَمَنَّتْ بَلْفَيْنِ فَوْقِ أَحْصِنَا يَوْمَ كَرْبَلَا وَوَجِيهَ قَبْلِ الْجَنَّا
وَأَلْقَى الشُّطْرَ الْأَوَّلَ مِتْلَاحِقَ الْكَلِمَاتِ مَخْتَلِسَ الْحَرَكَاتِ فَلَمْ نَفْهَمْ مِنْهُ
شَيْئًا حَتَّى كَشَفَ لَنَا عَنْ مَعْنَاهُ ، فَإِذَا هُوَ (تَمَنِّيْتُ بِالْفَيْنِ فَوْقِ أَحْصِنَةٍ)
يريد نجدة الحسين عليه السلام بفرسانه قبل أن يستشهد ؛ وانظر أين
ما نطق بما أراد ، وبهذا تبين ما قدمناه ، من أن كيفية النطق قد تنشئ
لغة أحيانا .

هذا ما زاه في أسباب اختلاف اللغات العامية ، وهي في جملتها تاريخ
طبيعي لهذا الاختلاف ، غير أن كل سبب منها في تفصيله يحتمل أبحاثا
مستفيضة بما يُلْتَمَسُ له من الأمثلة في اللهجات المتباينة على كثرتها ، ثم
ما يُسْتَقْصَى مع ذلك من حوادث التاريخ الاجتماعى التى أنشأت اللغة إنشأه
وجعلت لها في كل مصر معنى متميزا ، وفي كل بلد هيئة مقومة وصفة بيّنة ،
حتى كأن لغة الأمة على الحقيقة أمة من اللغة .

ومما ننبه عليه ، أن العربية الفصحى مدنية معنوية لم تبحر قائمة على
تحرير هذه اللهجات العامية وتهذيبها كلها خالطتها في التعليم والقراءة — فإن
ميراث العامية إنما يثبت في الأميين — واعتبر ذلك في البلاد التى تفتح فيها
المدارس وتندشر الصحف وتُبَكُّ المؤلفات ؛ فإنك ترى عامية أهلها تنفصح
على نسبة مطردة بما يُلَيْن من حواشها ويُرَقّ من جوانبها ويستأنس من
غريبها ؛ وهذا هو السبب فى رقة لهجات الحواضر لعهدنا دون ما يجاورها
من القرى ، ثم فى تفاوت لهجات بعض القرى الكبيرة ، ثم فى اختلاف

اللهجة في أهل القرية الواحدة ؛ حتى لقد تجد لهجة الرجل أرق وأعذب من لهجة زوجته وأولاده ، ثم تجد مذهبه من ذلك غير مذهب جاره وصاحبه ؛ ولا يكون السببُ في هذا التفاوت غيرَ صحيفة يقرأها كل يوم ، فقد بدءوا يرجعون إلى شأن (عامة التاريخ) يوم كان الفصيح منشرا وأسباب البيان متوفرة ومجالس العلم أهلة وحلقات الدروس حافلة ، وهكذا يعيد التاريخ نفسه بما تقضى به سنة الله ، وإلى الله تُرجعُ الأمور .

الباب الثاني

الرواية والرواة

وهذا باب من الأدب وقف التاريخ على عتبه إلى اليوم وليس من يتسبب لفتحه أو يتطوع لمعاناته أو يتقلد بعض البلية في الصبر على مكروه ذلك ، حتى كأنه قطعة من الأرض سُويّت على دفين مضي حسابه ، وكان جسمه بيت الحياة المقفر فكل الأرض إذا أغلقت عليه بأبه ؛ على أنه - كما تعلم - ذلك الباب الذي خرجت منه اللغة منذ زمان ، وكان قبل هذا الصدا المتراكب يُفتح قفله « باللسان » ، فعاد كأنه حجر سدّت به الأيام على الأيام ، وكان الأدب قد تدرّع منه فما تزال تندقّ فيه أسنّة الأقلام ؛ بيد أننا وصلنا به أسباب المطمعة ، وناهضناه من حيث يهتز ، وعالجناه من حيث يندفع ، وأعان الله وله الحمد والمنة ، فأنطق للقلم ماخرس من صريره ، وألان ما قد استمر من مريره ، وإذا لم نكن مددنا لك في هذا الأدب ، فقد جئنا بما يوقفك على سرّه وصميمه ، وينحرف بك عن مُعوجّ ذلك المنهج إلى مستقيمه ، وآتيناك من البحث ما يكبر عن أن يُعدّ من قليله إذا لم يُعدّ من عظيمه .

الأصل التاريخي في الرواية

كان العرب أمة أمية : لا يقرءون إلا ما تخطه الطبيعة ، ولا يكتبون إلا ما يُلقنون من معانيها ، فيأخذون عنها بالحسّ ويكتبون باللسان في لوح الحافظة ؛ فكان كل عربي على مقدار وعيه وحفظه : كتاباً ، أو جزءاً من كتاب ؛ وكانت كل قبيلة بذلك كأنها سجل زمني في إحصاء الأخبار والآثار .

ولقد رأينا كثيراً من الباحثين يزعمون أن الأصل في حفظ العرب كونهم قوماً بادين ، وأن قلة مرافق الحياة التي في أيديهم كانت هي الباعث لهم على التوسع في الحفظ والمران عليه ؛ وهو رأى لا يستقيم على النظر ، ولا يصح عند التحقيق ؛ لأن أقواماً غير العرب قد تبدّوا في عصور مختلفة ولم يؤثر عنهم من نوادر الحفظ وفنونه بعض ما أثر عن هؤلاء ؛ ولكن الصحيح ما قد نهناه في غير هذا الموضع ، من أن العرب قوم معنويون ، ولم يجر من الأحكام النفسية على أمة من الأمم ما جرى عليهم ؛ ولهذا كان لا بد لهم في أصل الخلقة من الحوافظ القوية التي ترتبط ماثر تلك النفوس ارتباطاً ، وإلا اختلّ تركيبهم الطبيعي ، وانتفت الموازنة بين قواهم ، فلم يقدروا على صلاح القوة الواحدة بفساد الأخرى .

وإذا أردت أن تعرف مصداق ذلك فاعتبر ما اتسعوا فيه من المحفوظ ؛ فإنك لست واجده إلا في المعاني النفسية ، مما يرجع إلى التفاخر والتفاضل بالأحساب والأنساب ، والتعابير بالمثلث والمثلث باللقاب ؛ ولو أن الكتابة كانت فاشية فيهم ما عدلوا إليها ولا استغنوا بها عن الحفظ ؛ لأن سبيل تلك المعاني الطبيعية أن تجيء من أداة طبيعية أيضاً ، حتى تكون عند الخاطر

إذا خطر ، والهاجس إذا بدر ، وليس لذلك غير اللسان .
والعربي إذا فاخر أو نافر لا يكون من همه أن يقنع بطريقة من
المنطق يدير لها الكلام على أشكاله وقضاياه ، وإنما همه أن يضع لسانه في
مفصل الحجّة ثم يرسلها غير مُجَلَّجَة .

وكل أمة تضطر إلى شيء مما عددناه فإنها تنزل على هذا الحكم الطبيعي ؛
كاليونان في جاهليتهم ؛ فقد حفظوا ما وضعوه من أنساب آلهتهم ثم قرنوا
بها أنسابهم ، حتى لم يكن فيهم بيت من بيوت الشرف والحكمة إلا وهو
معلق بسلسلة من النسب فرعها في الأرض وأصلها في السماء . . . وكذلك
كان الرومان في أجيالهم الأولى ؛ فإن فئة (البطارقة) منهم كانوا يرجعون
بما يحفظونه من أنسابهم إلى أصول ليست عتيقة في الأرض .

فمثل هذه المعاني لا يُشكَلُ فيها على الكتب والخطوط دون الحفظ ؛
وعلى حسب ما كان من اختلافها وتعدد أنواعها في العرب بما لم يكن في
غيرهم من سائر الأجيال — كان العرب بطبيعتهم أثبتّ الناس حفظاً وأتمهم
حافظه ، وكانت الكتابة غير طبيعية في نظامهم الاجتماعي ؛ ومن ثم نشأ
فيهم الأخذ والتحمل ، فكان كل عربي بطبيعته راوياً فيما هو بسبيله من
أمره وأمر قومه ؛ فلما أن اهتموا إلى الشعر وتوسعوا فيه — وسنأتى
على تاريخ ذلك في بابه — جعلوا يرتبطون به أرقى تلك المعاني النفسية ،
حتى صار الشاعر لسان قومه ؛ يذود عنهم ، ويدفع عن أحسابهم ، ويغتمز
في أعدائهم ؛ وبهذا انفرد بمعنى تاريخي في الرواية ؛ إذ صار كأنه إنما
يروى للتاريخ ، بخلاف غيره من شيوخ القبيلة وأهل أنسابها والقائمين على
مفاخرها ؛ ممن يُرجع إليهم في علم ذلك خاصة دون الرواية العامة ، وذلك
فيما نرى أصل المعنى التاريخي في الرواية العلمية عند العرب ؛ وثبتّه ما كان

من صنيع الرواة أنفسهم ، في اتخاذهم الشعر عمودا للرواية والاستشهاد به على الخبر وسواه ، واطّراج كثير بما لا شاهد له منه كما سيمر بك .
ولما صارت للشعر تلك المنزلة ، مست الحاجة إلى من يتفرغ لرواية المفخر والمثالب ، ويتخصص أخبارها في أجدام العرب على نحو من الاستقصاء والاستغراق ، كما هو الشأن في الأوضاع العلمية ؛ فنشأت لذلك طبقة النسابين ، وهم رواة الجاهلية وعلماءها ، وكان أمرهم قبيل الإسلام ؛ ومن أشهرهم دغفل بن حنظلة ، وعبيد بن شربة الجرهسي ، وابن الكيس النخعي ، وابن لسان الحمرة . وغيرهم ؛ وبهذا تميزت الرواية بالمعنى العلمي .

الرواية بعد الإسلام

فلما جاء الإسلام وكان مرجع الأحكام فيه إلى الكتاب والسنة ، كان الصحابة يأخذون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذاً علمياً ، ليتفقوا في الدين وليكونوا في جهة القصد من أمرهم ؛ اختياراً للصواب ، وصدأً عن الخطأ ؛ فكانت مجالسه عليه الصلاة والسلام هي الحلقات العلمية الأولى التي عرفت في سلسلة التاريخ العربي كله ، كما كان هو صلى الله عليه وسلم أول من علم ، وأول من صدرت عنه الرسائل التي تشبه المؤلفات العلمية : كرسالة الزكاة التي أملاها وكانت عند أبي بكر رضي الله عنه .

فلما قبض صلى الله عليه وسلم ، بدأ من بعده علم الرواية ؛ إذ لم يعد من سبيل إلى الاستدلال والفصل إلا بها ، حتى يكون الرأي عن يديته ، وحتى تكون المعرفة بالحق عياناً ؛ فوضع أبو بكر رضي الله عنه أول شروط

هذا العلم ، وهو شرط الإسناد الصحيح ؛ إذ احتاط في قبول الأخبار ؛ فكان لا يقبل من أحد إلا بشهادة على سماعه من الرسول صلى الله عليه وسلم^(١) ، والعهد يومئذ قريب ، والصحابة متوافرون ، والمادة لم تُنقض بعد ؛ لذلك كانت الشهادة على السماع في وزن العدالة والضبط وكل ما تقوم به صحة الإسناد .

ثم كان عمر رضى الله عنه أول من سنّ للمحدثين الثبوت في النقل ؛ إذ كانت طائفة من الناس قد مردت على النفاق ، وكانت الحاجة قد اشتدت إلى الرواية واعتبرها الناس بمنزلة عليية ، لانفساح المدة وانقباه النفوس إلى تقادم العهد بصاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم ، وأن هذه الآثار ستكون علم من يتخلفون عن مراتب أهل السابقة من التابعين فمن بعدهم ؛ فكان عمر وعثمان وعائشة وجلة من الصحابة رضى الله عنهم يتصفحون الأحاديث ويكذبون بعض الروايات التي تأتي ويردونها على أصحابها ، ثم خشي عمر أن يتسع الناس في الرواية وقد شعروا بالحاجة إليها فيدخلها الشؤب ويقع التدليس والكذب من المناق والفاجر والأعرابي ، فكان يأمرهم أن يقلوا الرواية ، وكان شديداً على من أكثر منها أو أتى بخبر في الحكم لا شاهد له عليه ، لأن المكثر وإن جاء بالصحيح فقد لا يسلم من التحريف أو الزيادة أو النقصان في الرواية ، وقد سمعوه عليه الصلاة والسلام يقول : من كذب على فليقبوا مقعده من النار !

وعلى هذه الجهة من التوقى والإمساك في الرواية كان كثير من جلة

(١) وقال على رضى الله عنه . كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً نفعتني الله بما شاء منه ، وإذا حدثني عنه محدث استحلقتني ، فإن حلف لي صدقته .

الصحابة وأهل الخاصة بالرسول عليه الصلاة والسلام : كَأبي بكر
والزبير وأبي عبيدة والعباس بن عبد المطلب ، يقولون الرواية عنه ، بل
كان بعضهم لا يكاد يروى شيئاً ، كسعيد بن زيد ، وهو أحد العشرة
المشهود لهم بالجنة .

وكان أكثر الصحابة رواية أبو هريرة ، وقد صحب ثلاث سنين
وعمر بعده صلى الله عليه وسلم نحواً من خمسين سنة - توفي سنة ٥٩ -
ولهذا كان عمر وعثمان وعليّ وعائشة ينكرون عليه ويتهمون به ، وهو
أول راوية اتهم في الإسلام ، وكانت عائشة أشدهم إنكاراً عليه ، لتطاول
الأيام بها وبه ، إذ توفيت قبله بسنة ، غير أنه كان رجلاً فقيراً معدماً ،
فكان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم لخدمته وشيخ بطنه ،
لا يشغله عنه الصَّفْقُ بالأسواق (البيع والشراء) ، والتصرف في
في التجارات ، ولا لزوم الضياع والعمل في الأموال كغيره من الصحابة ،
فلهذا حفظ ما لم يحفظوا ، وأتى عنه من الرواية ما لم يأت عن
غيره منهم .

ثم كانت الفتنة أيام عثمان رضى الله عنه ، واضطرب من بعدها جبل
الكلام في الخلافة ، وخاض الناس في ضروب من الشك والحيرة والقلق ،
فكان فيهم من لا يتوقى ولا يتثبت ، وألّف كثير من الناس أمر هؤلاء فلم
يبالوا أن يتبينوا فيرجعوا في الرواية إلى شهادة قاطعة ، أو دلالة قائمة ،
على أن كل ما كان يقع في الحديث قبلهم من خطأ فإيما كان من قبل ما يعترض
المحدث من السهو والإغفال ، بما هو غلط لا شوب فيه من تعمد الكذب
وقد قال عمران بن حصين - وهو من الصحابة ، توفي سنة ٥٢ - : والله إن
كنت لأرى أنى لو شئت لحدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومين

متتابعين ، ولكن بَطَّأني عن ذلك أن رجالاتنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعوا كما سمعت ، وشهدوا كما شهدت ، ويحدثون أحاديث ما هي كما يقولون ، وأخاف أن يُشَبَّه لي كما شَبَّه لهم ، فأعلمك أنهم كانوا يغلطون لا أنهم كانوا يتعمدون (١) .

غير أن الأعلام كانت يومئذ لا تزال قائمة ، والفروع لا تزال باسقة ؛ فكان الخطب لم يستفحل ؛ حتى إذا خرجت الخوارج وتحزب الناس فرقا وجعلوا أهلها شيعا ، بدءوا يتخذون من الحديث صناعة ، فيضعون ويصنعون ويصفون الكذب ؛ ثم ظهر القصاص والزنادقة وأهل الأخبار المتقدمة مما يشبه أحاديث خرافة ؛ فوقع الشوب والفساد في الحديث من كل هذه الوجوه في عصور مختلفة .

أما القصاص فإنهم كانوا يُميلون وجوه القوم إليهم ويستدرُّون ما عندهم بالمناكير والغرائب والأكاذيب من الأحاديث ؛ ومن شأن العوام القعود عند القاص ما كان حديثه عجيبا خارجا عن فطر العقول ، أو كان رقيقا يحزن القلوب ويستغزر العيون ؛ وللقوم في هذه الفنون الأكاذيب العريضة والأخبار المستفيضة .

وأما الزنادقة فقد جعلوا يمتالون للإسلام ويهجنونه بدس الأحاديث

(١) أول من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عامدا متعمدا ، عبد الله ابن سبأ الذي تنسب إليه السبئية ، وهم من غلاة الروافض من الين ، كان يهوديا أظهر الإسلام ، وطاف بلاد المسلمين ليوقع الفتنة بينهم ، وقد دخل الشام لذلك في زمن عثمان رضي الله عنه فلم يوافق أحد ، فخرج إلى مصر ، وجعل يطعن على أبي بكر الصديق وعمر ويكذب على صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم ؛ ثم أخذ بعد ذلك وقتل شرقتة وابن سبأ هذا أيضا هو أول من أظهر الرفض في أيام علي رضي الله عنه ، حين حكم الحكيم في صفين .

المستشعنة والمستحيلة مما يُشبهه خرافات اليونان والرومان وأساطير الهنود والفرس ، ليشنعوا بذلك على أهل السنّة في روايتهم ما لا يصح في العقول ولا يستقيم على النظر .

وأما أهل الأخبار المتقدمة فقد قصدوا من ذلك إلى إثبات الخرافات الجاهلية وجعلها بسبيل من الصحة للاستعانة بها على التفسير وما إليه . وأمثلة ذلك كله فاشية في كتب موضوعات الحديث ، ولا محل لها في هذا الفصل ؛ فإنما يزيد به متابعة تأريخ النشأة الأولى لعلم الرواية ، وهي إنما كانت في الحديث كما علمت .

تدوين الحديث

واستمر الحديث بعد الطبقة التي كان منها صغار الصحابة وكبار التابعين - كطبقة ابن عباس - على ما يعترض فيه من عوارض السهو والإغفال ، وما يدخل عليه من الشبه والتأويلات ، وعلى أن بعض الثقات ربما أخذه عن غير الثقة - حتى كانت خلافة عمر بن عبد العزيز (توفي سنة ٩٩ وتوفي سنة ١٠١) فرأى أن الحديث متعلق بأفراد الرجال وقد أسرع الموت فيهم ، وأن أحدهم ربما طويّت معه طائفة من الخبر إذا هو مات ، وخشى تزيّد الناس وشيوع الكذب إذا قلّ الصحيح ، وكانت قد فشت في زمنه أشياء مما يُتعمّد فيه الكذب لغير مصلحة يُتأول عليها : كالأحاديث التي كان يكذب فيها عكرمة ؛ مولى عبد الله بن عباس (توفي عكرمة سنة ١٠٥) وبرد ؛ مولى سعيد بن المسيب (توفي سعيد سنة ٩٤) وغيرهما . وقبل ذلك تكلم معبد الجهني ثم غيلان الدمشقي في القدر ، وهما أول من فعل

ذلك" ، وجعلا الكلام في القدر نحلة يُناظر فيها ، وقد وضعا شيئا من الأحاديث ؛ ثم كان أمر الخوارج قد بلغ الغاية ، فغشى عمر عاقبة ذلك وما أشبهه ، فكتب إلى أبي بكر بن حزم نائبه في الإمرة والقضاء على المدينة (توفي سنة ١٢٠) أن انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه : فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء .

وكان هذا أول البدء في تدوين الحديث وجمعه ؛ إذ كتب منه أبو بكر أشياء كانت عند أفراد ، ولم يكن الحديث يدون قبل ذلك ، إلا ما كان يقيده بعض الصحابة ، كعبد الله بن عمر وغيره ، ممن رأوا أن السنن تكثر وتفوت الحفظ ، فكتبوا : أما سائر الصحابة فأكثرهم أميون ، وقليل منهم يكتبون ولكن لا يتقنون الكتابة ولا يصيبون التهجي إذا كتبوا ، فتركوا التدوين لذلك .

ولما فشت الكتابة بينهم ، كانت الصدور أوثق من الكتب ؛ لتوافر الرجال ، ولأن الحديث كان يُطلب للعمل به ، فكان لابد من معرفة حامله لتحقق عدالته قبل معرفة الحديث نفسه ، على نحو ما مرّ بك آنفا ؛ ومضوا على هذه السنّة حتى حدثت الأحداث وانصدعت الفتوق ؛ ولقد روى عن ابن عباس أنه نهى عن الكتابة نهيا ، وقال : إنما ضل من كان قبلكم بالكتابة وجاءه رجل فقال : إني كتبت كتابا أريد أن أعرضه عليك ، فلما عرضه عليه أخذه منه ومحاه بالماء ، ولما سئل في ذلك قال : إنهم إذا كتبوا

(١) ويقال إن أول من بحث في القدر وتعمق وانحرف ، رجل من أهل القرآن يقال له بيسريس ، كان نصرانيا فأسلم ثم تنصر ، فأعانه مجيد وأخذ غيلان عنه ؛ أما أول من تفوه بكلمة خبيثة في الاعتقاد بعد الإسلام ، فهو الجعد بن درهم مؤدب مروان الحمار آخر ملوك المروانية ، وله مذاهب أخذها عن بعض اليهود وقال بها ، ولا محل هنا للإفاضة فيها ؛ وكان الجعد أول من خالف السنة والجماعة أيضا .

اعتمدوا على الكتابة وتركوا الحفظ ، فيعرض للكتاب عارض فيفوت عليهم .
ثم أمر عمر بن عبد العزيز محمد بن مسلم الزهري عالم الحجاز والشام
وصاحب اليد البيضاء على فن الرواية ، لأنه أول من قرر شروطها (٥٠ -
١٢٤ هـ) فدَوَّن الحديث تدوينا مراعيًا فيه شروط الرواية الصحيحة .
وقيل : إن أول من جمع في الحديث لذلك العهد ، الربيع بن صبيح ،
وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما ، وكانوا يصنفون كل باب على حدة ، إلى
أن انتهى الأمر لكبار الطبقة الثالثة ، وصنف الإمام مالك بن أنس (٩٤ -
١٧٩ هـ) كتاب الموطأ بالمدينة ، وعبد الملك بن جريج بمكة (توفي سنة ١٥٠)
وعبد الرحمن الأوزاعي بالشام (ولد سنة ٧٢ وتوفي ببيروت سنة ١٥٧)
وسفيان الثوري بالكوفة (٩٧ - ١٦١ هـ) وحماد بن سلمة بن دينار بالبصرة
(توفي سنة ١٦٧^(١)) .

ونسبوا للمالك تدوين الحديث لأنه أودع كتابه أصول الأحكام من
الصحيح المتفق عليه ، ورتبه على أبواب الفقه ؛ وجاء به مع ذلك على شروط
الرواية^(٢) ؛ وكان أول من فعل ذلك ، وقيل إن عبد الملك بن جريج
سبقه إليه^(٣) .

-
- (١) وذكروا مع هذه الطبقة تصنيف هشيم بواسط ، ومعمر بالين ، وجري بن
حميد بالري ، وابن المبارك بخراسان ؛ وكلهم في عصر واحد ، فلا يدري أيهم أسبق .
(٢) ذكروا أن مالكا رضى الله عنه روى عن ٣٠٠ شيخ من التابعين و ٦٠٠
شيخ من تابعيهم ممن اختاره وارضى دينه وفهمه وقيامه بحق الرواية وشروطها ،
وأنه ترك الرواية عن أهل دين وصلاح كانوا لا يعرفون الرواية . وسيمر بك الزمن
الذي دَوَّن فيه علم الرواية .
(٣) وكذلك كان مالك أول من صنف في تفسير القرآن بالإسناد على
طريقته في الموطأ .

ثم شاع التدوين بعد هؤلاء فيمن تلامم من الأئمة ، كلُّ على حسب ما سنع له ، فمنهم من رتب على المسانيد ، ومنهم من رتب على العلل ، بأن يجمع في كل متن من متون الحديث طرقة واختلاف الرواة فيه ، بحيث تتضح علل الحديث المصطلح عليها بينهم - وسيأتي شيء منها - ، ومنهم من رتب على أبواب الفقه ونوعه أنواعاً وجمع ما ورد في كل نوع وفي كل حكم إثباتاً ونفيّاً باباً فباباً ، إلى غير ذلك مما يخرجنا بسط الكلام فيه عن الكلام فيما يزيد أن نبسطه ؛ فنجتزئ بالإيماء إليه .

الإسناد في الحديث

بعد أن دُوِّنت أوائل الكتب ورأوا ما دخل على الحديث من الشبه والتأويلات ، وما هجّن به من التزويد والاختلاق ، صار لابد من حياة الصحيح منه بأسماء الذين صح نقله عنهم وصح نقلهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا هو الإسناد .

وقد كانت أحوال النقلة من الصحابة معروفة ، وكان الجميع مشهورين في أعصارهم ، فلم يكن من باعث على الإسناد المصطلح عليه في الرواية . وكان منهم أفراد بالحجاز ، ومنهم بالبصرة والكوفة من العراق ، ومنهم بالشام ومصر ، فلما أدركهم التابعون أدركوا منهم عدداً ، وربما كان عند الواحد ما ليس عند الآخر ، وربما جاء الحديث الواحد عن طائفة منهم ، فاضطر الآخذون أن يضبطوا أسانيد ما حملوه ؛ ولقد أدرك الشعبي وحده ٥٠٠ من الصحابة ، وهو عامر الشعبي رأس الأدباء والمؤدبين ، ولد في سنة ٢١ على الأكثر ، وتوفي سنة ١٠٧ على أوسع الأقوال ، وكان يُعدّ عالم الكوفة بين التابعين ويُقرن به ابن المسيّب

في المدينة ، والحسن البصرى بالبصرة ، ومكحول بالشام .

ولما أمعن الناس في الرحلة إلى أفراد الصحابة المتفرقين في الأمصار ، ومن اشتهر من التابعين من بعدهم ، تعددت طرق الرواية ، فمن ثم تعين على الرواة أن يبينوا إسناد كل طريقة ، وابتدأ ذلك من عهد الإمام مالك بن أنس ، وهو سند الطريقة الحجازية بعد السلف رضى الله عنهم ، ثم كثرت طالبو الحديث ورواته ، فتشعبت الأسانيد ، وصار لا بد من تعديل الرواة وبرامتهم من الجرح والغفلة ، وذلك لا يتبها إلا بمعرفة طبقات الرجال على مراتبهم من العدالة والضبط ، وكيفية أخذ بعضهم عن بعض ؛ ومن ذلك نشأ علم الرواية ؛ وأول من قرر شروطه الزهري كما قدمنا ، واستمر بعده زمنا لا يعمل به إلا الثقات كما رأيت فيما ذكره عن شيوخ مالك .

ولما كانت الأحاديث معروفة ، وكان لا مطمع لتأخر أن يستدرك شيئاً منها على المتقدمين ، انصرفت عناية العلماء من المتأخرين إلى تجميع ما يروى ، وتصحيح الأمهات المكتوبة : كالموطأ ، وصحيح البخارى ومسلم ، وضبطها بالرواية عن مصنفها ، والنظر في أسانيدنا إلى مؤلفها ، وانصرف جماعة منهم إلى الاتساع في الإسناد ، فطلبوا الحديث الواحد من طرق مختلفة قد تبلغ إلى عشرين طريقاً بأسانيدنا ؛ وكان من ذلك أن استبحروا في الحفظ واشتغلوا به ، وتبسطوا في فنون الرواية وجهاتها ، بما لا تتعلق بقليله أمة من الأمم ؛ ولكل ذلك تاريخ طويل أمسكنا عن كثيره وسيأتى قليل منه فإننا لا نقصد بما قدمناه إلا أن نتصل بما يلي :

اتصال الرواية بالأدب

ولقد جرت العرب في إسلامها على أمثل عاداتها في جاهليتها ؛ لأن الإسلام لم يهدم مما قبله إلا ما كان شركاً أو داعية إلى الشرك ، فاستمرت الرواية للشعر والخبر والنسب والأيام والمقامات ونحوها ، مما أثروه عن أسلافهم في أعقاب الجاهلية ، بل توسعوا في بعض هذه الفنون أول عهدهم بالإسلام ، لمعالجة الحجة في الرد على شعراء المشركين بمن كانوا يُهاجون شعراء النبي صلى الله عليه وسلم — كما سنفصله في موضعه — وقد علموا أنهم لا يتولون من مفاخر العرب وحكمتها إلا إلى ما يحفظونه عنهم ؛ فإذا هم أغفلوا رواية ذلك والتعلق به وارتباط ما بقى منه ، لم يأمنوا أن يذهب على من بعدهم ، فيفوت الناس علم ظهرت حاجتهم إليه بعد ذلك في تفسير القرآن والحديث .

وكان أحفظ الصحابة للأنساب أبو بكر الصديق ، وأرواهم للشعر عمر ابن الخطاب ؛ أما أبو بكر فخبره مع دغفل النسابة مشهور ، وسنمى إليه ، وأما عمر فقد نقل المبرد في الكامل في سياق المناظرة التي جرت بين ابن عباس ونافع بن الأزرق من زعماء الأزارقة (قتله المهلب سنة ٦٥ وسناني على ذكر هذه المناظرة في باب القول في القرآن) أن ابن عباس بعد أن ملّ من مسالة نافع وأظهر الضجر ، طلع عمر بن أبي ربيعة عليه فأنشده من شعره قصيدة في ثمانين بيتاً ، فحفظها ابن عباس ولم يكن سمعها إلا ساعته تلك ، وقال : لو شئت أن أرددها لرددتها ، ثم أنشدها^(١) ؛

(١) وقد ذكر صاحب الاغانى هذا الخبر من رواية عمر بن شبة ، ثم قال ؛ وفي غير رواية عمر بن شبة أن ابن عباس أنشدها من أولها إلى آخرها ، ثم أنشدها من =

فقال له نافع : ما رأيت أروى منك قط ! قال ابن عباس : ما رأيت أروى
من عمر ولا أعلم من علي ! وكان عمر مع ذلك غاية من الغايات في الأنساب
وقيافة الناس ، وستعلم شرح ذلك في بابه .

بيد أن كل ما حفظوه وتناقلوه لم يدون منه شيء ولم يكن فيه إسناد ؛
لأنه لا خطر له ولا يتعلق به أمر من أمور الدين ، بل هو لا يعدو أن
يكون أدباً وناقلة وباباً من التطوع ؛ ومضوا على ذلك وهم يضيفون
إليه رواية أشعار المخضرمين - الذين أدركوا الجاهلية والإسلام -
حتى انقضى عهد الراشدين ، دون أن تكتب قصيدة أو يُدوّن خبر من
أخبار العرب ، وهم قد تركوا ذلك في السنّة كما علمت . فلأن يتركوه في
هذا ونحوه أولى .

== آخرها إلى أولها مقلوبة ، أو ما سمعها قط إلا تلك المرة صفحاً ، فقال له بعضهم
ما رأيت أذكي منك قط ! فقال : لكنني ما رأيت قط أذكي من علي بن أبي طالب
عليه السلام !

أولية التدوين في الأدب

وهذا موضع بعيد المنزع منتشر الجهات ، أمعنا له في البحث وأبعدنا في الطلب عن فسحة في الرأي وبسطة في الذرع وروية وأناة ، حتى أمد الله بعونه وسنى لنا ويسر ، فظهرنا من ذلك على مقدارٍ يغنى شيئاً في تبين نسق التاريخ ويعين على تأمله بما تهيأ معه السلامة في الحكم ويستقل به عمود الرأي إن شاء الله .

وقد رأينا أنه لم يكتب شيء مما يكون بسبيل من العلوم — غير ما سبقت الإشارة إليه من كتابة بعض الحديث — إلا في عهد كبار التابعين ؛ وأول ما عرف من ذلك أن ابن عباس كان يكتب الفتاوى التي يُسأل فيها ، ثم كان أول ما كتب في الأدب صحيفة أبي الأسود الدؤلي المتوفى سنة ٦٩ (وقيل إنه توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز بين سنة ٩٩ و ١٠١ عن ٨٥ سنة) وهي المعروفة عند النحاة بتعليقة أبي الأسود ، وفيها اختلاف بينهم نذكره في محله ^(١) .

ثم كان زمن معاوية بن أبي سفيان أول خلفاء بني أمية (توفى سنة ٦٠

(١) لم يكتب أبو الأسود إلا هذه الصحيفة ، وكان أصحابه يكتبون عنه ، ومما ذكره ابن النديم في الفهرست أنه رأى في مكتبة عند بعضهم قنطرة كبيرة فيه نحو ٣٠٠ رطل جلود فلجان وصكاك وقرطاس مصرى وورق صلبى وورق تهاى وجلود آدم وورق خراسانى ، وفيها خطوط بعض الصحابة ؛ وبينها أربعة أوراق قال : أحسبها من ورق الصين ترجمتها : هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود رحمة الله عليه بخط يحيى بن يعمر ، ويحيى هذا من أربع أصحاب أبي الأسود ، وسند كرامه بعد أما أول كتاب وضع في النحو على التحقيق ، فهو الكتاب الذى وضعه نصر بن عاصم الليثى النحوى من أصحاب أبي الأسود ، وتوفى سنة ٨٩ - ذكره ياقوت .

بعد أن ولي عشرين سنة) فوفد عليه عبيد بن شرية الجرهمي النسابة الأخباري^(١) ، وكان استحضره من صنعاء اليمن ، فسأله عن الأخبار المتقدمة وملوك العرب والعجم وسبب تبلبل الألسنة واقتراق الناس في البلاد ونحو ذلك ؛ فلما أجابه أمر معاوية أن يدون قوله وينسب إلى عبيد هذا ؛ وكان ذلك أول مادون في الأخبار . ولما استلحق معاوية زياداً بن أبيه (مات سنة ٥٣) وهو من الموالي ، وكان قد ادعى أبا سفيان أباً وأنفت العرب لذلك ونافروه فظفروا عليه وعلى نسبه ، عمل (أي زياد) كتاباً في المثالب ودفعه إلى ولده وقال : استظفروا به على العرب فإنهم يكفون عنكم^(٢) ؛ وكان هذا أول كتاب وُضع في المثالب . وقد رأينا في الفهرست

(١) في طبقات الأدباء : روى هشام بن الكلبي قال عاش عبيد بن شرية ٣٠٠ سنة ؛ وأدرك الإسلام فأسلم ، ثم ساق له خبراً مع معاوية مانحسبه إلا حديث خرافة ، وقد ذكر ابن قتيبة (في التأويل) ما تناقلوه في عمر لقمان صاحب النور الذي زعموا أنه عاش أعمار سبعة أنسر ، وكان مقدار ذلك ٢٤٥١ سنة . فقال : وهذا شيء متقدم لم يأت فيه كتاب ولا سنة وليس له إسناد ، وإنما هو شيء يحكيه عبيد بن شرية الجرهمي وأشباهه من النسابين . . . على أن ابن قتيبة بعد هذا الذي أنكره (صحح) باسناده إلى أبي عمرو بن العلاء أن المستوغر بن ربيعة عاش . . . سنة ٣٢٠ .

(٢) لم يؤلف أحد في مثالب العرب كعلان الشعبي ، وأصله من الفرس . وكان ينسخ في بيت الحكمة للرشيد والمأمون والبرامكة . فقد عمل كتاب (الميدان) في المثالب هتك فيه العرب وأظهر مثالبها وفضح أشهر قبائلها أما قبل إعلان هذا فقد كان كتاب زياد أول كتاب من نوعه ، ثم فني عليه الهيثم بن عدي ، وكان دعياً ، فأراد أن يعر أهل الشرف تشفياً منهم ، ثم لما كان هشام بن عبد الملك بن مروان أمر النضر بن شميل الحميري وخالد بن سلمة الخزومي أن يبيئا مثالب العرب ومناقبها ، وقال لهما ولئن ضم إليهما : دعوا قريشاً بما لها وما عليها : فوضعا كتاباً ليس فيه لقريش ذكر . وقد وضع قوم آخرون كأبي عبيدة

لابن النديم أن أبا مخنف ، من أصحاب علي كرم الله وجهه ، ألف كتابا ضمنه بعض التراجم ؛ فإذا صح هذا يكون أبو مخنف أول من دقن في ذلك ؛ وكان هذا الرجل صاحب أخبار وأنساب ، والأخبار عليه أغلب . ويقال إن أول من ألف في السير عروة بن الزبير المتوفى سنة ٩٣ ، وألف وهب بن منبه ، صاحب الأخبار والقصص (وهو من أبناء الفرس المولدين باليمن وتوفى سنة ١١٦ عن تسعين سنة*) كتابا في الملوك المتوجة من حمير وأخبارهم وقصصهم وقبورهم وأشعارهم ؛ فكان أول من دقن هذه الموضوعات التاريخية ، ووضع بعد ذلك محمد بن مسلم الزهري المتوفى سنة ١٢٤ كتابا في المغازي ، فكان أول من دقنها ؛ وكتب بعده محمد بن إسحاق المتوفى سنة ١٥١ كتابه الشهير في السيرة ومزجه بالخرافات والموضوعات على نحو ما فعل ابن منبّه ، وجعل كل ذلك عربيا ، وعدّوه أول من ألف في السيرة ؛ لأنه وضع كتابه للنصور ، ولأنه اتسع فيه بما لم يحمل عن أحد غيره كما رأيت . ثم جاء ابن النطاح من الأخباريين في أواخر القرن الثاني ، وهو أول من ألف في الدولة الإسلامية وأخبارها كتابا . ثم وضع الخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٦٠ (وقيل ١٧٠ و ١٧٥) كتاب العين في اللغة ، وهو أول كتاب جمعت فيه . وجاء ابن الكلبي النسابة المتوفى سنة ٢٠٤ فدقن أنساب العرب ، وكان أول من فعل ذلك ؛ ثم كان أبو عبيدة

وابن غرسية الأندلسي كتبا في المثالب ، ولكنهم لم يبلغوا من النسبة التاريخية مبلغ من ذكرنا ، وسنأتى على شيء من هذا المعنى وتفصيل أسبابه في بعض الفصول من باب الشعر

(*) قالت : اختلف الرواة في تحديد السنة التي توفي فيها وهب بن منبه ، فقيل

سنة ١١٠ ، وقيل سنة ١١٤ ، وقيل سنة ١١٦

الراوية المتوفى سنة ٢١١ (وقارب المئة) فصنف في أيام العرب ، وهو أول من صنف فيها .

هذا ما وقفنا عليه من الخبر في أولية التدوين في الأدب خاصة ، دون ما استفاض بعد ذلك ، ودون هنات تركناها وستأتى في أخبار الرواة . وكل تلك الكتب لا إسناد لها على نحو ما كان في كتب الحديث .

وأول من صنف الكتب مسندة في الحديث ، عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج الرومي المتوفى سنة ١٥٠ ، ولذا عدوه أول من صنف الكتب في الحجاز ، كما أن سعيد بن أبي عمرو أول من صنف بالعراق ؛ لأنهم لا يعتبرون من الكتب إلا ما كان مسندا ؛ أما غير ذلك فلا يعدون به شأن ما كان يكتبه العلماء قديما لأنفسهم أو لمريديهم ؛ فإن بعضهم كانوا يكتبون ما يحدثون به في صحيفة ويعطونها المريدين فيحدثون منها ، ولذلك يقال مثلا : إن فلانا ثقة وبعض روايته صحيفة . ومن هنا نشأت لفظة الضحفي كما سيأتيك .

على أن العلماء في أواخر القرن الأول كانوا يكتبون عن العرب ما يصيبونه من الشعر والخبر ونحوهما ، ولكنهم لا يعدون مثل هذا تأليفا ؛ وقد ذكروا أن كتب أبي عمرو بن العلاء (٧٠ - ١٥٩ على الأكثر في التاريخين) التي كتبها عن العرب الفصحاء ، قد ملأت بيتا إلى قريب من السقف^(١) ؛ ومع ذلك فلم يذكروا له تصنيفا واحدا .

(١) قالوا إن أبا عمرو تنسك في آخر أيامه فأحرق هذه الكتب ، وكان ذلك دأب طائفة من العلماء : يتورعون أن يأخذ الناس عنهم ما عدوه من سيئات أنفسهم فيسندوه إليهم ، وقد يكون فيه الباطل والموضوع والمنسك وما لا يعرفه إلا صاحبه ؛ ومنهم من كان يغسل كتبه لأنها جلود ، وأغرب ما وقفنا عليه أن حافظ أهل الكوفة ومحدثها محمد بن العلاء بن كريب المتوفى سنة ٢٤٣ (أى بعد أن نضجت =

ونظن أن أول من كتب عن العرب هو الحافظ الزهري الذي دون الحديث ؛ فقد نقل الجاحظ في البيان عن أبي زياد قال : كنا لانكتب إلا سنة ، وكان الزهري يكتب كل شيء ، فلما احتيج إليه عرف أنه أوعى الناس .

تاريخ الإسناد في الأدب

قد علمت كيف كان بدء الإسناد في الحديث وما أمر الحاجة التي بعثت عليه وكيف انتهى إلى التدوين . أما تاريخ اتصال ذلك بالأدب فقد دللناك على أن العرب إنما جرت في إسلامها من أمر الشعر والخبر والنسب ونحوها على مثل عاداتها في جاهليتها ، فلا جرم أنهم كانوا ينسبون أكثر ما يتناقلونه إلا أن النسبة غير الإسناد فيما اصطلح عليه الرواة ؛ لأن الإسناد لا يراد به إلا شهادة الزمن على اتصال النسب العلي بين راوي الشيء وصاحب الشيء المروى ، حتى يثبت العلم بذلك على وجه من الصحة ، كالدعوى التي تمتأق بثبوتها من البيئنة ، وهذا لا يستقيم إلا إذا صارت الرواية صناعة علمية ، ولم يكن في العرب شيء من ذلك بالتحقيق ، إلا بعد قيام دولة بني مروان حين اتخذوا المؤدبين لأولادهم ؛ وذلك هو العهد الذي تسلسل فيه إسناد الحديث أيضا للشعب طرقة كما أوامنا إليه من قبل .

وأول إسناد عرف في الأدب كان عليا بحتا ، وذلك إسناد نصر بن عاصم الليثي إلى أبي الأسود الدؤلي في كتابه الذي وضعه في العربية وأشرنا إليه .

(= العلوم) أوصى أن تدفن كتبه معه فدفنت ... فإن لم يكن هذا هو الحب الميت فلا ندري ماذا يكون . وقد ظهر لمحمد هذا بالكوفة ٣٠٠ ألف حديث ، قالوا : وكان ثقة بجمعا عليه

ثم كان العلماء يروون المغازي ، وهذه لا بد فيها من الإسناد وإن كان قصيراً لقرب التابعين من عهدهما الذي حدثت فيه ثم لما خيف على لسان العرب من الفساد ومست الحاجة إلى الكتابة عن العرب لصيانة اللغة والاستعانة على فهم القرآن والحديث وتجريد القياس في العربية وما إلى ذلك - نشأت الطبقة التي ابتداء الإسناد في الأدب إلى رجالها : كحماد الراوية ، وأبي عمرو ابن العلاء ، وغيرهما . وصارت الرواية علمية محضة . وبهذا تحقق معنى الإسناد في الاصطلاح ، وكان ذلك بدء تاريخه في الأدب .

ثم ظهرت الطبقة التي أخذت عن هؤلاء ، وكانوا جميعاً إنما يطلبون رواية الأدب للقيام به على تفسير ما يشق به من غريب القرآن والحديث ، حتى لا تجد فيهم ألبتة من لا رواية له في الحديث كثرت أو قلت ، والمحدثون يرون أنه ليس براوٍ عندهم من لم يرو من اللغة " ؛ لأن موضوع الحديث أقوال النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو أفصح العرب ، ولذا لا يمكن أن يقيموا آراءهم في غريب الأثر ومشتبه الحديث إلا بما يحتجون به من الشعر وكلام العرب ، مروياً بسنده أو مأخوذاً عن يسنده ؛ انتفاء مما عسى أن يرموا

(١) ورواة الأدب هم الذين جعلوا غريب الحديث علماً وخصوه بالتدوين ، وأول من فعل ذلك منهم أبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة ٢١١ وقد ناهز المئة ؛ فإنه جمع من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتاباً صغيراً ذا أوراق معدودة ، لبقية من المعرفة كانت في الناس يومئذ ، ولأنه مبتدئ مثلاً جديداً ؛ ثم جمع النضر بن شميل المتوفى سنة ٢٠٤ كتاباً أكبر من ذلك شرح فيه وبسط ، ثم الأصمعي المتوفى سنة ٢١٣ ، ثم قطرب المتوفى سنة ٢٠٦ ، ثم وضع أبو عبيدة القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٤ كتابه الذي قرر به هذا الفن ، جمعه في أربعين سنة وكان خلاصة عمره ، لأنه تتبع الأحاديث وآثار الصحابة والتابعين فجمع منها ما احتاج إلى بيانه بطرق أسانيدها وحفظ رواياتها ، ثم تعقبه ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ فتنبع ما أغفله في كتاب ذي مجلدات عدة ؛ وتتابع أهل اللغة بعد ذلك على التصنيف في هذا الفن مما لا محل لبسطه في هذا الموضوع .

به من الوضع والصنعة ، وتابعهم الفقهاء بعد ذلك ، فجعلوا المهارة في الشريعة والحذق بالفقه والبراعة في الفتيان مفتقرة إلى الأصليين : الكتاب والسنة ، وأقسام العربية ، حتى إن الشافعي رحمه الله قال إنه طلب اللغة والأدب عشرين سنة لا يريد بذلك إلا الاستعانة على الفقه .

وقد رأيت تلك الطبقة التي أشرنا إليها أن ما بعث على الإسناد في الحديث قد تحقق في الأدب ، من افتعال اللغة والتزييد في الأخبار والصنعة في الشعر وأرادوا أن يطرد عنهم من ينبوع واحد ، فجعلوا الصنفين سواء في الرواية وأوجبوا الإسناد فيهما جميعاً .

ولم يكن الإسناد واجباً قبل ذلك على نحو ما هو في الحديث ، وأنت تعتبر هذا بأن كل أسانيد الأدباء على اختلاف عصورهم إنما تنتهي إلى الطبقة الأولى فحسب ، كابي عمرو بن العلاء ، وحامد الراوية ، وغيرهما ممن تصدروا للرواية وكانوا ظهور هذه الصناعة في السماع والتدوين ، ولا تكاد تجد رواية واحدة يتصل سندها إلى الجاهلية في شيء من الشعر والخبر ، وإنما يكتبون بالنسبة إلى أولئك ، لأنهم في أول تاريخ الرواية ، ولأنهم جميعاً يزعمون أنهم أخذوا أكثر ما يروونه عن قوم أدركوا عرب الجاهلية أو نقلوا عن أدركهم^(١) ، ولم يكن من سبيل إلى رد ما تناقلوه عن الجاهلية ، لأنه كان كل ما في أيدي الرواة .

(١) رأينا في كثير في السكتب أن أبا عمرو بن العلاء روى عامة أخباره عن أعراب قد أدركوا الجاهلية ؛ وذلك خطأ ركبته النساخ ، والصواب أنه روى عن أعراب قد أدركوا أعراب الجاهلية ؛ لأن أبا عمرو ولد سنة ٧٠ وتوفي سنة ١٥٩ على الأكثر في التاريخين ، وكان لا يأخذ إلا عن العرب ؛ قال الأصمعي : جلست إليه عشر حجج ما سمعته يحتاج بيت إسلامي .

ولم نعر في كل ما وقفنا عليه على سند في إحدى الروايات يتصل بالجاهلية ، وإنما وقفنا من ذلك على شيء لبعض الشعراء ، كالذي نقله على ابن حمزة في كتاب أغاليط الرواة . قال إن روبة بن العجاج الراجز (توفي سنة ١٤٥ عن سن عالية) سئل عن قول امرئ القيس :

نَطَعْنُهُمْ سُلُوكِي وَمَخْلُوجَةٌ كَرَّكَ لَامِينَ عَلَى نَابِلٍ^(١)

فقال : حدثني أبي عن أبيه ، قال حدثني عمي ، وكانت في بني دارم ، قالت : سألت اسراً القيس وهو يشرب طلي (خمر) له مع علقمة بن عبدة : ما معنى قولك كَرَّكَ لَامِينَ ؟ قال : مررت بنابل وصاحبه يناوله ، فما رأيت أسرع منه ، فشبهت به .

وخبير آخر ، وهو ما نقلوا عن حماد الراوية أنه قال : كان للكفيت (الشاعر المتوفى سنة ١٢٦) جدتان أدركتا الجاهلية ، فكانتا تصفان له البادية وأمورها ، وتخبرانه بأخبار الناس في الجاهلية ؛ فإذا شك في شعر أو خبر عرضه عليهما فتخبرانه عنه : فن هناك كان عليه .
والله أعلم بأمر هاتين الروايتين وأين تقعان من الصحة .

(١) اختلف علماء الشعر في شرح هذا البيت ، حتى تحدث الأصمعي عن أبي عمرو قال : كنت أسأل منذ ثلاثين سنة عن هذا البيت فلم أجد أحداً يعلمه ، حتى رأيت أعرابياً بالبادية فسألته عنه ففسره لي .

ومعنى نطعنهم سلوكي : أي طعننا مستويا ، وقيل : السلوكي : على القصد أمام وجهك ، والمخلوجة : المعوجة عن يمين وشمال ، والسكر : أي الرد ، واللامان : السهمان ، والنابل : صاحب النبل .

وقال القتيبي : إنما هو « كر : كلامين » أي تكرير كلام ، بمعنى قول القائل للرامي : ارم ارم ، أي ليس بين الطعنة والطعنة إلا بمقدار اللفظتين ، وقال زيد بن كندة : يريد أنه يطعن طعنتين مختلفتين ويوالي بينهما كما يوالي هذا القائل بين هاتين الكلمتين .

فائدة الإسناد إلى الرواة

عما تقدم تعلم أنه لولا الحديث لما خلاصت اللغة ، ولجأت مشوبةً بالكذب والتدليس ، ولفسد هذا العلم وما بُني عليه ؛ وذلك قليلٌ من بركة رسول الله صلى الله عليه وسلم ونضرتة ، غير أنا رأينا قوماً ممن يردُّون على الرواية ويتحكمون على السماع بالغرض مجرداً من النصفة ، وبالرأى مستهترين به دون أن يجعلوا له نصيباً من الثبوت والتوقى — يجحدون فائدة الإسناد ولا يرون له خطراً كبيراً ، ثم لا يجحدون في سلسلة تلك الأسماء التي تُوصَلُ بها الأخبارُ إلا لغواً تاريخياً . ومنهم من يرى أن ذلك إنما جاء من أثر الرواة ومحبتهم أن تبقى أسماءهم مذكورة مُتدارسة ، فكانهم دسوا تراجعهم في العلوم لتبقى ببقائهما ، وأن ذلك من حبائل ثقفهم وفطنتهم ... إلى آخر ما يعتقدون فيه أعناقهم من مثل هذه الآراء التي يُموِّهون بها على قصار النظر وذوى العقول المدخولة ؛ وهؤلاء وأشباههم كمن ينظرون إلى الدوحة الباسقة من أعلاها فيحسبونها قد نبئت من السماء ؛ لأنهم لم يستقروا تاريخ الإسناد ، ويطنون أن هذه العلوم المسندة قد دُفعت للناس على الكفاية ووقعت إليهم على قريب من التمام ، فهي هي في الكتب وفي الصدور ، لم يعترضها عارض ولا دخل عليها وهن ولا فساد .

وفريق آخر رأيناهم ينكرون كل ماجات به الروايات ويتهمون الكتب ويطعنون على الإسناد ، ومن غريب التناقض في أمر هؤلاء أن في نفس اعتراضهم الجواب عليه ، فهم يقولون إن الخبر من الأخبار لا يثبت إلا عن رؤية حتى تكون حكايته على يقين ، فإذا عارضتهم بخبر وناظرتهم فيه قالوا لك : هل رأيت ؟ هل شهدت ؟ هل لقيت صاحب الخبر ؟ وليت شعري ،

هل غاية الإسناد إلا أن تكون كأنك رأيت وشهدت ولقيت صاحب الخبر
الذى تسنده ؟ وهل هو - الإسناد - إلا تحقيق المعاصرة التي هي الشرط في
ثبوت الرواية حتى كأنك أشهدت الزمان على صحة ما ترويه ؛ لأن كل رجل
في سلسلة الإسناد إنما هو قطعة من الزمن تتصل بقطعة إلى قطعة حتى يتهيأ من
ذلك مسلك التاريخ ويتضح نهجه كأنك تبصره على رأى العين ويقين الخبرة

حفظ الأسانيد في الحديث

وقد عنى المحدثون بعلم الرجال أتمّ عناية وأكملها ، بحيث لا يتعلق
بغبارهم في ذلك الشأو مؤرخو الأمم جمعاء ، حتى جعلوا الإسناد عاليه ونازله
كأنه علم الأخلاق التاريخي ، قد رتبوا فيه الرجال على طبقاتهم ، وأنزلوهم
على المراتب المتفاوتة من العدالة والضبط ، ووزنوا في كفتي التجرّيح
والتعديل^(١) ، وحاسبوهم على كل دقيق وجليل ، وبحشوا فيما كان من أمرهم

(١) مما يشترطونه في رواية الحديث : أن يكون عدلا ضابطا ، وقد
اختلفوا في تعريفهما اختلافا كثيرا يناسب خطر ما يبنى عليهما ، حتى ردوا العدالة
مرد الملكات الثابتة في النفس ، لأن مبنائها على الأخلاق التي تعصم من الكذب
والابتداع ، واصطلحوا على أن الضابط هو الذي يقل خطؤه في الرواية ووهمه فيها
بحيث يوافق الثقات فيما يرويه ، ويسمون ذلك إتقاننا أيضا ، أما الثقة فهو الذي
يجمع بين العدالة والضبط .

ولا يقبلون من مجهول العدالة ، كما لا يقبلون من مجهول العين الذي لم تعرفه
العلماء ؛ ولكل ذلك شروط وأقسام كان المتقدمون يتشددون فيها ، فلما تأخر الزمن
وتشعبت طرق الإسناد وكثر الرجال وقت شروط العدالة البالغة ، وذلك حوالى
المئة العاشرة ، ترخص المحدثون في تلك الشروط ، واكتفوا بأن يعترفوا في راوى
الحديث الإتقان أو حسن الاحدوثة ونحو ذلك ، حتى لا تنفصم سلاسل الإسناد إذا
فرض أنه لم يكن بد من إحلال أحد رجالها المتأخرين بما اشترطه المتقدمون .

على العزيمة وما كان على الرخصة ، وحفظوا أسماءهم وتبينوا صفاتهم ،
وتصفحوها على أخلاقهم ، كما يعرف الرجل الحكيم مثل ذلك من بنيه
وأقرب الناس إليه .

وهذا شأن لا تصوره الكلمات ، ولا يصفه إلا النظر في كتبه المدونة ،
كالكتب الموضوعة للطبقات والموضوعات وشروح الأمهات من كتب
الحديث ، كصحيح البخارى ونحوه .

وقد قال دغفل بن حنظلة : « إن للعلم أربعاً : آفة ، ونكدا ، وإضاعة ،
واستجاعة ؛ فأفته النسيان ، ونكده الكذب ، وإضاعته وضعه في غير
موضعه ، واستجاعته أنك لم تشبع منه » . قال الجاحظ : وإنما عاب
الاستجاعة لسوء تدبير أكثر العلماء ، ولخرق سياسة أكثر الرواة ، ولأن
الرواة إذا شغلوا عقولهم بالازدياد واجمع عن تحفظ ما قد حصلوه وتدبر
ما قد دونوه ، كان ذلك الازدياد داعياً إلى النقصان ، وذلك الربح سبباً
إلى الخسران ... اهـ . والازدياد الذى وصفه كان شأن طائفة من العلماء
انصرفوا إلى حفظ الأسانيد وطلبوا الحديث الواحد من طرق كثيرة ،
رغبة في تنوع أسانيدها ، لالفائدة إلا التمييز بهذا النوع من الحفظ ، فإنه

ولالفاظ التعديل عندهم مراتب : أعلاها قولهم : ثقة أو متقن أو ضابط أو حجة
(٢) خير صدوق مأمون لا يأس به (٣) شيخ (٤) صالح الحديث .
ولالفاظ التجريح مراتب أيضاً : أدناها لين الحديث (٢) ليس بقوى ، وليس
بذلك (٣) مقارب الحديث ، أى رديئة (٤) متروك الحديث وكذاب ووضع
ودجال وواه ، وواه بمزة ، أى قولاً واحداً لا تردد فيه

وبعض هذه الالفاظ يستعمله الأدباء ، ولذلك ذكرناها حتى تعرف مراتبها .
ومتى انتهينا إلى الكلام فى علم الرواية وتدوينه نذكر أول من تكلم فى الرجال جرحاً
وتعديلاً .

بعد أن اتسعت فنون الرواية أخذ أهلها في مذاهب التخصيص ، فبعضهم كان أحفظ للنسب ، وبعضهم أحفظ للإسناد ، وبعضهم أحفظ للمعاني ، وبعضهم أحفظ لمتون الألفاظ ؛ وكل طائفة إنما تشارك غيرها فيما تعلمه وتنفرد دونها بما عرفت به ، ليكون إليها المرجع فيه ، ولكن أغرب ما وقفنا عليه مما يتعلق بالاتساع في حفظ الأسانيد ، ما ذكره من أن ابن الأنباري المتوفى سنة ٣٢٧ كان يحفظ ١٢٠ تفسيراً للقرآن بأسانيدها^(١) ، وهو الذي قيل فيه إن من جملة تصانيفه كتاباً في غريب الحديث يقع في خمسة وأربعين ألف ورقة ، وله أخبار أخرى من نوادر الحفظ نذكر بعضها في محله . وهذا الرجل لو سمع أو قرأ مائتي تفسير بأسانيدها لحفظها ؛ فإنه كان آية من آيات الله في الوعي وقوة الحافظة .

وبعد أن ضعف علم الرواية واقتصروا في الحديث على ما لا بد منه ، كان لا ينبغي من حفاظ الأسانيد المتسعين فيها إلا الأفاضال الذين تعقم بهم الأزمنة المتطاولة ؛ ومن أشهرهم الحافظ أبو الخطاب بن دحية الأندلسي المتوفى سنة ٣٣٣ ، وقد انفرد هذا الرجل بحفظ حوشى اللغة ، حتى صار عنده مستعملاً ، وامتاز بذلك في المتأخرين ، كما انفرد بحفظ الأسانيد ، حتى إنه لما حضر إلى مصر في دولة بنى أيوب - أيام الملك الكامل - جمعوا له علماء الحديث فذكروا له أحاديث بأسانيد حولوا متونها ليعرفوا مبلغ حفظه فأعاد المتون المحولة وعزف عن تغييرها ، ثم ذكر الأحاديث على ما هي عليه من متونها الأصلية وردها إلى أسانيدنا الصحيحة .

وكان مثل هذا يعد غريباً في القرن الثالث ، والحفاظ متوافرون ،

(١) مرّ بك أن أول من صنف التفسير بالإسناد ، مالك بن أنس رضى الله عنه ، ثم صار من بعده طريقة المحققين ، حتى ليقول أن تجد حافظاً منهم لا تفسير له .

والأسانيد قريبة الأطراف ، فإن علماء مصر الذين امتحنوا أبا الخطاب إنما
حدوا في ذلك حذو علماء بغداد في امتحان الإمام محمد بن إسماعيل البخارى
صاحب الصحيح المنوفى سنة ٢٥٦ رحمه الله ؛ فقد نقل كثير أنه لما قدم
بغداد اجتمع أصحاب الحديث وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها
وأسانيدها ، وجعلوا من هذا الإسناد آخر ، وإسناد هذا لمتن آخر ، ودفعوا
إلى كل واحد عشرة أحاديث ليلقوها على البخارى في المجلس ؛ امتحانا لحفظه ،
فلما اطمأن المجلس بأهله ، انتدب أحدهم فقام وسأله عن حديث من العشرة
التي حفظها ؛ فقال : لا أعرفه ! واستمروا يسألونه وهو يقول : لا أعرف !
حتى أتوا على المئة ! فلما علم أنهم فرغوا ، التفت إلى الأول فقال : أما حديثك
الأول فقلت كذا وصوابه كذا ، وحديثك الثانى قلت فيه كذا وصوابه
كذا ؛ واستمر حتى أتى على تمام العشرة ، ثم فعل بالآخرين مثل ذلك ،
ما يخطئ ترتيب حديث على غير ما ألقى عليه ، ولا فى نسبة حديث إلى غير
صاحبه الذى ألقاه ، وهو فى كل ذلك يرد كل متن إلى إسناده ، وكل إسناد
إلى متنه ؛ فأقر الناس له بالحفظ . وقيل إنه كان يسمر قند أربعمائة ممن
يطلبون الحديث ، فاجتمعوا سبعة أيام وأجوا مغالطته ، فأدخلوا إسناد
الشام فى إسناد العراق ، وإسناد العراق فى إسناد الشام ، وإسناد الحرم فى
إسناد اليمن ؛ فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلقوا عليه بسقطة ، لا فى الإسناد
ولا فى المتن ؛ (وذلك فضل الله يؤتیه من يشاء والله ذو الفضل العظيم) .

حفظ الأسانيد فى الأدب :

ذلك شأن الإسناد فى الحديث وعنايتهم بحفظه ، أما الإسناد فى الأدب
فلا يراد منه إلا توثيق الرواية وإثبات صحتها وضمن عهدتها ، لا أن يطلب

الرواية بذكر الإسناد حكاية ما يرويه على أنه عن معدّل ، وإثبات ما يسنده على أنه إلى مقنع ؛ فإن اللغة ترجع إلى أقيسة معروفة ، وإن ما شدّ عن هذه الأقيسة موضوع قطعاً إلا أن يحمل عن الثقة ، أو يتفرد به أهل الكفاية فيوردونه على أنه من الأفراد والنوادر ؛ وإن الشعر والخبر قد فشا فيهما الكذب والتوليد منذ القرن الأول ، ونشأ كثيرون من الرواة يشدون من العلوم الموضوعة ، وينفقون من الأخبار المكذوبة ، ويموهون بمزج هذه الأمور على الناس ، ويخترعون الأشعار الكثيرة عند مناقلة الكلام وموازنة الأمور ؛ ومع ذلك فلم يُعَنَ بأمرهم أهلُ التفتيش والتحقيق من العلماء ، إلا حيث يكون الخبر أو الشعر مظنةً الشاهد وموضع المثل ، فهناك يضربون دونه بالأسداد ؛ مخافة أن يجرى في شيء من العلوم التي هي قوام الأصاليين من الكتاب والسنة ؛ فحيث وجدت المعنى الديني تجد التثبّت والتحقيق الذي لا مساغ فيه إلى خطرات الظنون ، فضلاً عن فرطات الأوهام ؛ ومتى انتفى هذا المعنى عن شيء فأمره عندهم بحساب ما يدور عليه . وإذا أردت أن تعرف مصداق ذلك فاعتبره بما وضعه العلماء من ترجمة الإمام البخاري ونقد كتابه ؛ فما رأينا في الإسلام كتاباً استوفى شروط النقد الصحيح كلها كهذا الكتاب^(١) ، ولو أنهم تناولوا ببعض تلك العناية كبار الرواة وفحول الشعراء ونوابغ الكتاب ، لكانت العربية اليوم أغنى اللغات آداباً وأمتناً أسباباً وأوسعها في تاريخ الآداب كتاباً ؛ ولكن الأدباء لم ينجحوا من ذلك إلا ثمرة المرأ ونكد الخلاف ، ولم يُحصّلوا إلا الأشياء القليلة مما يتعلق باللغة ،

(١) قالوا إن الذين سمعوا كتاب البخاري من مؤلفه رواية ، تسعون ألف رجل ، كلهم روى عنه وأسند إليه ؛ فتأمل !

لأنها موضع الشاهد ؛ وذلك من أمرهم كما أوأمانا إليه ، بل كان أهل الشعر منهم يرون أنهم أضعوا العمر في الباطل ، ولم يَحْلُوا من ثواب الأعمال بطائل " .

والأسانيد في الأدب قصيرة ؛ لأن الرواة مازالوا يحملون عن العرب قروناً بعد الإسلام على ما سبق لنا بيانه في الباب الأول ، ومن حمل شيئاً فهو سَنَدُهُ ؛ ثم إن الرواية قد درست بعد القرن الخامس على أبعاد الظن ، ولم يبق إلا بعض الأسانيد العلمية كما سيجيء . فكان عُمر الإسناد ثلاثة قرون على الأكثر ؛ دع عنك ما كان من شأنهم في هذا الإسناد ؛ فإن الصدور منهم يكتفون بالنسبة غالباً — وهي بعض طرق الرواية كما ستعرفه — فيقولون : روينا عن فلان ، وُحَدَّثنا عن فلان ، ويكون بين الراوى والمروى عنه جيلان وأكثر .

يبد أن كل ذلك لا يدفع الثقة بما يرويه أهل الضبط والتحصيل منهم ، وهم قوم معدودون يعرفونهم بالعدالة ، ثم لأنهم يأخذون عن الثقات ، ولأن أكثر ما يروونه لا وجه للخلاف فيه ، وإذا اختلفوا في شيء فلا يكون ذلك قادحا فيهم ؛ لأن مظنة الخلاف إنما تكون في ضعف الرواية أو الراوية ، وسيأتى شرح ذلك فيما يأتي .

أصل التصحيف

وقد قلنا إن الإسناد في الحديث استتبع الإسناد في الأدب ، وذكرنا في أخذ المحدثين عن الصحف أنهم يُغْمَزُونَ بذلك ، وإن كان مافي الصحيفة

(١) سيأتى لهذا المعنى مزيد من البيان في موضع آخر .

صحيحاً ، فيقولون مثلاً : إن فلاناً ثقة وبعض روايته صحيفة (١) ، وقد جرى أهل الأدب في أمر الإسناد على ذلك أيضاً . وأصلُ التصحيف رواية الخطأ عن قراءة الصحف باشتباه الحروف ؛ فقد كانوا يكتبون في القرن الأول بدون نقط ولا شكل ، يفعلون ذلك في المصاحف وغيرها ؛ فكان الذي يأخذ القرآن من المصحف ولا يتلقاه من أفواه القراء تشبته عليه الحروف فيصحف ، وغبر الناس على ذلك إلى أيام عبد الملك بن مروان ، ففزع الحجاج إلى كتابه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات ؛ فيقال إن نصر بن عاصم قام بذلك فوضع النقط ، فغبر الناس بذلك زماناً لا يكتبون إلا منقوطاً ، وكان أبو الأسود قد وضع النقط قبل نقط نصر لضبط الحروف - شكلها - ، فاشتبه الأمر واستمر يقع التصحيف ؛ فأحدثوا الإيجم - أى الشكل بالحركات على ما أرادوه في أول التعبير بذلك - فكانوا يتبعون النقط بالإيجم . ولكن ذلك لم يكن مستقصى في كل ما يكتب ولا كان كل من يقرأ يستقصى ضبط الكلمة ونقطها (٢) ؛ فلم يزل يعترى

(١) أصل تجويزهم الرواية من الصحيفة والإسناد بها إلى صاحبها ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أملى صحيفة الزكاة والديات ، وهى التى كانت عند أبى بكر رضى الله عنه - وقد أشرنا إليها - ثم صار الناس يخبرون بها عنه ، لأنها انتهت إليهم بطريق المناولة ، وهذا هو أصل الإجازة التى هى من طرق الرواية كما سنبينه . وقد وقفنا على أخبازه مما يتعلق بالصحف المروى منها أضربنا عن ذكرها اختصاراً .

(٢) وقفنا على أسماء بعض علماء ذكروا أنهم كانوا يخطئون إذا قرءوا القرآن نظراً ؛ فن أشهرهم أبو صالح مولى أم هانىء ، أخذ عن على بن أبى طالب رضى الله عنه ، وكان مفسراً ؛ فكان الشعبي يراه فيقول : تفسر القرآن ولا تحسن أن تقرأه نظراً ! وحامد الراوية : ذكر العكرى أنه كان يصحف نيفاً وثلاثين حرفاً من القرآن . وأبو عبيدة الراوية ، قال ابن قتيبة فى المعارف : وكان يخطئ إذا قرأ القرآن نظراً ؛ فإذا كان هذا بعض شأنهم فى القرآن وهم يحفظونه ويفسرونه ، فالشأن فى غير القرآن أعجب ولم يزل هذا التصحيف من أمر من لم يعتادوا القراءة إذا فرموا .

التصحيح؛ فالتسوا حيلة فلم يقدرُوا على غير الأخذ من أفواه الرجال ،
وكان ذلك كله قبل أن تستبحر فيهم الرواية؛ فلهدا وأشباهه قالوا: لا تأخذوا
القرآن من مُصَحِّفِيّ ، ولا العلم من مُصْحَفِيّ !

ولما استجزت لهم أطراف الرواية وكثر التدين ، كان أشد ما يهيج
به الرواية إسناده إلى الصحف ؛ لأن ذلك غميزة في ضبطه وتحصيله ،
ولأن الرواة كانوا يتفاوتون بمقدار ما يُصَحِّفون أو يصححون^(١) ؛
ولا يكون التصحيح إلا بلقاء العلماء والرواة والمتقدمين في صناعتهم
الْمُتَّقِنِينَ لما حفظوه والإسناد إليهم ؛ وقد هجا بعض الشعراء أبا حاتم
السجستاني المتوفى سنة ٢٥٠ وهو واحد عصره في فنه ، فلم يزد على أن
قال في عيبه والزراية عليه :

إذا أسند القوم أخبارهم فإسنادُه الصُّحف والهاجِسُ

وأورد العسكري في موضع من كتابه (التصحيح) شرح بيت
لابن مقبل ، فنبه قبل إيرادِه على أنه كتبه من كتاب لبعض العلماء ، قال :
« ولا أضمن عهدته ، لأنني لا أعتدُّ إلا بما أخذته رواية من أفواه الرجال
أو قرأته عليهم » .

فلما كان القرن الخامس وابتدأت الرواية تعفو وتجود بأنفاس أهلها ،
بعد أن تميزت العلوم ووضعت فيها الكتب الكثيرة ودونت روايات
الصدور المتقدمين — ضعف أمر الإسناد شيئا غير قليل ، ولكن بقيت
فيه بقية يماسك بها ، حتى إن أبا محمد الأعرابي المعروف بالأسود العلامة

(١) أحصى العسكري المتوفى سنة ٣٨٢ في كتابه (التصحيح والتحريف) ما وهم
فيه جلة العلماء وأفراد الرواة من البصريين والكوفيين ، وكتابه أجمع ما وضع في هذا
الباب ، وقد طبعت منه قطعة في مصر .

النسابة الذي تصدر في القرن الخامس للرد على العلماء والأخذ على القدماء كان لا يستطيع أن يروى بغير إسناد ؛ فكان يُسند إلى رجل مجهول يسميه (محمد بن أحمد أبا النداء) وكان أبو يعلى بن الهبارية الشاعر يعيره بذلك ويقول : مَنْ أبو النداء في العالم ؟ لا شيخ مشهور ولا ذو علم منشور^(١) !

إسناد الكتب

ومن يومئذ صار أمر الإسناد مقصوراً على تلقى الكتب العلمية وروايتها بالسند عن مؤلفيها ، لأن العلم كان قد نضج وكلمت فنونه ، ثم كان لسان العرب قد اختبل وكان أمرهم قد اختل ، فلم تعد الرواية عنهم تجدى شيئاً ، وذلك ما سميناه آنفاً بالأسناد العلمية . وكان سماع الكتب وروايتها عن مؤلفيها معروفاً من أول عهد التأليف ، ولكنه لم يكن مما يُتباهى به إلا منذ بدأت الرواية تضعف في القرن الرابع ، وحين كثرت الكتب ، فكان الصولي الأديب المتوفى سنة ٣٣٥ يتباهى عظيمًا بكتبه وهي مصفوفة وجلودها مختلفة الألوان ، ويقول : هذه الكتب كلها سماع ! وقد هُجِيَ بذلك لأن الناس لم يكونوا قد ساروا هذه السنة بعد^(٢) .

(١) قال ياقوت (عن أبي محمد الأعرابي) : كان علامة نسابة عارفاً بأيام العرب وأشعارها وأحوالها... وكان لا يقنعه أن يرد على أهل العلم رداً جميلاً ، إنما يجعله من باب السخرية والتهمك وضرب الأمثال... وقال : رأيت في بعض تصافيه وقد قرئ عليه سنة ٤٢٨ والعجيب أن ياقوتا ترجم أبا النداء المجهول وقال : واسع العلم راجح المعرفة باللغة وأخبار العرب وأشعارها... ثم صرح أنه استدل على ذلك برواية الأسود عنه في كل كتبه... مع أنه لا يعرف له شيئاً ولا تلميذاً غير الأسود هذا!

(٢) المحدثون يشترطون مع سماع الكتب مقابلة ما يكتبه المحدث بأصل شيخه الذي كتب عنه ، أو بأصل أصل شيخه المقابل به ، بشرط أن يكون الأصل الثاني قوبل على الأول ، أو بفرع مقابل بأصل السماع ، وليس من هذا شيء في الأدب .

ومن ثم صاروا يطلقون لفظ (الصُّحُفِي) على من يأخذ من الكتب بنفسه دون أن يتلقاها بإسناد معروف إلى مؤلفها ، حتى إنهم لما عابوا الحسن بن أحمد النحوي (في أواخر القرن الخامس) وكان يحسن كتاب سيبويه في النحو ، قالوا : إنما كان في فهم الكتاب صُحُفِيًا .

وكان موفق الدين النحوي المتوفى سنة ٥٨٥ آية عصره في النحو ، ولم يكن أخذه عن إمام ، إنما كان يحلّ مشكله بنفسه ، ويراجع في غامضه صادق حسّه ، فلما جرت المناظرة بينه وبين عمر بن الشحنة النحوي المشهور وظهر فيها موفق الدين هذا ، لم يكن لابن الشحنة قرار إلا أن قال له : أنت صُحُفِي ! يعيبه بذلك ، فسافر موفق الدين من إربيل إلى بغداد ولحق بها مكى بن ريان ، فقرأ عليه أصول ابن السراج وكثيراً من كتاب سيبويه ، ولم يفعل ذلك حاجة به إلى إفهام ، وإنما أراد أن ينتمى على عاداتهم إلى إمام^(١) .

ومن كان ثقة مسنداً للكتب وفاته إسناد كتاب مما يعده الناس من الأمهات والأصول ، عدّوه متساهلاً في الرواية ، وقد نقل ياقوت أن عليّ بن جعفر المعروف بابن القطاع الصقلّي (من صقلية) إمام وقته بمصر في علم العربية وفنون الأدب المتوفى سنة ٥١٥ ، لما قدم إلى مصر سأله نُقَّاد المصريين عن كتاب الصّحاح ، فذكر أنه لم يصل إليهم ، قال : ولذلك نسبوه إلى التساهل في الرواية ، ثم لما رأى اشتغالهم به ركّب لهم

(١) كان موفق الدين مفتناً في العلوم ، ولكنه كان الآية الكبرى في العربية ، وقالوا إنه لما رحل إلى بغداد أخذ معه جملة لينفقها على النحو ، فلم يجد من يرضيه عليه فأنفقها على تعلم الضرب بالعود وكان مكى الذي انتمى إليه يراجعه في المسائل المشككة يرجع إلى رأيه في أجوبة ما يورد عليه .

إسناداً وأخذة الناس عنه مقلّدين له^(١) . ولهذا قلما كان يظهر كتاب لإمام في فنه إلا سارع الناس إلى قراءته عليه ، ورحلوا إليه في ذلك بغية الانتماء وتحقيق الإسناد ؛ وقد ذكروا أن بعضهم كان يقرأ المقامات على الحريري (توفي سنة ٥١٦) فوصل إلى قوله :

يا أهلَ ذا المَعْنَى وُقِيْتُمْ شَرًّا ولا لِقِيْتُمْ ما بَقِيْتُمْ ضَرًّا
قد رفع الليلُ الذي اكْفَهْزَا إلى ذَرَاكُم شَعْنًا مُغْبَرًّا

فقرأها (سَغْبًا مُعْتَرًّا) ففكر الحريري ساعة ثم قال : « والله لقد أجدت التصحيف ، فرب شعبي مُغْبَرٍّ غير سَغْبٍ مُعْتَرٍّ ، والسغبُ المعترُّ موضع الحاجة ، ولو لا أني كتبت بخطي إلى هذا اليوم على سبعمائة نسخة قرئت عليّ لغيرته كذلك » ،

ولا يزال إسناد كتب الحديث وبعض كتب العربية معروفًا عند كبار العلماء إلا اليوم .

(١) أول من أدخل كتب اللغة والنحو إلى مصر ورواها بأسانيدها هو الوليد بن محمد التيمي النحوي المشهور بولاد ، وأصله من البصرة ، ولكنه نشأ بمصر ، ثم رحل وأخذ عن المهلب تلميذ الخليل بن أحمد وغيره ، وروى كتب اللغة والنحو ، ولم يكن بمصر قبله شيء منها ، وتوفي سنة ٢٦٣ ، وسندكر في تاريخ الأدب الأندلسي أول من أدخل كتب الأدب إليها .

الحفظ في الإسلام

بسطنا في أول الكلام ما حَصَرْنَا من أسباب حفظ العرب في الجاهلية
وصدر الإسلام ، وزيد هنا أن نذكر تأريخ الحفظ بعد ذلك ؛ فإنه كان
مادة الرواية ومدارها . ولقد رأينا كثيرا من أهل عصرنا يمشون علماء
العرب مضغا ، ويلوون ألسنتهم بعبارات من الإزراء على ما وردت به
الرواية من أنباء حفظهم ، لا يَعْجَبُونَ في أنفسهم من أن يكون ذلك صدقا
فحسب ، ولكنهم يُعْجَبُونَكَ من كذبه ، ويُنبهونك على سخافة المغالاة فيه
بزعمهم ؛ لما يشق عليهم من النزوع إلى مثله والأخذ في ناحيته ، ولقصر
نظرهم عن الطموح إلى بعض مراتب أفيأتونك بالكلام اعتسافا ، ويتخرون
بالأحكام جزافا ، ويزعمون أن أكثر ما روى عن علمائنا في الحفظ فهو
إما تنفيق لهم في سوق التاريخ ، أو تليفق عليهم في مساقه ؛ ولو أنك اعترضت
الحجة في مدارج أنفاسهم لرأيتها هواء ، أو كلاما هُراء ؛ فهم يقيسون على
ما في طباعهم من الكلال ، وما في أنفسهم من الهوينيا والوكال ؛ ثم هم قوم
لا يكشفون عن أسباب الحوادث العربية ، ولا ينفذون بين معاهد تلك
الأمور ومصادرها ؛ وقد جهلوا تاريخ الرواية ، وجهلوا معه الأسباب التي
بعثت من تلك الهمم سوابق غاياتها ، وأظهرت لها معجزات الحفظ خوارق
آياتها ، ورفعت للأجيال على قمة التاريخ العقلي خوافق راياتها ؛ فهؤلاء
لا تزيد على أن نقول فيهم : هؤلاء .

وليس تاريخ العرب وحدهم هو الذي امتاز بنوابع الحفاظ ، بل الحفظ
موجود من أقدم أزمنة التاريخ ؛ لأن الحافظة كانت وحدها عند القدماء
كتاب التاريخ والتقاليد والشرائع والآداب وما إليها ؛ فكانت هي صورة

الفكر الإنساني على الحقيقة ؛ وقد ذكروا من قدماء الحفاظ «متيريداتس» الكبير الذي كان ملكا على الشمال من غربي آسيا الصغرى في القرن الأول قبل الميلاد ، فقالوا إن هذا الملك كان يحكم على اثنتين وعشرين أمة مختلفة ، وزعموا أنه كان يخطب على كل منها بلغتها ، ويدعو كل واحد من جنده باسمه ، وذكروا مثل ذلك عن «قورش» ملك الفرس و«سيميون» الأسيوي ، والإمبراطور أديان وغيرهم ؛ وهذا أمر لا ينقطع في عصر من العصور ، فإن من الناس من تكون أذناه وعينه أبوابا للتاريخ ، فلا يسمع أو يقرأ شيئا إلا حفظه ثم لا ينساه ؛ وفي أوروبا وأمريكا لعهدنا شواهد كثيرة لا نطيل باستقصائها فإن أحد لا ينكرها .

بيد أن تاريخ العرب إنما امتاز بسعة مادة المحفوظ وتنوعها ، وبالأسباب الدينية التي بعثتهم على الحفظ ، مما أومأنا إليه في محله ؛ ومن القواعد المطردة التي تبيّناها من البحث في التاريخ العربي ، أن كل شيء للعرب إذا تعلق به سبب من الدين جاءوا فيه بالمعجزات التي يبزؤون فيها الأمم كافة ويجعلونها من أنفسهم طبقة في التاريخ وحدها ، ولم نر هذه القاعدة تخلفت في أمر من أمورهم ؛ وهي بعض ما خصّ به هذا الدين الحنيف الذي وجد العالم في كتابه الكريم معجزته الخالدة .

وبعد: فإن الحافظة نفسها تتفاوت درجاتها في الناس ، وتتفاوت في أدوار الحياة للشخص الواحد باعتبار الأسباب الوراثية والآفاق والعلل وما يكون من الإهمال والاستعمال ، كما تختلف قوة وضعفها في بعض أنواع المحفوظات دون بعضها ، على حسب ما ركب في الفطرة وما تمس إليه الحاجة ؛ فليس ما يحفظه الرياضي ، والذي يستطيعه المحدث أو اللغوي ،

ولا حفظ هذين كحفظ غيرهم من أهل الطبقات الأخرى ، وهلمّ جرا . وإن نوارد الحفظ التي تُروى عن العرب إنما جاءت عن أفراد رُزقوا سُمُو هذه القوة الطبيعية ، وتفرغوا لها برهة العمر مما يشغل الذّرع ، ويملك الطاقة ، ويقسم القلب ، ويشعث الفكر ؛ فلم يكن من العجيب أن يحفظوا ما حفظوه ، ولكن العجيب أن لا يكونوا قد حفظوا أكثر من ذلك ؛ فأولئك قوم هيام الله لما برعوا فيه بالأسباب الآخذة إليه ، والعلل المقصورة عليه ؛ فاجتمعت له أنفسهم ، وتوفّرت قواهم ، وفرغت أذهانهم ؛ حتى لم يكن من همّ أحدهم إلا أن يرى نفسه شخصاً للعلم الذي هو بسبيله ، فيقال فلان صاحب الفن والفن هو فلان .

دع عنك ما كان على الناس من مؤنة الكتابة في القرن الأول وبعض الثاني إذا ابتغوا أن يتسكّلوا على الخطوط ويدوّنوا ما يقع إليهم من فنون العلم تدويناً يغنيهم عن الحفظ ويُجزي ما تُجزئه المؤلفات المعدة للمراجعة والتصفح ؛ إذ كانوا إنما يكتبون على الرقاع واللّخاف (حجارة بيض رقاق عراض) وعسب النخل والجلود والعظام ونحوها ، مما يأتي على ما فيه أيسر أسباب التلف أيها كان ؛ واستمروا يكتبون بعد الإسلام على الجلود والرقوق المهيأة بالصناعة من الجلد ، وعلى الورق الصيني وغيره نادراً ، إلى آخر عهد الأمويين ؛ فلما كان زمن « السفاح » أول الخلفاء العباسيين (توفي سنة ١٣٦) غير وزيره خالد بن برمك (توفي سنة ١٦٣) الدفاتر من الأدرج (لفائف الجلد) إلى الكتب ؛ ولكنها كانت كتباً من الجلد ، وبقيت كذلك حتى اتخذ الفضل بن يحيى البرمكي هذا الكاغد (الورق) وأشار بصناعته ؛ فشاعت الكتابة فيه مع الجلود والقراطيس وأصناف أخرى من الورق الصيني

والتهامى والحراسانى ؛ واتخذ الناس من ذلك الصحفَ والدفاتر ؛ ومن ثمّ تَمَّتْ لهم أدواتُ التأليف ، ولكن بعد أن استبحرت فنونُ الرواية ودرج أهلها على الحفظ ورأوا فيه صلاح الأمر وسداد الرأى وبلغوا منه كل مبلغ ؛ وإنما كانوا يكتبون قبل ذلك فى الزق لكثرة الحفظ وقلة الرسائل السلطانية والصكوك ، فلما طما بحر التأليف والتدوين ، وكثر ترسيل السلطان وصكوكه ضاق الرق عن ذلك فلم يكن لهم بد من تلك الصناعة .

ويبتدئ تاريخ الحفاظ المعدودين فى الإسلام بعبد الله بن عباس رضى الله عنهما ؛ فقد كان لا يدور فى مسمعيه شىء إلا وعاه وأثبتته ، وقد مر بك الخبر الذى ردّ فيه قصيدة ابن أبى ربيعة ولم يكن سمعها إلا تلك المرة صفحاً ؛ فلا جرم أن كان صدره رضى الله عنه خزائنة العرب ، إليه مرجعهم فى التفسير والحديث والحلال والحرام والعربية والشعر ؛ ولو صحّت نسبة ما رواه بعض الرواة عن الزهرى عن عكرمة عن ابن عباس من أنه قال : إنه يولد فى كل سبعين سنة من يحفظ كلّ شىء ^(١) . لكان ابنُ عباسٍ نفسه صاحب

(١) يتناقل العلماء أيضاً خبرين غير هذا وهما بسبيل منه فى التقسيم : أحدهما عن أصحاب الآلاف ، والآخر عن أصحاب المئات ؛ وذلك كله فيما نرى من موضوعات الصوفية : يزعمون مرة أنه من الجفر الجامع الذى حوى أخبار الدنيا ولا يطالع عليه إلا أهل الكشف منهم - وللإكلام على الجفر تاريخ لم يسعه المقام - ومرة يردون ذلك فى الرواية إلى ابن عباس نفسه ؛ لأنهم وضعوا عليه أشياء كثيرة ونحلوه أموراً من الغيبين : الماضى الذى لم يدركه التاريخ ، والآتى الذى هو تاريخ فى علم الله . أما خبر الآلاف فهو ما يزعمون من أن الله يبعث على رأس كل ألف سنة نبياً ، ويذكرون أن الدنيا أسبوع من أسابيع الآخرة (وإن يوماً عند ربك كألف سنة مما تعدون) فيكون عمر الدنيا سبعة آلاف سنة ، بعث فى الألف الأولى آدم ، وفى الثانية إدريس ، وفى الثالثة نوح ، وفى الرابعة إبراهيم ، وفى الخامسة =

السبعين الأولى في الإسلام ؛ أما إن كان الخبر من أكاذيب عكرمة ، فيكون قد وصّف به أستاذَه ابن عباس أصدق الوصف .

ثم كان بعد ابنِ عباس الشعبيُّ من التابعين ، وكان يقول : ما كتبت سوادا في بياض إلى يومى هذا ، ولا حدّثنى أحدٌ بحديث قط إلا حفظته ! وفشا الحفظ في كثير من طبقة التابعين ، وإنما نوهنا بالشعبي لأنه أوحدهم في حفظ الأدب ، كما أنه أوحدهم في حفظ الحديث ؛ وقد صار في التفنن مثلا دائرا على الألسنة ، وكان يقول : لست لشيء من العلوم أقلّ رواية من الشعر ، ولو شئت لأنشدت شهرا ثم لا أعيد بيتا واحدا .

وما أظلمهم القرن الثاني حتى كثرت الحفاظ واتسعوا في فنون المحفوظ ، وخاصة بعد أن نشأ الإسناد واشتغلوا بطرقه ؛ والإسناد إنما يعتبر به اتصال السماع ، فهو راجع إلى التلقى والتلقين ، ونحن نرى أنه لولا حفظ الحديث ما اشتغلوا بالإسناد ، ولولا الإسناد ما ثبتوا على الحفظ ، وقد وجدا في الرواية جميعا وذهبا جميعا .

وبعد ، فقد كان التدبير عند ما أجمعنا النية على كتابة هذا الفصل ، أن نفيض في ذكر الحفاظ جيلا بعد جيل إلى سقوط الرواية ، ثم نستقصى

= موسى ، وفي السادسة عيسى ، وفي السابعة نبينا محمد صلى الله عليه وعليهم أجمعين . وأما خبر المئات فهو الأخ الصغير لذلك الخبر ، قالوا : إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الأمة من يجدد لها دينها ؛ فكان على رأس الأولى عمر بن عبد العزيز ، وعلى الثانية الشافعي - وقيل المأمون العباسي - ولم نقف على مبعوثي المائتين الثالثة والرابعة . وقال الغزالي عن نفسه إنه المبعوث على رأس الخامسة . وقالوا إن ابن العربي هو المبعوث على رأس السادسة ، وابن دقيق العيد في السابعة ؛ وعمر البلقيني في الثامنة ؛ وقال السيوطي عن نفسه : إنه صاحب التاسعة ؛ ثم لم يعد أحد يقول ، والله أعلم .

أسماء من اشتهروا منهم بعد ذلك إلى هذه الغاية ممن وقفنا على أخبارهم في بطون الكتب ، ولكننا رأينا الشوطَ بطينا والمادة حافلة وفي دون ذلك بلاغ ، فاجتزأنا بالتفت والنوادر مما يتعلق بالأدب دون الحديث (١) ؛ تفاديا من أن يُعَدَّ ذلك منا في الحشد والاجتلاب ، وتوسعا من الضيق في هذا الباب .

ذكروا عن حماد الراوية المتوفى سنة ١٥٥ (وهو أول من خصص بقلب الرواية من الأدباء) وكانت ملوك بني مروان تقدمه وتوثره وتسنى

(١) لما كان الحديث مبنيا على الإسناد ، كان الحفظ فيه أثبت والحفاظ له أكثر ، فهناك حفظ الأسانيد والعال ، وأسماء الرجال ووفياتهم وطبقاتهم ، ومتون الأحاديث والسنن ، ثم ما يتبع ذلك من جمل العلوم الأخرى التي لا بد للحدث منها . وينبغي لمن يقرأ أخبار الحفاظ من أهل الحديث أن لا يبادر بالإنكار ولا يجزم بالمبالغة في الأخبار ، فإذا رأى أن الإمام أحمد بن حنبل كان يحفظ ألف ألف حديث وأبا زرعة سبعائة ألف حديث (وأبو زرعة هو الذي سئل عن رجل حلف بالطلاق أن أبا زرعة يحفظ مائتي ألف حديث هل يحدث وتطلق امرأته ؟ قال : لا !) وإن اسحق ابن راهويه كان يملئ سبعين ألف حديث من حفظه - إذا رأى ذلك وما إليه فلا يتوهمن أن كل هذا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يشك في صحته ويستريب بما رأى ، وإنما يتبعه ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم فعلا وتقريراً وصفة ، ويدخله شيء كثير من آثار الصحابة ، لأن غرض الراوي بيان الشرع ؛ وقد نقل ابن حجر في طبقات الصحابة أن عدد الصحابة ممن رأى النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه وسمع منه ونقل عنه ، مائة ألف وأربعة عشر ألفا ، رضى الله عنهم ؛ فانظر ما يكون مبلغ ما يروى عن هؤلاء .

وذلك كله غير الموضوعات ، ولا بد منها للمحدثين ليصونوا بها الصحيح وليتكلموا في عللها وأسانيدها ، وهو شطر من علم الرواية . وعلى أن ابن حنبل يحفظ مليون حديث فإنه لم يذكر في مسنده إلا خمسين ألفا ، وقيل إنه يحفظ مائة وخمسين ألفا بالأسانيد والمتون ، والباقي من أخبار الصحابة وغيرها .

رّه : أن الوليد بن يزيد قال له يوماً : بمّ استحققت هذا اللقب فقيل لك الراوية ؟

قال : بأني أروى لكل شاعر تعرفه يا أمير المؤمنين أو سمعت به ، ثم أروى لأكثر منهم ممن تعترف بأنك لا تعرفهم ولا سمعت بهم ، ثم لا يُنشدني أحدٌ شعراً لقديم أو مُحدث إلا ميزت القديم منه من المحدث .

قال : إن هذا العلم وأبيك كثير ؛ فكم مقدار ما تحفظه من الشعر ؟
قال : كثير ، ولكني أنشدك على أي حرف شئت من حروف المعجم مائة قصيدة سوى المقطعات من شعر الجاهلية .

قال : سأمتحك . وأمره الوليد بالإنشاد ، فأنشده حتى ضجر الوليد ، ثم وكل به من استحلفه أن يصدقه عنه ويستوفى عليه ، فأنشده ألى قصيدة وتسعمائة قصيدة للجاهليين !

وروى عن الطّرّماح الشاعر أنه قال : أنشدت حماداً الراوية في مسجد الكوفة — وكان أذكي الناس وأحفظهم — قولى :
* بان الخليطُ بسحرة فتبددوا *

وهي ستون بيتاً ، فسكت ساعة ولا أدري ما يريد ؛ ثم أقبل عليّ فقال : هذه لك ؟ قلت : نعم ! قال : ليس الأمر كذلك ! ثم ردّها عليّ كلها وزيادة عشرين بيتاً زادها في وقته ، فقلت له : ويحك ! إن هذا شعر قلته منذ أيام ما اطلع عليه أحد ! فقال : قد والله قلتُ هذا الشعر منذ عشرين سنة ، وإلا فعلىّ وعليّ . . . ! فقلت : لله علىّ حجةٌ أحجها حافيا راجلا إن جالسك بعدها أبداً !

وكان الأصمعي (المتوفى سنة ٢١٥) آية في سرعة الحفظ والتعلق : كان

يحفظ ستة عشر ألف أرجوزة دون الشعر والأخبار ، وذكروا أنه لما قدم الحسن بن سهل العراق ، قال : أحب أن أجمع قوما من أهل الأدب ؛ فأحضرت أبا عبيدة ، والأصمعي ، ونصر بن علي الجهضمي ، وأبا بكر النحوي ؛ فابتدأ الحسن فنظر في رقاع بين يديه للناس في حاجاتهم فوقع عليها ، فكانت خمسين رقعة ، ثم أمر فدفعت إلى الخازن ، ثم أقبل عليهم فقال : قد فعلنا خيراً ونظرنا في بعض ما نرجو نفعه من أمور الناس والرعية ، فنأخذ الآن فيما نحتاج إليه ؛ فأفاضوا في ذكر الحفاظ ، فذكروا الزهري ، وقتادة ، ومروا ؛ فالتفت أبو عبيدة فقال : ما الغرض أيها الأمير في ذكر من مضى وبالخضرة ههنا من يقول إنه ما قرأ كتاباً قط فاحتاج أن يعود فيه ، ولا دخل قلبه شيء فخرج عنه ؟ فالتفت الأصمعي وقال : إنما يريدني بهذا القول أيها الأمير ، والأمر في ذلك ما حكى ، وأنا أقرب إليك ^(١) : قد نظر الأمير فيما نظر من الرقاع ، وأنا أعيد ما فيها وما وقع به الأمير على رقعة رقعة !

قال : فأمر وأحضرت الرقاع ، فقال الأصمعي : سأل صاحب الرقعة الأولى كذا واسمه كذا فوقع له بكذا ، والرقعة الثانية ، والثالثة ، حتى مر في نيّف وأربعين رقعة ؛ فالتفت إليه نصر بن علي فقال : أيها الرجل ، أبقى على نفسك من العين فكفّ الأصمعي .

وكان أبو محمّد الشيباني المتوفى سنة ٢٤٨ لا يفسى شيئاً ، حتى قيل فيه إنه صاحب السبعين لعده ؛ ولما قدم مكة لزم ابن عيينة فلم يكن يفارق

(١) كان الأصمعي كثير الذهاب بنفسه ، يخبر عنها بالثناء كما يخبر الإنسان عن حقيقة ، وإنما جاءه ذلك من طول صحبته للخلفاء والأمراء .

مجلسه ، فحدث أنه قال له يوما : يا فتى ، أراك حسن الملازمة والاستماع ، ولا أراك تحطى من ذلك بشيء ! (قال أبو محلم) : قلت : وكيف ؟ قال : لأنى لا أراك تكتب شيئا مما يقرأ قلت : إني أحفظه ! قال : كل ما حدثت به حفظته ؟ قلت : نعم ! فأخذ دفتر إنسان بين يديه وقال : أعد علي ما حدثت به اليوم . فأعدته فما خرمت حرفا ، فأخذ مجلساً آخر من مجالسه فأمررت به عليه ، فأورد حديث السبعين عن ابن عباس ، وضرب يده على جنبي وقال : أراك صاحب السبعين !

وسأل الواثق يوما أبا محلم هذا عن شاهد من الشعر فيه ذكر الممرت (وهو القفر الذى لا نبت فيه) فأفكر طويلا حتى أنشد بعض الحاضرين بيتا لبعض بني أسد ، فضحك أبو محلم ثم قال للذى أنشده : ربما بعد الشيء عن الإنسان وهو أقرب إليه مما فى كفه ، والله لا تبرح حتى أنشدك ، فأنشده للعرب مائة بيت معروف لشاعر معروف فى كل بيت منها ذكر الممرت .

وكان بندار بن عبد الحميد (وهو معاصر لأبى محلم) لا يشذ عن حفظه من شعر الجاهلية والإسلام إلا القليل : ذكروا أنه يحفظ سبعمائة قصيدة أول كل قصيدة منها : بانث سعاد^(١) .

(١) أشهر القصائد بهذا الابتداء قصيدة كعب بن زهير المشهور التى يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ، ومطلعها :

* بانث سعاد قلبي اليوم مقبول *

ومن أجلها عرفت القصائد بهذا الابتداء . ومما ينظر إلى هذا الخبر مارواه الأصمعى ، قال : جاء فتيان إلى أبى ضمضم بعد العشاء ، فقال : ما جاء بكم يا خبيثاء ؟ قالوا : جئناك نتحدث ، قال : كذبتم ، بل قلتم كبر الشيخ وتبلغته السن عسى أن نأخذ عليه سقطا ؛ فأنشدهم لمائة شاعر كلهم اسمه عمرو : قال الأصمعى : فعددت وخلف الأحمر فلم تقدر على أكثر من ثلاثين .

وكان ابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ أحفظ الناس وأوسعهم علما ، تُقرأ عليه دواوين العرب كلها أو أكثرها فيسابق إلى إتمامها من حفظه ، وقد تصدر في العلم ستين سنة .

وأبو بكر الأنباري المتوفى سنة ٣٢٧ ، فقد كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت من الشعر شاهداً في القرآن ، وكان لا يملئ إلا من حفظه ، ومرض يوماً فعاده أصحابه فرأوا من انزعاج والده أمراً عظيماً ، فطیبوا نفسه فقال : كيف لا أنزعج وهو يحفظ جميع ماترون ، وأشار إلى خزانة مملوءة كتباً^(١) وأعجب ما عُرِف من أمره أن جارية للراضى بالله سألته يوماً عن شيء في تعبير الرؤيا ، فقال : أنا حاقن ! ثم مضى من يومه يحفظ كتاب الكرمانى وجاء من الغد وقد صار معبراً للرؤيا .

وللأسخريين من بعد القرن الخامس ولوع بحفظ الكتب ، لأن الحفظ خَلَف الرواية من ذلك العهد ، فقامت الكتب مقام الرواة أنفسهم ، ومن أعجب ما يُروى من ذلك أن الملك عيسى بن الملك العادل الأيوبي سلطان الشام المتوفى سنة ٦٠٤ أمر الفقهاء أن يجردوا له مذهب أبي حنيفة دون صاحبيه (محمد وأبي يوسف)^(٢) فجردوه في عشرة مجلدات وسموه «التذكرة» فكان يديم

(١) قدر ابن الأنباري نفسه ما يحفظه من الكتب بثلاثة عشر صندوقاً !
(٢) في تاريخ الإسلام نظائر كثيرة لمثل هذا الخبر ، وكلها قد وثقه العلماء ، فالشافعي رضى الله عنه أخذ من أبي يوسف ليلة كتاباً كبيراً لأبي حنيفة ، فما أصبح حتى أتى عايبه حفظاً ، وأبو الطيب المتنبى حفظ وهو غلام كتاباً للأصمعي نحو ثلاثين ورقة ، أخذه لينظر فيه من يد رجل يريد بيعه في الوراقين والرجل واقف ينظر فلم يكن إلا مقدار ما قرأه حتى وعاه حفظاً .

وكان أبو العباس ثعلب إمام الكوفيين المتوفى سنة ٢٩١ يحفظ كتب القراء كلها لا يشذ منها عن حفظه حرف ، والقراء أملى هذه الكتب كلها من حفظه إلا بعض أوراق استعان فيها بالمراجعة وكانت مقدار ثلاثة آلاف ورقة .

قراءته ولا يفارقه حتى حفظه ، وذكروا أنه كتب على جلد منه : (حفظه عيسى) . وهذا الملك هو الذي شرط لكل من يحفظ المفصل للزخشرى مائة دينار وخلعة ، حفظه لهذا السبب جماعة .

وكان علماء الأندلس يتهافون على حفظ الكتب ، وخاصة كتاب سيويه في النحو ، وأخبارهم في ذلك مستفيضة .

يبد أن من أعجب ما وقفنا عليه من تاريخ الحفظ في المتأخرين وفي البلاد التي يكون أهلها بالفطرة أبعد عن العربية وآدابها ، ما ذكره صاحب (الشقائق النعمانية) من أنه كانت في بلاد قرمان - لعلمها القريم - مدرسة مشهورة بمدرسة السلسلة ، شرط بانها أن لا يدرس فيها إلا من حفظ كتاب الصحاح للجوهري ، وذلك في أواخر القرن الثامن ، وهي مدرسة نشأ منها علماء على مذاهب من التحقيق ، ويظهر أنه كان لعلماء الروم عناية بالصحاح ؛ فقد أورد صاحب الشقائق في موضع آخر في ترجمة المولى المشهور بالمليجي (في النصف الأخير من القرن التاسع) أنه كان يحفظ الصحاح ، وكان يُرجع إليه إذا شككت كلمة منه فيقرأ ما يتعلق بتلك الكلمة من حفظه .

على أن خاتمة حفاظ اللغة في المتأخرين بلا نزاع ، إنما هو الشيخ مجد الدين الفيروزابادي صاحب القاموس المتوفى سنة ٨١٧ ، فقد كان سريع الحفظ آية في الذكاء ، وكان يقول : لا أنام إلا بعد أن أحفظ مائتي سطر ؛ وكانت ولادته سنة ٧٣٩ فلو قضى قريبا من نصف هذا العمر لا يحفظ كل

وكان ابن عبدون الوزير الأندلسي يحفظ كتاب الأغاني بحروفه ما يخطئ منه واو أو لا فاء ، وفي ذلك خبر عجيب رواه المراكشي صاحب (المعجب) وكان أبو الحسن الروياني الفقيه المتوفى سنة ٥٠٢ يقول : لو احترقت كتب الشافعي لامليتها من خاطري ! وأمثلة ذلك كثيرة .

يوم إلا ما شرط على نفسه على أن يهمل أياماً كثيرة ، لكان مبلغ حفظه مائة ألف ورقة أقل ذلك " ؛ وعلى أن هذا المحفوظ بما يختاره من عيون اللغات والآداب والفنون دون المؤلف من ذلك كله ؛ وما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يُمسك فلا مرسل له من بعده .

ونقف عند هذا الحد مكتفين بما تقدم وإن كان غيضاً من فيض ؛ فإن الاستقصاء يمدُّ في كل صفحة من هذا الفصل باباً ، ويجعل من الفصل كله كتاباً ؛ بيد أنه لا يفوتنا أن ننبه في هذا الموضع على أصل من أصول التاريخ العلي في الإسلام ؛ وذلك أن كثرة المؤلفات العربية على امتداد النفس في أكثرها وتوفير أوراقها وتعدد أجزائها وامتلاء مادتها واستغراق أبوابها ، وعلى ما فيها من سمو العبارة ومثانة التركيب وبلاغة الأداء وحلاوة الكفاية واتساق القول واطراد ينبوعه — كل ذلك إنما جاءهم من الحفظ ، وهو نتيجة الرواية ؛ فترى الواحد منهم يملئ المجالس الحفيلة بأنواع الآداب من حفظه ثم يكتبه السامعون ، فتخرج منه الأجزاء الكثيرة الممتعة ؛ وإذا أُلِّف استملى من حافظته فأمدته وسالت على قلبه ، فهو يجمع ويرتب ويستخرج من فكره ؛ وليس أسرع من حركة الفكر ؛ وهذه السرعة هي التي تخرج لهم ما تخرجه من آثار الصناعة المتقنة على ما فيها من الجمال والكمال ؛ فهم يستعينون في أعمالهم بالأدوات العقلية الحية التي تشبه الآلات الكهربائية

(١) قدر ابن النديم في الفهرست ما ذكره من المؤلفات بعدد الأوراق ، ويريد بها الورقات السلمانية ، ومقدار ما في الصفحة (الوجه الواحد) منها عشرون سطراً . وقدر كتاب الأغاني المطبوع في واحد وعشرين جزءاً بخمسة آلاف ورقة من ذلك القرار ، وقد جربنا على هذا التقدير ، فيكون أقل ما يحفظه صاحب القاموس عشرين كتاباً في حجم الأغاني ، وذلك لا يبلغ ثلث حفظ ابن الأنباري .

في معجزات الصناعة الحديثة . ولا سواء من يكون كذلك ومن لزمه من
أيسر مؤنة العمل كدّ الفكر واستحثات الخاطر وكثرة الإطراق وتقطيع
الوقت في البحث والتفتيش ، ثم يخرج من ذلك على حسرات يرسلها وراء
ماندّ عنه مما لم تصل يده إليه في الأصول والأمهات من كتب القوم ؛
وبعد هذا كله لا يكاد يجد في مدته ما ينفقه على وجوه الإتقان الصناعي
في عمله إن خرج قصداً أو مقاربا .

فلا سبيل إلى إحياء العربية وآدابها إلا بإحياء سنّة الحفظ والرجوع
إلى طريقة الرواة في التعليم ، وهي الطريقة الجامعة (الانسكلوبديا)
التي زها بها العلم في أوروبا وأمريكا ، وكل سبب يغني شأنه إن أريد به
الغناء ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

علم الرواية

ذلك بدء الرواية وسببها ومعناها وخطرها ؛ أما اعتبارها على أنها علم بأصول قد أفردوه بالتدوين فلم يكن إلا في الحديث خاصة ، وكانوا يسمونه قديماً «علم أصول الحديث» ، وسماه المتأخرون «مصطلح الحديث» ، وكانت أصوله مقررة في منتصف القرن الثاني كما علمت مما أوردناه عن رواية الإمام مالك بن أنس رضى الله عنه ، ولكنهم اكتفوا من ذلك بالاصطلاح ومعنى العرف ، لأن من العرف ما يكون علماً .

وأول من قرر شروط الرواية ، ابن شهاب الزهري الذي جمع الحديث بأمر عمر بن عبد العزيز كما مر ، ثم كان أول من تكلم في الرواة جرحاً وتعديلاً شعبة بن الحجاج المتوفى سنة ١٦٠ وذلك بعد أن دونوا الحديث والتزموا فيه الإسناد ، وكان شعبة هذا يرى أنه في الشعر أسلم منه في الحديث حتى قال لأصحابه : « لو أردت الله ماخرجت إليكم ، ولو أردتم الله ما جئتموني ولكننا نحب المدح ونكره الذم ، فمن ثم تنبه إلى أسباب الجرح والتعديل في الرواة على ما نظن ، وكثيراً ما تجود عيوب النوابع بالقواعد التي تُعدُّ من محاسن العلوم .

ثم كان أول من صنف في هذا العلم القاضي أبو محمد الرامهرمزي المتوفى سنة ٣٦٠ ، وضع فيه كتاب « الفاصل بين الراوى والواعى » ، واستوعب

(١) أخذوا التسمية الأولى من أصول الفقه ، وهو العلم الذي استنبطه إمام الدنيا محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله (١٥٠ - ٢٠٤) أما الثانية فقد أخذها المتأخرون عن الكتاب ، لأنهم كانوا يطلقون منذ القرن الثامن لفظ «المصطلح» على ما اصطلاحوا عليه من آداب الكتابة الديوانية وآلاتها .

فيه أكثر ما يتعلق بعلوم الحديث ، قال ابن حجر : وهذا في غالب الظن ؛ وإن كان يوجد قبله مصنفات مفردة في أشياء من فنونه . ولعله يشير بهذه الأشياء إلى ما كتب عن الزهري وشعبة ، ثم إلى مصنف الإمام مسلم صاحب الصحيح المتوفى سنة ٢٦١ في علل الحديث ، ونحو ذلك مما ذهب علمه عن المتأخرين .

وجاء الحاكم أبو عبد الله النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥ فتصدى للتأليف في معرفة علوم الحديث ، وتناول روايته ورواته ، وأبدع في ذلك ما شاء الله ، واحتذى مثاله أفراد ممن جاءوا بعده ، ولكنهم لم يبتدعوا شيئاً جديداً .

أما في الأدب فلم تكن الرواية علماً متميزاً ، وإنما كانوا يُجرون عليه ما يناسبه من علوم الحديث ، وتكلموا في ذلك ؛ وأكثر ما ورد منه مدوناً كان في كتب أصول النحو التي دُوّنت في القرن الرابع وما بعده ، ككتاب الخصائص لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ ، ولَمَعَ الأدلة لجمال الدين بن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ وهو أجمع الكتب في ذلك ؛ ثم كتاب اللمع الجلالية في كيفية التحدث في علم العربية لعثمان بن محمد المالمقي المتوفى سنة ٦٣٥ ، وغيرها ، إلى أن جاء العلامة جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ فحاكى علوم الحديث في التقاسيم والأنواع ووضع في ذلك كتابه المزهري في علوم اللغة ؛ وهو متداول مشهور .

ولما أوجبوا الإسناد قديماً في نقل اللغة لوجوبه في الحديث ، إذ بها معرفة تفسيره وتأويله ، وكانت اللغة قائمة بالشعر والخبر وهما يرويان عن الرجال والصبيان والعبيد والإماء من العرب - كان لابد من أن يتناولوا مصطلحات الحديث ؛ فاشترطوا في ناقل اللغة العدالة بحسب ما يناسب

اللغة ؛ ولذا قبلوا نقل أهل الأهواء والمبتدعين ممن لا تكون بدعتهم
حاملة لهم على الكذب ، ورفضوا المجهول الذي لم يعرف ناقله ، كما رفضوا
الاحتجاج بشعر لا يُعرفُ قائله ؛ خوفاً من أن يكون مُولداً فتدخل به
الصنعة على اللغة .

واعتبروا من اللغة متواتراً وأحاداً ومرسلاً ومنقطعاً وأفراداً ، ونحو
ذلك مما بوب عليه السيوطي في المزهري ، ولا بد لفهمه من الرجوع إلى
ما اصطلاح عليه أهل الحديث ؛ ونحن نورد بعض ذلك عنهم بما قلّ ودلّ
مكتفين بما يجرى على اللغة مما جرى على الحديث .

تقاسيم الرواية

فنها :

- ١ - (المُتَوَاتِر) : وهو الذي يرويه عدد من الناس تُحيل العادة تواطئهم
على الكذب .
- ٢ - (والمُسْنَد) : وهو ما اتصل سنده من رواته إلى منتهاه ؛ أما ما انقطع
سنده فهو (المرسل)
- ٣ - (والمُنْقَطَع) : ما سقط من رواته واحد .
- ٤ - (والمُعْضِل) : ما سقط من رواته أكثر من الواحد .
- ٥ - (والمُعَنَّع) : الذي قيل فيه « عن فلان عن فلان » من غير لفظ
صريح بالسمع أو التحديث أو الإخبار .
- ٦ - (والمُؤَنَّع) : قول الراوي : « حدثنا فلان أن فلانا قال ، ويشترط
فيه وفيما قبله أن يكون المسند إليهم قد لقي بعضهم بعضاً مع
السلامة من التدليس .

- ٧ - (والغريب) : ما انفرد أحد الرواة بروايته ، وينقسم باعتبار حالة روايه إلى غريب صحيح ، وضعيف ، وحسن . وتسمى الكلمات التي ينفرد بها الراوية بالأفراد والآحاد .
- ٨ - (والمعلل) : وهو ما كان ظاهره السلامة لجمعه شروط الصحة لكن فيه علة خفية غامضة تظهر لأهل النقد عند التخريج .
- ٩ - (والشاذ) : ما خالف الراوي الثقة فيه جماعة الثقات .
- ١٠ - (والمُنكَّر) : الذي لا يعرف من غير جهة روايه فلا متابع له ولا شاهد .
- ١١ - (والموضوع) : ما كان كذبا واختلاقا ، وهو المصنوع أيضا ، وسنفرد للكلام عليه فصلا يأتي إن شاء الله .

وظائف الحفاظ في اللغة

وقد أخذ أهل اللغة في هذه الوظائف أخذ المحدثين واتبعوا سنتهم فيها لتعاق ما كان في اللغة بما كان في الحديث كما علمت ، ولأن هذه العلوم كانت سواء في طلبها لقوام الدين والتماسيها لفضل الاستبانة .

وتلك الوظائف أربعة كلها ترجع إلى بث العلم ونشره ، وهي :

(١) الإملاء : وهذه هي الوظيفة العليا عند المحدثين واللغويين ، وطريقتها واحدة عند الطائفتين : يكتب المستملي أول القائمة : مجلس أملاء شيخنا فلان بجامع كذا^(١) في يوم كذا ... ويذكر التاريخ ثم يورد المُمَلَّى

(١) كان العلم كله مسجديا ، وأول من بنى المدارس في الإسلام نظام الملك ، وقد أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول من الكتاب ، ثم بنيت دور خاصة بعلم الحديث وأول من بناها نور الدين صاحب دمشق المتوفى سنة ٥٦٩ ، وقد بنى غيرها مدارس كثيرة لأهل المذاهب ، ثم حذا حذوه السلطان الصالح بمصر ، فهو أول من بنى دار الحديث فيها ،

بإسناده كلاماً عن العرب الفصحاء فيه غريب يحتاج إلى التفسير ، ثم يفسره ويورد من أشعار العرب وغيرها بأسانيد ، ومن الفوائد اللغوية بإسناد وغير إسناد ما يختاره . وقد كان هذا في الصدر الأول فاشياً كثيراً لتحقق معنى الرواية به ، ثم مات الحفاظ وانقطعت الأسانيد وبطلت أسباب الرواية واعتمد الناس على الدواوين والكتب المصنفة ، فانقطع إملاء اللغة واستمر إملاء الحديث لوجود الإسناد فيه وتحقق السماع .

قال السيوطي : ولما شرعت في إملاء الحديث سنة ٨٧٢ وجدته بعد انقطاعه عشرين سنة ، من سنة مات الحفاظ أبو الفضل بن حجر^(١) أردت أن أجدد إملاء اللغة وأحييه بعد دثوره ، فأملت مجلساً واحداً فلم أجد له حمة ولا من يرغب فيه فتركته . قال : وآخر من علّته أملى على طريقة

(١) ابن حجر هو إمام الحفاظ في زمنه ، انتهت إليه الرحلة والرياسة في الحديث ، فلم يكن في الدنيا بأسرها من يذكر معه في ذلك ، وتوفي سنة ٨٥٢ وأملى أكثر من ألف مجلس ؛ وكانت سنة الإملاء في الحديث قد دثرت قبله أيضاً فأحيها حافظ عصره الإمام زين الدين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ وقد ابتدأ الإملاء من سنة ٧٩٦ ، وهو أخذ الخمسة الرؤساء الذين انفردوا في العالم العربي على رأس المائة الثامنة وهم : العراقي هذا بالحديث ، والشيخ سراج الدين البلقيني بفقهِ الشافعي ، وشمس الدين الغماوي بالنحو والاطلاع على العلوم ، ومجد الدين صاحب القاموس باللغة ؛ وسراج الدين بن الملقن بكثرة التصانيف والفقهِ في الحديث .

وكان آخر من مات من هؤلاء الرؤساء ، صاحب القاموس ، فإنه توفي سنة ٨١٧ .

ولم نعلم أحداً جدد إملاء الحديث بمصر بعد السيوطي على سنة المتقدمين غير الزبيد شارح القاموس المتوفى بمصر سنة ١٢٠٥ ؛ أما إملاء اللغة فلم يبق له وجه بعد أن وضعت فيها المعاجم الواسعة ، ولذا لم يشرع فيه أحد ولا يمكن أن يسمى ما يزاول من مثل ذلك إملاء بعد انقطاع الأسانيد ، والله أعلم .

اللغويين ، أبو القاسم الزجاجي ؛ له أمال كثيرة في مجلد ضخيم ، وكانت وفاته سنة ٣٣٩ ولم أقف على أمال لأحد بعده . اهـ

هكذا قال في المزهري ؛ وهو بعيد ؛ لأن مجالس الإملاء بقيت أهلة إلى منتصف القرن الخامس ، وقد أملى كثيرون بعد الزجاجي ، وأورد السيوطي نفسه في (بغية الوعاة) في ترجمة الأديب محمد بن أبي الفرج الصقلي المعروف بالذكي (٤٢٧ - ١٥٦) وكان قيميا باللغة وفنون الأدب ، قال : إنه ورد إلى بغداد وخراسان وجال في تلك البلاد حتى وصل إلى الهند . . . وحضر مرة (مجلس إملاء) محمد بن منصور السمعاني فأملى المجلس ، فأخذ عليه الذكي أشياء ، وقال : ليس كما تقول ، بل هو كذا ؛ فقال السمعاني : اكتبوا كما قال فهو أعرف به ، فغيروا تلك الكلمة وكتبوا كما قال الذكي ؛ فبعد ساعة قال : يا سيدي أنا سهوت والصواب ما أمليت ؛ فقال : غيروه واجعلوه كما كان ، فلما فرغ من الإملاء وقام الذكي قال السمعاني : ظن المغربي أني أنازعه في الكلام حتى يبسط لسانه في كما بسطه في غيري ، فسكت حتى عرف الحق ورجع إليه !

ولكن يمكن أن يقال إن خاتمة أهل الإملاء على طريقة المتقدمين هو إمام العربية في عصره أبو السعادات بن الشجري المتوفى سنة ٥٤٢ هـ ، وله كتاب الأمال في فنون الأدب يقع في أربعة وثمانين مجلسا .

(٢) الإفتاء في اللغة : أي الإجابة عما يسأل عنه اللغوي ، وهي وظيفة أدبية لا مجال فيها للتاريخ ، وإنما ألبسوها هذا التعبير لأنها تناظر وظيفة من وظائف المحدثين والفقهاء ؛ ومن أدب المفتي في اللغة أن يقصد التحري والإبانة والإفادة والوقوف عند ما يعلم والإقرار بما لا يعلم ، وأن لا يحدث

برأيه من غير سماع ، وأن يصير في الشيء الذي لا يعرفه إلى من يعرفه غير مستنكف ، وأن لا يصرّ على غلطه إذا أخطأ في شيء ثم بان له الصواب من بعد ؛ فإن الرجوع عن الخطأ خروج إلى الصواب ، وقد وصفوا الذي يصرّ على خطئه ولا يرجع عنه بأنه (كذاب ملعون) . ومتى سُئل عن شيء من الدقائق التي مات أكثر أهلها فلا بأس أن يسكت عن الجواب إعزازاً للعلم وإظهاراً للفضيلة . قالوا : وإذا فسر غريباً وقع في القرآن أو في الحديث فليثبت كل الثابت وليتقص كل الاستقصاء ؛ فإنما هو علم لا يراد للمناقشة والشهوة ولا يبتغى به عَرْضُ الدنيا .

وليس يخفى أن تلك الآداب هي جملة الأخلاق العلمية وجماع الفضائل الأدبية ، ولا تكون إلا في العالم الذي يطلب عليه لفضيلته وكرمه ، وقد أخذ بها أفاضل محدثين وأماثل الرواة ، وبها مُحَصَّن هذا العلم العربي ونما وطرح الله في ألسنة أهله البركة ، وله سبحانه الحمد والمنة .

(٣ و ٤) الرواية ، والتعليم : والمراد بهما أن يتعلم ويعلم ، فيُخلص

النية في طلب العلم والتماسه ولا يبتغى من تعليمه المنالة والكسب ، وإنما يقصد إلى نشره وإحيائه ، فيلزم جانب الصدق ولا يفتأ يتحرى لنفسه وينصح لغيره ، وإذا كبر ونسى ولم يجد له عزماً وخاف التخليب أمسك عن الرواية ليتحقق إخلاصه^(١) : وقد نقلوا أن الرياشي رأى أبا زيد

(١) هذا إذا نسي الرواية أكثر علمه ، أما إن نسي خبراً أو بعض أخبار فلا . ومن أرقى آداب الرواية أن الحافظ ربما نسي الخبر فيذكره به أحد من رواه عنه من تلامذته أو غيرهم ، فإذا صح عنده وعرف أن هذا الخبر من روايته ، رواه ثانية ولكن لا عن شيوخه بل عن ذكره به وإن كان تلميذه ، إقراراً بالحق وقياماً بما اصطاحوا عليه مما سموه شكر العلم ، فيقول الشيخ عند رواية ذلك الخبر : حدثني =

الأنصارى وقد قارب من سنّه المائة فاختلف حفظه وإن لم يختل عقله ، فأراد أن يقرأ عليه كتابه في الشجر والكلاب فقال له أبو زيد : لا تقرأه على فإني أنسيتُه .

تلك وظائف الحفاظ ، وهي متداخلة ترجع إلى معنى واحد ، غير أن بينها فروقا في آداب الرواية ، وأدائها كلها عندهم التعليم لتعلق الحفاظ عليه ولا يتغافهم به الوسيلة إلى الرزق في الأعم الأغلب ، وذلك ما لا ينبغي أن يتواضع له شرف العلم الإلهي ، بيد أن كل ما سر إنما ينزل على حكم العرف ويُعتبر بالسنة المسأوفة ، فالتعليم اليوم إذا كان على حقه كما زاه في أوروبا وأمريكا وفي بتلك الوظائف كلها في معنى الفائدة .

طرق الأصل والتحمل

والمراد بهذه الطرق ، الاصطلاحات التي تثبت بها اللغة لمن يأخذها وتصح روايته عند الأداء ، وهي أيضا من أوضاع المحدثين ، ولهم فيها كلام مستفيض ، وعندهم لها علامات خاصة بالأسانيد والصيغ لم تجر على اللغة ولا محل لبسط الكلام عليها .

وطرق الأخذ في اللغة ست ، نذكرها توفية للفائدة ، وليتبين بها القارئ مواقع الأخبار من درجات الرواية فيما يقرؤه منشورا في كتب الأدب ، ثم ليعلم ما كان يرمى إليه العلماء بهذه الاصطلاحات التي يراها متشابهة في الدلالة وبينها عندهم اختلاف ؛ وهي :

= فلان (يعني تلميذه) عنى ، وحدثني فلان (يعني شيخه الذي روى عنه في الأصل) إلى آخر السند ، وذلك شرط عند أهل الحديث ، وقد صنفوا كتبها فيه سموها (رواية الإكابر عن الأصغر) .

(١) السماع من لفظ الشيخ أو العربي ، وللمتحمّل بهذه الطريقة عند الأداء صيغٌ تتفاوت بحسب منزلة الرواية ، فأعلاها أن يقول : أملى عليّ فلان ، ويليها : سمعت فلانا ، ويلى ذلك أن يقول : حدثني أو حدثنا فلان ثم أخبرني أو أخبرنا فلان ، ثم قال لي فلان ، ثم قال فلان (بدون الإضافة إلى نفسه) ، ومثله زعم فلان ؛ ويلى ذلك قول الراوي عن فلان ، ومثلها إن فلاناً قال :

وهذا في اللغة والخبر ، أما في الشعر فيقال : أنشدني وأنشدنا ، وقد تستعمل فيه بعض تلك الاصطلاحات أيضاً .

والسماع أصل الرواية ؛ ولكن علماء البصرة كانوا يأنفون أن يأخذوا عن علماء الكوفة أو يسمعوا من أعرابهم^(١) ، قالوا : وأول من أحدث السماع بالبصرة خلف الأحمر ، وذلك أنه جاء إلى حماد الراوية (وهو كوفي) فسمع منه وكان ضنيناً بأدبه .

(٢) القراءة على الشيخ ، ويقول عند الرواية : قرأت على فلان .

(٣) السماع على الشيخ بقراءة غيره ، ويقول عند الرواية : قرأ عليّ فلان وأنا أسمع ، أو أخبرني قراءة عليه وأنا أسمع .

(٤) الإجازة وهي في رواية الكتب والأشعار المدقّونه ، وقد أشرنا إلى أصلها في الكلام على معنى الصُّحُفِي ، وتكون الإجازة بكتاب معيّن وتكون بغير معيّن ، كقول الشيخ : أَجَزْتُكَ بِجَمِيعِ مَسْمُوعَاتِي وَمَرْوِيَّاتِي .

وعند المحدثين أنواع من الإجازة يبطلونها ولا يعملون بها ، كإجازة

(١) سنفصل هذا المعنى بعد ، فإن له موضعاً .

الراوى من يُؤلّد له أو إجازته بما لم يتحمّله بوجه صحيح فى الرواية كالسمع ونحوه .

ولما بطلت الرواية صارت النسبة إلى الشيوخ محصورة فى الإجازة ؛ فتهافت الناس عليها ، وصار الأمرء يطلبونها للباهة ، وكبار العلماء فى الأقطار المتباعدة يُقارض بها بعضهم بعضا ، وتفنن العلماء فى كتابتها وتجويد إنشائها ، وقد بقى العمل بها فى كتب الحديث والعربية إلى قريب من هذه الغاية حين قامت مقامها « الشهادات » .

ومن أراد أن يقف على صورة من أحسن ما كتب فيها فليقرأ إجازة حافظ عصره الإمام أثير الدين بن حيان الأندلسى المتوفى سنة ٧٤٥ . للصلاح الصفدى الأديب البارع ؛ وقد ساقها برمتها صاحب (نفع الطيب) فى الجزء الأول من كتابه فى ترجمة أثير الدين الموماً إليه .

(٥) المكاتبه : وذلك أن يكتب الراوية الثقة إلى غيره أياتا أو خبرا فيروى ذلك عنه .

(٦) الوجادة : وهى أن يسوق ما يرويه على أنه وجده فى كتاب ؛ وهذا هو أضعف وجوه الأخذ ؛ لأنه لا ضمان فيه لعهد المرورى ، وإنما اضطروا إليه حين كثرت الكتب .

هذه هى طرق الرواية ، وكان الرواة إلى آخر القرن الرابع يبالغون فى بيانها ، ويقرون كل خبر بطريقته ؛ انتفاء من الظنة ، وقياماً بحقوق العلم ، وحياطة لهذا الأدب الذى اصطلمحوا عليه ؛ ثم ضعف الأمر فى القرن الخامس ، ثم صار العلم كله (وجادة) وعاد أول هذا الأمر آخره .

رواية اللغة

كانت هذه اللغة سليمة من الفساد ، خالصة من الشوب ؛ والإسلام لا يزال في ريعانه واندفاع موجته ، والعرب في أمر الأدب على إرث من جاهليتهم ، يأخذون في ستمتها ، ويتجاذبون على منهاجها ، فيسُمرون بالأخبار ويتحملون بالأشعار ؛ لا يرون إلا أن ذلك علم آباءهم ، وإرث آبائهم ، حتى بدأت اللغة تلتوى بعد سلاستها ، وتمرض بعد سلامتها ، ونزلت من بعض الألسنة في موضع نِفار ومَرَمي شِراد ، فطار اللحن في جنباتها ، وخيفت عليها عاقبة الاختبال ؛ وما يتوقع في تداول النقص من هذا الوبال ، فتقدم الكفاة من أهل عصمتها ينهجون إليها السبيل ، ويقىمون عليها الدليل ؛ وكان من ذلك وضع النحو كما فصلناه في موضعه .

ومنذ وضع النحو اكتسب هذا الكلام العربي أول معنى لغوي اصطلاحى ؛ لأن اللغة ما دامت في حياطة من السليقة ، وإلى ملجأ من الفطرة ، لا يكون من وجه للنظر فيها على أنها علم يفيد الدرس ويثبت التلقى ، ولا سواء في الاعتبار العلى ما تنشأ على معرفته صحيحا ، وما تعرف صحته وخلوصه بعد أن تنشأ وتتحرى ذلك وتأخذ في أسبابه بالتلقين والتخريج .

تاريخ لفظتى : اللغة واللغوى

وقد تتبعنا الأطوار التى تعاقبت على هذا اللسان حتى أطلق عليه المعنى العلى الذى يفهمه المتأخرون عند إطلاق لفظه (اللغة) ؛ وصار يقال فيه وفى العالم به : اللغة واللغوى ؛ لنستخرج تاريخ هذه الكلمة (اللغة)

في دلالتها الاصطلاحية ، فرأينا أن بداءة هذا التاريخ كانت لعهد النبي صلى الله عليه وسلم ، حين جاءته وفود العرب فكان يخاطبهم جميعاً على اختلاف شعوبهم وقبائلهم وتباين بطونهم وأنحازهم ، وعلى ما في لغاتهم من اختلاف الأوضاع وتفاوت الدلالات في المعاني اللغوية ، على حين أن أصحابه رضوان الله عليهم ومن يفد عليه من وفود العرب الذين لا يؤجّه إليهم الخطاب — كانوا يجهلون من ذلك أشياء كثيرة ؛ حتى قال له علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وسمعه يخاطب وفد بني نهد : « يا رسول الله ، نحن بنو أب واحد ونراك تكلم وفود العرب بما لا نفهم أكثره ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوضح لهم ما يسألونه عنه مما يجهلون معناه من تلك الكلمات ، ولكنهم كانوا يرون هذا الاختلاف فطرياً في العرب فلم يلتفتوا إليه .

فلما تكلموا في تفسير القرآن وغريب الحديث ، وكانوا يلتمسون لذلك مصادقه من أشعار العرب ، وضح هذا المعنى اللغوي ؛ ولكنهم لم يصطلحوا على تسميته ، إذ كانت السلائق لا تزال متسائدة ، وأكثر ما كان هذا المعنى وضوحاً في زمن ابن عباس رضي الله عنهما ؛ فهو الذي سنّ ذلك للفسرين ، وقال إن الشعر ديوان العرب ؛ فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله (بلغة العرب) رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه . وقد سأله نافع بن الأزرق وصاحبه نجدة بن عويمر مسائل كثيرة في التفسير ، وجعلنا الشرط عليه أن يأتي لكل كلمة بمصادقها من كلام العرب — وهي أسئلة مشهورة أخرج الأئمة أفراداً منها بأسانيد مختلفة إلى ابن عباس ، وساق السيوطي جميعها (في الإتيقان) إلا بضعة

عشر سؤالا - ؛ فكان هذا الصنيع من ابن عباس داعياً إلى اعتبار اللغة اعتباراً علياً ؛ إذ نظر إلى لغات العرب من وجه واحد واعتبرها مادة واحدة في الاستشهاد ، وسمي هذه المادة (لغة العرب) .

ولما وضع أبو الأسود النحو وأطلق عليه لفظاً (العربية)^(١) - وكان الناس يختلفون إليه يتعلمونه منه وهو يفرع لهم ما كان أصله ، وشاع ذلك . وكان الغرض منه صيانة اللسان من الخطأ ، وتقويمه من الزيغ ، وردّ السليقة إلى حدود الفطرة التي خرجت عنها - ظهر ذلك المعنى اللغوي في

(١) في وضع النحو أقوال كثيرة ، والثقات مجمعون على أن أبا الأسود أخذه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ولكن العلماء جميعاً أغفلوا ذكر التاريخ الذي كان فيه ذلك الوضع ، وقد وقفنا على نص بلغت بنا الحيرة مبلغاً عنده ، وذلك ما أورده ابن قتيبة في كتاب (المعارف) في ترجمة أبي مرجم بن حبيش من التابعين (طبقة أبي الأسود) ، فإنه قال فيه : « كان أعرب الناس ، وكان عبد الله بن مسعود يسأله عن العربية ، وعاش ١٢٠ سنة ، وعبد الله بن مسعود صحابي جليل توفي سنة ٣٢ عن بضع وستين سنة .

ومقتضى هذه الرواية أن اللحن كان فاشياً لذلك العهد حتى صار الإعراب الجيد يبين أهله ، وأن العربية (النحو) كانت مقررة يومئذ ، أي قبل سنة ٣٢ للهجرة ، ولكن يبقى من الإشكال قول ابن قتيبة إن ابن حبيش كان أعرب الناس ، وذلك في زمن كان فيه علي بن أبي طالب وابن عباس وأبو الأسود وغيرهم من الصحابة وسائر العرب ، وأن ابن مسعود كان يرجع إليه دوله أبي الأسود نفسه ، وذلك غريب إن لم يكن منكرأ .

والذي عندنا أن في رواية ابن قتيبة تحريفاً ، وأن الذي كان يرجع إلى ابن حبيش هو عميد الله بن مسعود ، أحد السبعة المدنين الذين أخذ عنهم الفقه . وهو من أجلة التابعين ، كان مشهوراً بكثرة العلم وفنونه ، وتوفي سنة ١٠٢ ، وهو ولد ابن أخي عبد الله بن مسعود الصحابي ، وبذلك ينحل الإشكال ، والله أعلم .
أما تاريخ وضع النحو فلا سبيل إلى تحقيقه ألبتة .

شكل اصطلاحى ؛ ولكن لم يتميز من اللغة بالتعريف إلا العويص النافر منها الذى يعلو عن طبقة الحضريين ومن ضَعفتْ مآكثهم ، فكان هذا وأشباهه كأنه غريب عليهم خارج عما ألفه سوادهم من تصاريف القول ، بعد أن أطبق الناس على اللغة القرشية الفصحى ، ولذلك اصطَلح أهل العربية يومئذ على تسميته (بالغريب) وهو أول معانى الدلالة اللغوية .

وكان أبو الأسود قد روى الشعر وتبع كلام العرب واستقصى فى ذلك وبالغ^(١) ، ومع ذا فلم يسم علم هذا الكلام (باللغة) ، ولم يُعرف فى زمنه إلا «العربية» للنحو ، وإلا «الغريب» - لمثل ما يسميه المتأخرون بالكلام اللغوى

نقل الجاحظ فى البيان أن غلاماً كان يُقَرَّر فى كلامه ، فأتى أبا الأسود يلتمس بعض ما عنده ؛ فقال له أبو الأسود : ما فعل أبوك ؟
قال : أخذته الحمى ، فطبخته طبخا ، وفنخته فنخا ، وفضخته فضخا ، فتركته فرخا !

قال : فما فعلت امرأته التى كانت تُشَارُهُ وتُمارُهُ وتُضارُهُ ؟
قال : طلقها وتزوجت غيره فرضيت وحظيت وبظيت^(٢) !

(١) قال الجاحظ : أبو الأسود الدؤلى معدود فى طبقات من الناس ، وهو فى كلها مقدم ومأثور عنه الفضل فى جميعها : كان معدوداً فى التابعين ، والفقهاء ، والشعراء ، والمحدثين ، والأشرف ، والفرسان ، والأمراء ، والدهاة ، والنحويين ، والحاشرى الجواب ، والشيعة ، والبخلاء ، والصلح الأشرف ، والبخر الأشرف .
(٢) فى هذا الخبر رواية أخرى يسندونها إلى الأصمعى ، قال فيها الغلام لأبى الأسود عن : بظيت «إنها حرف من العربية لم يبالغك ، على أننا نوثق رواية الجاحظ لأن لفظ (العربية) أطلقه أبو الأسود على النحو وعرف به النحو فى عصره وبعد عصره أيضاً ولكن الرواة لم يكونوا يبالغون بالفروق التاريخية بين الألفاظ ، وهذا بعض مانعائيه من إهمالهم ، عفا الله عنهم وأثابهم بما أحسنوا !

فقال أبو الأسود : قد علمنا رَضِيَتْ وَحَظِيَتْ ، فإِ بَطِيَتْ ؟

قال : بَطِيَتْ حرف من (الغريب) لم يبلغك !

فقال أبو الأسود : يا بني ، كل كلمة لا يعرفها عمك فاسترها كما تستر

السنور حُرَّءَها ١٠٠٠

وأشهر من عُرِفَ بالغريب يومئذ ، يحيى بن يعمر العدواني ، وهو

آخر أصحاب أبي الأسود كما سنبينه .

ثم لما اتسعت العربية وفشا اللحن وفسد الكلام وجعل الناس
يبلغونها عَوْجًا ، وذلك في أواخر القرن الثاني ، وخرج الرواة إلى البادية
ينقلون عن العرب ويتحققون معاني العربية وأبوأبها - تهبأت أسباب
المعنى اللغوي ، وصارت اللغة لغتين : العربية ، والمولدة . بل صارت
العربية نفسها كأنها في الاعتبار العلمي لغتان ، بما قام بين البصريين
والكوفيين ، وتَحَقَّقَ كلتا الطائفتين بمذاهب متميِّزة ؛ فمن ثم وَجَدَ
الناس السبيل إلى تسمية ما يؤخذ عن العرب (باللغة) ، لأنها صارت
من (العهد الذهني) بعد اشتغال العلماء بها وبعْدَ تَمَيُّزِها عما انتهت إليه
لغتهم المولدة .

فلما وضع الخليل بن أحمد كتاب (العين) الذي رتب فيه كلام العرب

وَوَضَعَ به علم اللغة ؛ وتمت هذه الكلمة على الناس بما صنع .

بيد أن الرواة ، وهم القائمون بفنون اللغة ، لم يكن يُطلق على أحد منهم

لفظ (اللغوي) إلا بعد أن ضعفت الرواية في أواخر القرن الثالث ، وذلك

لأن أحداً منهم لم يتخصص من الرواية بعلم الألفاظ دون سائر فنونها

من الخبر والشعر والعربية ونحوها ، ولم تقف على هذا اللقب (اللغوي) في

كلام أحد من علماء القرون الثلاثة الأولى ، وقد كان يوجد في الرواة من

تُغلب عليه النوادر ، وهي أساس علم اللغة : كأبي زيد الأنصاري المتوفى سنة ٢١٦ ، وكان أحفظ الناس للغة وأوسعهم فيها رواية وأكثرهم أخذاً عن البادية ، ومع ذلك فلم يلقبوه باللغوي ، ووجد فيهم كذلك من انفرد بأولية التصنيف في بعض الأنواع اللغوية المحضة : كقطرب المتوفى سنة ٢٠٦ وهو أول من ألف المثلث من الكلام ، وكان يُرمَى بافتعال اللغة أيضاً — كما سيحيىء — ولكن لم يلقبه أحد (باللغوي) وعندنا أن هذا اللقب إنما ظهر في القرن الرابع بعد أن استفاض التصنيف في اللغة وتميزت العلوم العربية واستعجمت الدولة فصار صاحب اللغة يعرف بها كما ينسب كل ذي علم إلى علمه الغالب عليه ، وخلف ذلك اللقب لقب الراوية ؛ ومن عرفوا به في القرن الرابع : أبو الطيب اللغوي صاحب كتاب مراتب النحويين ؛ وابن دويد صاحب الجمهرة ، والأزهري صاحب التهذيب ، والجوهري صاحب الصحاح ، وغيرهم ؛ ثم فشا بعد ذلك وأكثر أصحاب الطبقات من استعماله خطأ ، حتى وصفوا به صدور الرواة ، لأنهم لا يرون فيه أكثر من المعنى العلمي ؛ أما الألفاظ بفروقها فهي ألفاظ الناس جميعاً ، فلا تاريخ لها إلا التاريخ كله ، والله أعلم .

الأخذ عن العرب

كان (علم العرب) في الجاهلية و صدر الإسلام مما يُعرف به النسابون وأهل الإخبار ؛ وقد أشرنا إلى ذلك في بعض مامر ، فلما رجعوا إلى الشعر والتسوه للشاهد والمثل ؛ كان ذلك بدء تاريخ الأخذ عن العرب للفصحاء العلمي الذي نحن في سبيل الكتابة عنه بيد أن اللسان يومئذ كان لا يزال

أقرب إلى عهده من الفطرة ، فلم يأخذوا عن العرب شيئا يسمونه اللغة ، إذ كانت هذه التسمية لم تجتمع بعد أسبابها كما عرفت ، فكان علم العرب مقصورا على النسب والخبر والشعر ، وأكثر من يقوم عليها النسابون والخطباء وبعض رواة الحديث ؛ فلما اشتهر علم العربية بعد أبي الأسود ، وكان القائمون به ولده عطاء ، وعنبسة الفيل ، وميمونا الأقرن ، ونصر ابن عاصم وعبد الرحمن بن هُرْمِز ، ويحيى بن يعمر العدواني ، وهو آخرهم وأفضحهم ، وأعرهم ، توفي سنة ١٢٩ بعد أن بَعَجَ العربية وفلَّقَ بها تفليقا - مَسَّت الحاجة في عصر تلك الطبقة إلى تتبُّع اللغات والسماع من العرب ، وخاصة بعد أن قامت المناظرات بين أهل الطبقة التي أخذت عن هؤلاء ، حين ابتدءوا يجرِّدُون القياس ويعللون النحو ويعتبرون به كلام العرب ؛ وأول من علَّل النحو فيما يقال ، ابن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧ وهو أعلم أهل البصرة وأنقلهم ، وكان هو وعيسى بن عمر الثقفى (رأس المتقربين) يطعنان على العرب ، وكان معهما أبو عمرو بن العلاء شيخ الرواة ، وهو من المشهورين في تجريد القياس ، ولكنه كان أشد تسليما للعرب ، وقد ناظره ابن أبي إسحاق فغلبه بالهمز ، إلا أن أبا عمرو طالمت مدته فكان أكثر طلبا لكلام العرب ولغاتها وغريها ، حتى تميز بذلك ، وهو قد أخذ النحو عن نصر بن عاصم صاحب أبي الأسود .

فتلك هي العلة في أخذهم عن العرب ، ولم يكونوا يأخذون عنهم قبل ذلك ، وأنت تعتبر مصداقَ هذا أنك لا تجد رجلا ممن عُنُوا بالسماع من العرب طالبا لمعرفة كلامها ولغاتها ؛ وانتهت إليهم أسانيد الرواة ، إلا في أواخر القرن الأول وأوائل الثاني ؛ ومن أشهرهم أبو عمرو الشيباني ، عاش

١٢٠ سنة ، وسمع النبي صلى الله عليه وسلم في صغره ؛ وقتادة بن دعامة
السدوسي ، توفي سنة ١١٧ ؛ والشعبي ، سنة ١٠٥ ؛ وابن أبي إسحاق ؛ وعيسى
ابن عمر ؛ وأبان بن تغلب ، سنة ١٤١ ؛ وأبو عمرو بن العلاء ؛ وسائر من
تجدهم من متقدّمي الرواة .

ثم لما تفرعت المذاهب واشتد الخلاف بين أهل الطبقة الثالثة التي
أخذت عن أولئك ، وأصاب ذلك ضعف اللغة في الحضر ورقة جوانبها ،
ورأى العلماء أن أكثر اللغة مما لا يطرد فيه القياس ، لتداخل لغات العرب
بعضها في بعض ، وأن أكبر العلم بهذه اللغة هو العلم بنوادرها وغربها —
صار لا بد من استقصاء ذلك في مناطق العرب ، واستغراقه إلى أطراف
البادي ، وتصفح تلك اللهجات فيمن لا يزال منطقتهم خالصاً ولم يلابس
فطرتهم شوباً ولا فساد ؛ فكان الراوية يأخذ عن يلقاه من أهل الطبقة
الثانية حتى يستنفد ما عنده ؛ ثم يرحل إلى البادية يستزيد ويتحقق من منطق
العرب ماشك فيه ، ويطلب ما عسى أن ينفرد بروايته ، إلى غير ذلك مما
يتصل بهذا المعنى .

وهذه الطبقة الثالثة هي أشهر طبقات الرواة في الإسلام ، وعنها أخذت
اللغة ، وفي أيامها دُوّنت ؛ ورأسها الخليل بن أحمد وإن لم يكن في اللغة كأبي
زيد والأصمعي وأبي عبيدة ؛ فإنهم فيها أئمة الأمة ، وهم الذين أخذ عنهم جُلُّ
ما في أيدي الناس من هذا العلم العربي ، بل كله على ما قيل .

الرحلة إلى البادية

كان أهل المِصْرَيْن (البصرة والكوفة) عرباً كلهم في القرن الأول ، إلا الموالي منهم ؛ على أن كثيراً من هؤلاء اشتغلوا بالعلوم وبرعوا فيها ؛ أَنَفَّةً ، وَبُقِيًّا على أنفسهم ؛ وكان أولئك العربُ من قبائل مختلفة ، وكلهم باق على فطرته ؛ ثم كان الأعراب من أهل البادية وسكان الفيافي يطردون على المِصْرَيْن والمدينتين (مكة والمدينة) ؛ فلم يكن للرواة في القرن الأول من حاجة إلى البادية ، لأنهم لم يكونوا قد بلغوا الغاية في تجريد القياس وتعليل النحو وتفريعه ، وكان ذلك الأمر لما يضطرب ، والمادة لاتزال باقية ، وفي الناس فضلٌ بعدُ ؛ ولهذا نَقَطْعُ جزماً بأن الرحلة إلى البادية في طلب اللغة لم تكن في القرن الأول ألبتة ، وإنما كان يُعْتَى الرواة بالسماح من العرب كما أومأنا إليه آنفاً ؛ فلما كانت الطبقة الثالثة من الرواة — طبقة الخليل وجماعته — وقد اختلفت أسانيد أهل المصيرين عن العرب ، واختلفت بذلك مذاهبهم ، وتمكنت منهم العصبية ، وأخذوا في الإزراء بعضهم على بعض ، وخرج بعضهم من ذلك إلى الوضع والافتعال وَصَنَعَةِ الشواهد — كما نوضحه بعد — ، ورغب أهلُ التحصيل منهم في استيعاب الشواذ والنوادر ؛ وأهلُ التحقيق في تمحيص المذاهب المختلفة ، ورأوا أن أكثر القبائل البادية قد أخذت في مخالطة البلديين والأعاجم ، ويوشك أن تختبل ألسنتهم ويلين جفاؤهم ويدخل على طباعهم الفساد ، وأن شيئاً من ذلك قد خلص إلى الأجيال الناشئة في الحضر — لما اجتمعت لهم كل هذه الأسباب ، ورأوا أن أهل الحديث يرحلون في طلب الأثر ، ويقطعون ظهور الإبل إلى المراعى البعيدة ،

وإلى كل شرق وصقع يعلمون أن فيه من مصادر الحديث أحدا — أخذوا هم أيضاً في سبيلهم ، فرحلوا إلى البادية وهي مصدر اللغة ، يطلبون جفافة الأعراب وأهل الطبائع المتوقّحة ، ويأخذون عن القبائل التي بُعدت عن أطراف الجزيرة وبقيت في سرّة البادية أو فاضت حوالها ، فأخذوا عن قيس ، وتميم ، وأسد ؛ وهؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه ، وعليهم أتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف^(١) ؛ ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ؛ ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وخاصة الذين كانوا يسكنون أطراف بلادهم المجاورة لمن حولهم من الأمم ، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ، ولا من جذام ، لمجاورتهم أهل مصر والقبط ، ولا من قضاة وغسان وإياد ، لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية ، ولا من تغلب واليمن ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان^(٢) ، ولا من بكر ؛ لمجاورتهم للقبط والفرس ولا من عبد القيس وأزد عجمان ؛ لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ولا من أهل اليمن ، لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وأهل الطائف ؛ لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ، لأنهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب صادفهم وقد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم بالحضارة ، وهم لا يأخذون عن حَضَرِيّ قط ، مع أن أولئك كانوا هم الأصل في الفصاحة العربية ، وهم الذين نزل

(١) تقدمت الإشارة إلى ذلك في الكلام على (أفصح القبائل) من الباب الأول وقد كان النحو والتصريف شيئاً واحداً في المدارس والتدوين ، ويقال إن أول من أفرد التصريف وميزه من النحو بالتصنيف والتبويب ، أبو عثمان المازني المتوفى سنة ٢٤٩ على الأكثر . (٢) كذا قالوا :

القرآن بلغتهم ، والأصل فيهم قريش ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرشي ثم بنو سعد بن بكر لأنه استرضع فيهم وأقام عندهم حتى ترعرع^(١) ثم ثقيف وخزاعة وهذيل وكنانة وأسد وضبة ، وهؤلاء كانوا قريباً من مكة ، وكانت لغة أهل مكة والمدينة قد فسدت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بكثرة من خالطهم من رقيق العجم ، وبمن تردد إليهم من تجارهم . وقد مر شرح ذلك في بابه .

وأقدم من عرفنا ممن رحلوا إلى البادية : يونس بن حبيب الضبي المتوفى سنة ١٨٣ وقد جاوز المائة فيما قيل ، وخلف الأحمر المتوفى سنة ١٨٠ ، والخليل ابن أحمد المتوفى سنة ١٧٥ ، وأبو زيد الأنصاري المتوفى سنة ٢١٥ عن ٩٣ سنة ، وهو أكثر أهل هذه الطبقة أخذاً عن البادية ، وكانت له بذلك ميزة على صاحبيه : الأصمعي ، وأبي عبيدة ، حتى قيل إن الأصمعي جاء يوماً إلى مجلسه فأكبّ على رأسه وجلس ، وقال : هذا عالمنا ومعلمنا منذ عشرين سنة ؛ ولقد أراد أبو زيد هذا مرة أن يعرف بابا من الصرف ويتبين من منطق العرب ما هو أولى بالضم وما هو أولى بالكسر من باب فَعَلَ (بفتح العين) الذي قالوا فيه إن كل ما كان ماضيه بفتح العين ولم يكن ثانيه ولا ثالثه حرفاً من حروف اللين ولا الحلق فإنه يجوز في مضارعه ضم العين وكسرها ، ولبس أحدهما أولى به من الآخر ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف ، كقولهم : نَفَرٌ يَنْفِرُ وَيَنْفُرُ ، وَشَمٌّ يَشْتَمُ

(١) أسلفنا في الكلام على تاريخ اللحن صفحة ٢٤٦ أن بني مروان كانوا يلزمون أولادهم البادية لتخالص لغتهم وتسلم عربيتهم ؛ وقاتنا أن نذكر هناك أن ذلك كان من شأن أهل مكة ولا يزال إلى اليوم ؛ فإن أشرافها يرسلون أولادهم إلى بعض القبائل فيترعرعون فيها وقد أخذوا لغتها وحفظوا أشعارها وتفرسوا وتهرؤا ؛ وهم يتبعون في ذلك سنة أسلافهم من أيام الجاهلية .

وَيَشْتَمُ ... الخ ؛ فطاف أبو زيد لذلك في عُليا قيس وتميم مدة طويلة ،
يسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم ، قال : فلم أجد لذلك قياساً ،
وإنما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخف لا على
غير ذلك .

ولما جاءت الطبقة الرابعة التي أخذت عن هؤلاء ، أخذوا عنهم التلقي
عن العرب في باديتهم ؛ إذ صار ذلك سنة وباباً من أبواب الكفاية عندهم ؛
ومن أقدمهم وأسبقهم إليه : النضر بن شميل المتوفى سنة ٢٠٤ ، فإنه أخذ
عن الخليل بن أحمد وعن بعض الأعراب الذين أخذت عنهم الطبقة الثالثة ،
وأقام بعد ذلك بالبادية أربعين سنة ؛ ثم الكسائي المتوفى سنة ١٨٩
(على الأكثر) فإنه أخذ عن الخليل ثم خرج إلى بوادي الحجاز ونجد
وتهامه ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة من الخبر في الكتابة عن العرب
سوى ما حفظ !

واستمروا يرحلون إلى البادية إلى أواخر القرن الرابع ، ثم فسدت
سلائق العرب كما فصلناه في بابها ؛ وبذلك انقطعت مادة الرواية عنهم واكتفى
الناس بآثار أسلافهم التي حوتها الكتب ؛ وإنما كان العلماء بعد ذلك يسألون
بعض الأعراب المتوسمين بشيء من جفاء البادية ممن لم تُدسّخ فيهم الفطرة
نسخاً ، وكانوا يستروحون إلى ذلك ولا يأخذون به ، وبقي هذا الأمر إلى
منتصف القرن السادس ؛ ونقلوا عن الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ بعض
كلمات مما سألم فيه ، ولكن لم ينقلوا أن أحداً اعتد هذا وأمثاله من اللغة
وأجراه مجرى الرواية ، ولا يمكن أن يكون ذلك .

فصحاء الأعراب

وقد قلنا في فرق ما بين العربي والأعرابي في موضع ذلك من صدر هذا الكتاب ؛ ورأينا العلماء وأهل اللغة في الإسلام يضربون المثل بفصاحة الأعراب وخلص لغتهم وما لهم من بارع اللفظ وسريّ المخرج والعارضة الشديدة واللسان السليط ، ثم ما يحمل عليها من طبع جافٍ متوقّح غير بكىء ولا مزور ، وفطرة سليمة لا تُتّازع إلى غير الصواب ولا يصرفها عنه صارف من سوء العادة أو الضعفة الحضرية ، إلى ما يكون من هذا الضرب .

والبغناء في الصدر الأول إنما كانوا يتكلفون أن يحكوا الأعراب في مقامات الكلام ، يبتغون من وراء ذلك بعض ما يرثه التقليد والحكاية من تلك الصفات ؛ وكان أفصح الناس إنما يرى منزلته منهم أن يجرى على ما سبق إليه من أعرافهم ؛ فهو منهم بطبيعته دون موضع الغاية وعلى حدّ المقاربة في منزلة بين المنزلتين . ولا نفيض هنا في هذا المعنى وأدلته ، فقد أسلفنا منه أشياء وسنأتي على بقيته في باب الخطابة ، وإنما نكتفي بهذا الإيماء لأنه سبيل ما نحن فيه .

كان الأعراب يطردون من البادية على الحضر ، فيتلقاهم الرواة بما اختلفوا فيه ، يعترضون حجته في منطقتهم ، ويتلقفون أدلته من أفواههم ، ويتحملون عنهم بالنوادر وما إليها ؛ ومنهم طائفة كانوا ينزلون الأمصار العربية وقيمون بها ، فيأنسوا إلى الرواة ويسكنون إلى مسلتهم ، ثم ينتهي الأمر بهم إلى أن يصيروا أساتذة القوم في الفتيا ومرّجهم في الخلاف ، لا يتبرمون بذلك بل يتصدرون له ؛ لأنهم يخشون على أسنتهم من طول

المكث في الحضرة ، فلا ينفكون يذاكرون الرواة ؛ إذ لا يجدون غيرهم من سائر الناس ، وهم الذين يسمونهم فصحاء الأعراب .

ويبتدئ تاريخهم منذ مسّت الحاجة إليهم في الطبقة الثانية من الرواة عند تفريع النحو وقياسه كما أشرنا إليه ، ولذا لم نر لأحد من هؤلاء الأعراب اسما مذكورا قبل أبي خيرة وأبي الدقيش ورؤبة ابن العجاج الراجز وأبي المهدي وأبي المنتجع وأضرابهم من أخذت عنهم تلك الطبقة .

ولما كثر تردد الأعراب على الرواة ومذاكرتهم إياهم ، أقبل بعضهم على الطلب والرواية عن العلماء والتلمذة لهم ؛ ولم نقف على أحد فعل ذلك قبل أبي مسّعل الأعرابي الذي قدم من البادية وأخذ النحو عن الكسائي المتوفى سنة ١٨٩ ، وروى شعرا كثيرا في الشواهد عن علي بن المبارك ، ثم صنف في النوادر والغريب ؛ أما قبل ذلك فكان فصحاء الأعراب إنما يلبسون بالرواة إماما ، كالذين كانوا يقصدون منهم حلقة يونس بن حبيب بالبصرة ، وكان بعضهم يقف على حلقة أبي زيد الأنصاري يسأله عن أشياء من العربية نظرا لا حاجة .

ومتى طالت مكث الأعرابي في الحضرة ضعفت طبيعته ورق لسانه ؛ فإذا آنس منه الرواة ذلك وضعوا له الأقيسة الفاسدة يمتحنونه بها كما مر في موضعه ، وإذا وجدوه قد صار يفهم الكلام على لحن أهل الحضرة — فضلا عن أن يحكيه مثلهم — نبذوه ؛ لأن الأصل أن لا يفهم هذا اللحن إلا من زاوله ودار على سماعه حتى ألفه ؛ وقال الجاحظ (توفى سنة ٢٥٥) « إنهم لا يفهمون قولهم : ذهبت إلى أبو زيد ، ورأيت أبي عمرو . . . » ثم قال : « ومتى وجد النحويون أعرابيا يفهم هذا وأشباهه ، يرجوه ولم

يسمعوها منه ؛ لأن ذلك يدل على طول إقامته في الدار التي تُفسد اللغة وتَنقُض البيان ؛ لأن تلك اللغة إنما انقادت واستوت وأطردت وتكاملت ، بالحِصَال التي اجتمعت لها في تلك الجزيرة وفي تلك الجزيرة ، ولقد أُخطِئَ من جميع الأمم ؛ ولقد كان بين يزيد بن كثرة يوم قدم علينا البصرة وبينه يوم مات بَوْنٌ بعيد ؛ على أنه قد كان وضع منزله في آخر موضع الفصاحة وأول موضع العُجْمَة (تأمل) وكان لا ينفك من رُوَاةٍ ومذاكِرِينَ ، .
وقد سُقْنَا مُثْلًا من أسئلة الأعراب في بعض الفصول التي تقدمت ، ونسوق هنا بعضها توفية لفائدة هذا الفصل .

روى المبرد في الكامل ، أن الأصمعي شك في لفظ اسْتَخَذَى (خضع) وأحب أن يستثبت : أم هي مهموزة أم غير مهموزة ، قال : فقلت لأعرابي : أتقول استخذيت أم استخذأت ؟ قال : لا أقولهما ! فقلت ولم ؟ قال : لأن العرب لا تستخذى (لا تخضع) !

وقال الأصمعي لأعرابي : أتهمز الفارة ؟ قال : تهمزها الهرّة ^(١) .

وقال الجاحظ : سمعت ابن بشير وقال له المفضل العنبري إنني عثرت البارحة بكتاب وقد التقطته وهو عندي ، وقد ذكروا أن فيه شعرا ؛ فإن أردته وهبته لك . قال ابن بشير ، أريده إن كان مُقَيِّداً (مشكولاً) ، قال : والله ما أدري أكان مقيداً أو مغلولاً . . . قال الجاحظ : ولو عَرَفَ التقييد لم يُلتَفَتْ إلى روايته .

ومهما جهدت بالأعرابي أن ينطق بغير لحن قومه وإن كان أفصح منه ،

(١) تروى عنهم من ذلك نوادر كثيرة لفائدة منها إلا الفكاهة . فلم نفسح لها في هذا الفصل .

فإنه لا يستطيع إلا من ضعف ، لأن تقليده في الصواب كتقليده في الخطإ واللغة إنما تؤخذ عن السليقة وهي سنة واحدة .

قال الأصمعي : جاء عيسى بن عمر الثقفي ونحن عند أبي عمرو بن العلاء فقال : يا أبا عمرو ، ما شيء بلغني عنك تجيزه ؟ قال : وما هو ؟ قال : بلغني أنك تجيز : ليس الطيب إلا المسك (بالرفع) ، قال أبو عمرو : نمت وأدج الناس ! ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ، ولا في الأرض تسمى إلا وهو يرفع ، ثم قال : قم يا يحيى ، يعنى اليزيدي ، وأنت يا خلف ، يعنى خلف الأحمر ، فاذهبا إلى أبي المهدي (أعرابي الحجاز) فلقناه الرفع فإنه لا يرفع ، واذهبا إلى أبي المنتجع (أعرابي تميم) فلقناه النصب فإنه لا ينصب .

قال : فذهبا فأتيا أبا المهدي فإذا هو يصلي ، فلما قضى صلاته التفت إلينا وقال : ما خطبكما ؟ قلنا : جئنا نسألك عن شيء من كلام العرب ، قال : هاتيا ، قلنا : كيف تقول ليس الطيب إلا المسك (بالرفع) ؟ فقال : « تأمراني بالكذب على كبر سني » ! فقال له خلف : ليس الشراب إلا العسل ، قال اليزيدي : فلما رأيت ذلك منه قلت له : ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها ، فقال : هذا كلام لا دخل فيه ، ثم أعادها بالنصب ، فرفعا ثانية ، فقال : ليس هذا لحن ولا لحن قومي . قال : فكتبنا ما سمعنا منه ، ثم أتينا أبا المنتجع فلقناه النصب وجهدنا به ، فلم ينصب وأبي إلا الرفع .

وإذا قال الأعرابي شعراً وأخطأ فيه على مصطلح أهل العروض ، وإن كان قد ذهب في نفسه مذهباً ، فهيات أن يفهم الصواب أو يذكر الوجه الذي ذهب إليه إلا بالتلطف في سؤاله والحيلة على إلهامه .

قال ابن جنى فى الخصائص : أنشدنا أبو عبد الله الشجرى لنفسه شعراً
مرفوعاً يقول فيه يصف البعير :

فقامت إليه خدلة الساقِ أغلقت به منه مسموماً دويئةً حاجبه
فقلت : يا أبا عبد الله ، أتقول : دويئة حاجبه ، مع قولك : مناسبه ،
وأشانبه ؟ فلم يفهم ما أردت ، فقال : كيف أصنع ، أليس ههنا تضع
الجرير على القرمة على الجرفة^(١) ؟ وأوماً إلى أنفه ، فقلت : صدقت ، غير
أنك قلت أشانبه ، وغالبه . فلم يفهم وأعاد اعتذاره الأول ، فلما طال هذا
قلت له : أيجسن أن يقول الشاعر :

أذنتنا بينها أسماء ربّ ثاو يملّ منه الثواء
ومطلت الصوت (أى مَدّ الهمزة) ، ثم يقول مع ذلك :

* ملك المنذر بن ماء السماء *

فأحس حينئذ وقال : أهذا ... ؟ أين هذا من ذاك ؟ إن هذا طويل
وذاك قصير . فاستروح إلى قصر الحركة فى (حاجبه) وأنها أقل من الحرف
فى (أسماء ، والسّماء) .

(١) الجرير : الحبل ؛ والقرمة : موضع الجلدة التى تقطع من فوق خطم البعير
لتقع على موضع الخطام وليذلل ؛ والجرفة : أثر الجلدة التى تقطع من جسد البعير دون
أذنه من غير أن تبين ، وقد ظن الشجرى أن ابن جنى ينتقد معنى البيت ويخطئه فيه .

المحاكمة إلى الأعراب

وكان العلماء إذا اختلف ما بينهم في المناظرة وادعى كل منهم الفلج والظهور بالحجة والدليل ، رجعوا في الحكم إلى منطق الأعراب بمن يصيبونهم من الفصحاء على أبواب الأمرأه أو في المساجد أو في طرق السابلة .

ولم تكن المحاكمة إليهم مقصورة على القياس وما يحتاج إلى المنطق الصحيح في التعيين صحته فحسب ولكنها كانت تكون أيضا في معاني الألفاظ وما يدخله التصحيف ، وخاصة أسماء الأمكنة والبقاع وما يجري مجراها من هذه الجوامد التي يعرفها الرواة عن سماع ويعرفها الأعراب عن يقين وعيان .

قال أحمد بن يحيى : لقيني أبو محم على باب أحمد بن سعيد بن مسلم ومعه أعرابي ، فقال : جئتكم بهذا الأعرابي لتعرفوا منه كذب الأصمعي ؛ أليس كان يقول في قوله :

* زَوْرَاءُ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلِمِ *

إن الديلم الأعداء ؟ فاسألوا هذا الأعرابي ؛ فسألناه فقال : هي حياض بالغور قد أوردتها إيلي غير مرة . والأمثلة من هذا كثيرة .

وأشهر ما عرف من محاماتهم إلى الأعراب ، المسئلة الزنبورية التي اختلف فيها سيبويه البصرى والكسائى الكوفى^(١) بحضرة الرشيد ، وقيل

(١) أوردنا في فصل «فساد اللغة في البادية» ، صفحة ٢٥٢ أن الكسائى أخذ عن أعراب الحلبيات لما قدموا إلى بغداد ، وكانوا غير فصحاء ، غلط في علمه . وقد نقلوا عن الأصمعي أن هؤلاء الأعراب كانوا ينزلون بقطربل (قرية من متنزهاة بغداد اشتهرت بالخر وأسباب الهوى) ، وأن الكسائى لما ناظر سيبويه =

إنها كانت بين سيديويه والفراء بحضرة الرشيد ، أو بحضرة يحيى بن خالد البرمكى ؛ وذلك أن سيديويه قدم إلى بغداد ، وكان الكسائى يعلم الأمين ، وهو يومئذ رأس الكوفيين ؛ فوفد سيديويه على يحيى بن خالد وابنيه جعفر والفضل ، وعرض عليهم ما يذهب إليه من مناظرة الكسائى ؛ فسعوا له فى ذلك وأوصلوه إلى الرشيد ، فكان فيما سأله الكسائى : كيف تقول : ظننت أن العقرب أشدُّ لسعةً من الزنبور ، فإذا هو هى ، أو : إياها . . . ؟ فقال سيديويه : فإذا هو هى ؛ وأجاز الكسائى القولين : بالرفع والنصب (لأن نصب الخبر المعرفة بعد « إذا » لا يجيزه إلا الكوفيون ، ولم يأت عن العرب فى سماع صحيح) .

ثم قال الكسائى : كيف تقول يا بصرى : خرجت فإذا زيد قائم ، أو : قائما ؟

فقال سيديويه : أقول : قائمٌ ، ولا يجوز النصب .

فقال الكسائى : أقول : قائم ؛ وقائما .

فقال يحيى (أو الرشيد) قد اختلفتما وأتما رئيسا بديكيا ، فمن يحكم بينكما ؟

فقال له الكسائى : هذه العرب يبابك ، قد سمع منهم أهل البلدين ؛

فيحضرون ويسألون .

== استشهد بلغتهم عليه . . . فقال أبو محمد اليزيدى :

كنا نقيس النحو فيما مضى على لسان العرب الأول

فجاء أقوام يقيسونه على لنى أشياخ قطربل

إن الكسائى وأصحابه يرقون فى النحو إلى أسفل !

ونقل السيوطى هذا الخبر فى (بغية الوعاة) لكنه قال : إن الكسائى أخذ اللغة

عن أعراب الحطمة . . . وجاءت هذه اللفظة فى كتاب التصحيف للعسكرى : أعراب

الحلبات ، والصواب ما ذكرناه .

فجاءوا بالأعراب الذين كانوا بالبواب يومئذ ، وهم أبو فقعس ، وأبو دثار ، وأبو الجراح ، وأبو ثروان ؛ فوافقوا الكسائي ، ويقال إنهم أُرشوا على ذلك ، أو أنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد فنظروا إلى المنزلة ، ويقال إنهم لم يزيدوا على أن قالوا في الموافقة : القول قول الكسائي ، ولم ينطقوا بالنصب ، وأن سيويوه قال ليحيى : مُرهم أن ينطقوا بذلك فإن أسنتهم لا تطوع به ^(١) .

وكان الأمراء الذين يتولون الأمصار البعيدة عن البلدين يستقدمون إلى جهاتهم أعراباً من الفصحاء ، لتأديب أولادهم ، وليأخذ عنهم علماء تلك الأمصار ، ثم ليرجعوا إليهم في بعض ما يختلفون فيه . ومن أشهر أولئك الأمراء ، عبد الله بن طاهر ، فإنه لما ولي خراسان استقدم إليها جماعة ، ذكروا من أسمائهم : أبا العميثل الأعرابي المتوفى سنة ٢٤٠ ، وعوسجة . ولما ورد أبو سعيد اللغوى الضرير من بغداد على ابنه طاهر ابن عبد الله ، تأدب بهؤلاء الأعراب وأخذ عنهم .

ومنذ القرن الخامس فسدت سلائق الأعراب في الحضر والبادية ، ولم يعد العلماء يركنون إليهم في شيء إلا الاستئناس ببعض ما يسمعونه ، وعزَّ الظفر بالفصيح منهم الذي يرجع إلى تجرِّه ويتساند إلى سليقته ، حتى

(١) سئل الأعلام الشنتمري نحوى أهل الأندلس عن هذه المسئلة في سنة ٤٧٦ ، فأجاب بجواب مسهب أورده صاحب نفع الطيب في الجزء الثاني من كتابه ، وعقد له هناك فصلاً برأسه .

وأورد صاحب الأغاني في ترجمة أبي محمد الزبيدي (في الجزء الثامن عشر) مناظرة كانت بين الزبيدي والكسائي بحضرة المهدي ، ظفر فيها الزبيدي بشهادة أعرابي أيضاً ولذلك أمثلة أخرى أضربنا عن ذكرها اكتفاء بما مر .

صار لقب الأعرابي مما يحرص عليه بعض الفصحاء من أهل العلم ،
يدعونه تمييزاً به وإحياءاً للسنة العربية ، كأبي محمد الأعرابي النسابة اللغوي
المعروف بالأسود (وهو الذي كان يسند إلى أبي النداء كما مر) ، فإنه
تلقب بالأعرابي ، وكان يتعاطى تسويد لونه بالقطران ويقعد في الشمس
ليتحقق تلقيبه بذلك !

وهذا الرجل هو آخر تاريخ الأعراب الفصحاء ، لا يعرف معه
أعرابي ، ولا يُعرف بعده من ادعى الأعرابية اللغوية (١) .

بعض فصحاء الأعراب

وقد عقد ابن مريم في كتابه (الفهرست) فصلاً لأسماء أولئك الفصحاء
الذين أخذ عنهم الرواة ودارت أسماؤهم في كتب القوم وفي خطوط العلماء
ولا يذهب عنك أن جميع الأعراب إنما كانوا في الفراق ، وكان قليل منهم في
الحجاز ، لان الرواية كانت قائمة بأهل هذين الصقعين ، وهم لا يقيمون لعلماء
الشام وزنا ، ولا يُوثقون روايتهم إن لم تكن من ناحيتهم ، ولهذا قل أن
تجد لعلماء ذلك الشرق أعراباً معروفين يختصون بالأخذ عنهم . بيد أن
الجاحظ في بعض رسائله قد ذكر اسم عكيم بن عكيم الحبشي ، وقال فيه :
« كان أفصح من العجاج ، وكان علماء أهل الشام يأخذون عنه كما أخذ علماء
أهل العراق عن المنتجع بن نهان ، وكان المنتجع سدياً وقع إلى البادية وهو
صبي فخرج أفصح من رؤبة » اه ، ولم نقف على اسم أعرابي انفرد أهل

(١) أما قبل ذلك فلم نقف على من ادعى الأعرابية وبالغ في انتحالها غير أبي خالد
النيرى (وهو معاصر لأبي عبيدة والأصمعي) ، وكان يتبادى ويتقعر ! قال العسكري
وأبو خالد : هذا هو الذي خرج إلى البادية فأقام أياماً يسيرة ثم رجع إلى البصرة
فأنكر الميازيب فقال : ما هذه الخراطيم التي لانرفها في بلادنا ... !

الشام بالأخذ عنه وحاكوا به أهل العراق ، غير عكيم هذا . والمنتجع ابن نهبان كان في القرن الثاني .

وهذه أسماء المشهورين من أولئك الفصحاء ، عن ابن النديم وغيره :
الختعمي ، وكان راوية أهل الكوفة ؛ وأبو خيرة العدوي ؛ وأبو الدقيش ،
وكان من أفصح العرب ؛ وأبو مهدية الأعرابي ؛ وأبو المنتجع ؛ وأبو البيداء
الرياحي ، وراويته أبو عدنان ، وكان أبو البيداء حين نزل البصرة يعلم
الصبيان بأجرة ؛ وأبو طفيلة ؛ وأبو حياة بن لقيط ؛ والفقعي محمد بن
عبد الملك راوية بني أسد وصاحب مفاخرها وأخبارها ، أدرك المنصور ،
وعنه أخذ العلماء مآثر بني أسد ؛ وعبد الله بن عمرو أبي صبح ، معاصر
للفقعي ؛ وأبو مالك عمرو بن كركرة الأعرابي اللغوي صاحب النوادر ،
وكان يعلم في البادية ويورق في الحضر " ؛ وأبو الجاموس ثور بن يزيد ،
وكان من أفصح الناس لساناً ، وهو الذي أخذ عنه ابن المقفع الفصاحة
وجرى في طريقته من البيان ؛ وأبو سوار الغنوي ؛ وأبو زياد الكلابي ،
قدم بغداد أيام المهدي فأقام بها أربعين سنة ؛ وأبو عرار العجلي ؛
وأبو ثوبة الأسدي ؛ وأبو ضمضم الكلابي ؛ وعمرو بن عامر البهلي ، وقد
أخذ عنه الأصمعي ؛ وأبو شبيل العقيلي ، وقد على الرشيد واتصل بالبرامكة ؛

(١) الغرض من التعليم في البادية ، إقراء الأعراب بما يقيم لهم صلاتهم ويعرفهم
الضرورة من أمر دينهم : احتساباً لا لاجر ، ومن أقدم من وقفنا على أسمائهم من
معلمي البادية : الحصين بن عبدة بن نعيم العدوي ، كان في منتصف القرن الأول ،
وكان يعلم أعراب بني عدى ، وصناعة الوراقة أو التوريق هي معاناة الانتساخ
والتصحيح والضبط ، وكان الوراقون من العلماء والأدباء ، ولذا كانت الكتب القديمة
آية في الصحة والضبط ، كما قال ذلك ابن خلدون .

وأبو ثروان العُكلى ، وكان يعلم في البادية ؛ وأبو قعس ؛ وأبو دثار ؛
وأبو الجراح ؛ وهؤلاء الأربعة هم الذين حكموا بين سيويه والكسائي كما
مر - وأبو العُمَيْل ؛ وعوسجة ؛ وأبو مُسهر الأعرابي ؛ وأبو المضرحى ؛
والخرمازي ؛ وأبو الهيثم ؛ وأبو المحبّب الربعى ؛ وأبو صاعد الكلّابي ؛
وأبو أدهم الكلّابي ؛ وأبو الصقر الكلّابي ؛ وأبو الصعق العدوى ؛ والمفضل
العنبري ؛ ويزيد بن كثوة ؛ وناهض بن ثومة الكلّابي ، وكان شاعراً بدوياً
جافياً كأنه من الوحش ، وكان يقدم البصرة في منتصف القرن الثالث
فيكتبون شعره ويأخذون عنه ؛ وأبو السمح الطائي ، وهو ممن أحضر في
أيام المعتز ليؤخذ عنه .

ومن أشهر الأعرابيات اللواتي أخذ الرواة عنهن وهن قليلات : غنية
أم الهيثم الكلّابية ، وكانت راوية أهل الكوفة ؛ وقرينة أم البهلول ؛ وغنية
أم الحُمّارس .

وفيا قدمناه بلاغ ، وبعضُ مادون الاستقصاء في هذا الباب كفاية
الباب كله .

الوضع والصنعة

في الرواية

المراد بالموضوع والمصنوع : ما كان كذباً مُصنَعاً أو صِدْقاً مَشُوباً ببعض التلبيس ، والصدق والكذب من أخلاق الناس ، تبعث على كليهما البواعث ، وهذا في رأى أهله متى صادف موضعه وتعلق بأسبابه ، كذلك في رأى أهله متى أصاب حقه وقرّ في نصابه ؛ وإن كان الصادق يرى أنه قد استبرأ لدينه وأمانته ، والكاذب يرى أنه قد حمل على ذمته ما لا حيلة له في التفصيص منه وأنه قد تابع هواه وأضله الله على علم . وإنما يدور هذا الأمر بين العلماء وأهل الرواية على الاستهتار بالغريب ، والولوع كلّ الولوع بالطرف والنوادر ؛ وعليهما يكون إقبال العامة ، وبهما تكون كثرة الأتباع ؛ وما زال هوى الناس في كل جيل معقوداً بأطراف الطرائف ، وإن فسد بها العلم واتهمت الكتب الصحيحة ، ومَن كان ذلك شأنه لا يقف على فرق ما بين التصحيح والتصحييف ، والتوكيد والتوليد ؛ فهو يُداخل الغث في السمين ، والممكن في الممتنع ، ويتعلق بأدنى سبب إلى ما يشبّهه حقاً ثم يدفع عنه كل الدفع ، كما يدفع أهلُ الحق عن الحق ، ومن ثم لا تهبأ له الدلالة التي تقوم بأمره ، ولا الشهادة التي تقطع فيه ، إلا بعد أن يضرب حق ذلك بباطله ، ويؤمّوه بصفات حاله أمر عاظه ؛ وبين ذلك إلى أن يبلغ مبلغه ما يكون قد تورّك عليه وتكلف له وذهب فيه مذاهب البواطيل كلها ؛ ومن شؤم الكذب أنه لا يستغنى منه شيء بنفسه إلا افتضح ؛ ولذا تحتاج الكذبة الواحدة في إثباتها إلى كذب كثير ا

وضرب آخر من الرواة يرجع أمرهم في الوضع إلى التلبيس على الناس ؛
تعنتا وتكلفا للأثرة ، أو مكابرة في إقامة الحجة وإنهاض الدليل ؛ فهؤلاء
يتقذرون من الكذب استغناءً بأنفسهم وصونا لأقدارهم ، ولكنهم يكتدون
أنفسهم للمنافسة ، ويستكرونها على الظهور والغلبة ، وتلك سورة تذهب
بالتحفظ ، وتصد عن التوقي ، وهيات أن يكون الأمر فيها مقدارا عدلا
مع تلك الرغبة الجارة . ومن هذا بكى الكسائي وهو ما هو في علماء هذه
الامة ، حتى قال فيه الشافعي : من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على
الكسائي . قال الفراء : دخلت عليه يوما وكان يبكي ، فقلت له : ما يبكيك ؟
قال : هذا الملك يحيى بن خالد يوجه إلي ليحضرني فيسألني عن الشيء ، فإن
أبطأت في الجواب لحقني منه عتب ، وإن بادرت لم آمن من الزلل ! قال
الفراء : فقلت له : يا أبا الحسن ، من يعترض عليك ؟ قل ما شئت فأنت
الكسائي . . ؟ فأخذ لسانه وقال : قطعه الله إذن إذا قلت ما لا أعلم !

وبالجملة فإن آفة الرواية رقة الأمانة ؛ وللعلم طغيان لا يقوم له شيء
إذا كان سبب ذلك في طبع النفس ومذهبها ؛ ولذا جعلوا أهل العربية كأهل
الحديث ، فعدوا منهم أهل الأهواء وأهل السنة ؛ وسيمر بك تفصيل
لهذا المعنى .

وقد تناول الوضع مآثور اللغة والشعر والخبر ، ونحن قائلون في ثلاثتها ،
ونجعل لكل فصل من القول بحسبه .

افتعال اللغة

قال الخليل بن أحمد: إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب، إرادة اللبس والتعنت.

وليس يخفى أنه لا سبيل إلى الوضع فيما يرجع من اللغة إلى الأقيسة المطردة، وإن وضع من ذلك شيء لم يجوز على العلماء، وإنما الشأن في الغريب وما ينفرد به الراوية مما لا دليل على مثله إلا دعوى حامله، فإن قوماً يفتعلون من ذلك أشياء: كعَيْدَشُون اسم دَوِيَّة، وصِيدَخُون للصلاة والبدُّ للصنم الذي لا يعبد، والبتش، وضهيد، وغنشح، وأمثالها^(١) يضعونها رغبة في الذكر بها، وأن يكون عندهم من العلم ما ليس عند غيرهم، والانفراد في اصطلاح الناس منبهة.

ومن هذه الأشياء ما يُقره الرواة إذا لم يجدوه مخالفاً لأبنية العرب ولم يعملوا على حامله سويماً ولا كان ممن يتدينون بالكذب، كبعض فرق الروافض فإن منهم من يضع الشعر ويضمُّه شيئاً من الغريب، ليقيم به حجة واهية، أو رأياً متداعياً، كما ستعرفه.

وقد أفرد ابن جنى باباً في الخصائص لكلمات من الغريب لا يُعلم أحد أتى بها إلا ابن أحرر الباهلي، وثقات الرواة كانوا يتثبتون في مثل هذا

(١) وعلى هذا القياس جرى القصاصون وبعض المتصوفة فيما وضعوه من الغريب الإسلامي (وهو غير الغريب المولد الذي مر الكلام عليه في آباء الأول) كأسماء الملائكة والشياطين والسموات والأرضين ونحوها، مما لا يعرف في كتاب ولا سنة صحيحة، ومن بعض أسماء السموات: أزقلون، وقيدوم، وديعا، ودقنا، وكقولهم. إن أول من آمن من الجن، هامة بن الهام بن لاقيس بن إبليس؛ وأمثال لذلك كثيرة.

فينفرد الواحد بالكلمات القليلة ولكن مع شواهدا من كلام العرب ،
وهم لا يروونه مع ذلك على أنه من قول العرب الذي اجتمعت عليه ، فإن
هذا الضرب من الكلام المجمع عليه لا يكون إلا في المألوف ، وفي التي
يُسمع من الفصحاء خاصة ، وعلى ذلك قول أبي زيد : « لست أقول :
قالت العرب ، إلا إذا سمعته من هؤلاء : بكر بن هوازن ، وبني كلاب ،
وبني هلال ، أو من عالية السافلة أو سافلة العالية ^(١) ، وإلا لم أقل : قالت
العرب ! »

ولا يجيء بالغريب على أنه بسبيل من الكلام المجمع عليه إلا من أراد
أن يستبد بشروط الرواية فيلبس على الناس أمرهم ، وهو يرمى بذلك إلى
التزيّد في علمه والتكثّر بالباطل والتنبّل عند الناس ، وتراه إذا أورد الكلمة
المفتعلة جعلها من سماعه وزينها بوجوه من الرواية ، آمناً أن تردّ عليه أو
يدعى فيها مدع ؛ لأن البيّنة عليها منه ، والحكم فيها إليه ، إذ كان له سلف
صدق من الرواة الذين انفردوا بالغرائب والنوادر ، وقيل ذلك منهم وألحق
بمادة اللغة ، ولهذا وأشباهه من العلل كانوا يرجعون إلى الأعراب كما علمت

ولم يُعرف أحد من الرواة كان يضع اللغة في القرن الأول ، ولا في
القرن الثاني ، إلا ما يكون من الكلمات التي يكذب فيها الأعراب ^(٢) ، أو
توضع إرادة اللبس والتعنيّت ، وإلا ما يكون من خطأ بعضهم ومكابرته في

(١) يعني عجز هوازن ؛ وأهل العالية : أهل المدينة ، ولغتهم ليست بتلك عند
أبي زيد .

(٢) مما يروونه : أن رؤبة قال ليونس بن حبيب المتوفى سنة ١٨٣ وكان يسأله
عن بعض الغريب : « حتام تسألن عن هذه الخزعبلات وأزخرها لك ؟ أما ترى
الشيب قد بلغ في لحيتك ؟ »

الاحتجاج له ، كما سيأتي مع نظائره في الكلام على وضع الشعر .
وأول من رُمي بافتعال اللغة وأنه يتعمد الصنعة فيها ، محمد بن المستنير
المعروف بقطرب ، المتوفى سنة ٢٠٦ . وكان يرى رأى المعتزلة النظمية ، فأخذ
عن النظم مذهبَه : ولذا طرحوا لغته ولم يوثقوه في الرواية ؛ قال يعقوب بن
السكيت : كتبت عنه قَمَطراً (أى ملء صندوق) ، ثم تبين أن يكذب في
اللغة فلم أذكر عنه شيئاً .

واتهما بالصنعة وتوليد الألفاظ ، ابن دريد صاحب الجهرة المتوفى سنة
٣٢١ ، لأنه كان مدمناً للخمر لا يكاد يفتر عن ذلك ؛ قال الأزهرى اللغوى
وقد سألت عنه إبراهيم بن عرفة (يعنى نفظويه) فلم يعبا به ولم يوثقه
في روايته (١) .

وكذلك اتهموا أبا عمرو الزاهد المعروف بغلام ثعلب ، المتوفى سنة ٣٤٥
وكان واسع الحفظ جداً ، حتى قيل إنه أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة في اللغة
وتلك لعمر الله مظنة وكان بعض أهل الأدب يطعنون عليه ويضربون به
الأمثال لوضعه وتلميسه ؛ فيقولون : لو طار طائر في الجو قال : حدثنا ثعلب
عن ابن الأعرابي ، ويذكر في معنى ذلك شيئاً ولكن أبا بكر بن الخطيب
(١) دفع بعض العلماء ذلك عن ابن دريد بما كان بينه وبين نفظويه من
المنافرة حتى قال ابن دريد يهجو من أبيات :

أحرقه الله بنصف اسمه وصير الباقي صراخا عليه

يريد (النفط) ولفظ (وبه) وكان الصياح على الموقى بهذين اللفظين (واى وى)
وأول من صاح بذلك في الإسلام ، أم عبد المجيد الثقفى صاحب ابن مناذر الشاعر
أيام الرشيد العباسى حين مات عبد المجيد ، وكان من أجمل الفتيان جمالا . وذلك في
خبر ليس هذا موضعه .

والمحدثون يرون أن كلام الاقران بعضهم في بعض لا يقدح في العدالة ، وقد
جاراهم أهل الأدب حتى قالوا : « إن المعاصرة حجاب » .

جعل مرّد التهمة إلى سعة حفظه ، ثم أثبت هذا الحفظ فنفي التهمة وقال :
رأيت جميع شيوخنا يوثقونه ويصدقونه ، وكان يُسأل عن الشيء الذي
يقدر السائل أنه وضعه فيجيب عنه ، ثم يسأل عنه بعد سنة فيجيب بذلك الجواب
ويُروى أن جماعة من أهل بغداد اجتازوا على قنطرة الصراة وتذاكروا
كذبه ، فقال بعضهم : أنا أصحّفُ له القنطرةُ وأسأله عنها فإنه يجيب بشيء
آخر ؛ فلما صرنا بين يديه قال له : أيها الشيخ ، ما القنطرة عند العرب ؟
فذكر شيئاً قد أنسيته ، فتصاحكنا وأتممنا المجلس ؛ فلما كان بعد شهر
ذكرنا الحديث فوضعنا رجلاً غير ذلك فسأله فقال : ما القنطرة ؟ قال :
أليس قد سألت عن هذه المسألة منذ كذا وكذا فقلتُ هي كذا ؟ فما درينا
من أي الأضمين نعجب من ذكائه : إن كان علماً فهو اتساعُ طريف ، وإن
كان كذباً في الحال فحفظه فلما سئل عنه ذكر الوقت والمسألة فأجاب بذلك
الجواب - فهو أطرف .

وكان معز الدولة قد قلد شرطة بغداد غلاماً تركياً مملوكاً يعرف بخواجا ،
فبلغ أبا عمرو هذا وكان يملئ كتاب (الياقوتة) ، فلما جازه قال : اكتبوا (ياقوتة
خواجا) الخواج في أصل اللغة الجوع ؛ ثم فرع على هذا باباً باباً وأملاه ؛
فاستعظم الناس كذبه وتبعوه . وله مثل ذلك أشياء أضربنا عنها ؛ فإن بين العلم
المستطيل والحفظ المتسع موضعاً لبسط اللسان إذا أراد قائل أن يقول .

وأشهر من عُرِف بافتعال اللغة في الإسلام قاطبة ؛ أبو العلاء صاعد بن
الحسن اللغوي البغدادي الذي ورد الأندلس في حدود سنة ٣٨٠ على المنصور
ابن أبي عامر ؛ وكان يأخذ في طريق أبي عمرو الموميا إليه ؛ لأنه نشأ والألسنة
لا تزال تحكى عنه ؛ ولذا نظّروه في الأندلس في سرعة الجواب وقوة الاستحضار
بأبي عمرو هذا في العراق ؛ وادعى في الأندلس علم الغريب ؛ وتنفق به عند

المنصور بن أبي عامر ، وعرض ما شاء من دعواه في الرواية والسماع من أئمة الرواة بالعراق ؛ لضعف ذلك في الأندلسيين .

قالوا : ودخل مرة على المنصور وفي يده كتاب ورد عليه من عامل له في بعض البلاد اسمه ميدمان بن يزيد يذكر فيه (القلب والتزويل) وهي أسماء عندهم لمعانة الأرض قبل الزرع ؛ فقال له المنصور : أبا العلاء ! قال : لبيك مولانا ! قال : هل رأيت فيما وقع إليك من الكتب كتاب (القوالب والزوالب) لميدمان بن يزيد ؟ قال : إى والله يا مولانا ، رأيت به بغداد في نسخة لأبي بكر بن دريد بخط كأكرع الغمل ، في جوانبها علامات الوضاع ؛ هكذا هكذا ! فقال له : «أما تستحي أبا العلاء ؟ هذا كتاب عاملي يبذل كذا الخ ، وإنما صنعت لك هذه الترجمة مولدة من هذه الألفاظ التي في هذا الكتاب ونسبته إلى عاملي لأختبرك ! ، فجعل يحلف له أنه ما كذب وأنه أمر وافق . وله من هذا كثير .

وقال ابن بسام : إن المنصور أراه كتاب النوادر لأبي علي القالي ، فقال : إن أراد المنصور أمليت على كتاب دولته كتاباً أرفع منه وأجل ، لا أورد فيه خبراً مما أورده أبو علي ! فأذن له المنصور في ذلك وجلس بجامع مدينة الزاهرة على كتابه المترجم (بالفصوص) فلما أكمله تتبعه أدباء الوقت فلم تمر فيه كلمة صحيحة عندهم ولا خبر ثبت لديهم ؛ وسألوا المنصور في تجليدهم كراريس بياض تُزال جديتها حتى تُوهم القدم ، ففعل ذلك وترجم عليه : «كتاب النكت ، تأليف أبي الغوث الصنعاني ، فترامى عليه صاعد حين رآه وجعل يقبله وقال : إى والله ، قرأته بالبلد الفلاني على الشيخ أبي فلان ؛ فأخذه المنصور من يده خوفاً أن يفتحه وقال له : إن كنت قد قرأته كما تزعم فعلامٍ يحتوي ؟ فقال : وأبيك لقد بعد عهدي به ولا أحفظ الآن منه

شيئاً ؛ ولكنه يحتوى على لغة منشورة لا يشوبها شعرٌ ولا خبر ؛ فقال المنصور : أبعد الله مثلك ؛ فما رأيت أكذب منك ! وأمر بإخراجه وأن يُقَدَفَ كتابُ الفصوص في النهر^(١) .

وكان أبو صاعد هذا قوياً البديهة في الشعر ، يضع لسانه منه حيث يريد ، وهو صاحب البيت المشهور (بيت الخنفسار) الذي جرى في المتأخرين مثلاً مضروباً في الكذب والوضع لما لا أصل له ، وذلك أن المنصور قال له يوماً . ما الخنفسار^(٢) ؟ فقال : حشيشة يُعقد بها اللبن بيادية الأعراب ، وفي ذلك يقول شاعرهم :

لقد عُقدتُ محبتها بقلبي كما عُقدَ الحليبُ الخنفسارُ

وتوفي صاعد سنة ٤١٧ هـ .

وإنما كان كل ذلك قبل أن تُجمع مفردات اللغة وتولفَ فيها الأمهات والأصول وتشيع في أيدي الناس : كالصاحح للجوهري ، والتهذيب للأزهري ؛ ولم يوضع قبله كتاب أكبر ولا أصح منه ؛ وذلك في أواخر القرن الرابع في المشرق ؛ لأن الرجوع في اللغة كان إلى الرجال ، وفيهم من علمت ؛ أما بعد ذلك فلم يؤثر الافتعال شيئاً في اللغة ، لسقوط الرواية فيها إلا من الكتب ، كما أوامنا إليه في محله ؛ وبهذا بطلت الصنعة وبطل تاريخها اللغوي .

(١) قال ابن بسام : ما أظن أحداً يجترئ على مثل هذا ، وإنما صاعد اشترط أن لا يأتي في (الفصوص) إلا بالغريب غير المشهور ، وأعانهم على نفسه بما كان يتفق به من الكذب .

(٢) جاءت هذه الكلمة فيما بين أيدينا من الكتب بالباه ، ولكن المتأخرين ينطقونها بالفاء .

وضع الشعر

والشعر هو عمود الرواية : عليه مدارها وبه اعتبارها ؛ وقد كانت منزلته من العرب ما هي ، إذ كان يتعلق بأنسابهم وأحسابهم وتاريخهم وما يجرى مع ذلك ، حتى كأنه الحياة المعنوية لأولئك القوم المعنويين ، فلم يكن عَجَباً أن يدور فيهم مع الشمس والرياح ، وأن تسخر له ألسنتهم فينصرفوا إلى قوله وروايته ، حتى بلغ منهم مبلغه الذي نصفه لك في بابهِ إن شاء الله .

وقد كان عند قدماء اليونان لبعض الأسباب المعنوية التي تشابهوا فيها هم والعربُ رواةً يتفرغون لنقل الشعر ويقومون في الناس على إنشاده ويروون قطعاً من التواريخ ، وهم يسمونهم (Rhapsodist) ومن أشهرهم في القديم رواة الإلياذة هو ميروس ؛ على أن الفرق بين العرب واليونان في ذلك كالفرق بين أمة كلها شعراء بالفطرة ، وأمة تميز الفطرة منها بعض شعراء .

ولم يكن من سبب في جاهلية العرب يبعثهم على وضع الشعر ونحلتِهِ غير قائلهِ وإرسالهِ في الرواية على هذا الوجه ؛ لأن شعراءهم متوافرون ، ولأنهم لا يطلبون بالشعر إلا المحامد والمعابر ، وقصارى ما يكون من ذلك أن يتزَيّد شاعرهم في المعنى ويكذب فيه إذا هو حاول غرضاً أو أراغ معنى مما تلك سبيله ، وعلى أن ذلك لا يكون إلا في الأخبار التي تلحق بالتاريخ ، لأن الشاعر موضع الثقة) وهو مصدر رواية في العرب ، فإن أرسل القول أرسل معه التاريخ فيجريان معاً ؛ وذلك كالذي أدعاه الأعشى في منافرة

علقمة بن علاثة وعامر بن الطفيل ، فإنهما تنافرا إلى هرم بن قطبة في خبر مشهور ، فاحتال لهما حتى رضيا بحكمه جميعا ؛ إذ كره أن يفضل أحدهما على الآخر وهما ابنا عم فيوقع بذلك عداوة بين الحيين ، فوصفهما بأنهما في المنزلة كركبتى البعير الأردم : تقعان إلى الأرض معا . ولكن الأعشى ادعى أنهما حكما هرما ، وأنه حكم لعامر على علقمة ، وقال في ذلك بعض قصائده وأشاعها في العرب ، فلبس على الناس ؛ وإنما جاء هذا الإفك لأنه كان بمن ثار مع عامر ، وكان قبل ذلك حين رجع من عند قيس بن معد يكرب بما أعطاه ، طلب الجوار والخفرة عن علقمة فلم يكن عنده ما طلب ، وأجاره وخفره عامر حتى أداه وماله إلى أهله . وهذا التزديد هو الذى يسميه الرواة أكاذيب الشعراء . أما أن يكون في عرب الجاهلية من يصنع الشعر وينحله غيره على نحو ما كان في الإسلام ، فذلك ما لانعله ولا نظنه كان ألبتة^(١) .

ولما جاء الإسلام واندفع به العرب إلى الفتوح ، اشتغلوا عن الشعر بالجهاد والغزو حينئذ من الزمن ؛ فلما راجعوا روايته بعد ذلك وقد أخذ منهم السيف والحيف وذهب كثير من الشعر وتاريخ الوقائع بذهاب روايته — صنعت القبائل الأشعار ونسبتها إلى غير أهلها ، تتكثر بها وتعتاض بما فقدته ؛ وكان في العرب قوم آخرون قلّت وقائعهم وأشعارهم ، فأرادوا أن يلحقوا

(١) إنما كان منهم عكس هذا ، وهو انتحال الرجل شعر غيره أو الاجتلاب منه أو نحو ذلك مما يأتي تفصيله في الكلام على سرقة الشعر . قال الراجز :
يا أيها الزاعم أنى أجتلب وأننى غير عضاهى أتجب
كذبت ؛ إن شر ما قيل الكذب !

والعضاه : شجر ، والانتخاب : نزع نجبه (بفتح الجيم) وهو لجأؤه أو قشر قروقه .

بذوى السكثرة من ذلك ، وإنما العزة للكثير ؛ فقالوا على ألسن شعرائهم
مالم يقولوه وأخذه عنهم الرواة .

وأول القبائل التي وضعت الشعر في الإسلام ، قريش ، وكانت أقلّ
العرب شعراً وشعراء — لأسباب نذكرها في الكلام على الشعر — فإنها
لما تعاضت واستتبت وكذب بعضها على بعض أول العهد بالإسلام حين
كان منها المسلمون ومنها القاسطون ومنها دون ذلك ، وضعوا على حسان
ابن ثابت أشعاراً كثيرة لا تليق به ولا تجوز عليه ، ومازى العرب
إلا أخذت إخذها في ذلك من بعد .

ولما كانت الرواية العلية في القرن الثاني وشمر الرواة في طلب الشعر
للشاهد والمثل ، استفاض الوضع في العرب وتفرغ قوم لذلك : كمحمد بن
عبد الملك الفقعسي راوية بنى أسد الذي وضع للرواة أشعاراً كثيرة أدخلها
في روايته عن قومه . وإن أشد ما كان يعضل بالرواة يومئذ أن يقول
الرجل من ولد الشعراء في العرب عن لسان أبيه تكثيراً لشعره ، فإن هذا
كان مما يشكل عليهم لأنهم لا يميزون أكثر الشعراء إلا بالنسبة ، وهي
محمل الصدق والكذب ، أما الصنعة الشعرية فقلما تختلف في أشعار العرب
اختلافاً يظهر لأولئك الرواة إلا في القليل من صنعة الفحول المتقدمين .
وكان القوم إذا تعلقوا برجل من ولد الشعراء وألحوا عليه في السماع
ورغبوا في شعر أبيه دونه ، فكثيراً ما يفعل بهم مثل ذلك ، ومن هؤلاء
داود بن مسم بن نويرة الشاعر ، قال أبو عبيدة إنه قدم البصرة في بعض
ما يقدم له البدوى من الجلب والميرة ، قال : فأتيته أنا وابن نوح ، فسألناه
عن شعر أبيه مسم ، وقمنا له بحاجته ؛ فلما نفذ شعر أبيه جعل يزيد في
الأشعار ويصنعها لنا ، وإذا كلام دون كلام مسم ، وإذا هو يحتذى على

كلامه فيذكر المواضع التي ذكرها متعم ، والوقائع التي شهدها ، فلما توالى ذلك علمنا أنه يفتعله .

شعر الشواهد

وهو النوع الذي يدخل فيه أكثر الموضوع ، لحاجة العلماء إلى الشواهد في تفسير الغريب ومسائل النحو ؛ وقد اشترط ذلك علماء المصرين (البصرة والكوفة) بعد أن قامت المناظرات بينهم في فروع النحو ومسائله ، وكانوا يستشهدون على ذلك بأشعار الطبقتين من الجاهليين والمُخَضَّرِمين ، ثم اختلفوا في الإسلاميين بجزير والفرزدق ، وأكثرهم على جواز الاستشهاد بأشعارهم وكان أبو عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن إسحاق ، والحسن البصري ، وعبد الله ابن شبرمة — يُلْحَنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضراهم ، ويُعَدُّونهم من المولدين الذين لا يستشهد بكلامهم ، قال الأصمعي : جلست إلى أبي عمرو عشرَ حجج ماسمعه يحتج ببيت إسلامي . وأبو عمرو هذا كان يقول في شعر تلك الطبقة : لقد حسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته . . . ! وللعلماء كلام كثير في الطبقات التي يجوز الاستشهاد بأشعارها من أهل الحضر ، ولكن الثقات منهم مجمعون على أن ذلك لا يتجاوز نفرا من طبقة المحدثين ممن ينتسبون في العرب ، ونقل ثعلب عن الأصمعي أنه قال : حُتِمَ الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج . وتوفي ابن هرمة بعد الخمسين ومائة ، وهو من مُخَضَّرِمي الدولتين الأموية والعباسية (١) .

أما ما يذهب إليه بعضهم من أن سيبويه احتج بشعر بشار بن برد ،

(١) في رواية ابن قتيبة عن الأصمعي أنه قال : ساقه الشعراء ابن ميادة ، وابن

هرمة ، ورؤبة ، وحكم الحضري .

فالخبر في ذلك أن سيبويه عاب أحرفا على بشار ونسبه فيها إلى الغلط : كالوجلي من الوجل وجمع نون (أى الحوت) على نينان ؛ فهجاه بشار ، قال أبو حاتم : فتوقاه سيبويه بعد ذلك ، وكان إذا سئل عن شيء فأجاب عنه ووجد له شاهداً من شعر بشار احتج به استكفاً لشره ! (وتوفى بشار سنة ١٦٨ وقد نيف على التسعين) .

وشعر الشواهد في اصطلاح الرواة على ضربين : شواهد القرآن ، وشواهد النحو ؛ أما الأولى فكثيرة ، وقد تقدم مارووه من حفظ ابن الأنباري فيها ، ولا يبالي الرواة في هذه الشواهد إلا باللفظ ، فيستشهدون بكثير من كلام سفهاء العرب وأجلافهم ، ولا يأنفون أن يعدوا من ذلك أشعارهم التي فيها ذكر الخنى والفحش ؛ لأنهم يريدون منها الألفاظ وهي حروف طاهرة ؛ وقد روى أبو حاتم عن الجرمي أنه أتاه أبو عبيد معمر ابن المنثري الراوية بشيء من كتابه في تفسير غريب القرآن الكريم ، قال الجرمي فقلت له : عمن أخذت هذا يا أبا عبيدة ، فإن هذا تفسير خلاف تفسير الفقهاء ؟ فقال : هذا تفسير الأعراب البقواين على أعقابهم ، فإن شئت فخذ وإن شئت فذر !

وأما شواهد النحو فأوسع الناس حفظها فيما وقفنا عليه : خلف الأحمر النحوي المتوفى سنة ٢٠٧ ، وهو مؤدب الأمين بن الرشيد ؛ قال ثعلب : إنه كان يحفظ أربعين ألف بيت شاهد في النحو سوى ما كان يحفظ من القصائد وأبيات الغريب ؛ وأبو مسحل الأعرابي الذي أخذ عن الكسائي ، قالوا إنه روى عن علي بن المبارك أربعين ألف بيت شاهد على النحو .

وقد قُدمت شواهد النحو واللغة بعد ذهاب الرواة وعفاء مجالسهم ، حتى

صارت تشبه الآثار التاريخية في الضنّ بها والحرص عليها وتداولها كما هي ؛ لأن قيمتها في نفس الحالة التي هي عليها ؛ ومنشأ ذلك من تناقل الكتب بالرواية والاختصار على ما فيها مبالغة في تحقيق الإسناد العلمي ؛ ولم يشتهر أحد في المتأخرين بالإكثار من تلك الشواهد والاتساع في حفظها كابن مالك النحوي الشهير صاحب الألفية المتوفى سنة ٦٧٢ ، وكان قد أخذ العلم بنفسه وليس له في الانتماء ما لغيره من العلماء ^(١) ، قال الذهبي في ترجمته : « وأما أشعار العرب التي يستشهدون بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحIRON فيه ويتعجبون من أين يأتي بها ... » وهذه العبارة وحدها كافية في الوصف التاريخي الذي نحن فيه .

والكوفيون أكثر الناس وضماً للأشعار التي يُستشهد بها ؛ لضعف مذاهبهم وتعلمتهم على الشواذ واعتبارهم منها أصولاً يُقاس عليها ؛ مجازاة لما فيهم من الميل الطبيعي إلى الشذوذ كما سنبينه ، قال الأندلسي في شرح المفصل : « والكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه ، بخلاف البصريين ، وأول من سنّ لهم هذه الطريقة شيخهم الكسائي ، قال ابن درستويه : كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه ، فأفسد النحو بذلك !

ولهذا وأشباهه اضطر الكوفيون إلى الوضع فيما لا يصيبون له شاهداً إذا كانت العرب على خلافهم ؛ وتجد في شواهدهم من الشعر ما لا يُعرف قائله ؛ بل ربما استشهدوا بشطر بيت لا يعرف شطره الآخر ، كالشاهد الذي يحتجون

(١) قال أبو حيان : وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ولا يثبت للمناقشة : يريد بذلك أنه يتوقى التعبير بأنه صحفى على ما كان من أمر العلماء كما سبقت الإشارة إليه في موضعه

به على جواز دخول اللام في خبر لـكنّ ، وهو قول القائل المجهول :

* ولكنني من حبّها لعميد *

واستمروا على الوضع حتى بعد أن استبحرت الرواية في أواخر القرن الثالث ؛ قال المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ وهو من البصريين : قال لي أبو عكرمة الضبي : ما يساوى نحوك عند ابن قادم شيئاً ! (وابن قادم من الكوفيين) قلت : كيف ؟ قال : لأن له لغة بخلاف هذه ، وشواهد من الشعر عجيبة . فجعل ينشدني ويحدثني ويضحك ، فكان من ذلك أن قال لي : سمعته يقول :
أرز ، ورُنز ؛ ثم أنشد :

قزبا يا صاح رُنزه واجعل الأصل إوزّه
واصف القيناتِ حقا ليس في القينات عزّه

فقلت له : من يقول هذا ؟ قال : بعض العرب المتحضرة ، فقلت : بل بعض النبط المتقدّرة . اه

ومن أجل هذا وأمثاله كان البصريون يغمزون على الكوفيين فيقولون : نحن نأخذ اللغة عن حرّشة الضباب وأكلة اليرابيع ، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز والكواميخ^(١) . على أن البصريين وإن تثبتوا في أشعار الشواهد فقد وقع لهم أشياء من الموضوع وجازت عليهم ، وهذا سيبويه الذي سُمي كتابه « قرآن النحو » وقيل فيه إن شواهد أصح الشواهد ؛ سأل اللاحق : هل تحفظ للعرب شاهداً على إعمال فعل (الصفة) ؟ قال اللاحق : فوضعت له هذا البيت :

(١) حرش الضب : صاده ، واليربوع : دويبة ، والشواريز : الألبان الثخينة ، والكواميخ : الخملات يشهى بها الطعام ؛ والمراد الأخذ عن أعراب البادية الجفافة وأعراب الأسواق الضعفاء .

حَذِرْ أَمْوَرًا لَا تُضِيرُ ، وَأَمِّنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَعْدَاءِ
وقال المبرد في الكامل^(١) : وقد روى سيدييه يدين محمولين على
الضرورة وكلاهما مصنوع ، وليس أحد من النحويين المفتشين يجيز مثل
هذا في الضرورة ... والبيت الأول :

هَمُّ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُوتَهُ إِذَا مَاخَشَوْا يَوْمًا مِنَ الْأَمْرِ مُعْظَمًا
والثاني :

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسَ مُحْتَضِرُوتَهُ جَمِيعًا ، وَأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقَهُ
وقال الحرى : فى كتاب سيدييه ألف وخمسون بيتاً ، سألته عنها
فعرّف ألقاً ولم يعرف الخمسين^(٢) . أما شواهد اللغة والغريب فلم يحصها

(١) كان المبرد من أجل علماء البصريين ، وقد أفرد كتاباً فى القدح فى كتاب
سيديويه والغرض منه ، أما الكوفيون فإنهم لا يعدون كتاب سيديويه شيئاً . . . !
(٢) ذكر العلامة اللغوى المرحوم الشيخ محمد محمود الشنقيطى نزبل مصر
المتوفى بها سنة ١٣١٣ هـ فى حماسته المطبوعة ، أنه علم واحداً من هذه الخمسين ، وهو
قول القائل :

✽ أْفَعِدْ كَمْدَةَ تَمْدَحْنِ قَبِيْلَا ✽

قال : وهو لامرئ القيس ، من قصيدة أوردها هناك فى ثمانية عشر بيتاً ، وذكر
أنه نقلها مع شرح ديوان امرئ القيس رواية أبى سهل بن خرابنداذ عن أبى جعفر
الكوفى ، ثم قال : ولكون الديوان برواية الكوفيين خفى على البصريين وغيرهم
معرفة قائل الشاهد المذكور مع شهرته ومسا بقة الناس إلى حفظ أشعاره .

قلنا : ولكن الشيخ رحمه الله ذهب عنه ماروى^{||} عن يونس بن حبيب الضبي من
أن علماء البصرة كانوا يقدمون امرأ القيس ، وأن أهل الكوفة كانوا يقدمون
الأعشى ، وقد دفع البصريون أشعاراً لامرئ القيس وزهير وغيرهما بما انفرد بروايته
الكوفيون ، وأورد العسكرى شيئاً من ذلك فى كتابه التصحيف ، والصحيح أن تلك
الآبيات موضوعة على امرئ القيس لنزولها عن طبقة وظهور الصنعة والتوليد فيها ،
ولا بد أن تكون الخمسون أو معظمها من هذا الطراز .

الرواة ، لأن مادتها أكثر شعر العرب ، ولأن اللغة لم تكن علماً برأسه .

شواهد أخرى

وهنا ضرب ثالث من الشواهد نشأ في القرن الثالث ، وهو ما يؤلده بعض المعتزلة والمتكلمين للاستشهاد به على مذاهبهم ، وكان رواية الشعر فيهم يومئذ عامة ؛ قال ابن قتيبة في (التأويل) : وفسروا القرآن بأعجب تفسير يريدون أن يردوه إلى مذاهبهم ويحملوا التأويل على نجيلهم ، فقال فريق منهم في قوله تعالى ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ : أى عليه ، وجاءوا على ذلك بشاهد لا يُعرَف وهو قول الشاعر :

• وَلَا يُكْرَسِيُّ عِلْمَ اللَّهِ مَخْلُوقٌ • (*)

ونقل الجاحظ في الحيوان أنهم يدفعون أن الرجوم كانت حجة للنبي صلى الله عليه وسلم ، واحتجوا على ذلك بأن عرب الجاهلية رأت الرجوم ، ووضعوا أشعاراً في ذلك منها ما نسبوه لأوس بن حجر ، وهو قوله :
فانتضَّ كالدريِّ من متحدر لَمَعَ العقيقة جُنْحَ ليل مظلم
قال الجاحظ : فخرني أبو إسحاق أن هذا البيت في أبيات آخر لاسامة صاحب روح بن همام وهو الذي كان ولدها .

ونجرتي من الكلام عن شعر الشواهد بهذا المقدار ؛ لأنه جماع الباب كله على كثرة شواهد ، وتوفر فوائده .

== وقد أثبتنا هذه الكلمات لهذه الفائدة ، ثم لنذكر المرحوم الشنقيطي ، فإنه آخر من ضمه التاريخ من يمكن أن يوصف ببعض صفات الرواة المتقدمين .
(*) قلت : يكرسي ، مضارع (كرسأ) بوزن (دحرج) . من توأسد بعض المتكلمين يزعم أنه بمعنى : علم .

الرواة الوضاعون للشعر

وكان من الرواة قوم انفردوا بعلم قبائل العرب وأخبارها وأشعارها وما إليها . وغلب ذلك عليهم حتى لم تكن إليهم حاجة إلا فيه ؛ وهؤلاء هم الذين فتقوا بأستهم هذه الفتوق في الأدب ؛ وليس يخفى أن الحاجة وسيلة إلى الاختراع ، وأن من كثرت إليه الحاجة في أمر من الأمور كان خليقا أن يكون رأس هذا الأمر والغاية فيه ، وهيئات هيئات لذلك إلا إذا استبدت بفته وأحكمه بأسره ووجد الناس عنده منه ما لا يجدون عند غيره . وقد كانت علوم أولئك النفر قاطبة تدور على الخبر والشعر ، وليس في ذلك عندهم أكثر من الاستمتاع باللفظ الحسن والمعنى الطريف ، بما لا يُدبى عليه دين ولا يدخل الناس منه في حرج ولا يكون فيه من بعد إلا إفساد التاريخ العربي ، وأهون بذلك ما دام هذا التاريخ قائما بالتأويلات والمفاخرات والمناشدات ، وبكل ما نسخه الإسلام أو أنساه أو جاء بخير منه ، وليست الغاية من أكثره إلا ضربا من السم ونوعا من لهو الحديث ، وقد تزيد فيه العرب أنفسهم وهم مصدر الرواية وقدوة الرواة^(١) . وهذا هو السبب في أنك لا تكاد تجد للجاهلية تاريخا صحيحا ، ولا ترى فيما تتصفحها إلا التكاذيب والمبالغات وما يتصل بها ، لأن مثل هذا العلم قريب أسباب المظمة لا يكف عنه يأس ولا يدفع دونه عى ، ما دام قد تعاطاه أمثال أولئك الرواة من كل بصير بمذاهبه متحقق بمناقبه ؛ ومن حديق شيئا لم يصبر عن الزيادة منه .

فأما الأخباريون الوضاعون فستعرف أمرهم ، وأما أهل الشعر فهم

(١) في مثل هذا يقول الرواة : إذا كانت الكلمة حسنة استمتعنا بها على قدر ما فيها من الحسن !

يضعون منه لثلاثة أغراض : للشواهد على العلوم — وقد مر الكلام عليها — والشواهد على الأخبار ، والاتساع في الرواية .

الشواهد على الأخبار

وقد نشأ هذا النوع من الاستشهاد بالشعر على التفسير والحديث وعلى كل ما قامت به الرواية في الصدر الأول ، حتى قرئ في أوام الناس أن ما لا شاهد له من كلام العرب لا ثقة به كائنا ما كان علماً أو خبراً ، وكانت الأمة لا تزال على إرث الفطرة العربية في اعتبار الشعر وتمجيده والاهتزاز له ، ثم كان ذلك عاماً في سواد الناس من الخلفاء فمن دونهم ، فلما كثرت القصاصون وأهل الأخبار اضطروا من أجل ذلك أن يصنعوا الشعر لما يلفقونه من الأساطير حتى يلائموا بين رقتي الكلام ، وليجدوا تلك الأساطير من أقرب الطرق إلى أفئدة العوام ، فوضعوا من الشعر على آدم فمن دونه من الأنبياء وأولادهم وأقوامهم ، وأول من أفرط في ذلك محمد بن إسحاق بن يسار مولى آل مخزومة المتوفى سنة ١٥٠ ، وكان من علماء السير والمغازي^(١) ، فكان الناس يعملون له الأشعار فيحمل منها كل غناء ، ويعقد قوافيها على الهواء ، وقد كتب في السيرة من أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعراً قط ، وأشعار النساء ، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود فكتب لهم أشعاراً كثيرة ، حتى صار فضيحة عند علماء السير ورواة الشعر ، وكان في عصره جماعة من القصاصين يأتون بمثل تلك الأشعار على وهنها وتداعياها ويعزونها إلى القدماء ، ثم يزعمون أنهم أخذوها من الصحف

(١) ولم يعرف قبل ابن إسحاق أحد وضع الشعر على أمم مختلفة ، وإنما كان قبله يزيد بن ربيعة بن مفرغ ، وهو في أيام يزيد بن معاوية ، وقد وضع أشعاراً نسبها إلى تبع من ملوك حمير وعمل له سيرة ، وسنذكر ذلك في الكلام على التزيد في الأخبار

ويروونها للأمم البائدة وغيرهم ، فكان راوية ذاك العصر أبو عمرو بن العلاء يقول : لو كان الشعر مثل ما وُضع لابن إسحاق ومثل ما يروى الصحفيون ما كانت إليه حاجة ولا كان فيه دليل على علم .

شعر الجن وأخبارها

والقصاصون إنما قلدوا في ذلك الأعراب أيضا وذهبوا مذاهبهم ، فلا أعراب شعر كثير يزعمونه للجن ويعقدون له الأخبار ، وقد تناقله عنهم الرواة وتظرفوا به في الأحاديث ، وأمثلته كثيرة .

وكان أبو إسحاق المتكلم ، من أصحاب الجاحظ ، يقول في الذي تذكر الأعراب من عذيف الجنان وتغوّل الغيلان : « أصل هذا الأمر وابتداؤه أن القوم لما نزلوا ببلاد الوحش عملت فيهم الوحشة ، ومن انفرد وطال مقامه في الفلاة والخلاء والبعد من الإنس ، استوحش ، ولا سيما مع قلة الاشتغال والمذاكرين ؛ والوحدة لا تقطع أيامهم إلا بالملئى وبالتفكير ؛ والفكر ربما كان من أسباب الوسوسة ، وقد ابتلى بذلك غير حاسب ... وخبرني الأعمش أنه فكر في مسأله فأنكر أهله عقله حتى حوّه (من الحمية) وداووه ؛ وقد عرض ذلك لكثير ، من الهند ، وإذا استوحش الإنسان مثل له الشيء الصغير في صورة الكبير وارتاب وتفرق ذهنه وانتفضت أخلاطه ، فيرى ما لا يرى ويسمع ما لا يسمع ، ويتوهم على الشيء الصغير الحقير أنه عظيم جليل ، ثم جعلوا ما تصور لهم من ذلك شعراً تناشدوه ، وأحاديث توارثوها ، فازدادوا بذلك إيماناً ونشأ عليه الناشئ ورئى به الطفل ، فصار أحدهم حين يتوسط الفياني وتشتمل عليه الغيطان في الليالي الحنادس ، فعند أول وحشة أو فرجة

وعند صباح بُوم ومجاوبة صدّى ، تجده وقد رأى كل باطل وتوهم كل زور ، وربما كان فى الجنس وأصل الطبيعة نفاجا كذاباً وصاحب تشنيعٍ وتهويل ، فىقول فى ذلك من الشعر على حسب هذه الصفة ، فعند ذلك فىقول : رأيت الغيلان ، وكلمت السعلاة ؛ ثم يتجاوز ذلك إلى أن فىقول : قتلها ا ثم يتجاوز ذلك إلى أن فىقول : رافقتها ا ثم يتجاوز ذلك إلى أن فىقول : تزوجتها ... وما زادهم فى هذا الباب وأغراهم به ومد لهم فىه ، أنهم لىس يلقون بهذه الأشعار وبهذه الأخبار إلا أعرابياً مثلهم ، وإلا غيبياً لم يأخذ نفسه قط بتميز ما يوجب التكذيب أو التصديق أو الشك ، ولم يسلك سبيل التوقف والتثبت فى هذه الأجناس قط ؛ وأما أن يلقوا راوية شعر أو صاحب خبر ، فالرواة عندهم كلما كان الأعرابى أكذب فى شعره كان أظرف عندهم ، وصارت روايته أغلب ومضاحيك حديثه أكثر ا ،

والأمر قريب مما قاله أبو إسحاق ؛ فإن أخبار الجن لا تعرف إلا عن رجل من الأعراب أو رجل من الرواة الذين يقصون للعامة وأشباه العامة ، وقد يأتى القليل من ذلك عن الراوية الثقة يريد به الإغراب فى حديث إن جاء به ، وشعر إن أنشده ، ليدير الكلام على روعة تُوكّد معناه وتجعله ظريفاً غريباً ؛ فكأنه يستعين على بيان غرضه بضرب من التخيل ، كما يستعين الكاتب أو الشاعر بمثل من المجاز .

ولقد أفرط رواة الإسلام من أهل الأخبار فى مزاعمهم عن الجن ، ونسبوا إليها كل غريب وكل عظيم ، لأنها مظنة كل ذلك فى أوهامهم ؛ ووقى على آثارهم جماعة من المتصوفة ، حتى عينوا أول من أسلم من الجن ، وهو بزعمهم (هامة بن الهام بن لاقيس بن إبليس ...) وأول نبى أرسل إلى الجن

فيما قالوا (عامر بن عمير بن الجان) فقتلوه وقتلوا بعده ٨٠٠ نبي !
والغرائب من هذا النمط كثيرة ، ومازها استفاضت في الإسلام إلا
بعد ما ذكره جهلة المفسرين وأهل القصص ممن تكلموا في تفسير ماورد
في القرآن الكريم من الإشارة إلى الجن ، أو ما جاء من ذلك في الحديث
الشريف أو ما يشبه ذلك^(١) ، ولا بد لكل كلام عندهم من شعر يُستشهد به
على ما عرفت ، ولا أبلغ في ذلك ولا أدعى إلى الرضى من شعر الجن أنفسهم ؛
وقد سبقهم إلى بعضه الأعراب ؛ فلم يبق إلا أن ينفوا عنه تلك اللوثة
الأعرابية ، ويرققوا حواشيه ، ويلأثموا بينه وبين ما هم بسبيله من العلوم
القديمة التي ادعى غيرهم من أهل الكتاب أن بعضها إلهى نزل من السماء ،
وادعوا هم أن سارها شيطاني خرج من الأرض .

على أن نادرة النوادر من ذلك في التاريخ العربي كله ؛ إنما هو ما جاء
به أبو السرى سهل بن أبي غالب الخزرجي الشاعر المفلق الذي كان في أواخر
القرن الثاني ؛ فإنه نشأ بسجستان ، ثم ادعى رضاع الجن وأنه صار إليهم ،
ووضع كتابا ذكر فيه أمر الجن وحكمتهم وأنسابهم وأشعارهم ، وزعم أنه
بايعهم للأمين بن هرون الرشيد بالعهد ، فقزبه الرشيد وابنه الأمين وزبيدة
أم الأمين ، وبلغ معهم وأفاد منهم ؛ ثم جعل يتنقّق عندهم بما يضعه من الشعر
الجيد على السنة الجن والشياطين والسعالى ، وقال له الرشيد : إن كنت رأيت
ما ذكرت فقد رأيت عجبا ، وإن كنت ما رأيت فقد وضعت أدبا !

(١) من تفسير مقاتل بن سليمان في غزوة بدر وهي أفضل غزوات رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، أنه لم يجتمع جمع قط منذ كانت الدنيا أكثر من يوم بدر ، وذلك
أن إبليس جاء بنفسه وحضره الشياطين وحضره كفار الجن كلهم . . . وتسعون من
مؤمني الجن وألب من الملائكة . . . الخ فتأمل .

ولكل ما أو مانا إليه في هذا الفصل أمثلة كثيرة من الشعر والخبر ،
أضربنا عنها خوف الإطالة بما لا طائل تحته ، ولو كان فيها شيء غير إنسي
لجئنا به ... أما ما يتعلق بزعمهم في شياطين الشعراء فقد أمسكنا الكلام عنه
إلى بابه ، فإن له ثمة موضعا .

الاتساع في الرواية

وهو سبب من أسباب الوضع ، يقصد به فحول الرواة أن يتسعوا في
روايتهم فيستأثروا بما لا يُحسِن غيرهم من أبوابها ؛ ولذا يضعون على فحول
الشعراء قصائد لم يقولوها ، ويزيدون في قصائدهم التي تعرف لهم ، ويدخلون
من شعر الرجل في شعر غيره ؛ هوى وتعتنا ؛ ورأس هذا الأمر حماد الراوية
الكوفي المتوفى سنة ١٥٥ ، وقد لقب بالراوية لهذا الاتساع . قال المفضل
الضبي : سَطَّط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده فلا يصلح أبداً ! فقيل
له : وكيف ذلك ، أيخطفُ في روايته أم يلحن ؟ قال : ليته كان ذلك ؛ فإن
أهل العلم يردون من أخطأ إلى الصواب ، ولكنه رجل عالم بلغات العرب
وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم ؛ فلا يزال يقول الشعر يشبه به
مذهب رجل ويدخله في شعره ، ويُحمَل ذلك عنه في الآفاق ، فتختلط
أشعار القدماء ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد ؛ وأين ذلك " ؟

(١) من ذلك أن حماداً قدم على بلال بن أبي بردة بالبصرة وعنده ذو الرمة ،
فأنشده حماد شعراً مدحه به فقال بلال لذى الرمة : كيف ترى هذا الشعر ؟ قال :
جيد وليس له ! قال . فمن يقوله ؟ قال : لا أدري إلا أنه لم يقله ، فلما قضى بلال
حوانج حماد وأجازها ، قال له : إن لي إليك حاجة . قال : هي مقضية ! فقال : أنت
قلت ذلك الشعر ؟ قال : لا ، قال : فمن يقوله ؟ قال : بعض شعراء الجاهلية ، وهو
شعر قديم وما يرويه غيري ! قال : فمن أين علم ذو الرمة أنه ليس من قولك ؟ قال :
عرف كلام أهل الجاهلية من كلام أهل الإسلام .

وكان حماد أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها ، فلا جرم أنه كان رأس الوضاعين لما يُقتضى لصنعة الجمع الذي يراد به الاتساع والاستثمار من الزيادة في شعر المقلِّ حتى يكثُر ، ونسبة ما يكون للخامل من الشعراء إلى المشهور حتى يُروى شعره ، ونحو ذلك .

وكان حماد يضع من الشعر ليقربه إلى بعض الأمراء زُلفي ، كالذي حدثوا به عن يونس ، قال : قدم حماد البصرة على بلال بن أبي بردة ، فقال : ما أطرفتنى شيئاً ! فعاد إليه فأنشده القصيدة التي في شعر الخطيئة مديح أبي موسى فقال : ويحك ! يمدح الخطيئة أبا موسى ولا أعلم به ، وأنا أروى شعر الخطيئة ؟ ولكن دعها تذهب في الناس ^(١) ! وكان أبو موسى جدَّ بلال ! لأن أبا بردة ابنه .

وأخذ في مذهب حمادٍ خلفُ الأحمر المتوفى سنة ١٨٠ ، وهو أول من أحدث السماعَ بالبصرة فيما سمعه من حماد كما مر ؛ وأوقد سلك في البصريين مذهب حماد في الكوفيين ؛ غير أن أكثر ما وضعه من الشعر إنما خص به أهل الكوفة فرووه عنه ؛ وكان خلف أفرس الناس بيت شعر ، وأعلمهم بمذاهب الشعراء ومعانيها ، وأبصرهم بوجوه الاختلاف بين ما يتميز به شاعر وشاعر ؛ فإذا عمد إلى المحاكاة فيما يضعه أشبه كلَّ شعر يقوله بشعر

(١) يريد أبا موسى الأشعري ، والقصيدة مثبتة في ديوان الخطيئة ، وهي أربعة عشر بيتاً ، مطلعها .

هل تعرف الدار مذامين أو عام دار لهُنـد بجزع الحزج فالدام
والبصير بالشعر ومذاهبه إذا قرأ شعر الخطيئة أخرج هذه القصيدة منه ، لأنها تقليد ومقاربة ، وإن كان المداثني قد صحح أنها للخطيئة في أبي موسى . ونفى أن يكون حماد نحلها الخطيئة تقرباً إلى بلال ؛ فإن نفس الشاعر أصدق في نسبة كلامه من السنة الرواة .

الذى يَصْنَعُ عليه ؛ حتى لا يتميز منه ، وحتى لا يكون من الفرق بينهما إلا فرق التعدد الطبيعي الذى لا يُدْرَكُ فى الجوهر الواحد ، كالفرق بين الروح والروح . وكان نفاذه فى ذلك سريعا بمقدار ما أوتى من سرعة البديهة ودقة الحسنى البيانى ، حتى ضربوا به المثل ؛ وهو فى باب معانى الشعر ومذاهب الشعراء معلّمٌ أهل البصرة جميعا . لا يُصدرون الرأى فى شعر دونه ، حتى إن مروان بن أبى حفصة لما مدح المهدي بشعره السائر الذى أوله :

* طريقك زائرة فحىّ خيالها *

أراد أن يعرضه على نقاد البصرة ، فدخل المسجد الجامع فتصقح الخليلق ، فلم ير حلقةً أعظم من حلقة يونس النحوى ، فجلس إليه فعرفه خبره ، ثم استأذنه أن يُسمعه ، فقال يونس : يا ابن أخى ، إن هنا خلفاً ، ولا يمكن أحدنا أن يسمع شعرا حتى يحضر ؛ فإذا حضر فأسمعه .

وقد وضع خلف قصائد عدة على فحول الشعراء ، ذكروا منها قصيدة الشنفرى^(١) المشهورة بلامية العرب التى أولها :

أقيموا بنى أمى صدور مطيكم فإنى إلى قوم سواكم لأنيل
وما أشبه أن تكون هذه القصيدة أو أكثرها كذلك . وقال الأصمعى : سمعت خلفا يقول : أنا وضعت على النابغة هذه القصيدة التى فيها :

خيلٌ صِيامٌ وخيلٌ غيرُ صائمةٍ تحت العجاج ، وأخرى تغلُّك اللُّجما
وهو من أبيات الشواهد ؛ وله قصائدٌ أخرى نص على بعضها العلماء

(١) الشنفرى : شاعر جاهلى من بنى الحرث بن ربيعة وهو من لصوص العرب وصحباة فى التلصص : ابن أخته تأبط شرا ، وعمرو بن براق ؛ وكان الثلاثة أعدى العدائين فى العرب ، لالتحقهم الخيل إذا عدوا ، وقد وضع خلف على تأبط شرا أيضا قصيدة مشهورة زعم أنه رثى بها خاله ، والله أعلم .

ويعنونها مصنوعة ، وقد وضع على شعراء عبد القيس شعرا كثيرا ؛ وقال
الجاحظ إنه هو الذى أورد على الناس نسيب الأعراب ، وهذا النسيب من
أرق الشعر قاطبة وما أحرأه أن يكون مصنوعا !

ثم قالوا إن خلفا نسيك فى آخر أيامه فخرج إلى أهل الكوفة فعرفهم
الأشعار التى قد أدخلها فى أشعار الناس ، فقالوا له : أنت كنت عندنا فى
ذلك الوقت أو توق منك الساعة ! فبقيت الأشعار على حالها ؛ إذ كان الأمر
قد مضى لوجهه ، وهكذا لا يملك الإنسان من آخرة الكذب ما يملك
من أولاه .

وإنما امتاز أهل الكوفة بكثرة الشعر والاتساع فى روايته ، لأن ذلك
ميراثٌ فيهم منذ نزلها العرب ، حتى إن عليا كرم الله وجهه لما رجع بهم
من قتال الخوارج على أن يستعدوا لقتال أهل الشام ، ثم تخاذلوا
عنه - لم ير أبلغ فى ذمهم من صفة التشاغل بالشعر ، فقال فى خطبته
حين خطبهم : « إذا تركتكم عدتم إلى مجالسكم حلقاً عزين (جماعات) ،
تضربون الأمثال ، وتناشدون الأشعار ؛ تربت أيديكم ، وقد نسيتم الحرب
واستعدادها ، وأصبحت قلوبكم فارغة من ذكرها ، وشغلتموها بالأباطيل
والأضاليل . . . »

وكان الشعر علم أهل الكوفة حين كانت العربية علم أهل البصرة ؛
لأن العربية لم تكثر عند أولئك إلا بأخرة كما سنبينه بعد ، وللكوفيين رواية
قديمة فى الشعر ، وكان الخشعمى راويهم فيه قبل حماد ، ومعه أبو البلاد
الكوفى ، وهما فى خلافة عبد الملك بن مروان ، ولم يشتهروا برواية الشعر
إلا فى أيامهما .

يبد أن حمادا جعل الامتياز الكوفيين بالشعر أصلا تاريخيا ؛ فزعم أن

النعمان بن المنذر أمر فنسخت له أشعار العرب في الكراريس ، ثم دفنها في قصره الأبيض ، فلما كان المختار بن أبي عبيد الثقفي^(١) قيل له إن تحت القصر كنزاً ، فاحتفراه فأخرج تلك الأشعار ، قال : فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة ...

ولما اشتغل هؤلاء الكوفيون بعلم العربية ، وكان في طبعهم الشذوذ كما ستعرفه ، سهل عليهم قبول الشواذ ، ولم يتحرجوا من الصنعة للاستشهاد لأن الصنعة من شذوذ الرواية أيضاً ، فزاد ذلك في الشعر عندهم ، ومن أشهر رواتهم بعد حماد ، خالد بن كلثوم الكلبي ، وله صنعة في الأشعار المدونة على القبائل ، وقد ألف فيها كتاباً ، وأبو عمرو الشيباني المتوفى سنة ٢٠٦ وقد جاوز المائة بعقد ، وعنه أخذت دواوين أشعار القبائل كلها وقد جمع نيّفاً وثمانين قبيلة .

وليس في الرواة جميعاً من يُداني حماداً وخافاً في الصنعة وإحكامها ، فهما طبقة في التاريخ كله ، وإنما يكون لغيرهما البيت الواحد والآيات القليلة مما لا تفنضح صنعته ، يضعونه لتوجيه الحجة وتزيين الخبر ونحو ذلك ، ومن هؤلاء أبو عمرو بن العلاء ، قال : ما زدت في شعر العرب إلا بيتاً واحداً ، يعني ما يُروى للأعشى من قوله :
وأنكرتني ، وما كان الذي نكرت من الحوادث إلا الشيب والصلعاً^(٢)

(١) وثب المختار بالكوفة سنة ٦٦ في سلطان ابن الزبير وأخرج منها عامه ، فوجه إليه ابن الزبير أخاه مصعباً فقتله سنة ٦٧ ، وكان يزعم أن جبرائيل عليه السلام يأتيه ؛ وهو من رموس الفن التي نجمت في الإسلام . والكوفة قد بنيت بظاهر الحيرة ، وكانت مقراً للنعمان بن المنذر .

(٢) هذه رواية أبي الطيب اللغوي ، ينسب فيها وضع البيت لأبي عمرو ، =

وهو من أبيات الشواهد - ومنهم الأصمعي ، وأبو عبيدة ، واللاحق
وقطرب ، وغيرهم .

وقد يجد الرواة للشاعر الأبيات الحسنة في المعنى الجيد وهي تحتمل
الزيادة ، فيصنعون عليها ويولّدون حتى تبلغ قصيدة ، كأبيات الطيّرة
للحارث بن حلزة ، وهي أربعة أبيات ولكنهم جعلوها قصيدة طويلة .
قال أبو عبيدة : أنشدنيها عمرو ، وليست إلا هذه الأبيات وسائر القصيدة
مصنوع مؤلّد ، وتلك قوله :

يا أيها المزمع ثم انثى لا يثنيك الحادي ولا الشاحج
ولا قعيدٌ أعصبٌ قرئهُ هاج له من مربع هائج
ببنا الفتى يسعى ويسعى له تاح له من أمره خالج
يترك ما رقق من عيشه (يعيش منه*) هائج هائج^(١)

وقد يزيدون في القصيدة ويبعدون بآخرها متى وجدوا لذلك باعثاً ،
كقصيدة أبي طالب التي قالها في النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي مشهورة ، أولها :

= ولكن صاحب العقد الفريد نقل أن حماداً كان يقول : ما من شاعر إلا وقد
حقت في شعره أبياتاً جازت عنه ، إلا الأعشى ، أعشى بكر ، فاني لم أزد في شعره
قط غير بيت قيل له : وما البيت ؟ فقال :

* وأنكرتني وما كان الذي نكرت * الخ

ورواية أبي الطيب أوثق وأصح

* قلت : هذه رواية المؤلف ، والذي في اللسان : (يعيث فيه)

(١) الحادي مقلوب الحائد ، وهو في الطيرة ما استقبلك من تجاهك من الطير
والوحش ، والسائح ما ولاك ميامنه ، والبارح ما ولاك مياسره ، والعقيد الذي
يأتيك من خلفك ، والشاحج الغراب المسن الذي غلظ صوته ، وهو من شر
ما يتطيرون به ، كالثور الأعصب وهو المكسور القرن ، وترقيح المال : إصلاحه
والقيام عليه حتى ينمو

خليلٍ ما أذني لأولِ عاذلٍ بصغواءٍ في حق ولا عند باطل
قال ابن سلام : زاد الناس في قصيدة أبي طالب وطولت بحيث لا يُدري
أين منتهأها ، وقد سألتني الأصمعي عنها فقلت صحيحة ، فقال : أتدري أين
منتهأها ؟ قلت : لا ، قلنا : وإنما طولت هذه القصيدة معارضةً للطوال
المعروفة (بالمعلقات) حتى لا يكون من شعر الجاهلية ما هو خير مما قاله
عمُّ النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ولكن في أصلها أبياتا هاشمية تفي بكثير
من الطوال .

ولما كان علمُ العرب كله في البصرة والكوفة بعد أن نشأت الرواية
لم يكن الناس يأبهون لما يظهر في غيرهما ؛ فكانت تسقط أخبار الوضاعين
في الأمصار لذلك ، إلا قليلا يأتي عن بعض علماء البلدين ، كالذي ذكره
الأصمعي ، قال : أقت بالمدينة زمانا ما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة ، إلا
مصحفة أو مصنوعة ؛ وكان بها ابن دأب يضع الشعر وأحاديث السمر وكلاما
ينسبه إلى العرب ، فسقط وذهب علمه وخبث روايته ؛ وهو عيسى بن
يزيد ، يكنى أبا الوليد ، وكان شاعرا وعلمه بالأخبار أكثر .

ولما فشا أمر الصنعة في الشعر ، جعل المتأخرون يضعون القصيد
والرجز وينسبونه لمن اشتهروا بالوضع من المتقدمين ، ككلف ؛ أو بالاتساع
في الرواية ، كالأصمعي ؛ لأن من أجاز على الناس أجاز الناس عليه .
وما ظالم إلا سيئبلى بأظلم . وأخذ القصاص أيضا في هذه الناحية ، فصنعوا
الأخبار الكثيرة وأسندوها إلى علماء الأنساب والأخباريين ؛ ليعطوها بذلك
معنى التاريخ الذي تثبته الرواية .

ضرب من الوضع

وضرب آخر من الوضع سنة الأدباء فيما يتكلفون له من الشعر والرسائل والخطب^(١) ، إذا عرضوا ذلك يطلبون فيه رأى النقادين وأهل البصر بالكلام ، وأن يعرفوا موقع ما يأتون به من الاستحسان ، ومبلغ تجرد الهوى في الحكم عليه . قال الجاحظ يُزَيِّنُ هذه الطريقة : فإن أردت أن تتكلف هذه الصناعة ، وتُنسَبَ إلى هذا الأدب ، فقرضت قصيدة أو حبرت خطبة أو ألقت رسالة ، فإياك أن تدعوك ثقتك بنفسك ، وعُجْبُكَ بشرة عقلك ، إلى أن تنتحله وتدعيه ، ولكن اعرضه على العلماء في عرض رسائل أو أشعار أو خطب ، فإن رأيت الاستماع تصغى له ، والعيون تحدج إليه ، ورأيت من يطلبه ويستحسنه ، فانتحله ، قلنا : ولعلهم لا يطلبونه ولا يستحسنونه فيخرج عندهم مخرج المتروك وينتفي منه قائله ولا ينفيه ، فعسى أن يكون فيمن سمعه من يحفظه مدخولا ، أو يرويه منحولا ، ويجريه مع سائر القصيدة أو الخطبة أو الرسالة - إن كان في شيء من ذلك - على أنه بعضه ، أو يحفظ نسبته إن كان في كلام متفرق ، ويكون ذلك سبب

(١) لم تتناول الرواية من المنشور غير الخطب ، لأن الرسائل لم تكن في الجاهلية ، ولا كان ما يصنعه الإسلاميون منها مما له متعلق في غرض من أغراض الرواية إلا عند الأخباريين (المؤرخين) ، ولهذا لم يكن الوضع في المنشور إلا على الخطباء خاصة ؛ وأكثر ما يكون الوضع من ذلك في الكلام المغمور أهله الذي لا يدور على الألسنة وإن كان سريرا شريفا ، لأن جميع القائلين لم يرزقوا الحظ في ذلك على السواء ، وقد قال الجاحظ : ما علمت أنه كان في الخطباء أحد أجود خطبا من خالد بن صفوان وشبيب بن شبة الذي يحفظ الناس ويدور على ألسنتهم من كلاهما ، وما علمنا أن أحداً ولد لهما حرفاً واحداً . اهـ

وضعه ، ثم يمر في الأفواه فتصقله ، ويلقيه الزمن بعد ذلك لمن ينقله ؛
ولاشك عندنا أن مثل هذا في تاريخ الوضع قولٌ ومذهب .

التعليق على الكتب

وههنا نوع من الرواية الموضوعية كان يذهب إليه بعض المتأخرين ؛ وذلك
أن الواحد منهم ربما ألحق الأبيات للشاعر المتأخر ببعض العرب ويعلق ذلك
على كتاب عنده ، أو ينحل الشاعر أبياتاً لغيره ثم يدسها في ديوان شعره ، على
أن يكون هذا مما يُكادُ به لذلك الشاعر ، حسداً له ، ونفاسة عليه ، أو عبثاً
يلهو به مَنْ يفعل ذلك ، أو لسبب مما يجرى هذا المجرى ، وقد اختلف العلماء
في أشباه من هذا الجنس ، قال المعري في كتاب (عبث الوليد) وحكى بعض الكتاب
أنه رأى كتاباً قديماً قد كُتب على ظهره : أنشدنا أحمد بن يحيى عن ثعلب :
* مَنِ الْجَاذِرُ فِي زِيِّ الرَّعَائِبِ *^(١)

وذكر خمسة أبيات من أول هذه القصيدة ، وهذا كذب قبيح وافتراف
بين ، وإنما فعله مُفَرِّطُ الحسد ، قليلُ الخبرة بمطائِن الصواب ، غرضه أن
يلبس على الجهال . وقد رويت أبياتُ أبي عبادة (البحترى) التي في صفة
الذئب لبعض العرب ، ويجب أن يكون ذلك كذباً مثل ما تقدم . وقد نسبوا
الأبيات التي في صفة الذئب إلى عبد الله بن أنيس صاحب النبي صلى الله
عليه وسلم وهو من بني البرك راشد بن وبرة ، ولا ريب أن ذلك باطل .
والشواهد من هذا النوع غير قليلة .

الشوارد

ومن الشعر نطف قليلة تقع في البيتين والثلاثة ؛ ويسمى الزواة بالشوارد ؛

(١) مطلع قصيدة للبتني في كافور .

لأنهم لا يعرفون نسبتها ، بل يروونها على أنها مرسله لا أرباب لها ، وهي نادرة في الشعر ، لأنهم لا يحفلون بما جهلوا نسبته كما مر في موضعه ؛ بيد أنه متى كانت الآيات لا شاهد فيها وكانت جيدة حسنة السبك رصينة المعنى طليّة العبارة ، عدّوها من الشوارد لتجوز من هذا الباب إلى الرواية ؛ فن ذلك مارواه أبو عبيدة ؛ قال : من الشوارد التي لا أرباب لها قول بعضهم :

إن يغدروا أو يفجروا أو يبخلوا لم يحفلوا
يغدوا عليك مُرَجِدًا بين كأنهم لم يفعلوا
كأبي بَرَأقشَ كل يو م لونه يتبدلُ

اختلاف الروايات في الشعر

وقد كان العرب ينشد بعضهم شعرَ بعض ، ويجرى كل منهم في النطق على طبعه ومقتضى فطرته اللغوية ؛ فمن ثم يقع الاختلافُ الصرْفِيّ واللغويّ الذي نراه في بعض الروايات ، وقد يغيّر العربي فيما يتمثله من الشعر كلمة بأخرى يراها أليق بموضعها وأثبت في معناها ، أو تكون الكلمة قد أصابت هوى في نفسه ؛ لأنهم إنما يتمثلون الشعر لغير الغرض اللغوي الذي قامت به الرواية ؛ وذلك كقول أبي ذؤيب الهذلي :

دعاني إليها القلب ؛ إني لأمره مطيع ، فما أدرى أرشد طلائها
وهي رواية أبي عمرو بن العلاء ، ولكن الأصمعي رواه على نقيض هذا المعنى فقال : (عصاني إليها القلب ...) البيت . وظاهر أن هذا التناقض في الرواية لا يكون من الشاعر ، وإنما هو تفاوت في الاستحسان لا غير . وكان الرواة ينقلون الشعر على ما يكون فيه من مثل هذا الاختلاف

ولا يبالون أمره ؛ لأنهم يريدون لغة الشعر ، والشعر متى جاء عن أعرابي كان حجة ؛ لأن لسان العربي لا يطوع بغير الصواب ، ولهذا تختلف الروايات في بعض الآيات وهي في الأصل غير مختلفة .

ومن أسباب الاختلاف ، أن الشعراء في الصدر الأول كانوا يعتمدون على الحفظ ، ولكنهم لا يُثبتون من شعرهم كل لفظ بعينه ، بل ربما أنشد الرجل منهم أبياتا فتروى عنه ، ثم تأتي الأيام فينسى بعض ألفاظها ؛ فلا يكون إلا أن يضع غيرها ثم ينشد الآيات على وجه آخر ؛ فتروى أيضا ؛ ومن ثم تجتمع الروايتان في شعره أو الروايات المختلفة ؛ ولهذا قال ذو الرمة لعيسى بن عمر الثقفي : اكتب شعري ، فالكتاب أحب إليّ من الحفظ ؛ لأن الأعرابي ينسى الكلمة قد سهر في طلبها ليلته فيضع في موضعها كلمة في وزنها ثم ينشدها الناس ، والكتاب لا ينسى ولا يُبدل كلاما بكلام !

ومن الرواة من كان يغيّر في ألفاظ بعض الآيات لتوجيه حجته وإنهاض دليله ، فيروى عنه البيت على وجهه المغيّر ؛ وذلك فاش بينهم ، وخاصة في رواة الكوفيين ، ومنهم من كان يغير في الدواوين المكتوبة ليُعذر بها عند الخلاف ويقوم منها الحجة على الرواية الصحيحة ؛ فيكون ذلك سببا في الاختلاف .

ولا تنس ما ينشأ عن التصحيف في الكلمات المتشابهة ؛ فإنه من بعض أسباب الاختلاف أيضا ، وشواهد كثيرة في كتاب التصحيف للعسكري ، وهذا وذاك غير ما يكون من تزييد بعض الرواة في الشعر حتى يخرج إلى الوضع والصنعة كما مر في محله ، ثم يجيء غيره فينقص أو يزيد ويقدم أو يؤخر ؛ ويعقبهما ثالث فيصيب أبيانا حسنة على روى تلك القصيدة

فیدسها فیها ویرویها علی أنها منها ، ثم یأتی رابع فیری اختلاف الذسبتین فی القصیة الواحدة فیسقطهما جمیعا وینحلها شاعرا آخر ، وهكذا ؛ وبما استجمع کل ذلك الاختلاف هذه القصیة التي أولها ،

تقول ابنة العبسیّ : قد شبت بعدنا وكل امرئ بعد الشباب یشیب

ومنها شاهد النحاة المشهور : « لعلّ أبی المغوار منک قریب ، »^(١) وهي مرثیة رواها القالی فی أمالیه ، وقال : قرأت علی أبی بکر محمد بن الحسن بن درید هذه القصیة فی شعر كعب الغنوی ... إلى أن قال : وبعضهم یروی هذه القصیة لكعب بن سعد الغنوی ، وبعضهم یرویها بأسرها لسهم الغنوی ، وبعضهم یروی شیئا منها لسهم ، وزاد أحمد بن یحیی عن أبی العالیة فی أولها یتین . قال : وهؤلاء كلهم مختلفون فی تقدیم الأبیات وتأخیرها وزیادة الأبیات ونقصانها وفی تغییر الحروف فی متن البیت وعجزه وصدرة ، ثم قال : والمرثیة بهذه القصیة یكنی أبا المغوار ، واسمه هرم ، وبعضهم یقول اسمه شیب ، ویحتج ببیت روى فی هذه القصیة : « أقامَ وحلّ الظاعنین شیب ، وهذا البیت مصنوع والأول (كأنه أصح) .

هذا ، وقد بقی الكلام فی انتحال الشعر ورواة الشعراء وشیاطینهم وعمل أشعارهم وتدوینها وما إلى ذلك ، وكله بما یمکن أن یتصل فسیبه بما نحن فیه من أمر الروایة ، ولیکنه بیاب الشعر أقرب مشاکلة وأدنی اتصالا ، فأنزله ثمة فی مراتبه ، وألحقناه بتلك المطالب لفائدة طالبه .

* قلت : یشهدون به علی استعمال (لعل) - ج - ، وقدسها المؤلف عن إیبات ذلك فی لغات العرب .

التزید فی الأخبار

وهذا أوسع أبواب الوضع في الرواية ، لأنك إذا اعتبرت اللغة والشعر وجدتهما في حكم العلوم الثابتة المدونة ، بما حاطهما الرواة من التثبت والتفتيش كما مر ؛ ولأن اللغة كانت لساناً فطرياً في قوم معروفين لقيهم أهل الرواية وشافههم بها ، وكان الشعر إنما يُطلب أكثره للفظه ولم يأخذه عن المحدثين ، فهو في حكم اللغة من هذه الجهة ، وأما الأخبار التي تأتي عن العرب وغيرهم فإنما يريدون ببعضها التاريخ ، وبأكثرها السمر والمنادمة والاستعانة على حشو علوم أخرى ، كالنسب والتفسير والحديث وما إليها .

ولم يُعَنَّ العلماء بالتثبت في شيء من الخبر إلا ما نسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مما يدخل في السنن ، فقد مَحَصُوا كل ذلك وهَيَّزُوا جَيِّدَهُ وَنَفَّوْا رَدِيئَهُ وَخَلَصُوا إِلَى الْحَقِيقَةِ فِيهِ بِكُلِّ حِجَّةٍ ، أما ما عداه فكان أمره بحسب القائم عليه : منهم من تثبت واستبصر ورأى أنه يبرأ من العهدة ويتخرج من التَّبَعَةِ بِإِسْنَادِ كُلِّ خَبْرٍ وَيُبَيِّنُ طَرِيقَهُ فِي الرِّوَايَةِ ، وَهُمْ مَشَاهِيرُ الرِّوَاةِ .

ومنهم من لم يبال معروف ذلك من مجهوله ، وصحَّحَهُ مِنْ مَدْخُولِهِ . فكان يكذب ويصدق الناس ، ويأتي بالأخبار المتنافية المتناكرة ، ويضع التهاويل والأباطيل والأضاليل ، والناس مقبلون عليه ، منصرفون بوجوه الرغبة إليه ، وهؤلاء هم أكثر القُصَّاصِ .

ومنهم قوم جعلوا الأخبار عليهم فتميزوا بها ودونوا فيها الكتب الكثيرة المفضنة ، فهم يكذبون مبالغاً في الإغراق ، ورغبة في الاجتلاب

والحشد؛ لأن ذلك لا يطرد لهم إلا بالتزديد؛ وهؤلاء هم الذين كتبوا في تاريخ العرب وأخبارهم وأسماءهم ومناقبهم ومثالبهم وأيامهم في الجاهلية ونحو ذلك، وقد سموهم (الإخباريين)، لأنهم لم يكونوا يعرفون من معنى (التاريخ والمؤرخ) إلا التوقيت — وسيأتى الكلام على الإخباريين في فصل الرواة — ولم يتسعوا في ذلك الاتساع كله إلا في أطراف القرن الثاني، حين استفحل أمر الشعوبية فوضع القوم على العرب شيئاً كثيراً من المناقب والأخبار، رد أكثره عليهم أهل الرواية من المحققين وكذبوهم فيه وأغفلوا روايته عنهم، ومن هذا الموضوع خبر المعلقة المشهورة كما سيمر بك في بابها.

والرواة إنما قلدوا العرب في صناعة الأخبار والتزديد فيها، كما قلدوهم في وضع الشعر، لأن العرب كانوا يكذبون بعضهم على بعض في المثالب، ويتزيدون في المناقب، وكانوا يتناقلون أخباراً من تاريخ الأوائل والبائدة عن خالطوهم من الأمم، على ما في أكثرها من الوهن والكذب، وهي لا تدور فيهم حتى يكون قد داخلها الكثير من مثل ذلك، وشبه الشيء مُنجذبٌ إليه.

ولبعضهم نوع من التاريخ الوضعي يسميه الرواة (تكاذيب الأعراب) (وأضاحيك الأعراب) وهو هو الخرافات أو «الميثولوجيا» — وللكلام عليه موضع.

ومن وراء ذلك أمر الهجائين والفقاشين ومن أشربوا للفتنة ومردوا على النفاق وألفافهم، ومادة هذا الأمر مجبولة بالكذب. فلما جاء الإخباريون بعد الإسلام أخذوا تلك الأخبار وجعلوها عليهم، وولّدوا منها واحتدّوا مثالها، لأن كل ما هو بسبيل التاريخ مما خرج عن أمر الدين، فهو عندهم

في سبيل الحكاية والتلفيق وما يُبتغى من القَصَص ، ولولا اعتبارهم هذا لما بقيت الآداب العربية خالية إلى اليوم من كتاب واحد يُوثق به في تأريخ العرب أو تأريخ آدابهم ، وقد أشرنا إلى هذا المعنى غير مرة .
وروى الجاحظ أن بعضهم قال لأحد الرواة: إنك تكذب في الحديث ! فقال: وما عليك إذا كان الذي أزيد فيه أحسن منه ؟ فوالله ما ينفعك صدقه ولا يضرك كذبه !

بخ بخ ! وما يدور الأمر إلا على لفظ جيد ومعنى حسن ... !
هذه هي طريقتهم بعينها قبل أن تنضج العلوم وتنضج الرواية ، كمنضج الماء : لا يُوثق غير الماء ، وقد ورثوها عن العرب أنفسهم ، لأن العرب أمة في حكم الفرد ، والفرد منها في حكم الأمة ، إذ كان كل واحد منهم إنما ينضج بعينه ولا يحمل إلا رأسه يطرحه كيف أراد ، وتلك طبيعة أرضهم لا يجمعهم ولا يفرقهم إلا منفعة الفرد ومضرته . ومعلوم أن تأريخ العرب لا ينفع صدقه أحدا ولا يضرك كذبه أحدا ، إذا جعلنا مصداق النفع والضرر ما يتبينه المرء في خاصة نفسه مما يُحس منه أثر النفع أو الضرر ، وهل الأمر إذا رجعنا إلى هذه القاعدة إلا كما يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ تلك أمة قد خلت لها ما كسبت وإلكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون ﴾ .

هذا ، وإن أكثر ما وُضع من الأخبار لغير التصنيف إنما كان يُراد به الملوك ومن في حكمهم ، أو العامة ومن في وزنهم ، فأما الملوك فإن الرواة كانوا يعرفون أنهم لا يستقصون ، فيصنعون لهم الأخبار يُزلفونها إلى هوى أنفسهم ويديرون الكلام فيها على أغراضهم ، ويأخذون في تلك الفنون ، استعانة على السمر ، وتكثيرا للأحاديث . وكل من عُرف من الرواة بأنه صاحب سمر كان

ذلك غمينةً في علمه، ومنهياً للكلام فيه، كشرقي بن القطامي مؤدب المهدي فإنهم جعلوا السمر علةً، وكان يجري في مذهب ابن دأب الشاعر الإخباري الذي كان بالمدينة، كما جرى خلف الأحمر في مذهب حماد.

وأول من عرف من ملوك الإسلام بالرغبة في السمر والتعلق بأهل الأخبار - وإن كان ذلك لمعنى سياسي - معاوية بن أبي سفيان، فقد كان داهياً نقاباً في أموره^(١)، يستبين من رأيه في كل مُشكلٍ طريقاً نهجاً، ويُفرقُ له في كل مُعضل عن سبب إلى النفاذ صحيح، فكان يتطلب الأخبار يستعين بها على استيضاح الشبهات، ويرجع منها إلى القدوة في المعضلات، فيقال إنه كان إذا أنقبت من صلاة الفجر جلس للقصاص حتى يفرغ من قصصه ثم يضطرب في أموره سائر نهاره، حتى إذا صلى العشاء الآخرة جلس لمؤامرة حاشيته فيما أرادوا. صدر من ليلتهم، وبستم إلى ثلث الليل في أخبار العرب وأيامها، والعجم وملوكها وسياستها لرعيها، وسائر ملوك الأمم وحروبها ومكايدها، وما إلى ذلك، وقد أسلفنا أنه استقدم عبيد بن شريه الجرهمي النسابة الإخباري من اليمن خصيصاً لبعض أغراضه تلك.

وأما العامة فكلما كان الراوية أو المحدث أو القاصّ أموقّ كان عندهم أنفق، وإذا كان مستهتراً بالغرائب كان عندهم أوثق، وإذا ساء خلقه وكثر غضبه واشتد حدةً وعسرةً في الحديث وشغبَ ولوى شدقه لمن يراجعه، تهافتوا عليه، وهذا أمرهم بعد التابعين لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سيجيء.

(١) عرف معاوية بالدهاء منذ عرف، حتى روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لجلسائه: تذكرون كسرى وقيصر ودهاءهما وعندكم معاوية!

وقد كان الأعمش المحدث (توفي سنة ١٤٨) يقلب الفرو ويلبسه حتى يكون صوفه إلى خارج ، ويطرح على عاتقه منديل الخوان مكان الرداء ؛ وسأله رجل مرة عن إسناد حديث ، فأخذ بحلقه وأسنده إلى الحائط وقال : هذا إسناده ... والأعمش هو القائل فيمن كانوا يسمعون منه : والله لا يأتون أحداً إلا حملوه على الكذب !

القصاص

وهم الذين يقصون على الناس ، ويكون من عليهم التفسير والاثار والخبر عن الأمم البائدة وغيرهم ؛ ينقلون ذلك تعليماً وموعظة ؛ وكانوا في القرن الأول يقدمونهم في بعض حروب بني أمية ليقصوا على المقاومة أخبار الشهداء وفضائلهم وما وعدوا به في الجنة مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ، وليحتمسهم بذلك قبل مباشرة القتال ، حتى لا تحجزهم رهبة ولا يملكهم فزع ولا ترد وجوههم آمال الحياة ؛ وهو وجه من الحيلة في السياسة وحسن النظر في التدبير ؛ وكان ذلك دأب الحجاج الثقفي أمير العراقيين لبني أمية ، في حروبه ووقائعها ؛ لأن أكثر من قاتلهم كانوا من المستميتين ديانة أو حمية ، كالخوارج والناقين عليه وعلى بني أمية من العرب ، وأخبارهم مشهورة .

أما قبل هذه الدولة فكانت الموعظة في الحروب والتذكير بما يصدق الله من وعده للجهاديين في إعلاء كلمته — شأناً من شئون القواد ، يخاطبون بذلك على الناس ولا يتجاوزون به آيات من القرآن وجملاً من الحديث وكلمات لهم بين ذلك .

ولم يكن القصص في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر

وعمر رضى الله عنهما ؛ لاجتماع كلمة المسلمين ، ولقرب العهد من الرسالة ؛ وإنما أحدثت القصص في زمن معاوية ، حين كانت الفتنة بين الصحابة رضى الله عنهم ، وكانت مقصورةً على الموعدة الحسنة والتذكير وما إلى ذلك ؛ وأول من قص من الصحابة ، الأسود بن سريع ، وكان يقول في قصصه إذا ذكر الموت وخاطب الميت :

فإن تنجُ منها تنجُ من ذى عزيمة وإلا فإنى لا إخالك ناجيا

ثم كان أول من قص من التابعين بمكة ، عبيد بن عمير الليثي ؛ وقد جلس إليه عبد الله بن عمر وسمع منه ، فكان ذلك داعيةً إلى إقبال الناس ورغبتهم في استماع القصص ؛ لمكان ابن عمر من الدين والورع ؛ وقد أقرته كذلك عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها ولم تنكر عليه ، فحدث عطاء قال : دخلت أنا وعبيد ابن عمير عليها ، فقالت : من هذا ؟ فقال : أنا عبيد بن عمير ؛ فقالت رضى الله عنها : قاص أهل مكة ؟ قال : نعم ؛ قالت : خفف ، فإن الذكر ثقيل .

وقد مرّ بك آنفاً أن معاوية اتخذ قاصاً كان يجلس إليه متى انفصل من صلاة الفجر ؛ فلا غرو أن يتابعه أهل الشام على ذلك ويكثر القصصُ فيهم ؛ ولعل هذا من دهاء معاوية في السياسة .

ثم صار القصص مما يلقي في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة واتخذت له حلقة كهجّاق الدروس ؛ وأول من لزم ذلك فيه ، مسلم بن جندب الهذلي ، وهو إمام أهل المدينة وقارهم ، وفيه يقول عمر بن عبد العزيز : مَنْ سَرَّه أَنْ يَسْمَعَ الْقُرْآنَ غَضًّا فَلْيَسْمَعْ قِرَاءَةَ مُسْلِمِ بْنِ جَنْدَبٍ ! ثم كان أول من اتخذ تلك الحلقة في مسجد البصرة ، جعفر بن الحسن .

ولم يكن القصص في القرن الأول مردولاً ، ولا كانوا يرون به بأساً ؛

لأن فنونه إنما ترجع إلى القرآن والحديث ، ولم يكن يشوبه شيء إلا ما كانوا
يسمونونه (بالعلم الأول) . وهو ما يتعلق بأخبار الأمم السالفة ، وأكثره
يأخذونه عن أهل الكتاب من اليهود والنصارى ، وعن أسلم منهم ، وبعض
هؤلاء كان غزير العلم واسع الحيلة في قصص الأولين ، كعبد الله بن سلام
الذي أسلم عند هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، وكعب الأحبار
الذي أسلم في خلافة عمر وتوفي سنة ٣٢ ؛ وعن هذين الرجلين - وهب
ابن منبه المتوفى سنة ١١٤ - أخذوا سواد قصصهم مما يتعلق بأخبار الأمم
وأحوال الأنبياء والتذمر الأولى وما يجرى مع ذلك ؛ وكان وهب من الأبناء
(أبناء الفرس) لأن جده جاء إلى اليمن فيمن بهم كسرى حين استنجدوه
على الحبشة ، وقد أخذ آباؤه عن اليمن أخبار اليهود ، وأخذوا عن الحبشة
أخبار النصارى ، ثم كان وهب يعرف اليونانية أيضا ، فأتسع بذلك علمه ،
حتى قالوا في بعض ما نقلوه عنه : إنه قرأ من كتب الله اثنين وسبعين كتابا ،
وهو أول من صنف قصص الأنبياء في الإسلام .

ومن أخذوا عنهم أيضا ، طاووس بن كيسان التابعي ، وهو من الأبناء ،
وتوفي سنة ١٠٦ ثم ورث الرواية عنه ابنه عبد الله بن طاووس .

ولما كان القرن الثاني وانتهى عصر كبار القصاص من التابعين ،
ورأسهم الحسن البصرى المتوفى سنة ١١٠ " - وكان رضى الله عنه مفتنا

(١) كانت أم الحسن تقص للنساء أيضا ، ولعلها أول امرأة فعلت ذلك في
الإسلام ، ودخل عليها يوما وفي يدها كراثة تأكلها ؛ فقال لها : يا أمه ، ألقى هذه
البقلة الخبيثة من يدك ! فقالت : بابني ، إنك شيخ قد كبرت وخرفت ! قال : يا أمه
أيضا أكبر... ؟

وكان الحسن أفصح الناس وأعلمهم وأزهدهم ، ولما مات بالبصرة ، تبع =

ثقة في كل ما يتعاطاه من العلوم - نشأت بعده الطبقة التي أخذت عنها العامة وقد اضطربت الفتن وكثر الكلام وفشت الأكاذيب في الحديث وفي أخبار العرب وفي الشعر ، فصار همُّ القاصِّ أن يجيء بالغرائب ، ويُكثر من الرقائق ؛ لأن أهل العلم انصرفوا إلى حلقات الرواية ، ولم يبق في حلقات القصاص إلا العامة وأشباههم ؛ وقد علمت مذهبهم والشأن فيما يتفق عندهم ؛ فمن ثم ساءت المقالة فيهم ، وصار القاصُّ عند أهل العلم أحقَّ ممخَرَقًا لا يعرفونه بغير ذلك ، إلا قليلاً ممن استوعبوا وتبينوا وجروا في مذهب الرواة وهو نقل الكذب الذي لا بأس به وإسناده إلى أهله ، وامتازوا مع ذلك بالفصاحة والبيان . ويبدأ تاريخ هؤلاء بعد الحسن البصري ، بموسى بن سيار الأسواري ، قال الجاحظ : وكان من أعاجيب الدنيا ، كانت فصاحته بالفارسية في وزن فصاحته بالعربية ، وكان يجلس في مجلسه المشهور فيقعد العرب عن يمينه والفرس عن يساره ، فيقرأ الآية من كتاب الله ويفسرها للعرب بالعربية ، ثم يحول وجهه إلى الفرس فيفسرها لهم بالفارسية ، فلا يُدري بأيِّ لسان هو أئبِن ، واللغتان إذا التقتا في اللسان الواحد أدخلت كلُّ واحدة منهما الضم على صاحبها ، إلا ما ذكروا من لسان موسى بن سيار ؛ ولم يكن في هذه الأمة بعد أبي موسى الأشعري أقرأ في محراب من موسى بن سيار ، ثم عثمان بن سعيد بن أسعد ، ثم يونس النحوي ، ثم المعلى .

قال : ثم تص في مسجده (بالبصرة) أبو علي الأسواري ابن فائد ،

== الناس كلهم جنازته واشتغلوا به بعد صلاة الجمعة فلم تقم صلاة العصر بالجامع ، قال حميد : ولا أعلم أنها تركت منذ كان الإسلام إلا يومئذ ، لأنهم تبعوا كلهم الجنازة حتى لم يبق بالمسجد من يصلي العصر !

سنة وثلاثين سنة ، وابتدأ لهم في تفسير سورة البقرة ، فما ختم القرآن حتى مات ؛ لأنه كان حافظا للسير ولوجوه التأويلات ، فكان ربما يفسر آية واحدة في عدة أسابيع ، كأن تكون الآية قد ذُكر فيها يوم بدر ، وكان هو يحفظ مما يجوز أن يباحق في ذلك من الأحاديث الكثيرة ، وكان يقص في فنون كثيرة من القصص ويجعل للقرآن نصيباً من ذلك ، وكان يونس ابن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحجج به ، وخصاله المحمودة كثيرة .

ثم قص من بعده القاسم بن يحيى ، وهو أبو العباس الضرير ، ولم يُدرَك في القصاص مثله . وكان يقص معهما وبعدهما ملك بن عبد الحميد المكفوف ، فأما صالح المرّي فإنه كان يُكَنَّى أبا بشر ، وكان صحيح الكلام رقيق المجلس ، قال الجاحظ : فذكر أصحابنا أن سفيان بن حبيب لما دخل البصرة وتوارى عند مرحوم العطار (من أصحاب الحديث ، كان في أواخر القرن الثاني) قال له مرحوم : هل لك أن تأتي قاصاً عندنا فنتفرج بالخروج والنظر إلى الناس والاستماع منه ؟ فأتاه على تَكَرُّه ، لأنه ظنه كبعض من يبالغه شأنه ، فلما أتاه وسمع منطقته وسمع تلاوته للقرآن ، وسمعه يقول : حدثنا سعيد عن قتادة ، وحدث قتادة عن الحسن — رأى بياناً لم يحتسبه ، ومذهباً لم يكن يدانيه ، فأقبل سفيان على مرحوم ، فقال : ليس هذا قاصاً ، هذا نذير !

ولما نضجت العلوم في القرن الثالث ، ذهب القصاص وخلفهم الوُعَظ من المتصوفة والزهاد ، إذ كان اسم القاص قد أصبح لقباً عاماً مبتدلاً ، وأكثر المتصدرين في الوعظ إنما يكونون من أهل الحديث والمتسعين في العلوم ، ولا حاجة إلى الكلام عنهم ، ولم يزد المتصوفة في الأخبار إلا ما يزعمون أنهم احتووه بعلم خاص ، والله أعلم بغيبه .

الرواية

فرغنا من القول في الرواية ونشأتها وتاريخها والوجوه التي تقلبت عليها ، وبقى الكلام على الرواية وعلومهم وما تحققوا به من المذاهب وما تميزت به أطوائفهم عند أهل المقابلة والتنظير ، ثم ما يُدخل ذلك من معان حين تعرض ، وأعراض حين تتوآفي لتورد بها الفائدة مؤرداًها ويصدر الأدب مصدره ، وهو مَنزَع لا ننكر أن المتطاول إليه هو المقصّر عنه ، وأن المبتدئ فيه هو المنتهى منه ؛ وذلك لأن روايتنا وإن قدح بعضهم في بعض جرحاً وتعديلاً ، وتوسعوا في مذاهب النقد تعريضاً وتطويلاً ، إلا أنهم لم يدقوا شيئاً لمن بعدهم كما دقّ أهل الحديث ، بل اكتفوا بأن هذا الامر كان منهم على المشاهد والعيان ؛ أو قريباً منهما بالسند والسمع ، فألقوا لنا بذلك الشغل الطويل ، والعناء الويل ؛ ولو أنهم دقّوا الطبقات وميزوها وفصلوا مراتبها وساقوا أخبار الرجال ، على نحو ما فعل نُقّاد الحديث ، وهم كما قالوا : « عيار هذا الشأن ، وأساس هذا البنيان ، — لقد كانوا أحسنوا لاهل التاريخ الإحسان كلّهُ .

ولشد ما كانوا يتحويون (عفا الله عنهم) فيما يهجن به بعضهم بعضاً مما يسبق من الظنة إلى أحدهم ويتوجه من الشبهة عليه ، فلا يحبون أن يثبتوا من ذلك شيئاً ، لانه جهاد لا يراد به وجه الله كما هو الشأن في الحديث ؛ فكان الامر بينهم مقصوراً على المناقضات والمنافسات ، بيد أن كل طبقة منهم كانت تحكى عن سابقها أشياء مما تناقلته ، حتى انتهى جماع ذلك إلى مدقني كتب الطبقات ، وإلى المتناظرين في تصنيف الكتب التي وضعوها للكلام

في علماء المصريين ، وإلى المصنّفين في اللغة من متأخري الرواة الذين تعقبوا السابقين وتبعوا ما نقل عنهم ، كالأزهري صاحب التهذيب وغيره ، فرأى كلُّ أولئك أن القليل الذي تأدّى لا يُعطى من حكم النقد المباح ما كان له في زمنه ، فيعتبر من الكلام المعفوق عنه الذي بعثت عليه المعاصرة كما أجراه أهله ، فلا يبقى له شأن متى وضح الحق وظهر وجه الصواب وتمهدت به العلوم - بل رأوا فيه مادة لما كانوا بسبيله ، ورأوا أن التاريخ قد أحال تلك المناقضات بعد أن طوى أشخاصها ونفض عنها رهج الحفيظة ووهج الأنفاس ، فحرصوا عليها ودقنوها ، ولولا ذلك لعفا هذا الموضوع من التاريخ .

أول من صنّف في طبقات القوم ، أبو العباس المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ فإنه وضع كتاباً في علماء البصريين ، وكان بصرياً ، ثم صنّف أبو الطيب اللغوى المتوفى سنة ٣٣٨ (وقيل بعد الخمسين) كتابه مراتب النحويين ، جمع فيه البصريين والكوفيين ، ثم أطرد التصنيف بعد ذلك ، فوضع السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ كتابه في طبقات النحاة البصريين ، وصنّف أبو بكر الزبيدي الأندلسي المتوفى سنة ٣٧٩ طبقات النحاة وميز فيه البصريين من الكوفيين ، ثم ظهرت بعد ذلك كتب كثيرة لا حاجة إلى الكلام عنها ، لأننا إنما زبد أن نعيّن تأريخ التدوين فيما تناول أحوال الرواة ومناقضاتهم ، ولم يُكتب من ذلك شيء قبل القرن الثالث ، ولا نعلم أنه كتب منه شيء قبل الذي أورده الجاحظ في تضاعيف كتبه ، وهو قد توفى سنة ٢٥٥ ، وليس غيره أولى بأن يكون أول من اقتحم هذا الباب من الكتابة ، وإن كان ما أورده قليلاً لا حفل به ولا قدر له في جانب ما تناولناه من كتب

الطبقات على اختلافها وكتب أخرى ، كالتهذيب للأزهري ، والتصحيح
للعسكري ، والخصائص لابن جنى ، وقد كسر فيه باباً على ما يكون من قدح
أكبر الأدباء بعضهم في بعض وتكذيب بعضهم بعضاً .

ولقد انتقد كثير من جلة العلماء - وخاصة علماء الأصول - إهمال
الرواة والقائمين باللغة والنحو أن يبحثوا عن أحوال هذه العلوم ويفحصوا
عن جرح رواتها وتعديلهم ، واعتذر بعضهم من ذلك بأنهم أهملوه ولم
يجاروا فيه رواة الأثر لأن الدواعى كانت متوفرة على الكذب في الحديث
لأسبابه المعروفة التى تحمل الواضعين على الوضع . قال : وأما اللغة فالدواعى
إلى الكذب عليها فى غاية الضعف . ولذلك اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على
الكتب المشهورة المتداولة ، فإن شهرتها وتداولها يمنع من ذلك مع ضعف
الداعية إليه . وقد رد السيوطى على أصحاب هذه الأقوال بما زعمه (الجواب
الحق) ولم يزد على أن احتج بما جاء فى كتب الطبقات ... !

البصرة والكوفة

وقبل أن نمضى فيما أخذنا فيه ، نسوق هذه الكلمات الموجزة فى تاريخ
هذين المصرين العظيمين اللذين خرج منهما علم العرب ، واللذين يرجع إليهما
سند العربية فى سائر الأمصار .

أما البصرة فقد اتخذها المسلمون مِصراً حين كانوا يَغزُونَ من قبَل
البحرين ليشْتُوا فيه ثم ليلوذوا به إذا رجعوا من غزْوهم ، وأول مَنْ مَصَرها
عتبة بن غزوان بن ياسر ، وذلك فى سنة أربع عشرة للهجرة ، فى خلافة
عمر بن الخطاب ، وهى أقرب إلى البوادرى الصريحة من الكوفة ، تكاد
تقابل فى وضعها سُرّة البادية التى ضربت فيها القبائلُ العربية الفصيحة ،

ولذا فصح أعرابها وتميز أهلها بالصحيح ، وكانت مثابة الجفافة الخالص من أعراب البادية ؛ وقد كان فيها المربد ، وهو عكاظ الإسلام ، يقوم فيه الخطباء ويتنافر الأشراف ويتناقض الشعراء ؛ ومن ثم ضربوا المثل بأدب البصريين ، وجعلوا هذا الأدب فيهم بمنزلة ما اختصت به الأمم طبيعة من الميراث التاريخي . حكامة اليونانيين ، وصناعة أهل الصين ، وما إليهما .

وأما الكوفة فكان تمصيرها بعد البصرة بستة أشهر ، على قول ، وبعام أو عامين على قول آخر^(١) ؛ واتخذها المسلمون مصراً حين كانوا يغزون من قبل فارس ، وأكثر أهلها من عرب اليمن ، وكان يطرأ عليها ضعاف الأعراب مما فوق البادية الصريحة ؛ ولذا لانت جوانب ألسنتهم وضعفت فصاحتهم وكان الميل إلى الشاذ متأصلاً فيهم طبيعة ؛ فأسرع الفساد في ألسنتهم قبل أن يفشو مثل ذلك في البصريين ؛ وأعظم ما اشتهرت به الكوفة ، ميل أهلها إلى الطاعة ديانة ، دون البصرة التي اشتهر أهلها في التاريخ بالنزوع إلى الشقاق والعصيان والعصبية العربية ؛ ولذا كانت الكوفة مثلاً مضروباً في فقه أهلها ، كما ضربوا البصرة مثلاً في الأدب ، وكما ضربوا المثل بالمدينة في القراءة ، وبمكة في المناسك^(٢) ؛ وبظاهر الكوفة كانت منازل النعمان بن المنذر ، والحيرة . والخورنق ، والسدير ، وما هناك من القصور

(١) وبثلاثة أعوام في قول ابن قتيبة ؛ وهذا الاختلاف يشبه أن يكون منهم إغفالاً لتاريخ الكوفة وغضاً من شأنها ، إن لم يكن مثلاً من سوء العناية بكل ما هو من التاريخ (الذي لا دين له) .

(٢) لم يعرف بمكة ولا بالمدينة أحد من أئمة العربية أو من يتصدر للرواية ، وكل ما قاله أبو الطيب اللغوي في علمائهما : أنه كان بالمدينة على الملقب بالجل ، وضع كتاباً في النحو لم يكن شيئاً ؛ وأمامكة فكان بهارجل من الموالي يقال له ابن قسطنطين ، =

والمتنزهات ؛ وكل ذلك غير طبيعي في تاريخ الفصاحة العربية .
واما مُصّرّت بغداد وجعلها المنصور ثانى الخلفاء العباسيين مدينة - وكان
قد اختطها قبله أخوه أبو العباس السفّاح وشرع في عمارتها سنة ١٤٥ ونزلها
سنة ١٤٩ ، وكانت قرب الكوفة - وهى ما هى ، حاضرة الدنيا ومدينة
الإسلام ومظهر أئمة الخلافة وجلال الملك - كان علماء الكوفة أسرع
الناس إليها ؛ فأكرم العباسيون لقاءهم ، وبسطوا لهم بالعباءة ؛ غير أن ذلك
لم يزدحم إلا ضعفا وشذوذا ، حتى عيّرهم البصريون بأنهم يأخذون عن باعة
الكواميخ كما تقدم فى موضعه .

أما بغداد نفسها فلم يعتدّ البصريون بأحد من علمائها ، ولا يرونها مدينة
علم ، وإنما هى عندهم مدينة مُلك ، وما فيها من العلم فنقول إليها ومجرب
للخلفاء وأتباعهم ؛ قال أبو حاتم : أهل بغداد حشو عسكر الخليفة ، لم يكن
بها من يوثق به فى كلام العرب ، ولا من ترتضى روايته ؛ فإن ادعى
أحد منهم شيئا رأيتهُ مُخَطَّطا صاحب تطويل وكثرة كلام ومكابرة (١) .

= شدا شيئا من النحو ووضع كتابا لايساوى شيئا ؛ ولم يجد الأصمعي بالمدينة من
الرواة إلا ابن دأب الذى ذكرناه فى الوضاعين .

(١) توفى أبو حاتم سنة ٢٥٥ ، وقال الأصمعي وقد توفى سنة ٢١٥ : خرجت إلى
بغداد وما فيها أحد يحسن شيئا من العلم ، لقد جاءنى قوم يسألوننى عن الجعطرى
فأخبرتهم أنه المسكتل ، قالوا : وما المسكتل ؟ قلت : هو المعضل ! قالوا . وما المعضل ؟
وكان بقربى يقال ضخم ، فقلت : هو مثل ذلك البقال ! فرووا عنى ١٠٠٠ !

عنايتهم بالرواة

وكان الرواة مَحَطَّ الأعباء في الرحلة ، وإليهم المرجع في الغريب والشعر والخبر والنسب ، وقد انفردوا بالقيام على هذه العلوم أيام بني أمية ، والدولة يومئذ دولة العرب ، وهم لا يزالون حيال آبائهم وعلى إرث منهم ؛ فلم يكن إلا أن تنفق سوقُ الرواة ، ويُقبل في الدهر أمرُهم ، ويَنبُئ في الناس شأنُهم ، ويجد كل واحد منهم ما يجده الحظيظُ في بضاعته ، والمحتاج إليه في صناعته ؛ ولم يأت ذلك من قبَل الخلفاء وحدهم ، ولكن الشأن كان في أهل الأمصار من الأمراء فَمَنْ دونهم ؛ فإنهم صرفوا إلى الرواة وجوهَ المطالب ، وقصروا عليهم الرغبات ؛ لأنهم الوصلة بينهم وبين أقوليتهم من العرب ، بما يقصُّون من أخبارهم ، ويروون من أشعارهم ، وينقلون من آثارهم ؛ وبهذه وما إليها كانت تلتئم أطراف المجالس ، وتتفصل جهات الأحاديث ، وتتشعب مذاهب السمر ؛ وفوق ذلك فإن أكثر الرواة جمعوا إلى علومهم تلك روايةَ الحديث وتفسيرَ غريبه والفتيا في مُشْتَبِه القرآن والقول في السَّير ونحوها ، وهي من أغراض الناس جميعاً .

أما الخلفاء من لدُن معاويةَ إلى عبد الملك بن مروان ، فهؤلاء اقتصروا على أهل الشعر والنسب والخبر ؛ لأن أمر اللغة لم يكن بدأً في أيامهم ، ولأن ذلك كان هو علم العرب يومئذ ؛ وكان معاوية يرمى إلى اجتذابهم حوله وتأليف قلوبهم عليه ، وإلى التخذيل عن أهل الحق في الخلافة من رجال هاشم وفتيان قريش ؛ وكان يأتي كل مأتى لانتظام أمر الملك والدولة ، حتى لو عرف أنه يستكثر بالزنج لوطاً الحيلة إليهم - فبالغ في إيثار الشعر والنسب

والإفضال عليهم ، حتى تحدث الناس بذلك ، فأرسل في أسنتهم رسائله السياسية من حيث لا يدرون ؛ وكان يحث على رواية الشعر ، ويتنقص من لا يروى منه ، حتى إنه كتب إلى زياد (الذي ادعى أبا سفيان) في إشخاص ابنه عبید الله ، وقد علم أنه يتورع عن الشعر ، فأوفده زياد إليه . وأقبل معاوية يسأله ، فما سأله عن شيء إلا أنفذه ، حتى سأله عن الشعر ، فلم يعرف منه شيئاً ، فقال : مامنعك من روايته ؟ قال كرهت أن أجمع كلام الله وكلام الشيطان في صدري ! فقال معاوية : اعزب والله ؛ لقد وضعتُ رجلي في الركاب يوم صِفِّين مراراً ما يمنعني من الانهزام إلا أبياتُ ابن الإطنابة حيث يقول :

أَبَتْ لِي هَيْتِي وَأَبَى بَلَاتِي وَأَخَذِي الْحَمْدَ بِالْثَمَنِ الرِّيْحِ
وإِعْطَائِي عَلَى الْإِعْدَامِ مَالِي وَإِقْدَامِي عَلَى الْبَطْلِ الْمُشِيحِ
وَقَوْلِي كَلِمَا جَشَّاتُ وَجَشَّاتُ : مَكَانَكَ تَحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

ولا نرى هذا إلا من دهاء معاوية وحذقه في سياسة الأمور ومداورتها ؛ وإلا فمتى كان الإقرار بالنقيصة من سياسة الملوك إذا لم تكن قد استبطنتُ غرضاً من الأغراض لا ينكشف حتى يحيلها إلى محمّدة .

وقد رمى خلفاؤه من قوسه ونزعوا في وتره ، وهو كان يبصّرهم ؛ حتى كان لا يقطع أمراً دون يزيد ابنه ، ويريه أنه إنما يفرع إلى رأيه فيما يُلْمُ حتى يستخرج أقصى ما عنده ويعرّكه بالخلافة قبل أن يصير خليفة .

وقال أبو الحسن المدائني : كانت بنو أمية لا تقبل الرواية إلا أن يكون روايةً للرائي ، قيل : ولم ذلك ؟ قال : لأنها تدل على مكارم الأخلاق ... فعفا الله عن أبي الحسن : ما كان أحسن ظنّه حتى اعتبر السياسة بالعلم !

ولقد سئل أعرابي : ما بال المرأى أجود أشعاركم ؟ قال لأننا نقول وأكبادنا تحترق ! وإنما كان بنو أمية رجال مَرزأة وحروب وفتن عربية ؛ ولم يقيم أمرهم إلا بدعوى المطالبة بدم عثمان ، فكان مهمهم أن لا ترقأ الدمعة ولا تطفأ اللوعة ، وأن تبقى في القلوب معان رقيقة تهيجها المرأى فتندح بها المعاني الغليظة في المقاتلة والمسترزفة من العامة ، وهم قوة الدعوة ، ومن قلوبهم قوت السياسة ، وقد استقام لهم بذلك عمود من الأمر كان مائلا ، وحق كان فيما ظنه غيرهم باطلا .

ولما استخلف عبد الملك بن مروان ، أخذ بسنة معاوية ، واقتدى به في إحكام السياسة وحسن التأني للأمر ، وكانت القلوب المضطربة قد استقرت أو كادت ، والأعناق المائلة قد استقامت بعد أن ماتت ؛ فبسط عبد الملك يده للرواة ، وألان لهم جانبه ، وكان لا يجالسهم من الناس غير ذى علم وأدب ، وهو الذى قال فيه الشعبي : « ما ذا كرت أحداً إلا وجدت لى الفضل عليه ؛ إلا عبد الملك ، ما ذا كرت حديثاً إلا رادنى فيه ، ولا شعراً إلا زادنى فيه ! » ولهذا اجتمع إليه الشعراء وعلما الأخبار ورواة الناس ، وضربوا إليه آباط الإبل شرقا وغربا ، حتى حفلت بهم مجالسه ، وازدهت أيامه ؛ وكان يذاكرهم ويحدثهم وينوّه بهم ويدنى مجالسهم ، ومن أجله أطلق الأدباء على دولة نبي أمية قولهم : « المرؤانية » على جهة التغليب ، لأن من بعده أخذوا في طريقته واتبعوا أثره وزادوا عليه بمقدار ما اتسع في أيامهم ، حتى كانوا ربما اختلفوا وهم بالشام في بيت من الشعر أو خبر أو يوم من أيام العرب ، فيردون فيه بريداً إلى العراق .

وحدث أدباء البصرة أنهم كانوا يرون كل يوم راكباً من ناحية بني مروان

يُنِيخ على باب قتادة بن دعامة السدوسي الراوية (وكان أجمع الناس توفى سنة ١١٧) يسأله عن خبر أو نسب أو شعر ، وربما سار هذا الراكب بالكلمة عن قتادة فأبلغها بالشام ثم عاد ليسأله عن معنى في نفس جوابه ، حتى يكون الجواب مما يحسن السكوت عليه ؛ وهذا لعمر أبيك علم الملوك !

وقد بعث هشام بن عبد الملك في إشخاص حماد الراوية من الكوفة ، لبيت خطر بياله لا يعرف صاحبه ، وهو قول عدى بن زيد :

وَدَعَوْا الصُّبُوحَ يَوْمَ مَآجِمَاتٍ قَنِيةً فِي يَمِينِهَا لِإِبْرِيْقِ

وقطع حمادُ طريقه إلى دمشق في اثنتي عشرة ليلة ، ليذكر له صاحب البيت وسائر الفصيذة .

وما كان الناس يومئذ - وهم على دين ملوكهم - بأقل رغبة في الرواة والعلماء والمتوسمين بالادب ، وخاصة بعد أن توطد أمر الرواية حتى قال عمرو بن العلاء : لو أمكنت الناس من نفسى ما تركوا لي طوبة ! ... يصف تدافعهم وازدحامهم عليه .

أما العباسيون وأمراء دولتهم ، وهم أهل العلوم والحكمة والادب ، فوالله إن كان أحدهم ليرى الرواية عنه كأنه ديوان من أبلغ الشعر . مدحه خالص له من دون الناس ، وإنشاده دائر في السنة الناس جميعا ؛ لانهم رأوا آثار بني أمية وأرادوا أن يطمسوا عليها ويؤسوا الناس أخبارهم ولا يدعوا للرواة باباً من الذكرى ، وصار الناس يومئذ أوفر ما كانوا إقبالا على مجالس الرواة ، وأشد ما كانوا حاجة إليها ، لشيوع العلوم وتنافس الخاصة فيها ؛ حتى لا يشك من يقف على تاريخ الرواة أنهم كانوا في أمصارهم كأنهم

خلفاء الدولة العظمى التي تغنو لها الدولُ كافة وهي دولة التاريخ . ،
ولقد كان الرشيد يُجلس الكسائيَّ ومحمد بن الحسن على كرسيين بحضرة
ويأمرهما أن لا ينزعجا لهضته . وكان يطارح الرواة ويناشدهم ويذاكرهم به
ولما رأهم يَقصرون الروايةَ على أشعار الجاهليين والمخضرمين من يحتج بهم
في العربية ، اتخذ له مُشداً يروى أشعارَ المحدثين خاصة ويُشده إياها ، وهو
محمد الراوية المعروف بالبيدق (لقب بذلك لِقصره) وكان إنشاده يُطرب
كما يطرب الغناء ولم يُروَ مثله ذلك عن أحد قبل الرشيد

أما المأمون فناهيك من خليفة عالم ، وهو لم يزل منذ دخل العراق
يراسل الأصمعيَّ في أن يجيئه (من البصرة) ، وكان لا ينفك يَعدُّ أصحابه في
بجالسه ويقول : كأنكم بالأصمعي قد طلع . ولكن الأصمعي احتج بضغيف
وكبر وعلل ، ولم يجب إلى ذلك ، فكان المأمون يجمع المسائل ويُنفذها
إليه بالبصرة ثم ينتظر جوابها .

ولما كان أبو عبيدة مع عبد الله بن طاهر ، ألف كتاب غريب الحديث
وعرضه عليه ، فاستحسنه ابن طاهر وقال : إن عقلا بعث صاحبه على عملٍ
مثل هذا الكتاب ، لحقيق أن لا يخرج عنا إلى طلب المعاش فأجرى له
عشرة آلاف درهم في كل شهر ، ولزمه بعد ذلك ، فوجه إليه أبو دلف
« يستهديه أبا عبيدة مدة شهرين » ، فأنفذه إليه ابن طاهر ، فلما انسلخ الشهران
أراد الانصراف فوصله أبو دلف بثلاثين ألفَ درهم ، فردها وقال : أنا في
جنبه رجل ما يُجوجني إلى صلة غيره ، ولا آخذ ما فيه على نقص ، فلما
عاد إلى ابن طاهر وصله بثلاثين ألف دينار ، فعوضه من كل درهم ديناراً
والأمثلة من ذلك مستفيضة لا نطيل باستقصائها ، وما من كتاب في

الأدب والمحاضرة إلا وأنت واجدٌ فيه شيئاً منها ومن أخبار الملوك والأمراء
ومجالسهم مع الرواة .

وكان آخر خليفة جرى على هذه السنة العربية من مجالسة الندماء
وتقريب العلماء ، هو الراضى بالله المتوفى سنة ٣٣٩ (وبويع سنة ٣٣٢) وهو
كذلك آخر خليفة كانت مراتبه وجوائزُه وخدمته وحُجابه تجرى على قواعد
الخلفاء المتقدمين ، وكانت الرواية يومئذ قد بدأت آخرتها أيضاً ، بيد أن
الأمراء الذين استبدوا بالأمصار الإسلامية بعد ذلك ، كآل بُويّه ، وآل
حمدان ، وغيرهم ، لم يألوا جهداً في إحياء تلك السنة والإفضال على العلماء ،
إلا أن هؤلاء كانوا غير الرواة كما بسطناه في موضعه ، ولذا نجتزئ بما
أوردنا ، فإن أكبر غرضنا من هذا الفصل أن نخلص إلى الكلام على موضع
الرواة من أنفسهم ، ولم يكن لذلك سبيل إلا من الكلام على موضعهم
من الناس .

علوم الرواية

واعلم أن من طريقتنا في هذا الباب أن لا نُعدَّ من الرواية كل من اقتنى علما من علومهم ، أو قبس أدبا من آدابهم ، وإن جاء ذلك على شرط الرواية وأدبها ؛ فلو أنا عددنا من أمثال هؤلاء لكان لنا منهم باب واسع ، في الترادف التاريخي ، يهجن نسق الكتاب ويُرزي على سبكه ، ويتنزل منه منزلة الجملة التي تجمع مترادفات لفظة بعينها أو أكثر هذه المترادفات ، وكان في كلمة منها أو كلمتين البلاغة كلها ؛ فلما كثرت وتقطع بها نسق المعنى ذهب آخرها بفضل أولها ولم يُغن أولها عن آخرها شيئا — إنما نذكر من الرواية الأفراد الذين ذهبوا بآثر العلوم ، وكانوا مشيخة الأجيال ، وانقادت لهم أزقة الأسانيد ، واتخذ التاريخ منهم أقطاب رحاه ؛ وقلَّ من هؤلاء من لا يجمع علوم الرواية كلها أو أكثرها بحسب ما يكون منها في عصره ، من النسب ، والخبر والشعر ، والعربية ، واللغة بيد أنهم قد تفاوتوا في مقادير الإحسان من ذلك كله ؛ فطائفة غلب عليها النسب ، وأخرى ذهبت بمزية الشعر ، وثالثة انفردت بعلم الأخبار ، وهلم جرا ؛ وسنصرف الكلام في هذا الفصل إلى التنظير بين رجال هذه الطبقات على ما أعلنك من طريقتنا ؛ فإن فيها غناء وكفاية .

النسب

أما رواية النسب فقد كانت عامة في العرب ، وكانوا ينسبون حتى الخيل والإبل والكلاب ، ما كرم عليهم من هذه الأجناس (كما نسبت طائفة من الإسلاميين الحمام) .

والنسب يستتبع رواية أخبار العرب وما فيه شاهدٌ على التاريخ من
أشعارها ؛ فكان كل أولئك علمَ النسابين ، وقد اجتمع من رؤسائهم في
القرن الأول : عبيد بن شَرِيه الجهمي ، وانفرد باتساعه في رواية الأخبار
المتقدمة وما يسمونه بالعلم الأول إلى مبدأ الخليفة ، عربها وعجمها ، وبالْحِكْمَة
والخطابة والرياسة ، وقد ذكرنا أمره مع معاوية في محله - ودغفل بن
حنظلة ، وأبو الشطاح اللخمي ، وقد جمع بينهما معاوية وتناظرا في فنون
كثيرة ، جاء في جميعها بالنادر الغريب ، حتى صارت مناظرتهما مثلا يُضرب
لكل ما يجري بين اثنين من الكلام البديع الذي يتدفق بالحكمة والبيان ،
وكان دغفل أوسع أهل زمانه روايةً في أنساب العرب خاصة ، وأخبارها
وعلمها في الجاهلية ، كالأنواء وغيرها ؛ وقد تصادر مع أبي بكر الصديق
رضي الله عنه على حديث في النسب ، ودغفلُ يومئذ غلام قد بقل وجهه ،
فكان أمره مع أبي بكر كما قال :

صَادَفَ دَرَّةَ السَّيْلِ دَرَّةً يَدْفَعُهُ يَهِيضُهُ حِينًا وَحِينًا يَصْدَعُهُ !

ثم النخار بن أوس ، وهو دون أصحابه يجري في قص النسب على طريقة
الكهان من السجع والتشبيه ، لفضل في بيانه وبسطة في لسانه ، وكانت له
حكمة تزين ذلك ؛ دخل على معاوية أول عهده به فازدراه ، وكان عليه
عباءة خلقة فقال : يا أمير المؤمنين ، إن العباءة لا تتكلمك ، وإنما يكلمك
من فيها !

ويجربى في هذه الطريقة عبد الله بن عبد الحجر ، وهو ممن وفدوا على
معاوية أيضا .

وهؤلاء ومن كان في طبقتهم : كزيد بن الكيس النمرى ، وابن لسان

الحمّرة ، وصحارى العبدى ، والمختار العدوى ، وصبح الطائى ، وميجور
ابن غيلان الضبى ، هم رؤساء النسايين ، وإليهم تنتهى الرواية ، وكل علمهم
مقصور على الجاهلية وطرف من الإسلام .

وامتاز فى أواخر هذه الطبقة ، صعصعة بن صوحان ، وكانت الرواية
عنه بعد الإسلام فى أخبار العرب خاصة ، وكان ابن عباس على سعة
حفظه كثيراً ما يسأله ويذاكره ، وقد لقبه بياقر علم العرب .

واشتهر من قريش أربعة بأنهم رواة الناس للأشعار وعلماؤهم
بالأنساب والأخبار ، وكل ما كان قرشياً فهو عند العرب طبقة متميزة .
والأربعة هم : مخزومة بن نوفل بن وهيب بن عبد مناف ، وأبو الجهم
ابن حذيفة ، وحويطب بن عبد العزى ، وعقيل بن أبى طالب .

وكانت قريش فى الجاهلية دون غيرها من العرب تُعاقب شعراءها
القليلين إذا هجما بعضهم بعضاً ؛ أما النسايون فكانوا يحمقون منهم من
يروى المثالب ويقع فى أعراض الناس ، لأن ذلك هو الهجاء المنشور ؛
وهم يريدون بهذا الإزراء أن يسقطوا شأن الرواية إذا شاعت له قالة
السوء ، حتى تخرج قبيلته مما يُلحق بها انتسابه إليها واكتسابه على
نفسه ، أو تذهب الأحادثة عنه بصدق الأحاديث منه اتقاء للذم بالذم
وقد كان عقيل واحد الأربعة فى ذكر مثالب الناس ، فعادوه لذلك
وقالوا فيه وحمقوه ، وسمعت ذلك منهم دهماء الناس فألّف فيه بعض
أعدائه الأحاديث وقرنوه فيها إلى الحمقى والمغمورين ، فجعلوه بجانب
أخيه على بن أبى طالب ، كعتبة بن أبى سفيان بجانب أخيه معاوية ،
ومعاوية بن مروان بجانب أخيه عبد الملك ؛ وإنما كان عقيل رجلاً
قد كُفّ بصره ، وله بعد لسانه ونسبه وأدبه وجوابه ، فلما فضل

نظراءه بهذه الخصال ، صار لسانه بها أطول ، وصار هو بذلك أجراً
وأشدَّ صَوْلَةً .

تلك هي الطبقة الأولى وما امتازت به ، أما الطبقة الثانية فهي التي
أخذت عن هؤلاء ، ونشأت منتصف القرن الأول ، وكان أهلها مبدأ
الرواية في الإسلام ، وهم يتناولون أخبار العرب وأنسابهم وما حدث
في الإسلام إلى العهد الذي هم فيه ، ويضمُّون إلى ذلك أنساب الصحابة
وطبقاتهم ، وأشهرهم في أخبار العرب : قتادة بن دعامة السدوسي المتوفى
سنة ١١٧ ، والشعبي نديم عبد الملك بن مروان ، وهو مُفَنِّنٌ يمتاز عن
سائر الرواة بذلك ، حتى كانوا في القرن الثاني يلقبون من يجمع بين الفقه
والحديث والشعر وأيام الناس والأنساب ونحوها « بشعبي زمانه » ، ومن
أطلقوا عليه هذا اللقب ، القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله
ابن مسعود الصحابي الجليل ، وكان على قضاء الكوفة (١) - ، ثم قتيبة
ابن مسلم ، وهو يمتاز بمعرفة أحوال الشعراء وأخبارهم ، والبصر بأشعارهم
ومذاهبهم فيها ؛ والنضر بن شميل الحِمَيْرِي ، وخالد بن سلمة الخزومي ،
وكانا أعلم أهل زمانهما بأنساب العرب ومغازيها ، وهما اللذان وضعَا
كتاب المثالب كما مر في موضعه ، والزهرى عالم الشام والحجاز ، وقد
تقدم الكلام عليه . ومن هذه الطبقة عبد الرحمن بن هُرْمُز بن الأعرج
المتوفى سنة ١١٧ ، وهو أحد من يُنسب إليه وضع العربية ، وقد امتاز
من سائر طبقاته بعلم أنساب قريش وأصولهم ، والتغلغل في ذلك إلى

(١) ونقل الجاحظ أن عبد الله بن شبرمة كان فقيها عالماً قاضياً ، وكان راوية
شاعراً ، وكان خطيباً ناسباً ، وكان حاضر الجواب مفوهاً ، ثم قال : وكان لاجتماع
هذه الخصال فيه يشبه بالشعبي .

أعماق بعيدة^(١)؛ وروى أن مالكا بن أنس رضى الله عنه كان يختلف إليه في هذا العلم ، وكان يرى أنه علم لم ينته للناس .

وأما الطبقة الثالثة فهي التي كانت في القرن الثاني ؛ وهي مصدر الرواية العامة في الإسلام ، لأن شروط الرواية لم تعرف إلا في عهدها ؛ وتمتاز هذه الطبقة بغلبة الأخبار عليها ، وبكثرة الوضع على العرب في المناقب والمثالب ، وبانتحال بعضهم مذاهب من الفتنة في الدين ؛ وقل منهم من لم يكن أكبر علمه الأخبار ؛ ولهذا نذكرهم فيما يلي ، ولم يعد لعلم الأنساب من بعدهم الشأن الذي كان له ، وإنما صار يروى على أنه بعض علوم العرب .

الخبر والأخباريون

وصار الخبر بعد الإسلام في طائفتين من الرواة : الأولى تروى أخبار العرب وتغلب عليها ، والثانية تغلب عليها أخبار الفتوح الإسلامية وأحوال الدولة . ومن رموس الطائفة الأولى محمد بن السائب الكلبي صاحب التفسير المتوفى سنة ١٤٦ ، وكان أعلم القوم بالنسب ، وهو كوفي أجمعوا على تركه واتهموه بالكذب والزيف وزيفوا كلامه عن أصل العرب والعربية وما جرى هذا المجرى ؛ لكثرة ما يوضع منه كذباً وزوراً ، وعنه أخذ ابنه هشام ابن الكلبي النسابة صاحب الجهرة والكتب الكثيرة في أخبار العرب وأحوالها ومناقبها وأخبار الأوائل والأمم البائدة والأحاديث والأسمار ونحوها ، وتوفى

(١) أبعد رواية الإسلام في كل ما يتعلق بأنسب قريش وفضائلها ، لمكان النبي صلى الله عليه وسلم منها . حتى نقل القاضي عياض في الشفاء أن ابن الكلبي كتب للنبي صلى الله عليه وسلم خمسمائة أم : فكان ابن الكلبي ينفذ في تاريخ الجاهلية إلى ما لا يقل عن عشرة آلاف سنة . . . وإنما زعم الرجل ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم . ليس في آباءى من لدن آدم سفاح .

سنة ٢٠٤ ، وهو أول من افترى خير كتابة القصائد السبع (المعلقات)
وتعليقها على الكعبة - كما سيأتي في بابه - وقد اتهمه العلماء كما اتهموا أباه
بالرفض وتركوا حديثه لذلك ولما ظهر من كذبه ؛ وشبيل بن عرعة
الضبعي^(١) ، وكان راوية ناسبا شاعرا عالما بالغريب ، قالوا : وكان سبعين
سنة رافضيا ، ثم صار بعد ذلك خارجيا ؛ ومجالد بن سعيد بن عمير ؛ وهو
يروى عن الشعبي ؛ وقد توفي سنة ١٤٤ ؛ والشرق بن القطامي ؛ وهو من
رواة الغريب واللغة والشعر ، وكان يكذب للرجل في الكلمة ثم يحدث بها
الناس في المسجد على أنها من علمه الذي يرويه ، وعبد الله بن عياش الهمداني ،
وروايته الهيثم بن عدي ، وكل أفراد هذه الطبقة يتقاربون ، إلا ما كان
من هشام بن الكلبي ، فإنه أوسعهم علما وأدمهم رواية وأكثرهم تأليفا حتى
ليصح أن يعتبر بمفرده في وزن الطبقة كلها ، ويمتاز معه أبو اليقظان النسابة
المتوفى سنة ١٩٠ ، فإنه يشارك طبقتهم في علومها وينفرد بالاتساع في أنساب
الإسلاميين وأخبارهم من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم .

وأما الطائفة الثانية وهم الذين غلب عليهم لقب الإخباريين لامتيازهم
بالاتساع في أخبار الفتوح الإسلامية ، فقد انفرد منهم ثلاثة بأنواع من
المعرفة قلما يساويهم أحد فيها : أبو مخنف الأزدي ، بأمر العراق وفتوحها
وأخبارها ، وأبو الحسن المدائني ، بأمر خراسان والهند وفارس (توفي
سنة ٢١٥) ، والواقدي ، بالحجاز والسيرة النبوية (توفي سنة ٢٠٧) ،
ويشتركون مع غيرهم في فتوح الشام وأخبارها .

(١) وفي المعارف لابن قتيبة أنه ابن عروة ، وذلك تحريف من النساخ ، وشبيل
هذا معدود من الفصحاء عند الرواة ؛ ومن النسابين الرواة عند الناس ؛ ومن الخطباء
العلماء عند الخوارج .

ولقد عُرِفَ كثيرون بعلم السيرة والأحداث والفتوح ولا نعرفهم
يمتازون بشيء عن ذكرناهم ؛ فإن ثلاثهم بالغوا في الاستيعاب والاستقصاء
إلى ما لا يَلْحَقُ بهم فيه أحد ؛ ومن أولئك : محمد بن سعد كاتب الواقدي ،
وأحمد بن الحارث صاحب أبي الحسن المدائني ، وعبد المنعم بن إدريس
المتوفى سنة ٢٢٨ وقد بلغ المئة ، ونصر بن مزاحم ، وإسحاق بن بشير ،
وسيف بن عمرو الأسدي ، ومحمد بن إسحاق صاحب السيرة ، وأبو إسحاق
الفزاري ؛ وكلهم من أصحاب السير والأحداث .

ومن جاء بعدهم من أصحاب الأخبار العربية والإسلامية : محمد بن سلام
الجمحي ، والزبير بن بكار ، وعمر بن شبة ، وابن الأزر ؛ وكلهم في القرن
الثالث ؛ والفضل بن الحباب ، وتوفى سنة ٣٠٥ .

وانفرد في القرن الرابع رجلان من الإخباريين الرواة المصنّفين :
أحدهما محمد بن عمران المرزباني المتوفى سنة ٣٧٨ ، وليس لأحد في الإسلام
أكثر ولا أمتع من تصانيفه في الشعر والشعراء — وسنشير إليه في باب
الشعر — والثاني أبو الفرج الأصبهاني المتوفى سنة ٣٥٦ ؛ وهو صاحب
كتاب الأغاني وغيره من الكتب الكثيرة في الأخبار والآداب مما
لا يدانيه فيه أحد .

وكان في القرن الثالث رجل من الإخباريين هو طبقة وحده في الإسلام ،
وهو محمد بن عبيد الله العتبي المتوفى سنة ٢٢٨ ، وكان من ولد عتبة بن
أبي سفيان أخى معاوية ، وقد انفرد برواية أخبار بني أمية خاصة ، وليس
له في غيرها يد ؛ وكان يرويها عن آبائه ، وهم يروونها عن سعد القصير ،
وسعد هذا هو مولى بني أمية ؛ قتله ابن الزبير بمكة .

وهذا الذي أوردناه من القول في الإخباريين لا يداخله الكلام على

المؤرخين في الإسلام ؛ فإن فصل ما بين الفريقين أن الذين ذكرناهم كانوا مادة المؤرخين ؛ لأنهم تميزوا بأنواع من الرواية جمع منها المؤرخون ما جمعه ، ولكل قول موضع ومقام معلوم .

رواة العرب

وهؤلاء قوم كانوا في البادية بمنزلة الرواة في الحضر ، من حيث هم مصادر العلم والقائمون عليه ، فيتحققون بعلم الأخبار والآثار والأنساب والأشعار ، وكان الرواة يأخذون عنهم ويُسمونهم علماء البادية ، وهم منهم في هذه العلوم كالأعراب الفصحاء في اللغة ، وكانت أسماؤهم دائرة في أفواه الرواة ، بيد أن العلماء الذين دونوا الأخبار وصنّفوا الكتب اكتفوا بنسبة الكلام إلى صدور الرواة من نقلوا عن علماء البادية : كالأصمعي ، وأبي عبيدة ، وابن الكلبي وغيرهم ، دون هؤلاء العلماء ؛ لتحقق الرواة بالأمانة وال ضبط ، ولأنهم لا يقدرّون الألفاظ بمعانيها التاريخية ؛ ولهذا لم نقف إلا على القليل من أسماء القوم ، وعلى أن هذا القليل إنما جاء في عرض كلام مما يتعلق بالسمر ويدخل في باب الحكاية . . . وقد رأينا في الفهرست لابن النديم أن لابن دريد كتاباً سماه (رواة العرب) ولا ندري من خبره شيئاً .

فمن هؤلاء الرواة : المسور العنزي ؛ وسماك بن حرب ؛ ومنهم ثم من علماء بني عدى : زرعة بن أذبول ، وابنه سليمان ، وأبو قيس ، وتميم العدوي ؛ وكلهم في أواخر القرن الأول ؛ ومنهم أبو بردة ، وأبو الزعراء ، وأبو فراس ؛ وأبو سريرة ، والأغطش ؛ وكانوا في القرن الثاني ، وأدركهم أبو عبيدة وطبقته وأخذوا عنهم .

ولا بد أن تكون منهم طائفة ممن عدّوهم في فصحاء الأعراب ،
ولكنهم لم يترجموهم ولم يُنبّهوا عليهم ولم يذكروا ما أخذوه عنهم إن كان
لغة أو خبراً أو نسباً أو شعراً ؛ كمحمد بن عبد الملك الفقعسي ؛ فإنه معدود
من فصحاء الأعراب ، وقد ذكرناه ثمة ، وهو مع ذلك راوية بنى أسد
وصاحب مفاخرها وأخبارها ، وعنه أخذها العلماء ، والله أعلم .

الشعر

والشعر كان عمود الرواية . فلا بد منه لكل راوية ، وإنما يفاضلون
فيه من جهتين : الاتساع في الرواية ، وأكثر ما يكون فيمن لم تقتطعه
العلوم التي يفتن فيها علماء الرواة : كالنسب ، والخبر ، والعربية ، والقراءة ،
والحديث ، ومن هذا الاتساع ينشأ الوضع ، وقد مكّنا القول فيه من قبل .
والجهة الثانية معرفة تفسيره والبصر بمعانيه ، وهي التي نرّمى إلى الكلام
عليها في هذا الفصل .

كان صدور الرواة إنما يطلبون الشعر للشاهد والمثل ، وهما غرضان
أكثر ما تؤديهما الألفاظ دون المعاني ، ولما كانت الألفاظ عربية صريحة
ينبغي أن تؤخذ بالتسليم ولا وجه لتقليبها ونقدها والتورّك عليها - انصرف
أكثرهم عن البحث في الشعر والتصفّح على معانيه ، فاقصر العلم به على
رواية اللفظ كما هو وما يُقتضى لها من فهم المعنى كما هو ؛ وبذلك بقي
الشعر أيضاً كما هو .

ومن شعر العرب نوع مما يقال على المشاهدة ، فيستخرج الشاعر المعنى
الغريب من شيء رآه ويكون في اللفظ إبهام لا يتعيّن معه أصل المعنى ،

وهذا النوع إن لم يفسره شاعره أو من أخذه عنه ، ذهب العلم بحقيقة معناه واضطربت فيه الظنون ؛ ونوع آخر يتعلق بالعادات التي كانت للعرب في جاهليتها ، ولا بد لتفسيره من المعرفة بها ، وبما كان خاصا منها بقبيلة الشاعر إن كان من ذلك شيء ، ونوع ثالث يتعلق بعلوم العرب التي أخذتها عن الأمم واعتبرتها علوما صحيحة واعتبرها من جاء بعدهم من الخرافات والتكاذيب ، ويسمى الرواة كل ذلك في الشعر بأبيات المعاني ، لأنها أشياء خارجة عن غرضهم اللفظي الذي أوامنا إليه ، والعلم بتلك الآيات وتفسيرها أكثر ما يكون عند الشعراء والرُّجَّاز من العرب الذين نشئوا في البادية كما نشأ أصحاب المعاني ، أو الذين رَووا الشعر عن نشأ فيها وأقاموا بالأمصار : كالحطينة ، وجرير ، والفرزدق ، والكميت ، وغيرهم ؛ لأنها طرف من صناعتهم ، ولأن الشعر كان لا يزال على بداوته وإن ضعف شيئا قليلا . وسيأتي الكلام على هذا النوع مفصلا في باب الشعر .

أما الرواة فقد انصرفوا عن هذا وأشباهه ، وكانوا يرون المعاني على مقادير أصحابها من الشعراء في أوهاهم . فالمعنى الذي يكون لامرئ القيس يكون كامرئ القيس في اعتباره وإجلاله وتحميه أن يتلقى بالرد والمواجهة ولذا فشا الغلط بينهم في تفسير الشعر ، وأخذ منه التصحيف كل ما أخذ ؛ ولقد سئل أبو عمرو بن العلاء عن معنى قول امرئ القيس (ومر تفسيره عن الكمي) :

نظمنهم سُلْكى ومَخْلُوجَةٌ كَرَكْ لَامَيْنِ عَلَى نَابِلِ

فقال : ذهب من يُحْسِنُهُ . وقال الأصمى : سألت أبا عمرو عن قوله

(أى الشاعر) :

زعموا أن كلَّ مَنْ ضَرَبَ العَيْهَ . رَمُوَالِ لَنَا ، وَأَتَى الوَلَاءَ

نقال : مات الذين يعرفون هذا ؛ وإنما يَعْنِي شعراء العرب لا الرواة .

وكان أبو عمرو ونفسه يقول : العلماء بالشعر أقل من الكبريت الأحمر .

فلما أخذ الخلفاء وأمراؤهم يطارحون الرواة ويذاكرونهم في المعاني ، وذلك حين استبحر العلم في الدولة العباسية ، وكانت قد انحرفت طريقة الشعر بما ذهب إليه المحدثون : كبشار بن برد ، ومسلم ، وأبي نواس ، وغيرهم ؛ إذ جعلوا يغوصون على المعاني ويتأقون على حَوَك الشعر وسبكه ، وأقبل الناس أيضاً يفتشون على المعاني وقلَّت عنايتهم بالألفاظ — انتبه بعضُ الرواة إلى هذه الجهة من الشعر ، وأعطوها قسطها من العناية ، فنبغت منهم طبقة لم يُعْرَف غيرها ، ولم تنبغ مع ذلك إلا في معاني أشعار العرب وَمَنْ يُسْتَشْهَدُ بقولهم دون المولدين ؛ وهؤلاء كان شعرهم أدقَّ معاني وأبعدَ أغراضاً ؛ وقد انفرد يومئذ بعلم الشعر على الإطلاق — أغراضه ومعانيه ومذاهب النقد فيه — أهلُ الطبع والبلاغة من أدباء الكتاب الذين صرّفوا القول في فنونه واندفعوا إلى مضايقه وحزونه ؛ قال الجاحظ : طلبت علم الشعر عند الأصمعي فوجدته لا يعرف إلا غريبه (الألفاظ والمعاني الغريبة) فسألت الأَخْفَشَ فلم يعرف إلا إعرابه ، فسألت أبا عبيدة فرأيت أنه لا ينفذ إلا فيما اتصل بالأخبار ؛ ولم أظفر بما أردت إلا عند أدباء الكتاب ، كالحسن بن وهب وغيره .

أما الطبقة التي أوامأنا إليه فرجالها ثلاثة : خلف الأحمر ، والأصمعي ؛ وجهم بن خلف المازني ؛ وهو معاصرهما ؛ وكانوا ثلاثتهم يتقاربون في ذلك ، وامتاز خلف بقول الشعر وإحسانه وإجادته حتى لا ينزل عن الطبقة التي

يقارنه بها ، ومن ثم كان يَنْحَل الشعراء المتقدمين ؛ ذهاباً بنفسه واعتماداً بما تطوع له ؛ وكان أيضاً أعلم الرواة بالشعر ومعانيه ومذاهب الشعراء فيه ، ثم هو معلم الأصمعي ومعلم أهل البصرة ، وقد أجمعوا على أنه أفرس الناس بيت شعر ، وكان علماءهم لا يتكلمون في الشعر ونقده ما لم يكن حاضراً ، ولا يراجعونه في قولٍ إن قال وفي رأيٍ إن رأى ؛ ولكن الأصمعي فاته بمعرفة النحو مع مقارنته له في المعاني وصدقه في الرواية ؛ ولذا فضّله عليه ؛ وكان للأصمعي ذهن ثائب وطبع صحيح ؛ فما لبث في آخر عهده أن صار أبعد نظراً في الشعر من أستاذه وأوسع رواية فيه ؛ حتى كان الرشيد يسميه شيطان الشعر ؛ وقال ابن الأعرابي : شهدت الأصمعي وقد أنشد نحواً من مائتي بيت ما فيها بيت عرفناه .

وأما جهم بن خلف المازني فهو يقارب الأصمعي وخلفا ، وينفرد دونهما بسعة علمه في عادات العرب وحقائق أوصافها ؛ ولذا كان كثير الشعر في الحشرات والجراح من الطير ونحوها ؛ إلى ما يتصل بذلك من معاني البادية التي لا ينفذ في حقائقها إلا العربي القح وإلا البدوي الجاني .

ولم يساو هذه الطبقة أحدٌ ممن جاء بعدهم من الرواة ، إلا ابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ ؛ وكان أحفظ الناس وأوسعهم علماً وأقدرهم على الشعر وأبصرهم بمذاهبه ؛ ولذلك نظّروه بخلف ، وقالوا : ما ازدحم العلم والشعر في صدر أحد ازدحامهما في صدر خلف الأحمر وابن دُرَيْد ، ولو كان الأصمعي يجمع إلى علمه وروايته القدرة على الشعر وصوغه لكان نادرة التاريخ العربي كله بلا امتراء .

وقد وقفنا للجاحظ على فصل نادر يصف به رُواة عصره في معرفتهم

بالشعر وبَصَرِهِمْ بمعانيه وما تَلْتَمِسُ من أغراضه كل طائفة منهم ،
وانصرفِ الناس بومئذ إلى حقيقة الشعر والتفتيش على دقائقه مما هو
من مَحْضِ البلاغة وصميم الفصاحة ، ثم ما تدرجوا فيه من ذلك ؛ ونحن
نورد كلامه توفية لفائدة هذا الفصل ، ولكننا نذهبك إلى أن الجاحظ
يتحامل على مَنْ أدركه من الرواة الذين كان إليهم أمرُ اللغة ؛ لأنهم لم
يُوثِّقوه ، بل ذمُّوه وهَجَّجُوا كُتبه وتَنَقَّصُوا روايته ، وسندشير إلى
ذلك بعد .

قال الجاحظ : قد أدركت رواية المسجديين والمرديين ؛ ومن لم يرو
أشعارَ المجانين (كجنون بني جمعة ، وجنون بني عامر ، وغيرهما من العشاق)
ولصوص الأعراب ، ونسيب الأعراب ، والأرجاز الأعرابية القصار ،
وأشعار اليهود ، والأشعار المنصفة - فإنهم كانوا لا يُعدُّونه من الرواة ؛ ثم
استردوا ذلك كله ووقفوا على قصار الأحاديث والقصائد والفقر والنتف
من كل شيء ؛ ولقد شهدتهم وما هم على شيء أحرص منهم على نسيب عباس
ابن الأحنف ؛ فما هو إلا أن أورد عليهم خلف الأحر نسيب الأعراب
فصار زهدهم في نسيب العباس بقدر رغبتهم في نسيب الأعراب ، ثم رأيتهم
منذ سُدِّيَّات وما يروى عندهم نسيب الأعراب إلا حدثُ السن قد ابتدأ
في طلب الشعر ، أو فتياي متغزل ؛ وقد جلست إلى أبي عبيدة والأصمعي
ويحيى بن تميم وأبي مالك عمرو بن كركرة مع من جالست من رواة
البغداديين ، فما رأيت أحدا منهم قصد إلى شعر في النسيب فأنشده ؛ وكان
خلف يجمع ذلك كله ، ولم أر غاية النحويين إلا كل شعر فيه إعراب ، ولم
أر غاية رواة الأشعار إلا كل شعر فيه غريب أو معنى صعب يحتاج إلى
الاستخراج ، ولم أر غاية رواة الأخبار إلا كل شعر فيه الشاهد والمثل ،

ورأيت عامتهم - فقد طالت مشاهدتي لهم - لا يقفون على الألفاظ المتخيرة والمعاني المنتخبة ، وعلى الألفاظ العذبة والمخارج السهلة والديباجة الكريمة ، وعلى الطبع المتمكن ، وعلى السبك الجيد ، وعلى كل كلام له ماء ورونق ، وعلى المعاني التي إن صارت في الصدور عمرتها وأصلحتها من الفساد القديم ، وفتحت للسانِ بابَ البلاغة ، ودلت الأقلام على مدافن الألفاظ ، وأشارت إلى حسان المعاني ورأيت البصر بهذا الجوهر من الكلام في رواة الكتاب أعم ، وعلى السنة حُذاق الشعراء أظهر ؛ ولقد رأيت أبا عمرو الشيباني يكتب أشعاراً من أفواه جلسائه ليدخلها في باب التحفظ والتذاكر ، وربما تُخيل إلى أن أبناء أولئك الشعراء لا يستطيعون أبداً أن يقولوا شعراً جيداً ، لمكان إغراقهم في أولئك الآباء ، ولولا أن أكون عيياً بأئمة العلماء خاصة ، لصورت لك في هذا الكتاب بعض ما سمعت من أبي عبيدة ، ومن هو أبعد في وهمك من أبي عبيدة . اه

العربية واللغة :

وزيد بالعربية النحو ؛ والكلامُ فيه سابعُ الذيل : إذ يتناول تاريخه وأهله ومذاهبهم فيه ومن انفرد منهم ببعض المذاهب ومن شارك ، إلى ما يداخل ذلك ويلتحق به ؛ وهو فن من التاريخ لا صلة له بما نحن في سبيله الآن ، إلا من جهة استنباطه للشعر واللغة ، ومن جهة أنه كان مثار الخلاف بين الطائفتين العظيمتين من البصريين والكوفيين ، منذ تجاروا الكلام في مسأله ؛ وقد تقدم لنا صدر من القول في الجهة الأولى ، ونحن نردفه بفصل موجز عن الجهة الثانية ، ثم نمسك سائر ما يتعلق بهذا النحو إلى موضعه من باب العلوم إن شاء الله .

وأما اللغة فقد أجمعوا على أنه لا معول في روايتها على أهل الكوفة ،
وأما أهل البصرة فقالوا إن منهم أصحاب الأهواء ، إلا أربعة ، فإنهم كانوا
أصحاب سنة ، وهم : أبو عمرو بن العلاء ، والحليل بن أحمد ، ويونس بن
حبيب ، والأصمعي ؛ وهم يريدون بذلك التثبوت والتحرى وتوثيق الرواية
والأمانة في النقل والآداء ؛ لأن هؤلاء الأربعة كانوا أركان الرواية في اللغة
والعربية . ورأيانهم ذكروا أئمة اللغة الذين امتازوا دون سائر الرواة في الإسلام
بما حفظوه منها ، فقالوا : إن الأصمعي كان يحفظ ثلث اللغة ، وكان الخليل
ابن أحمد يحفظ نصف اللغة ، وكان أبو فيد مؤرج السدوسي « من تلامذة
الخليل » يحفظ الثلثين ، وكان أبو مالك عمرو بن كركرة الأعرابي يحفظ
اللغة كلها ؛ قالوا : وكان الغالب على أبي مالك حفظ الغريب والنوادر ، وهي
حقيقة المراد باللغة كما شرحناه في موضعه .

وجاءت هذه الرواية من وجه آخر بأن الأصمعي يجب في ثلث اللغة ؛
وأبو عبيدة في نصفها ، وأبو زيد الأنصاري في ثلثها ، وأبو مالك الأعرابي
فيها كلها ؛ وإنما يريدون توسعهم في الرواية والفتيا ، لأن الأصمعي كان
يُضَيِّق ولا يُجَوِّز إلا أصح اللغات ويلج في دفع ما سواه ، وكان شديد التأله :

(١) امتاز الخليل عن سائر الرواة في الإسلام بشدة العقل وثقوب الفراسة ودقة
الفتنة والاستنباط ، فهو مدون اللغة ، وواضع العروض ، ومستخرج المعنى ، ومتمم
النحو ، حتى قالوا فيه : إنه أذكي العرب وأجمعهم ، كما أن ابن المقفع أذكي العجم
وأجمعهم ، وقد نفس عليه الجاحظ هذه الصفات ؛ فذمه في كتاب الحيوان بما لا يذم
به مثل الخليل ؛ إذ قال : إنه « غره من نفسه حين أحسن في النحو والعروض ، فظن
أنه يحسن الكلام وتأليف اللحون ، فكاتب فيهما كتابين لا بشير بهما ولا يدل
عليهما إلا المرة المحترقة ، ولا يؤدي إلى مثل ذلك إلا خذلان من الله ، وهذا من
تعنت الجاحظ .

لا يفسر شيئاً من القرآن ولا شيئاً من اللغة له نظير واشتقاق في القرآن ، وكذلك كان يتحرج في الحديث ، ثم كان لا يفسر شعرا يوافق تفسيره شيئاً من القرآن ، ولا ينشد من الشعر ما كان فيه ذكر الأنواء ولا يفسره ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا ذكرت النجوم فأمسكوا » . ولم يكن ينشد أو يفسر شعراً يكون فيه هجاء ^(١) ، ومن ثم فانه أبو عبيدة وأبو زيد ، ولما وضع أبو عبيدة كتاب المجاز في القرآن ^(٢) ، وقّع الأصمعيّ فيه وعاب عليه تأليف هذا الكتاب ، وقال : يفسر القرآن برأيه ! فسأل أبو عبيدة عن مجلس الأصمعيّ في أي يوم هو ، ثم قصد إليه وجلس عنده وحادثه ، ثم قال

(١) كان الرواة المتورعون يرون الشمر من عمل الشيطان وهو عبث لا ثواب فيه ، ولم يكونوا يطلبونه إلا لانه وسيلة الثواب ، اذ يتوصل به الى اللغة والعربية ، وهما إنما يرادان للقيام بهما على فهم كتاب الله وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ وأول من تخرج في ذلك من الرواة ، أبو عمرو بن العلاء ؛ فكان إذا دخل رمضان لا ينشد بيتاً حتى ينقضى ، ولما تقرأ خلف الأحمر وزهد في آخر أيامه ، كف عن الشعر فلم يتكلم فيه ، وقد بذلوا له مالا كثيراً ليتكلم في بيت منه فأبى ؛ أما قبل أبي عمرو فكان لا يتأثم من إنشاد الشعر إلا الغلاة في الزهد والنسك ، ولقد روى الأصمعيّ هذا الورع المتحرج أنه قيل لسعيد بن المسيب (من التابعين) : ههنا قوم نساك يعيمون إنشاد الشعر ؛ فقال : نسكوا نسكا أعجمياً !

(٢) وضع أبو عبيدة هذا الكتاب حين قدم بغداد على الفضل بن الربيع بعد أن تقدم الفضل إلى إسحاق الموصلي في إقدامه ، وكان سبب وضعه أن بعض الكتاب سأله في مجلسه عن قوله تعالى : ﴿ طاهها كأنه رموس الشياطين ﴾ وقال : إنما يقع الوعد والإيعاد بما قد عرف مثله ، وهذا لم يعرف ؛ فقال أبو عبيدة : إنما كلم الله تعالى العرب على قدر كلامهم ، أما سمعت قول امرئ القيس : (ومسنونة زرق كأنياب أغوال) ؟ وهم لم يروا الغول قط ، ولما كان أمر الغول يهولهم أوعدوا به . ثم انتبه أبو عبيدة إلى مثل هذا في القرآن فلما رجع إلى البصرة عمل كتابه .

له : يا أبا سعيد ، ما تقول في الخبز ؟ قال : هو الذي تخبزه وتأكله . فقال :
فسرت كتاب الله برأيك ؛ قال الله تعالى : ﴿إني أراي أحمل فوق رأسي
خبزاً﴾ ! فقال له الأصمعي : هذا شيء بان لي فقلته ولم أفسره برأيي :
فقال أبو عبيدة : وهذا الذي تعيبه علينا كله شيء بان لنا فقلناه ولم نفسره
برأينا ...

بيد أن الأصمعي امتاز في رواة اللغة بالشعر ومعانيه ، وانفرد
أبو زيد دون الثلاثة بالنحو وشواهدة ؛ وهو الذي يعنيه سيبويه
إذ قال في كتابه : « وحدثني من أتق بعربيته ... »^(١) ، وفاتهم أبو مالك
بالغريب والنوادر ؛ أما أبو عبيدة فإنه استبد بهم جميعاً في العلم بأيام
العرب وأخبارهم وعلومهم ، وكان يقول : ما التقى فرسان في جاهلية
ولا إسلام إلا عرفتهما وعرفت فارسيتها ؛ وقال فيه الجاحظ : ليس
في الأرض خارجيٌّ ولا إجماعي أعلم بجميع العلوم من أبي عبيدة !

وكان أبو زيد وأبو عبيدة يخالفان الأصمعي ويناويانه كما يناويهما ؛
فكلهم كان يطعن على صاحبه بأنه قائل الرواية ، وكانت اللغة متنازعة
بينهم ، فيتفق الصاحبان وينفرد الأصمعي وحده بالخلاف ، والكوفيون
لا يرون فيهم ولا في الناس أعلم باللغة من الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ ؛
وكان من رءوسهم وقالوا فيه : إنه لولاه لما كانت اللغة ؛ لأنه حصلها
وضبطها ، ولولاه لسقطت العربية ؛ لأنها كانت تُتنازع ويدّعيها كل من
أراد ، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقراءتهم فتذهب .

(١) وكل ما في كتاب سيبويه ؛ وقال الكوفي كذا ، فإنما يعني به أبا جعفر
الرواسي شيخ نحة الكوفة وأستاذ الكسائي والفراء .

ثم انتهى علم اللغة في البصريين إلى ابن دريد ، وهو خاتمة روايتهم
وأخر ثقاتهم ، لم تُفتح بعده صفحة في التاريخ لما يسمّى بصرياً أو
كوفياً من هذا العلم .

ولما دُوّنت كتب الأئمة في اللغة وتناقلها روايتها بالأسانيد ، كثر فيها
التزويد ، وركب النسخ منها عيماً كثيراً ، إلى أن جاء الأزهرى المتوفى سنة
٣٧٠ ، وهو صاحب كتاب التهذيب ؛ فتفقد كتبهم ، وتأمل نوادرهم ، ونظر
في الكلام المصحّف ، والألفاظ المزالة عن وجهها أو المحرفة عن معناها ،
وما أدخل في الكلام مما هو ليس من لغات العرب ، وما اشتملت عليه الكتب
التي أفسدها الوراقون وغيرها المصحفون ؛ واعتبر كل ذلك اعتباراً ناقد
يتصفح على الرواة ويطلب مواضع الثقة فيما يروى عنهم ؛ ثم إنه بعد أن
أمعن في ذلك واستقصى ، قال : إنه وجد عظيمَ ماروي لابن الأعرابي
وأبي عمرو الشيباني وأبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي — معروفاً في
الكتب التي رواها الثقات عنهم والنوادر المحفوظة لهم ، نخص بالثقة هؤلاء
دون سائر الرواة .

ولما عدّ في مقدمة كتابه التهذيب ثقات الرواة ، وهم أولئك الذين
عرفتهم ، ووصفهم بالإتقان والتبريز ووثقتهم ، قال : فلنذكر بعقب ذكرهم
أقواماً اتسموا بسمة المعرفة وعلم اللغة ، وآفوا كتباً أو دعواها الصحيح
والسقيم ، وحشوها بالمزال المفسد والمصحّف المغيّر ، الذي لا يتميز ما يصح
منه إلا عند الثقة المبرّز ، والعالم الفطن ، وعدّ من هؤلاء : الليث بن المظفر
الذي نحل الخليل تأليف كتاب العين^(١) ، وقطربا ، وقال : كان متهماً في رأيه

(١) في هذا الكتاب ونسبته إلى الخليل كلام كثير لم نجد له متسعاً في هذا الباب ،
فأرجأناه إلى باب العلوم حيث نقول في علم اللغة وتدوينه .

وروايته عن العرب ؛ والجاحظَ وقال فيه : إن أهل المعرفة بلغات العرب
ذمّوه ، وعن الصدق دفعوه ؛ ثم ابن قتيلة وابن دريد .

البصريون والكوفيون

وهما الطائفتان اللتان عَصَبَ بهما طلاب العربية ، وقد تضافرتا جميعاً على
استخراج هذه العلوم بعد أن كانت السابقة فيها للبصريين بما أصلوا وفعروا ؛
وكان في هؤلاء غريزة التحقيق والتحصيل دون الكوفيين ، فَبَغَتْ لذلك
إحدى الطائفتين على الأخرى نفاسةً وحسدًا ، ثم استطار الجدل بينهم
فوقعوا من المناظرة في أمر مستدير ، وتباين ما بين الفئتين إلا حيث متصلان
في الكلام لندفع إحداهما الأخرى . ومن ثم جعل الكوفيون يَتَمَرَّءون
بخصومهم ^(١) ، فانتقصونهم ليعبُد ذلك منهم قدرةً على السجال ، ويعيبون الرجال
ليكونوا هم وحدهم الرجال ؛ أما البصريون فكانوا يريدون أن أصحابهم لورُكَّبوا
في نِصاب رَجُل واحد ما بلغوا أن يعدلوا أضعفَ رجل في البصرة ، وقد
رموهم في باب الكذب بقمص الخناجر ؛ والأخذ عن كل برٍّ في الرواية
وفاجر ؛ وجعلوهم من علماء الأسواق ، وتلامذة الأوراق ، ولشد ما اندرأوا
جميعاً بعضهم على بعض بمثل هذا الكلام ؛ وقاموا في المناظرة كل مقام ؛ على
أن العلم منذ وجد إنما تَخَاصُّ حقائقه بالجدال ؛ فرحم الله الغالب فيه والمغلوب .

أولية العربية في الكوفة

وقد رأينا المتوسمين بالأدب لا يميزون عهد الكوفيين من عهد البصريين ،
ولا يدرون متى اشتغل الكوفيون بالمذاهب المفصورة عليهم ، والحدود

(١) تَمَرَّءَ به : إذا طلب المروءة بنفضه

المسوبة إليهم ؛ بل يحسبون أن أول بصرى من النحاة وجد معه أول نحوى من الكوفيين ؛ وذلك جهل فاحش بتاريخ الرواية والجهة المتقدمة فى الرواية ونحن لم نقف على كلام لأحد فى أولية العربية بالكوفة ، بيد أن ذلك لم يقعد بنا عن التبع والاسترواح ، كسائر ما نستفرغ الهم فيه من أصول هذا الكتاب وفصوله .

والذى ثبت لنا أن أولية العربية إنما كانت فى البصرة ؛ لأن أبا الأسود الدؤلى قد نزل بها وأخذ عنه جماعة هناك ، فكان كل أصحابه الذين شققوا العربية بعده بصريين ، ثم انتقل النحو إلى الكوفة ، وكانت الرواية فيها مقصورة على الشعر وما يتصل به من النسب والخبر ، كشأها من أول العهد بالإسلام ؛ ومن أقدم روايتهم الخثعمى ، وقد أومأنا إليه من قبل ، ومنهم ثم من أعليهم ، أبو البلاد الكوفى ، وكان أعمى جيد اللسان ، وهو فى زمن عبد الملك بن مروان ، فلا بد أن تكون نشأته فى منتصف القرن الأول ؛ ثم ظهر بعده إمام الرواية ، وهو الحنابلة لا يذكر فى العربية ؛ ولكن أول من عُرف بالنحو من الكوفيين إنما هو شيبان ابن عبد الرحمن التميمى النحوى المتوفى سنة ١٦٤ ، وكان بصرياً ثقة ، غير أنه انتقل إلى الكوفة وسكن بها زماناً ، وهو من تلامذة أبى عمرو بن العلاء ؛ وظهر معه معاذ الهراء واضع التصريف ، وقد عُمر طويلاً حتى قارب المئة ، وتوفى سنة ١٨٧ ، ثم نجم رأس علماء الكوفيين وأستاذهم وأول من ألف منهم كتاباً فى العربية ، وهو أبو جعفر الرؤاسى ، وكان معاذ الهراء عمه فأخذ عنه ، ثم أخذ عن عيسى بن عمر من تلامذة أبى الأسود ، وعن هذين (معاذ والرؤاسى) أخذ على ابن حمزة الكسائى المتوفى سنة ١٨٩ ، وهو الذى رسم للكوفيين الحدود

التي عملوا عليها وخالفوا بها البصريين ؛ وكان فيهم كالحليل بن أحمد في أولئك .
ثم استفاض نحو الكوفيين من بعده ، وتوسع فيه تلميذه الفراء حين
ألف كتاب (الحدود) ، وكان المسأون أمره أن يؤلف ما يجمع به أصول
النحو وما سمع من العرب ، وأمر أن تُفرد له حجرة من حجر الدار (دار
الحكمة) ، ووكل به مَنْ يكفيه كل حاجته حتى لا يتعلق قلبه ولا تتشوق
نفسه إلى شيء ، وحتى إنهم كانوا يؤذونونه في حجرتهم بأوقات الصلوات
(تأمل وترحم على ملوك العلاء) وصير له الوراقين ، وألزمه الأمانة
والمنفقين ، فكان الوراقون يكتبون وهو يُملى حتى صنف الحدود (١) .

وفي الكسائي وتلميذه يقول ابن الأثير (وهو من الكوفيين أيضاً) :
لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفراء ،
لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس ؛ إذ انتهت العلوم إليهما ، وكان
يقال : الفراء أمير المؤمنين في النحو .

ومن لدُن الكسائي غلبَ أهل الكوفة على بغداد ، لخدمتهم الخلفاء
وتقديمهم إياهم كما علمت ، فغلبوا بذلك البصريين على أمرهم ، ورغب الناس
من يومئذ في الروايات الشاذة ، وتفاحروا بالنوادير ، وتباهوا بالترخيصات ،
وتركوا الأصل واعتمدوا على الفروع ؛ ومن ذلك بدأ اختلاط المذاهب
الذي عدّه البصريون اختلاطاً للعلم ؛ لأن مذاهب الكوفيين ليست عندهم
من العلم الصريح .

(١) هذا تفسير مامر من قولهم : لولا الفراء لما كانت اللغة ،

مذاهب الطائفتين

وقد انفرد كل من البصريين والكوفيين بمذاهب في العربية استخرجوها من كلام العرب أو وضعوها محاكاة لكلامهم ، كالذي كان يصنعه علماء الكوفة ؛ وليس من عالم إلا وقد أخذ بمذاهب هؤلاء أو أولئك أو خلط بين المذهبين — كما سنفصله في باب النحو ونذكر أهله إن شاء الله — بيد أن البصريين كانوا يأنفون أن يرووا عن الكوفيين لضعفهم وتعلقهم بالشاذ وارتفاعهم عن البوادي الفصيحة ، وكانوا لا يرون الأعراب الذين يحكون عنهم حجة في العربية ، لأنهم غير خُلاص ؛ وكما تركوا عربيتهم تركوا شعرهم ، لأنه فاسد كله ، ولكن لمجيئه على مذاهبهم ؛ قالوا : وأول من أحدث السماع في البصرة خلف الأحمر ، وذلك أنه جاء إلى حماد الراوية فسمع منه الشعر ، ثم تابعه البصريون فأخذوا عن حماد بعد ذلك ، لانفراده بروايات من الشعر ؛ فإنه هو الذي أخذ عنه كل شعر امرئ القيس ، إلا شيئاً أخذوه عن أبي عمرو بن العلاء ومع ذلك فكان البصريون لا يرون حماداً ثقة ولا مأموناً ، لأنه كوفي وكفى !

أما في النحو واللغة فلا يعلم أحد من علماء البصريين أخذ شيئاً منهما عن أحد من أهل الكوفة ، ولا روى عنهم شيئاً من الشعر أيضاً ؛ لأن الذين أخذوا عن حماد إنما كانوا يطلبون الشعر ليرووه شعراً لا ليقيموا منه الشواهد ، ولا يُعرف في تاريخ البصريين من روى الشعر عن الكوفيين للشاهد ، إلا أبا زيد الأنصاري ، فإنه روى عن المفضل الضبي ؛ لثقته في الشعر وتحزبه ؛ إذ لم يكن للكوفيين راوية يذكر بإزاء علماء البصرة إلا المفضل هذا ؛ وهو أوثق من روى الشعر منهم ؛ وقد اختلف به دون العربية واللغة ؛ ولذلك آمنوا جانبه

وكان الكوفيون يأخذون عن أهل البصرة ، وما من أحد من أساتذتهم إلا وقد تلمذ لبصرى ، ولكنهم كانوا يتميزون بروايتهم ؛ حتى لم يكن فيهم أحد أشبه رواية برواية البصريين إلا ابن الأعرابي « توفى سنة ٢٣١ » وهو من أخذوا عن الكسائي ؛ ولم ير أحد في علم الشعر واللغة كان أغزر منه ؛ وكذلك لا يُعرف أحد في رواية المصريين كان أشدَّ عصبية من ابن الأعرابي هذا ، قال أبو عمرو الطوسى : كان يدع ما يعرف ويركب الخطأ ويقم في العصبية عليه ... وكان يضع من أبي تمام ، فحنته يوماً ومعى أرجوزته :

* وعاذلٍ عدلته في عدله *

فقرأتها عليه « على أنها لبعض شعراء هذيل » ، فقال : لا تبرح والله حتى أكتنها ، فأمليتها عليه فكتبتها بخطه ، فلما فرغ قلت : هذا الذى تعيبه أبو تمام ! نفرقتها وقال : ولذا يظهر عليها أثر التكلف ... !

على أن مثل هذه العصبية إنما تقدر بسببها ، وقد كان الأصمعى راوية البصريين ، يتعصب على أبي النجم الراجز بالعشيرة ؛ لعداوة ما بين ربيعة وقيس ، حتى حملته العصبية على أن صرح ببغضه وتتبع سقطاته ، وبينهما أكثر من نصف قرن ؛ وقال على بن حمزة في كتاب التنبيهات^(١) : إنه كان شديد

(١) هو على بن حمزة البصرى اللغوى المتوفى سنة ٣٧٥ ، وعنده نزل المتنبى حين ورد بغداد ، وقد كانت له عناية لا تعرف لغيره (وغير معاصره صاحب التهذيب) في التتبع على أئمة اللغة وتصحيح كتبهم ، ولكنه انفرد عن الأزهرى بتدوين ذلك ؛ فصنف الرد على رواية بعض ما فى نوادر أبى زياد الكلابى الأعرابى ، ونوادر أبى عمرو الشيبانى وما فى كتاب النبات لأبى حنيفة الدينورى ، وما فى الكامل للبرد ، وما فى الفصيح للثعلب ، وما فى الغريب المصنف لأبى عبيد ، وما فى إصلاح المنطق لابن السكيت ، وما فى المقصور والممدود لابن ولاد النحوى المصرى ؛ وسمى بجمع هذه الردود (التنبيهات على أغلاط الرواة) وهو فى المكتبة الخديوية وردوده كما قال : فيها كلمة مصحفة ، وأخرى محرفة ، وتفسير غير صحيح ، وتأويل غير صحيح ، وإعراب غير ملبح الخ

العصبية على جماعة من الشعراء لعلل ... فعلة ذى الرمة اعتقاده العدل ، وكان الأصمعي جبرياً ، وقيل لأبي عثمان المازني : لِمَ قَلَّتْ روايتك عن الأصمعي ؟ قال : رميت عنده بالقدّر والميل إلى مذهب الاعتزال : ثم ذكر قصة أنه جاءه يوماً فاستدرجه الأصمعي إلى الإقرار بعقيدته ليغري به العاقبة ، وقال في آخرها : ثم أطبق « يعنى الأصمعي » نعليه وقال : نِعْمَ القناعُ للقَدْرَى فأقلت غشيانه بعد ذلك . قال : وكان الأصمعي لهذه العلة يكثر الأخذ على ذى الرمة ويعترضه مخطئاً أيضاً .

ولا يزال يكون مثل ذلك في العلماء الذين يجعلون العلم وراء العقيدة ؛ فهم إذا انتحلوا مذهباً يميزهم في طائفة من الأضداد . ذهبت ريجهم بهذا التضاد فصرفوا العلم إلى جانب الهوى فيه ، وجعلوا أسنتهم من وراء ما يذهبون إليه ، يحوطونه ويدرون عنه ويبغون الغوائل بمن يعترضه دافعاً أو مدافعاً ؛ ولا بد في التسبب لذلك من ضغنٍ علمي يرويه حالاً لا بيناً ، فإن كان فيه مكروه من النفاسة والتخذيل فكراهة تحليل ، لأنه في الله أو في الحق الذي هو من الله ؛ والضغن متى كانت له سبيل في العلم كان أمداً في الصدور ، وأرسخ في القلوب ، لما يكون معه من خاصة النظر التي تكتنفه بأشعة النفس فتجعله كأنه من أخلاط الطبيعة في التركيب وإن كان من أغلاطها ، وتظهره في أشعتها مظهر السحاب الذي يرتفع بقطرات الماء وإن كان بعد ذلك سبباً انحطاطها ؛ فرحم الله القوم ، فإن لهم وجوهاً من المعذرة ، تنظر فيها عيون المغفرة ، و﴿ إن الحسنات يذهبن السيئات ، ذلك ذكرى للذاكرين ﴾

وبعد ، فهذا مجملٌ من أمر الرواية والرواة ، ولولا أني حبست من نفس المقال ، وعدلت بالقلم عن انتجاع الغيث إلى البلال لأمضيت البحث لطيبته ، وتركت الخاطر على سجيته ، واكلتها قصبه من جناح قدار ، وأثارة من علم صار من الإهمال إلى ما صار ، وإن هو إلا بساط كان منشوراً فطوى ، وحديث قيل ثم روى .

تصدير

١ مقدمة الطبعة الأولى للمؤلف

٦ كلمة في هذا التأليف

نهج المؤلف . أثر المستشرقين في تبويب هذا الفن . خطأ تبويب الأدب على التاريخ الزمني . ذهاب الكثير من أصول التاريخ الأدبي . صلة الأدب بالدين والسياسة والعلم . آداب اللغة العربية كلها عصر واحد . نهج المؤلفين في تاريخ آداب العرب ، ونهج المستشرقين . تعليقات الحواشي وتاخيص المترجمين . علماء لا يعلمون . مذهب الضم ومذهب التفريق .

١٦ نمط الكتاب وأبوابه

مراجع المؤلف ، وأسلوبه . الأمثلة والمختارات . تحقيق الروايات . أبواب الكتاب .

٢٠ الفصل الأول : الأدب تأريخ الكلمة

الأدب والمأدبة . الخاق والتهذيب . علم المؤدبين . فنون الأدب . قال ابن خلدون . الأدب والرواية . وقال ابن عبد ربه . مجلس ابن عباس . علم العرب . حرفة الأدب . التكسب بالشعر . الأدب وفنون المنادمة . الآداب الرفيعة . أدب النديم . الأدباء : العلماء والمعلمون . الأدباء : الشعراء والكتاب .

٢٨ المؤدبون

المؤدبون والمعلمون . أصحاب العلوم وأصحاب البيان . جريدة المؤدبين .

٣١ علوم الأدب وكتبه

الشعر . اللغة والنحو . قال ابن الأنباري . وقال الزمخشري . وفي نفع الطيب . كتب الأدب . قال ابن خلدون .

٣٤ الفصل الثاني : العرب

٣٥ بلاد العرب : أقسام العربية

٣٦ أصل العرب : الشعوب السامية

- ٣٨ طبقات العرب - العرب البائدة - القحطانية - الإسماعيلية
- ٤٣ العرب والأعراب : أصل كلمة «عرب»
- ٤٥ الباب الأول : أصل اللغات
المذهب التوفيقى. المذهب الوضعى منطق الحيوان. الدلالة بالإشارة. الصوت
- ٤٧ المواضع على الألفاظ
صوت الطبيعة. ألفاظ الإحساس. تنوع مخارج الحروف. بدء اختراع اللغة. تطورها. أمثلة من لغات الشعوب المنحطة. الكتابة الصورية
- ٥٥ تفرع اللغات
اللغة الأولى. أصول اللغات : الآرى ، والسامى ، والطوراني
- ٥٨ علوم اللغات
- ٦١ اللغة العامة : وأصلها العربى فيما يقال
لغة محي الدين ابن العربى. محاولة تيمورلنك. الاسبرانتو
- ٦٤ اللغات السامية
- ٦٦ الأصل السامى : حركات الإعراب فى اللغات. المشابهة بين فروع السامية
- ٦٨ أصل العربية : الدولة المعينية. الدولة السبئية. الدولة الخيرية. الأحباش
- ٧٢ مجانسة العربية لأخواتها
صيغ الأفعال. الألفاظ الطبيعية الضمائر. العدنانية والقحطانية العرب واليهود
- ٧٥ اللسان العربى فى الشمال
النبط. التدمريون. خطوط آرامية
- ٧٩ تهذيب اللغة الأول
أقوال العلاء فى تهذيب اللغة. الإسماعيلية والقرشية. لفظ «عرب»
- ٨٣ انتشار القبائل العربية : والتهذيب الثانى
تفرق القبائل وتنوع اللهجات. أخذ العرب بعضهم عن بعض

- ٨٥ الدور الثالث : في تهذيب اللغة
عمل قریش : أثر الكعبة والتجارة . رحلة الشتاء والصيف
- ٨٧ أسواق العرب
أسماء الأسواق ومواسمها . الدخيل في أسواق البياعات
- ٨٨ عكاظ
خرافة المعلقات السبع . منطق قریش . سوق المرید . الوحدة اللغوية
- ٩١ الأسباب اللسانية
امتياز اللسان العربي . الثقل والخفة . جمع اللغة وضبط قوائدها
- ٩٣ أمثلة من هذه الأسباب
الإتباع . الفعل مع الضمير . في إسناد الفعل المضعف . المضعف إذا بني للجهول . الواو المضمومة في أول الكلمة . الواو المفتوحة إدغام الهاء في الحاء . من نوادير الإدغام (لغات إلى العامية المعروفة) مراتب الثقل . الاستقلال والمتابعة
- ٩٧ مواقع الحروف اللسانية
أكثر الحروف العربية استعمالاً . حروف لا تأتلف في كلمة . سر التأليف في أبنية الكلام
- ٩٩ عدة أبنية الكلام
طريقة الخليل بن أحمد . المهمل والمستعمل . أنواع المهمل . عناية العرب بالإحصاء واستقراء النظائر . أسرار الحروف ومعانيها . صيغ الكلام في العربية وصيغ العبرانية والسريانية
- ١٠١ أوزان الأفعال في اللغات الثلاث
- ١٠٣ مناطق العرب : الحروف العربية
ترتيب الحروف في الأولوية باعتبار مخارجها . ترتيب الأبجدية العربية . كتاب (العين) . تاريخ الحركات
- ١٠٦ الحروف المتفرعة
- ١٠٦ المستحسنة منها

- لغات في التخفيف ١٠٨
الإمالة ١٠٩
المضارعة بين الحروف ١١١
الحروف المستهجنة ١١٣
صفات الحروف ومخارجها ١١٦
الصفات ١١٦
المخارج ١٢٠
اختلاف لغات العرب ١٢٣
قبائل العرب ١٢٤
أفصح القبائل ١٢٦
معنى الفصيحة . الأرحاء . الجمرات . أثر العزلة والمخالطة . القبائل الفصيحة
فصاحة النبي . كتبة المصحف . قال الأزهري
معنى اختلاف اللغات ١٣٠
تباين اللهجات وتنوع المنطق . اختلاف دلالة اللفظ . لغة الآحاد . تدرج
القبائل في سبيل الوحدة اللغوية . معنى كلمة «لغات» . نسبة اللغات إلى أصحابها
تحقيق معنى اللغات في الاصطلاح ١٣٣
إغفال القدماء تدوين اللغات . الاعتبار الديني . اللغات هي الشواذ
والنوادر و...
أمثلة اختلاف اللغات ١٣٧
النوع الأول : لغات منسوبة ملقبة ١٣٧
الكشكشة . الكسكسة . الشدشنة . العنعنة . الفحفحة . العجججة . الوتم .
الوكم . الوهم . الاستنطاء . التلتلة . القطعة . اللخانانية . الطمطانية
النوع الثاني : لغات منسوبة غير ملقبة ١٤١
إبدال الباء جيمًا . إبدال تاء الجمع هاء . إبدال الياء ألفًا . إبدال الهمزة

هاء . اسم المفعول من الثلاثى المعتل بالياء . ألف المقصور . المضاف لياء المتكلم إبدال الألف ياء فى الوقف . أو واوا . أو همزة . حذف نون (من) الجارة والألف من (على) الجارة - أو لا لك قومي . حذف النون من اللذين واللتين فى الرفع . أو تشديدها . (ذو) الطائية الوقف بالسكون على المنصوب المنون ، أو قلب النون حرفا ليئا . أو تضعيف الحرف الأخير . قلب الياء الساكنة ألفاً بعد الفتح . لإزام المثنى الألف . إبدال الحاء هاء . لإبدال الهاء فاء . أو نونا . علامة الإنكار فى الاستفهام

١٤٨ النوع الثالث : لغات فى تغيير الحركات

هلم . كسر الفاء من فعيل وفعل . كسر لام الجر مع الضمير . ضم هاء الغائب فى لديه وعليه . . . ضم هاء التنبيه . كسر ياء المتكلم المضافة إلى جمع المذكر . حكاية العلم وحكاية النسكرة . منون أنتم ؟ المعاقبة بين الباء والواو « غزيت ، غزوت ، إسكان عين المتحرك الثلاثى . تسكين ضمير الجر المتصل

١٥٤ النوع الرابع : لغات غير منسوبة ولا ملقبة

إبدال بعض أو آخر الكلمات المجرورة ياء . ألفاظ ينطق فيها بلغتين مع أمن التصحيف . الكاف والجيم . لغات فى « لعل » لغات فى « عند » و « لدن » و « الذى » وغيرها . لغات فى « هو » و « هى » لغات « لاجرم » . هاء التأنيث تاء فى الوقف

١٥٨ النوع الخامس : لغات فى لغة العرب

١٦٠ عيوب المنطق العربى

التمتة والفأفة وأخواتها . لغات العرب واللهجات العامية المعروفة . رأى فى ميراث أهل العامية من لغات العرب القبائل . مناقشة هذا رأى . العامية لا ترجع إلى قاعدة مضبوطة . أثر التقليد فى اللغات العامية . مثال من اختلاف اللغات العامية فى كلمة « عليه »

١٦٤ البقايا الأثرية فى اللغة

الألفاظ ومدلولاتها . زوال مدلولات بعض الألفاظ . التطور فى معانى الألفاظ . لاتين العربية . الغريب والمنكر والمتروك والمات . أسماء الشهور

- العربية المماثلة . ومن الممات لغات التصريف . الممات من أسماء العادات
بتطور الحضارة . ضمير المعظم نفسه
- ١٦٩ نمو العربية : وطرق الوضع فيها
سعة اللغة العربية . سبيل اللغات إلى الفناء . اللغة صورة الأمة الناطقة بها
- ١٧١ طرق الوضع : استمداد اللغة
- ١٧٢ الارتجال : المناسبة بين اللفظ والمعنى . معاني الأصوات
- ١٧٣ الاشتقاق
الاشتقاق هو الوضع الثاني . أصالة المقاطع الشائبة في حروف العربية
وتسلسل اللغة منها . رأى ابن جنى في المناسبة بين الألفاظ والمعاني . أمثلة
ليسان هذه المناسبة . أسرار الوضع
- ١٧٨ المجاز
المجاز هو الوضع الأخير في اللغة . تنوع الحقيقة الواحدة إلى أجزاء
المجاز من مظاهر التمدن اللغوي . الوضع بالمجاز هو اشتقاق معنوي . صور من
التوسع في اللغة بالمجاز . كلمة ومعانيها « ك ف ف » رأى : اللغة كلها حقيقة !
- ١٨٤ أنواع النمو في اللغة
- ١٨٤ الإبدال
نوعا الإبدال . ترادف الألفاظ المتقاربة على المعاني المتقاربة
- ١٨٦ القلب
- ١٨٧ النحت
آراء في النحت . أحرف المضارعة . أصل باء الجر في اللغات السامية
- ١٨٩ المترادف
آراء في الترادف . الفروق اللغوية بين المترادفات . لا ترادف في اللغة
ولسكنها أسماء وصفات . الترادف الجملي والترادف اللفظي . أكثر العلماء على
إثبات الترادف مطلقاً . مناقشة هذه الآراء . أسباب الترادف . المترادف
نوعان . أمثلة وإحصاء . النوع الثاني من المترادف . تأليف العلماء في المترادف

- المشترك ١٩٤
- المشجر والمسلسل ١٩٥
- الأضداد ١٩٧
- الدخيل ٢٠٢
- أسباب الدخيل . تصرف العرب في الدخيل . أمانة الدخيل . حروف
لا تجتمع في كلام العرب . اللغات التي دخل منها على كلام العرب . دخيل له
رديف في لغة العرب
- الدخيل في الإسلام ٢٠٧
- في أيام العباسيين . دار الحكمة والكتب المترجمة . ترجمة الأعلام .
الكتب التي وضعت في الدخيل
- المولد ٢١٠
- الألفاظ الإسلامية ٢١١
- مصطلحات أهل الفنون . النقل المجازي في الجاهلية . كلمات عربية كرهوا
النطق بها في الإسلام
- أمثلة المولد وكتبه ٢١٣
- الغريب المولد : من توليد المفسرين ٢١٥
- تمدن العرب اللغوي : فلسفة الفصل ٢١٦
- شروط التمدن الاجتماعي
- بعض وجوه التمدن ٢٢٠
- مراعاة النسب اللفظي بين الحروف . عناية العرب بالألفاظ دون
المعاني . مناقشة هذا الرأي ، الاقتصاد اللغوي . حركات الإعراب . حركات
التصريف . حركات الفروق التي تنوع المعاني . تصرف العرب في حروف
المعاني . المبني للجهول . المجرد والمزيد . صيغة المفاعلة . عدوثة لغة العرب
التشبية والجمع بأنواعه
- أسرار النظام اللغوي ٢٢٦

- ٢٢٦ نظام الألفاظ بالمعاني
ابن جنى ، الألفاظ المتقاربة للمعاني المتقاربة ، أنواع هذا التقارب ،
تصوير اللفظ على هيئة المعنى ، مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من
الأحداث . تشبيه أصوات الحروف بالأحداث المعبر عنها الخ .
حكاية الأصوات
- ٢٣١ نظام المعاني بالألفاظ
الألفاظ المعبرة عن المعاني الطبيعية في مختلف مراتبها ، مراتب الحب ،
معاني السرور والغضب وما إليها ، فقه اللغة للثعالبي ، تحديد أجزاء المعاني
بالاصطلاحات العلمية في هرم اللغات
- ٢٣٣ نظام القرينة
سنن العرب . ألفاظ لمعان تعيينها القرينة « قاتله الله » ، الجمع في موضع
التثنية ونحوه . المشاكلة والاتباع ، القلب
- ٢٣٩ اللغة العامية
اللحن وأوليته ، الإعراب في مناطق العرب ورأى العلماء في أمره .
خرفشة النحاة ، النحو والعروض في العرب العاربة ، لا لحن في الجاهلية .
أسباب شيوع اللحن ، أمثلة من لحن كتاب الدواوين
- ٢٤٤ انتشار اللحن
وضع النحو ، النحو علم الموالي ، أول لحن سمع بالبادية ، اللحن في الدولة
المروانية ، اللحنون البلغاء ، أبناء الأمراء في البادية ، الوليد بن عبد الملك
في الدولة العباسية ، غناء الملاحين ، أغاني الشعب ، المتقربون للحنون
من الرواة والنحويين ، عامية أهل الاندلس
- ٢٥١ فساد اللغة في البادية
قال ابن جنى ، أعراب الحلييات ، لحن الحجازيين ، أعراب عكاذ
- ٢٥٤ طبائع الأعراب
الأعراب الفصحاء . لا يعرفون النحو و عمل الإعراب ، امتحان الأعراب
أمثلة من ذلك ، لحن الفوزدق لغة الأعراب ولغة العامة ، قال الجاحظ

- ٢٥٨ العامية في العرب
لم يكن للعرب فصيح وعامى ، سكان الريف من عرب الجاهلية فصاحة
الأعراب بمقدار بعدهم عن بلاد العجم ، مخالطة السوق في الأمصار شر من
مخالطة العجم
- ٢٦١ شيوع اللغة العامية وفساد العربية
أول العامية اللحن ، اللحن في المدينة ، تأثير الأمصار المفتوحة في لغة
العرب ، السوقى ، الكتب المؤلفة فيما تلحن فيه العامة ، اللحن في لسان
الخاصة ، فصاحة العامية في عهد الأمويين ، الدولة العباسية الخراسانية ،
قال ابن خلدون عامية المغرب والأندلس ، الاعتبار الدينى في حفظ اللغة
- ٢٦٥ لهجات العامية وأسباب اختلافها
تاريخ التطور في عامية الشعوب ، من قواعد العامية في شرق الأندلس
وراثه المنطق ، علل الوراثة وطبيعة الإقليم ، الإعراق في العجمة ، قال ابن
رشيق ، العربية في الأندلس ، ضمف اللسان ورخاوته ، مخالطة الأعاجم ،
اختلاف أهل الأمصار ، في التأثر بالمخالطة ، فرنسية أهل الجزائر ، عامية
البدو أنساب بقايا العرب في الأمصار ، أثر الفصحى في تهذيب ألسنة المتعلمين
- ٢٧٧ الباب الثانى : الرواية والرواة
- ٢٧٨ الأصل التاريخى في الرواية
الباعث على توسع العرب في الحفظ ، أكثر محفوظهم في المعانى النفسية
مخفوظ اليونان ، الكتابة والحافظة ، الشاعر لسان قومه ، رواة الجاهلية
- ٢٨٠ الرواية بعد الإسلام
بدء علم الرواية ، شروط الإسناد ، التثبت في النقل ، أبو هريرة ،
الرواية على عهد عثمان ، الأحزاب والشيخ ، القصاص وأهل الأخبار ،
الزنادقة ، أول من كذب على النبي
- ٢٨٤ تدوين الحديث
صنيع عمر بن عبد العزيز ، كتابة الحديث ، الصدور أوثق من الكتب
أول من قرر شروط الرواية ، أول من جمع الحديث ، كتاب الموطأ ،
ترتيب الحديث في التدوين

- ٢٨٧ الإسناد في الحديث
سببه ، تعدد طرق الرواية لتفرق الرواة في الأمصار ، التبسط في
فنون الرواية
- ٢٨٩ اتصال الرواية بالأدب
أحفظ الصحابة للأنساب ، أرواهم للشعر ، ابن عباس ، الإسناد في
رواية الآداب
- ٢٩١ أولية التدوين في الأدب
صحيفة أبي الأسود الدؤلي ، أول ما دوتن في الأخبار ، كتاب زياد
ابن أبيه ، أول التأليف في السير ، وهب بن منبه ، ابن إسحاق ، كتاب
العين في اللغة ، الأنساب وأيام العرب ، أول الكتب المسندة في الحديث ،
كتب أبي عمرو بن العلاء ، الحافظ الزهري
- ٢٩٥ تاريخ الإسناد في الأدب
إسناد نصر بن عاصم الإسناد في المغازي ، طبقة حماد وأبي عمرو غريب
الحديث بدء الإسناد في الأدب ، ليس في رواية الآداب سند يتصل بالجاهلية
- ٢٩٩ فائدة الإسناد إلى الرواة
حفظ الأسانيد في الحديث
- ٣٠٠ شيء من مصطلح الحديث . التخصص في الرواية . حفاظ الأسانيد نادرة
- ٣٠٣ حفظ الأسانيد في الأدب
فرق ما بين الإسناد في رواية الحديث والإسناد في رواية الآداب
- ٣٠٥ أصل التصحيف
الرواية عن الكتب . النقل والشكل . الصحفيون . ضعف الإسناد في
الآداب . أبو محمد الأعرابي
- ٣٠٨ إسناد الكتب
شرط الصحة في إسناد الكتب السماع . موفق الدين النحوي ، ابن القطاع
الصقلي ، مقامات الحريري ، أول من أدخل كتب اللغة والنحو إلى مصر
- ٣١١ الحفظ في الإسلام
نوابغ الحفاظ في التاريخ ، الأسباب الدينية في العرب ، اختلاف قوة

الحافظة ، مشتقة الكتابة وأثرها في تقوية الحافظة ، بدء تاريخ الحفاظ ،
ابن عباس صاحب السبعين الأولى ، حديث عن أصحاب المئات
الشعبي ، نوادر عن الحفاظ ، حماد ، الأصمعي ، أبو محم الشيباني ، بNDAR
ابن عبد الحميد ، بانة سعاد ، ابن الأنباري ، حفظ الكتب ، نادرة ،
الفيروزابادي ، أثر الحفظ في التأليف . سنة يجب أن تعود !

٣٢٤ علم الرواية

مصطلح الحديث ، أول من قرر شروط الرواية ، أول من صنف ،
رواية الأدب ، ما شرطوه في ناقل اللغة

٣٢٦ تقاسيم الرواية

٣٢٧ وظائف الحفاظ في اللغة

الإملاء . الإفتاء في اللغة . الرواية والتعليم . رواية الأكاثر عن
الأصاغر . مراتب هذه الوظائف

٣٣١ طرق الأخذ والتحمل

السمع . القراءة على الشيخ . السماع على الشيخ بقراءة غيره . الإجازة
الإجازات و (الشهادات) . نموذج من الإجازات . المسكاتبة . الوجدادة

٣٣٤ رواية اللغة

تاريخ لفظي : اللغة واللغوى

وفود العرب على النبي . تفسير القرآن وغريب الحديث . ابن عباس ونافع
ابن الأزرق . في وضع النحو . أبو الأسود . الخليل بن أحمد واضع (علم اللغة)

٣٣٩ الأخذ عن العرب

علم العرب والقائمون عليه . تتبع اللغات والسماع من العرب . تجريد
القياس . ضعف اللغة في الحضرة . طبقات الرواة

٣٤٢ الرحلة إلى البادية

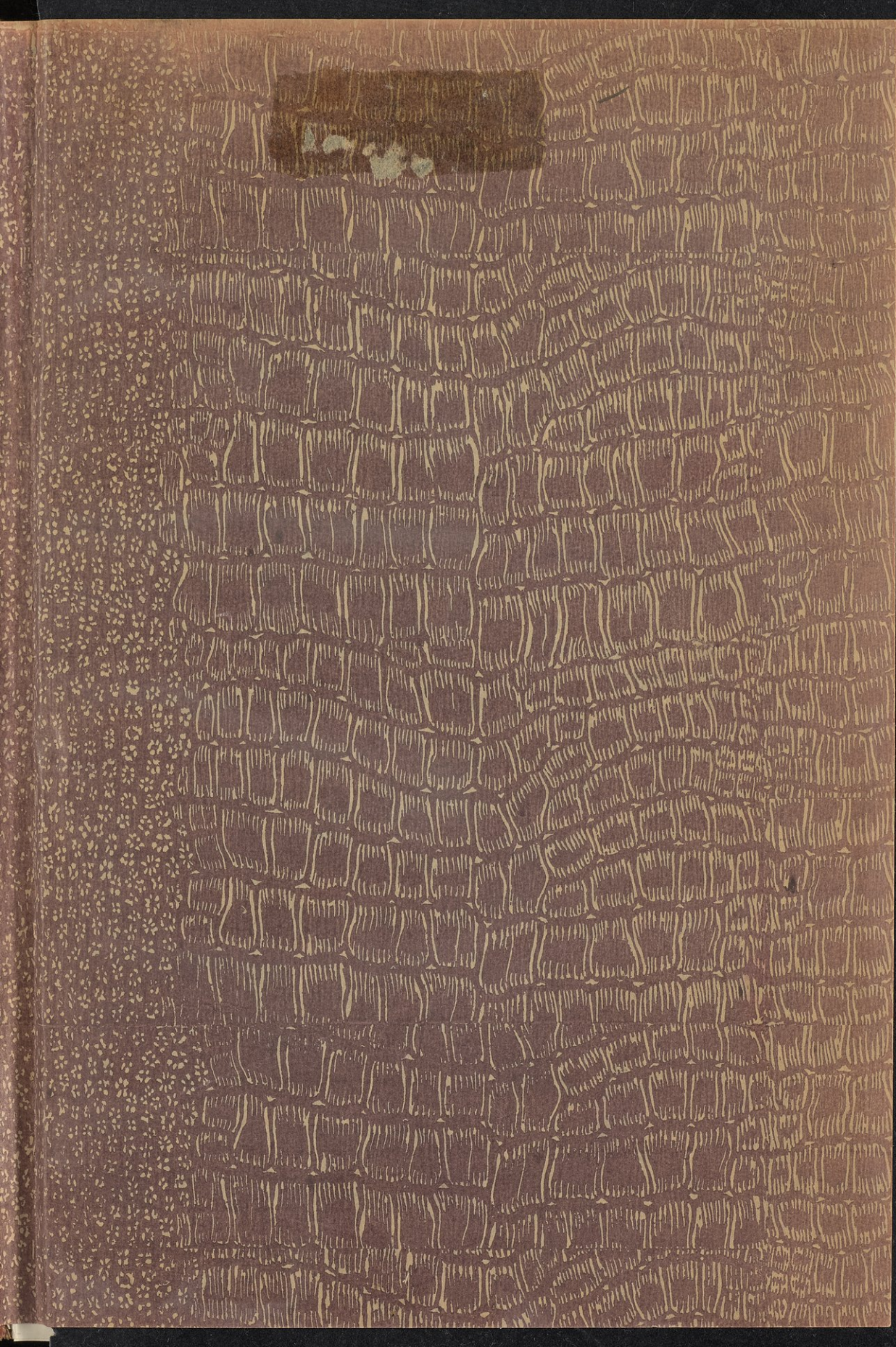
بين البصريين والكوفيين . بدء الرحلات إلى البادية . الاقتداء بأصحاب
الحديث . تحصيل الشواذ والنوادر . القبائل التي أخذت عنها اللغة . قبائل
مشكوك في خلوص عربيتها . أقدم من رحل إلى البادية . رواة الطبقة الرابعة
انتهاء الرحلة إلى البادية

- ٣٤٦ فصحاء الأعراب
تكلف البلغاء محاكاة الأعراب . طروق الأعراب على الحضرة . أول
الطارئين منهم . إذا تحضر الأعرابي فسدت لغته . الأعرابي لا ينطق الخطأ
ولا يتأق له ، ولا ينطق بغير لحن قومه ، ولا يفهمه . مثال
- ٣٥١ المحاكمة إلى الأعراب
تصحیح القياس وضبط الالفاظ وتحقيق المعاني . المسألة الزبورية .
الأعراب في مجالس الأمراء . فساد لسان الأعراب في القرن الخامس
- ٣٥٤ بعض فصحاء الأعراب
- ٣٥٧ الوضع والصنعة في الرواية
الصدق والكذب . أسباب الوضع . الكسائي يبيك !
- ٣٥٩ افتعال اللغة
كلمات من الغريب . قطرب . ابن دريد . بين نفظويه وابن دريد . غلام
ثعلب . نادرة . أبو العلاء صاعد بن الحسن البغدادي . نوادر . حديث الخنفسار
- ٣٦٥ وضع الشعر
رواة الشعر في اليونان . وضع الشعر في الجاهلية . الأعشى . وضع الشعر
وسرقة الشعر . البواعث على وضع الشعر في الإسلام . المباهاة والمكاثرة .
الشعر المحمول على حسان بن ثابت . شعر الشواهد . رواية الأبناء عن الآباء
- ٣٦٨ شعر الشواهد
آخر من يستشهد بشعرهم . بين سيديويه وبشار . شواهد القرآن وشواهد
النحو . شواهد ابن مالك . شواهد الكوفيين . الشواهد في كتاب سيديويه
- ٣٧٣ شواهد أخرى : شواهد يفتعلها المعتزلة
- ٣٧٤ الرواة الوضاعون للشعر : السمر وهو الحديث
- ٣٧٥ الشواهد على الأخبار
- ٣٧٦ شعر الجن وأخبارها
رأى في تعاليل دعوى الأعراب عن شعر الجن . أول من أسلم من
الجن ؛ - أنبياء الجن . في غزوة بدر . رضيع الجن !

- ٣٧٩ الاتساع في الرواية
حماد الراوية ، خلف الأحمر ، لامية العرب ، اعتراف خلف ، الكوفيون
في رأى على بن أبي طالب ، أصل امتياز الكوفيين في الرواية . عمرو بن العلاء ،
بعض البواعث على الوضع ، قصيدة أبي طالب في النبي ، المعلقات وقصيدة
أبي طالب ، ابن دأب قاص المدينة ، متأخرو الرواة
- ٣٨٦ ضرب من الوضع
نسبة الشعر لغير قائله لاستخلاص الحكيم عليه بغير هوى ، رواية النشر
- ٣٨٧ التعليق على الكتب
- ٣٨٧ الشوارد
- ٣٨٨ اختلاف الروايات في الشعر
أسباب هذا الاختلاف . هوى النفس ، الاعتماد على الحفظ ، توجيه
الحجة التصحيف ، تزيد الرواة ، مثال
- ٣٩١ التزبد في الأخبار
البواعث عليه ، مذهب الشعوبية ، تمكاذيب الأعراب (الميثولوجيا)
القصص على عهد معاوية
- ٣٩٥ القُصَّاص
القصاص في جيش بني أمية ، أول من قص من التابعين ، دروس
القصص في المساجد ، أخبار الأمم السالفة ، عبد الله بن سلام وكتب الأحبار
ووهب بن منبه ، الحسن البصرى وأمه ، القصاص للعامه ، الوعاظ بعد القصاص
- ٤٠٠ الرواة : رأى الرواة بعضهم في بعض ، كتب الطبقات
- ٤٠٢ البصرة والكوفة
- ٤٠٥ عنايتهم بالرواة
الرواة في عهد بني أمية ، معاوية وعبيد الله بن زياد ، احتفالهم بشعر
المراثي في الدولة مروانية ، في الدولة العباسية ، في مجلس الرشيد ، بين
الأصمعي والمأمون ، نادرة !

- ٤١١ علوم الرواة
- ٤١١ النسب
رواة النسب . قريش وشعراء الهجاء . عقيل بن أبي طالب
- ٤١٤ الطبقة الثانية من رواة النسب
- ٤١٥ الخبر والأخباريون
أخبار العرب وأخبار الفتوح ، ابن الكلبي ، الطبقة الثالثة من الأخباريين
- ٤١٨ رواة العرب
- ٤١٩ الشعر : الغرض من رواية الشعر ، أنواع ثلاثة ، أبيات المعاني ، احتفال الرواة بلفظ الشعر دون معناه ، العناية بالمعاني في عهد العباسيين ، أدباء الكتاب رأى الجاحظ في رواة عصره
- ٤٢٤ العربية واللغة
رواة اللغة ومراتبهم وما يتميز به بعضهم عن بعض ، قال الأزهرى
- ٤٢٩ البصريون والكوفيون
- ٤٢٩ أولية العربية في الكوفة
رواة الكوفيين . وعلاؤهم : الكسائي الفراء والمأمون
- ٤٣٣ مذاهب الطائفتين
ابن الأعرابي الكوفي وعصبيته ، الأصمعي البصري وعصبيته ، خاتمة
-







Bookkeeper[®]

Deacidification for Libraries and Archives

August 2009

